- إفتتاحية العدد:
  تحية إلى محمد حسنين هيكل بمناسبة عيد ميلاده الثمانين
  خير الدين حسيب

- مقابلة مع الدكتور وضاح شرارة:
  الحرب امتحان لقدرة المجتمعات على الصمود

- ما هو أبعد من التعديل الهيكلي
  إيليا حريق

الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي (ملف)

- مفهوم الحزب الديمقراطي.. ملاحظات أولية
  علي الكواري
- الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي
  خالد سليمان
- صعوبات الديمقراطية في حزب العمل - مصر
  هاني لبيب
- الديمقراطية داخل وبين الأحزاب في المغرب
  أحمد مالكي

- تقرير: الحياة الفكرية والأكاديمية في بغداد ما بعد الحرب

آراء ومناقشات:

- إشكاليات التغيير

كتب وقراءات:

- الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي
- الخليج والمسألة العراقية
- الإمبراطورية
- اللغة العربية والهوية القومية

- موجز يوميات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية

المستقبل العربي

١٠ / ٢٠٠٣

٢٩٦

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

قواعد النشر في المجلة

دعوة إلى الكتّاب والباحثين

ترحّب مجلة **المستقبل العربي** بإسهامات الكتّاب والمفكرين، من المدارس الفكرية المختلفة المقتنعة بقضية الوحدة العربية، ومن المهتمين بالواقع والمستقبل العربي والعلاقات العربية ـ الدولية، مع الاهتمام بشكل خاص بما يتعلق بالمشروع الحضاري النهضوي العربي وعناصره الستة: الوحدة ـ الديمقراطية ـ العدالة الاجتماعية ـ التنمية المستقلة ـ الاستقلال الوطني والقومي ـ التجدد الحضاري. وتحيطهم علماً بشروط النشر فيها:

١ ـ أن تعالج القضايا بأسلوب علمي موثّق.

٢ ـ يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي، يتضمن:

ـ في الكتب: اسم المؤلّف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر.

ـ في المجلات: اسم كاتب المقال، عنوان المقال، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة.

٣ ـ معيار النشر هو الموضوعية، والمستوى العلمي، والدقة، ودرجة التوثيق.

٤ ـ يفضّل أن يكون النص مطبوعاً على الحاسب الآلي ومرفقاً بالقرص تجنباً للأخطاء المحتملة، وإن تعذّر ذلك فبخط واضح.

٥ ـ أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على ستة آلاف كلمة كحد أقصى، والمقال على أربعة آلاف كلمة، وأن يرفق كذلك بخلاصة للبحث أو المقال لا تتجاوز (٥٠ كلمة) تنشر معه عند نشره.

٦ ـ ترحّب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدّى ٢٥٠٠ كلمة كحد أقصى، يذكر فيها مكان الندوة/ المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين فيها، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعقيبات والتوصيات.

٧ ـ ترحّب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة كحد أقصى، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، ويدوّن في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألّف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركّزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة طروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته.

٨ ـ يرفق مع كل دراسة أو بحث أو تقرير عن مؤتمر أو مراجعة كتاب تعريف بحياة الكاتب الفكرية وعمله الحالي.

٩ ـ لا تدفع المجلة أية مكافآت مالية عمّا تقبله للنشر فيها، ويعتبر ما ينشر فيها إسهاماً معنوياً من الكاتب في بثّ الفكر القومي وتنميته.

١٠ ـ يُشترط أن لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نُشرت أو أُرسلت للنشر في مجلات أخرى.

١١ ـ تخضع المواد الواردة لتحكيم اللجنة الاستشارية للمجلة، ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.

١٢ ـ يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.

١٣ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم ٤١٧٤ لعام ٢٠٠٠)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

المراسلات: باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي:

ـ الأفراد: في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي امريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).

ـ المؤسسات: في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:

ـ الافراد: ٥٠٠ دولار أمريكي

ـ المؤسسات: ٧٥٠ دولاراً أمريكياً

تدفع إشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٢٥٢٠٧٠١٣٥٠٩) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب ٥٦٠٥ ـ ١١ ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ـ ٢٥٥٦٢٠/٣١.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة السادسة والعشرون العدد مئتان وستة وتسعون تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

المحتويات

☐ **افتتاحية العدد: تحية إلى محمد حسنين هيكل بمناسبة عيد ميلاده الثمانين** ..... خير الدين حسيب ٦

☐ **مقابلة مع الدكتور وضاح شرارة:**
الحرب امتحان سياسي وميزان لقدرة المجتمعات على التخطيط والصمود ..... حاوره: عبد الإله بلقزيز ٩

حوار مكثف يركز على محطات فلسفية وتأريخية في أعمال وضاح شرارة أبرزها قراءة الرواية الإخبارية وتأثير الحرب والمغنم في بنية العمران الاجتماعي، والعلاقة بين الديني والانثروبولوجي، والدولة الحديثة، بالإضافة إلى قضايا ابيستيمولوجية وتراثية متفرقة.

☐ **الإصلاح الاقتصادي:**
ما هو أبعد من التعديل الهيكلي ..... إيليا حريق ٣١

يكشف إيليا حريق ويفند في هذه الدراسة أخطاء تجربة سيطرة القطاع العام على أوجه وقطاعات الاقتصاد وعلى وجه الخصوص في مصر، وهو يدعو إلى العمل لاكتساب مهارات اقتصادية للعيش في ظل العولمة.

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي (ملف)

■ **مفهوم الحزب الديمقراطي.. ملاحظات أولية** ..... علي خليفة الكواري ٤٤

تركز هذه الدراسة على أهمية الأحزاب السياسية في قيادة العملية الديمقراطية باعتبار أن هناك إجماعاً على مركزية دورها في نظم الحكم الديمقراطية نتيجة لغياب بديل لها يؤدي وظائفها. ومن المؤهلات التي تجعلها قادرة على الارتقاء بالديمقراطية اتساع عضويتها وقدرتها الفعلية على إدماج المواطنين في الحياة السياسية..

■ **الممارسة الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي** ..... خالد سليمان ٥٣

سلّط خالد سليمان في هذه الدراسة الضوء على حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن، وهو ما يعد بمثابة الذراع السياسي لجمعية الإخوان المسلمين، وقد حاول تبيان معالم الممارسة الديمقراطية داخل هذا الحزب.

■ **صعوبات الممارسة الديمقراطية في حزب العمل ـ مصر: شهادة من الداخل** ..... هاني لبيب ٨٢

يعرض هاني لبيب في هذه المقالة لظروف تأسيس حزب العمل في مصر والصراعات والمشكلات التي واجهها على المستوى الداخلي والخارجي، وأثر ذلك في تركيبة الحزب.

■ الديمقراطية داخل الأحزاب وفي ما بينها
في المغرب الأقصى: حزبا الاستقلال
والاتحاد الاشتراكي نموذجاً ..... أمحمد مالكي ٩٨

من خلال استعراضه لمسيرة حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، يخلص الكاتب هنا إلى أن التجربة المغربية تتميز في كون النضال الوطني بالنسبة إليها كان ثمرة مجهود مشترك بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية، وأن مسار الديمقراطية في المغرب مرتبط بطبيعة العلاقة بينهما حيث إنهما مطالبتان باستكمال بناء الدولة وإشاعة قيم الديمقراطية في مؤسساتها.

تقرير

□ فتح الأبواب: الحياة الفكرية والأحوال الأكاديمية
في بغداد ما بعد الحرب
تقرير من المرصد العراقي ـ ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٣ ..... ١٤٢

آراء ومناقشات

□ إشكاليات التغيير في الوطن العربي ..... خليل العناني ١٦٥

كتب وقراءات: تحرير نيفين عبد المنعم مسعد

□ الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي:
تحليل في خضم الأحداث (عزمي بشارة) ..... رؤوف سليمان أبو عابد ١٧٣

□ الخليج والمسألة العراقية:
من غزو الكويت إلى احتلال العراق،
١٩٩٠-٢٠٠٣ (أحمد إبراهيم محمود (محرر)) ... محمود ناصر مهدي القدمي ١٨٠

□ الإمبراطورية (ميكايل هاردت وأنطونيو نيغري) ..... نور الدين ثنيو ١٨٦

□ اللغة العربية والهوية القومية:
دراسة في الأيديولوجيا (ياسر سليمان) ..... أحمد عزم حمد ١٩٣

□ كتب مختارة (موجز) ١٩٩

* موجز يوميات الوحدة العربية ٢٠٧

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ٢١٥

آراء الكتّاب لا تُعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

تحية إلى محمد حسنين هيكل بمناسبة عيد ميلاده الثمانين

يَجْمَعُ الأستاذ محمد حسنين هيكل إلى موسوعيته الفكرية ـ في حقليْ التاريخ السياسي والدراسات الاستراتيجية ـ رصيداً غنيّاً من المساهمات السياسية العملية التي قدَّمها من خلال تجربته في العمل قريباً من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى حين وفاته، والتي امتدت إلى ما بعد نهاية حرب اكتوبر ١٩٧٣. وهو إذ يمثل اليوم واحداً من أهم الشواهد الكبار على أغنى حقبة في التاريخ العربي الحديث، يمثل أهمهم ـ على الإطلاق ـ في مضمار القدرة على الإدلاء بشهادةٍ علمية متميزة عن تلك الحقبة معزَّزة بالوثائق والبيانات الشاهدة لصِدْقيتها وبصدْقيتها.

هذه السمة ـ من الغِنى والتنوع ـ في شخصية الأستاذ محمد حسنين هيكل، تفرض النظر إليه وإلى تراثه الثَّرّ في **أبعاده** المختلفة والمتضافرة. ونحن نميل ـ من جهتنا ـ إلى الاعتقاد بأن قراءةً شموليةً ودقيقة للمتن الفكري (Corpus) الذي أنتجه الأستاذ هيكل لا يمكن إلا أن تلتفت إلى **أبعادٍ أربعة في** شخصيته ونصوصه: **المؤرخ، والصحفي، والسياسي الملتزم، والمشارِك في صنع القرار:**

١ ـ **كمؤرخ**، لم يعد هناك ما يدعو إلى التردّد في الاعتراف للأستاذ هيكل **بفضيلتيْن** معرفيَّتَيْن: **أولاهما** أنه صَرَفَ جهداً مميَّزاً في كتابة **تاريخ سياسيّ جديد** للمنطقة العربية في الفترة التي تقع بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية حرب الخليج الثانية (ناهيك عن كتابة تاريخ جزئي ـ ولكن مفصَّل ـ لإيران المعاصرة في كتابه المرجعي: **مَدَافِعُ آيات الله**). ولا ينتقص من قيمة هذا التأْريخ السياسي أنه انطلق من مصر، في المقام الأول، وتكرَّسَ لحوادثها ووقائعها أكثر من غيرها، ذلك أن مصر كانت في قلب أحداث المنطقة، والمسرحَ السياسيَّ الرئيسَ لهذا التاريخ، فضلاً عن أن الأستاذ هيكل ما كان يَقْصُرُ حديثَه على مصر، وما انْفَكَّ يدافع عن أطروحةٍ مفادُها أن مصر لا

تستطيع العيش ولا حفظ أمنها القومي خارج محيطها العربي، وهو ما وَجَّه نَظْرتَه إليها وكتابَته عنها. وثانيتهما أنه ضخَّ روحاً جديدة في الكتابة التاريخية ارتفع بها عن التدوين والتوثيق وتعليل الحوادث إلى تحليل وقائع التاريخ وإلقاء الضوء عليها من زوايا مختلفة مستثمراً معرفته الجيدة بالتاريخ العالمي المعاصر وبسياسات الدول الاستعمارية في العالم وفي الوطن العربي. واليوم، لم يعد في وُسْعِ قارئٍ في هذا التاريخ السياسي العربي الحديث ـ أو باحثٍ فيه ـ أن يستغني عن أعمالِ الأستاذ هيكل في هذا الباب، لأنها ـ بغير مبالغة ـ باتت مرجعية ومفتاحية لفهم ما اسْتَغْلَقَ فهْمُه على كثير ممن تناولوا هذه الحقبة بالدرس.

٢ ـ **كصحفي**، ظلّ الأستاذ هيكل مدرسة حقيقية تعلَّم فيها جيْلاَن عربيَّان أبجديات «الحرفة» وتقنيات الكتابة، إما مباشرة من خلال العلاقة به في **الأهرام** و**الأخبار** أو من طريق غير مباشر من خلال القراءة له. وهو ذهب بمعنى الصحافة إلى أبعد من معناها المألوف. إذ باتت معه **كتابة سياسية** متكاملة بالمعنى الصحيح: من التحليل الاستراتيجي إلى تقدير الموقف إلى الاستشراف؛ مثلما باتت تتحول معه إلى مصدر لا غنى عنه لمراكز القرار حتى وإن لم تتصل بهذه المراكز دائماً. لقد أعاد الأستاذ هيكل بناء صورة الصحفي ودوْرِهِ من خلال تلك الثورة التي أطلقها في ميدان الصحافة ومفهومها، وبات الصحفيّ معه قرينَةً على سَعَة الأفق والاقتدار المعرفي وغِنَى المناهج، مثلما تحررت معه الكتابة الصحفية من رتابتها ومن قاموسها الجامد المألوف لتتورط أكثر في الأدب وجماليات التعبير، ولتُنْتِجَ أعقد المعادلات في الكتابة: التحليلُ في السَّرْد والسَّردُ في التحليل.

٣ ـ **كسياسي ملتزم**، تشهد كتاباتُه بأن إيمانَه بما آمن به ـ منذ منتصف قرن ـ لم يتزحزح أو يتصدّع على الرغم من تصدعات المرحلة، وأنه لم يكتب مواقفه تحت الطلب بدليل أن أكثرها صدقاً وحرارةً كَتَبَهُ وهو بعيد عن السلطة في العقود الثلاثة الأخيرة. لم يكن محايداً باسم الموضوعية، بل كان طرفاً في صراع جنَّد قلمه للدفاع عن موقع من مواقع ذلك الصراع هو الموقع الوطني المصري والموقع القوميّ العربي. وهو جَدَّد بذلك معنى أن يكون المرء مثقفاً وصاحبَ رسالة في مجتمعه وأمته. ومع أن كثيرين قد يختلفون معه في مواقفه، أو في خياراته، إلا أن أكثرهم لا يَسَعُهُ غير أن يحترم في الرجل حاسّة الالتزام لديه بما يؤمن به، وأن يسَلِّم باقتداره في طريقة التعبير عن المواقف التي يلتزمها.

٤ ـ **كمشارك في صنع القرار**، كان الأستاذ هيكل ذَا نصيب يَعْلمه جميع من تابعوا ـ عن قرب ـ تجربة العلاقة بينه وبين الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. كان محط ثقة الرئيس لعلم الرئيس بكفاءته وسَعَة إطلاعه على السياسات البريطانية والأمريكية. ولذلك كان يستطيع أن يقدم مساهمته في بناء قرار مصر في قضايا بالغة الأهمية مثل العلاقة بالغرب وبالاتحاد السوفياتي، والصراع مع «إسرائيل»، والوحدة مع سورية (والعراق)، والتضامن العربي، والتدخل في اليمن... الخ. وهو دور استمر ينهض به بعد وفاة عبد

الناصر لفترة وجيزة وإلى حين بدايات التبديد السياسي لنتائج حرب أكتوبر. ولقد بقي رأيه مطلوباً لدى عواصم عربية أخرى ـ قليلة ـ كان يدرك قادتُها أهمية أن يستمعوا من الرجل لتحليلٍ يقدّرون به الموقف.

وبغير النظر إلى هذه الأبعاد كافة في شخصية الأستاذ هيكل، لن يكون في الوسع إنجاز قراءة شاملة وكاملة لإنتاجه الفكري والسياسي.

لقد تشرّف المركز بعضوية الأستاذ هيكل في مجلس أمنائه، وكانت لمديره العام وما زالت صداقة عميقة معه امتدت لأربعين عاماً. وقد سبق أن منح **مركز دراسات الوحدة العربية** للأستاذ هيكل **جائزة جمال عبد الناصر** في احتفال جرى في بيروت بتاريخ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٩، تقديراً منه للدور الذي نهض به طويلاً لخدمة القضية القومية. وقد آثر الأستاذ هيكل، الذي قَبِلَ الجائزة، التبرع بقيمتها المالية ـ وقدرها خمسون ألف دولار أمريكي ـ لدعم موارد «وقفية جمال عبد الناصر» التي يشرف عليها المركز. وإذ نوجه له التحية في مناسبة بلوغه الثمانين يوم الثالث والعشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ندرك أنها لم تعد مجرَّد مناسبة خاصة، لأن الحدود زالت بين الخاص والعام في شخص الأستاذ هيكل □

خير الدين حسيب
رئيس التحرير

■ مقابلة فكرية

الدكتور وضاح شرارة:
الحرب امتحان سياسي وميزان لقدرة المجتمعات على التخطيط والصمود

حاوره: عبد الإله بلقزيز

أستاذ الفلسفة، جامعة الحسن الثاني ـ المغرب.

ليس سهلاً أن يحاور المرء د. وضاح شرارة. فالرجل من فطاحل الكلام الموزون بميزان الرشد المعرفي: يختال في مساحةٍ فكرية بين القديم والحديث والمعاصر، بين التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع السياسي وتاريخ الفكر؛ ثم إنه ينتقي من اللغة أبلغها، ويتقصَّد إحياء ما بَادَ أو كاد من قوالب التعبير العريقة. وكما تُسْعِفه مراجعه في الإسناد والاستشهاد، تنقاد له مباني اللغة بيُسر ليقول ما قد يستغلق على غيره قولُه بالدقة عينها أو يشابه. يتخلَّل ذلك كلّه غنىً في عُدَّة منهاجية يتقن إعْمَالَها في قراءة النصوص والرموز والوقائع واستخراج ما عليه تدُلّ. وقد يصِحّ أن يقال إن في نصوصه قدراً من النخبوية المعرفية واللغوية يغلق باب التداول أمامها. ولكن، من قال إن الفكر منشغل بالبحث له عن أتباع كثر بعدد أتباع أهل السياسة؟

في هذا الحوار، حاولنا أن لا نتداول عموميات، وأن نذهب إلى مساءلة بعضٍ من أهم كتاباته التي صدرت في الثلاثين عاماً الأخيرة، مركزين على الفكرية منها بوجه خاص.

■ **دخلْتَ حقل التأليف مسكوناً بهواجس فكرية، كما في أطروحتك عن: Le Discours arabe sur l'histoire[1] في مطلع السبعينيات. وكنتَ قد نشرت قبل ذلك كتاباً حمل عنوان: «أدوار احتفال ديني في قرية من جنوب لبنان ـ عاشوراء»[2] (بالفرنسية أيضاً)؛ ثم ما لبثت ـ بدءاً من العام ١٩٧٢ ـ أن سلكت**

(١) نشر بالعربية، انظر: وضاح شرارة، **المسألة التاريخية في الفكر العربي الحديث** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨).

(٢) انظر: Waddah Chrara, *Transformations d'une manifestation religieuse dans un village du Liban-Sud (Ashura)* = **أدوار احتفال ديني في قرية من جنوب لبنان ـ عاشوراء** publications du centre de recherches; 5 (Beyrouth: Université libanaise, institut des sciences sociales, centre de recherches, 1968).

نهجاً آخر في موضوعات التأليف قوامُه الانكباب على الشأن السياسي متابعةً وتحليلاً وتأريخاً في مدارٍ هو المدار اللبناني حصراً مع بعض إطلالات على قضايا المقاومة الفلسطينية في لبنان. وقد اتّهَمَ هذا الاهتجاس السياسي، أو بالمسألة السياسية، معظم سنوات السبعينيات لِتَتَحَصّل لك منه جملة كتب: «مدخل إلى قراءة البيان الشيوعي»[٣]، و«في أصول لبنان الطائفي»[٤]، و«حروب الاستتباع»[٥] و«السلم الأهلي البارد ـ لبنان المجتمع والدولة»[٦]. هل كانت الحرب سبباً كافياً لتفسير هذا التحول الذي طرأ على موضوعات الكتابة لديك، علماً بأنك توقفت عن نشر النصوص التي من هذا الضرب (على الأقل الكتب) منذ العام ١٩٨٠ مع أن الحرب الأهلية لم تتوقف إلا في العام ١٩٨٩، بل إن حرائقها في عقد الثمانينيات استعرت أكثر من ذي قبل، أعني حين كنت تتابع فصولها كتابةً، وطالت مستويات من الاجتماع اللبناني لم تطلها قَبلاً؟

شرارة: لم ينتهِ الأمر عند هذا. فكتبت **الموت لعدوكم** في ١٩٨٦–١٩٩٠، وهو مقالات (محاضرات) توليفية وتركيبية في الحوادث المستمرة، وفي عام ١٩٨٦ كتبت **المدينة الموقوفة**، في تغلغل الحرب و«مجتمعها» إلى علاقات أهل المدينة (بيروت) وجماعاتهم بعضهم ببعض، وانقساماتهم بعضهم على بعض، وتناولهم لمسائل على جانب من الخطر مثل الإقامة الجديدة، والزواج، ومتوسط سنه، والمهنة... وفي ١٩٩٦–١٩٩٧ طبع كتابان، الأول في تاريخ الشيعة اللبنانيين[٧]، والآخر في «حزب الله» اللبناني[٨]. وهما يدققان في وجوه من مصائر الحروب اللبنانية وأثرها في الاجتماع والسياسة. ولكني أفهم السؤال كمدخل، أو كدعوة لنوع من السيرة الثقافية، أو لسيرة تأليفية كتابية، قد يكون أعقد من الدوران على الصلة بين الكتابة وبين السياسة وموقع الحرب من هذه السياسة، على رغم خطر الحرب والسياسة ومكانتهما من زمن ووقت. ودور الأمرين في هذا الوقت دور أساسي. وأستميحك أن أعيد سرد حلقات هذه السيرة، ليس للنظر في مرآة شخصية

---

(٣) انظر: وضاح شرارة، **مدخل إلى قراءة البيان الشيوعي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢).

(٤) انظر: وضاح شرارة، **في أصول لبنان الطائفي: خط اليمين الجماهيري**، المفكر العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥).

(٥) انظر: وضاح شرارة، **حروب الاستتباع: أو لبنان الحرب الأهلية الدائمة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩).

(٦) انظر: وضاح شرارة، **السلم الأهلي البارد: لبنان والمجتمع والدولة، ١٩٦٤–١٩٦٧**، سلسلة الدراسات السياسية؛ ١، ٢ ج (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠).

(٧) انظر: وضاح شرارة، **الأمة القلقة: العامليون والعصبية العاملية على عتبة الدولة اللبنانية** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٦).

(٨) انظر: وضاح شرارة، **دولة «حزب الله» لبنان مجتمعاً إسلامياً**، ط ٢ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧).

وحسب، بل ربما لمتابعة حلقات لها بعض الدلالة الجزئية على أمور أعم. **أدوار احتفال ديني ـ عاشوراء** كتب في عام ١٩٦٦–١٩٦٧، ونشر في عام ١٩٦٨. في السنوات هذه، وقبلها وبعدها، كتبت جملة مقالات ودراسات في نشرة حزبية دراسية هي «لبنان الاشتراكي»، جمع بعضها في كتاب هو **العمل الاشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني**، وصدر في عام ١٩٦٩. في عام ١٩٦٨ كُتب **مدخل إلى قراءة البيان الشيوعي**. هذه الاهتمامات أو المتابعات أفضت إلى **المسألة التاريخية**، وهو كتب في عام ١٩٧٢، واعدّ في ١٩٦٨–١٩٧٢ كأطروحة دكتوراه أبحاث (حلقة ثالثة). إذاً أعيد الآن النظر في المقالات والمحاولات هذه، قد يصح أن ترى على وجه انتباه إناسي (أنثروبولوجي). فـ «عاشوراء» عاصرت تتبعاً سياسياً يومياً لحوادث ترجحت بين إضرابات وأزمة سياسية ظرفية، أو تجديد ولاية رئيس. ففي الأثناء، جمع بعدان: الإناسة، على عموم المباني أو الأبنية الذهنية والتصويرية والتراثية والمسرحية والأدائية، والحادثة اليومية التي يُسعى من طريقها إلى استخراج دلالة أوسع على أوضاع وقوى ومنازعات.

وفي الأثناء، ١٩٦٧–١٩٧٢، تغذّى **المسألة التاريخية** من روابط ومناقشات ومشكلات ملحة. وكان نوعاً من تحقيق، على زعمي، لما صاغه التعليق على **البيان الشيوعي**. ففي **المسألة التاريخية** زعم أن عمر مكرم، المعمم وسليل الأشراف الطالبيين ونقيبهم في العقد الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل العقد الأول من القرن التاسع عشر، وأحد أبرز الأعيان المحليين، عمر مكرم هذا، هو «المرحلة الأعلى» من السياسة، وليس منافسه المنتصر محمد علي: الباشا من بعد. وهو التعبير الاجتماعي ـ التاريخي الأنضج والأغنى عمّا يعتمل من حوادث ومعان في ثنايا الجماعات المصرية وعلاقاتها. وهو الأقرب إلى مقوّمات نهضة الاجتماع المحلي بأوده، وبحاجاته، وإيجابه اللحمة بين التجار والعامة، وضبط المماليك والعسكر بقوة العامة، من وجه. وهو الأقرب إلى مقومات نهضة الاجتماع المصري بمجابهة العثمانيين، باسم العدل، ومجابهة الحملة الفرنسية، في مدينة رشيد، تحت لواء هوية عامية.

■ **في «الأهل والغنيمة»[٩]...، تقدم تحليلاً خصباً للاجتماع الأهلي في بلد عربي يُسعف بإعمال أدوات المقاربة الأنثروبولوجية في دراسة تكويناته، وتسمح نموذجيتُه ـ وقابليتُه لإعمال تلك الأدوات ـ بحريّة أوسع في تحليل علاقات القرابة والجوار. هل ما زلت تعتقد أنه «مختبر» يمكن أن يطل الباحث من خلاله على سائر ظواهر الاجتماع الأهلي في البلاد العربية؟**

شرارة: أنزع إلى القول إن المختبر هو لبنان. واعتماده مختبراً جزء من حرص منهجي وذهني، وإذا جاز التعبير حرص أخلاقي من ناحية ثانية، على ربط محاولة الفهم

---

(٩) انظر: وضاح شرارة، **الأهل والغنيمة: مقومات السياسية في المملكة العربية السعودية**، المفكر العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١).

والاستقراء والاستنتاج بوقائع واختبارات مشتركة، يمكن العودة إليها بقدر من اليسر، وتكون بمتناول الأفهام والتحقيق. وهذا الحرص هو قوّام على الربط المستمر بين الأفكار والأحكام وبين مصادرها ومواردها في آن. والعودة إلى مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية، أي في مجتمع عربي قاعدته البلدانية الجغرافية صحراوية، وقاعدته الاجتماعية والثقافية والسياسية هي القبائل ومباني القرابة، فالعودة هذه هي نوع من عودة إلى مثال أنموذج، إلى صورة تقرب أن تكون مجردة لعلاقات سياسية واجتماعية ذرَّ قرنها، إذا جازت العبارة «الأدبية» الرتيبة، في مناطق وبلدان واسعة، ودخلت على أطر ومواد اجتماعية قد تكون قريبة، وإنما بينها وبين المصدر فروق قد تكون على درجة عالية من الاختلاف والبعد. بدا استقراء المثال الأنموذج (وهو مبني في ضوء «مصيره» اللبناني) بعضَ جواب عن مسائل أُحْصي بعضُها للتوّ: القبيل، أو المثال القبلي، وهو ينزع إلى صورة مثاله. وقد يكون القول هذا (النزوع إلى صورة المثال) عبارة عن مشكلة مبهمة، المقصود بها أن في مثال القبيل ومبنيه وعمله إوالة أو إوالات تردّ الوقائع ليس إلى حدوثها وعلى حدوثها ـ ولو حدث هذا الردّ لاستدعى الأمر وصف الحوادث وتفحُّص صفتها (على معنى صفة أفريقيا أو صفة مصر)، مرحلة أولى وإنشائية من مراحل معرفتها والإلمام بها ـ هذه الإوالة تغمط «الصفة» بما هي وجه من وجوه تناول الوقائع والحوادث وتلغيها، وتقضي في الوقائع والحوادث بشَبَه المثال وتحقيق المثال، بالضرورة واضطراراً. ولعل مثال هذا ما ذهب إليه أحد دارسي الأساطير المكسيكية، غداة الفتح الأوروبي الغربي، من أن صوغ الأسطورة الجديد يقبض، أو يوجز وصف الأدوار والأماكن والشخوص وتناولها، ويرسي الأسطورة على قطبين هما، في آخر الأمر، قطب واحد هو البطل المحتجب والمنتظر بعثه وعودته. فالأسطورة تقول ما هو نفسه من طريق بمرتبتين: الواحدة منهما هي غلالة رقيقة تحجب البطل الموشك على الظهور. وهذه بنية رواية المهدي، أو بنية رواية الخلاص. وفي القبيل، أي في مقالاته في نفسه وهويته وتاريخه وعلاقاته بغيره وبالعالم، الخلاص ناجز دائماً، وليس هناك وضع كمون، ليس هناك وضع يتيح للعالم أن يتشتت ويتشظى وينحطّ، كما في الروايات الدينية، فيسبق الشتات والانحطاط في رواية بطولية على الدوام، وعلى سوية واحدة من الإنجاز ومن التمام.

■ أحْسَب أن كتاب «استئناف البدء ـ محاولات في العلاقة بين الفلسفة والتاريخ» يمثل انعطافة في مسارك الفكري وفي تقنية الكتابة لديك. وهي انعطافة ملحوظة على أكثر من صعيد: على صعيد ما طرقته من موضوعات فيه، خاصة ما اتصل منها بالتراث («شبهة الفلسفة»، «الملك العامة، الطبيعة، الموت»، «الحرب في موضع السرّ»، «المعنى الآن»)؛ وعلى صعيد نمط المقاربة الذاهبة إلى نوع من التفكيكية في تحليل النص؛ كما على صعيد اللغة وقد بَلَغَتْ في الكتاب مدارج جمالية غير مألوفة في التأليف العربي. هل كان ضرورياً تصدير الكتاب بسيرتك السياسية «الرفاق»، على ما انطوت عليه من فائدة وإمتاع، وختْمه بدراسة عن رؤية إنغلز وتوكفيل لتكوين الدولة القومية، وبينهما

إدخال «مديح الفواصل» بين دفّتيه؟ أشْعَرَني ذلك بوجود خلل في بنية النص ـ الكتاب، ولم يقنعني إيضاحك في المقدمة لمبررات جمع هذه المواد إلى بعضها.

شرارة: قد يُجاب عن الملاحظة بجوابين. في جواب أول، أوافق تماماً على أن هناك خللاً قائماً بشكل واضح، وما ذكرتَه هو من أعراضه وعلاماته. وهذا الخلل استدرك عليه في نشر هذه الكتابات أو المقالات في كتاب **الواحد نفسه** الذي طبع ربما في عام ١٩٩٢ أو عام ١٩٩٣، وأخرج من المقالات المقالتين المذكورتين، إلى مقالة في «شبهة الفلسفة»، واستبقى بعض مقالات «استئناف البدء» وزاد عليها مقالات من «حول بعض قضايا الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين». وجرى هذا على زعم تأريخ فكري فلسفي يدور على بعض موضوعات جامعة. هذا جواب أول. وهو لا يمنع من طرح مسألتين لا تسوغان شيئاً، إنما هما من مسائل مُشْكِلةٍ أو معضلة فعلاً، ولست أفتعلها افتعالاً. المسألة الأولى هي مسألة الكشكول. وتشير إليها صفحتان أو ثلاث تقوم مقام المقدمة مما جمع من مقالات. ومسألة الكشكول هي مسألة على جانب كبير من الخطورة، ولم تُتَنَاول، على ما أعلم، في أعمال عربية، على رغم سعة الموضوع، في أعقاب تناول فرنسوا زبال لها في **تكون الكتاب العربي** (صدرت ترجمته العربية في عام ١٩٧٧ عن أطروحة كتبت في عام ١٩٧٢).

■ **لاحظت أنه لم يكن لديك حكم قيمة قدحي في الكشكول، أو لم تمجّ الكشكول مجّاً، بل أشرت بما يفيد أنك تستحسن أيضاً هذا النمط.**

شرارة: عدت إلى الموضوع من باب آخر، هو باب **كتاب التاج في أخلاق الملوك** (للجاحظ أو ابن المقفع) والتعليق على «أخبار مجنون ليلى» قيس بن الملوح العامري، كما جمعها الأصفهاني في **الأغاني**. وعُنْوِنَ التعليق، أو الحاشية، بـ «أخبار الخبر». وهذا لا يفي بالموضوع، أو بجزء ضئيل منه. ففي «أخبار الخبر» حاولت أن أصوغ السؤال: لماذا تبع الإخباريون (وأصحاب الأخبار هم أصحاب معظم «العلوم» في العربية) نهجاً في تناول الأخبار مبناه على الصدور عن مخبر، أو صاحب خبر أو رواية أو صاحب أثر، فعمّ الشكل ثقافةً بأكملها، وهي على هذا القدر من التنوع والغنى والاتصال بثقافات وشعوب وأقوام أدخلت تراثاتها في إطارها؟ هل يبقى جائزاً السؤال: لماذا لم يكتب العرب التاريخ كما كتبه تيقوديدِس أو تاسيتوس؟ لماذا لم يكتب العرب تاريخاً متصلاً معللاً ودرامياً بالمعنى الأرسطي؟ ولماذا لم يكتبوا تاريخاً أو تأْريخاً يدخل فيه الأطراف المختلفون في علاقة محورية مركزية، تترتب عليها مراتب التأثير والفعل والموارد والموقع من قلب النزاع؟ على ما لاحظ، وأنكر، عزيز العظمة. فمن هذا الباب، اليوناني والروماني، ربما يُخرج من الكشكول، ومن كتابته الظاهرة العشوائية والخبط. وأظن أنه من غير الجائز طرح السؤال هذا، والقياس على مثال، إلا في نظرة معيارية. وهذا غير جائز على هذا الوجه قبل سبق سؤال آخر: ماذا فعل الإخباريون؟ وماذا أنجزوا وبلغوا، عن قصد، أو عن غير قصد معلن عندما تناولوا الأخبار على الوجه الذي تناولوها عليه؟ وليس معنى هذا: ما هي الغائية المُضْمَرة؟ وإنما ماذا تحقق، على الوجه الفعلي (من الفعل) و«البراغماتيك»؟ إلى أين قادت الوسائل التي توسّل بها الإخباريون، وسنّوا سُنَنَها في سياقات متعرجة من

المناقشة والنقد والاطراح والانقسام؟ فأرست معايير السلامة والثقة والعدل وجواز النقل والاحتجاج والاستعمال، ورتبت المعايير والجواز على مراتب متصلة بأحوال أحصيت، وترجمت بين الصدق الحاسم وبين التكذيب القاطع، وبينهما استعارات لهذا وذاك وكنايات عنهما. وعلى هذا بدت «أخبار المجنون» (وصيغة «الخبر» مدار النظر) كناية عن مسائل العشق في ثقافة بعض أهل القرنين الثالث والرابع الهجريين، وعلاقته بالقرابة والزواج والنزوح وتماسك النفس و«التشهير» والسلطان (جواز توسطه في عرف قبلي) والتوحش والوحي و... تناقل الأخبار. فماذا صنع تناول الخبر على الشكل أو الوجه الذي جرى تناوله عليه؟ فالخبر يدرج ما يروي، الحوادث أو المرويات، في سياق معلّق. وتكاثر الأخبار المفترضة خبراً عن واقعة واحدة، يؤدي إلى تعليق الحسم في الواقعة، وربما إلى كفّ الحسم وإحالته. وهذا أشبه بتعليق التفسير «فوق» معاني القرآن الكثيرة. فالجزم في الخبر يطويه، ويطوي زمنه ووقته، ويردم الهوة بين الحادثة وبين الأثر الذي تخلفه، وعليه مبنى التدوين وعلمه. ويلاحظ أبو جعفر الطبري، صاحب **التفسير والتأريخ**، أن الهوة بين تناول التنزيل في وقت الوحي وبين تناوله في وقت لاحق لا تردم. وتفسيره سَعْيٌ في ردمها، على نحو ما احتاج التفسير إلى «حَبْرية» ابن عباس و«غوصه» على المعاني، عوض سرعة إفهام البسطاء إلى فهمها إبان نزولها، على قول ينسبه الطبري إلى عائشة أم المؤمنين. فهذه الطريقة في كتابة الأثر ـ وفي الفقه يقال: يروى حديثه أو يكتب رغم أن هناك شكاً في صدق الحديث ـ إنما مبناها على معان وأحكام تتطاول إلى اختبار الزمن والثورات ومكانة «الرئاسة». فهذه المسائل تتطلب تناولاً غير معياري ولا قياسي. فلا يسأل: لماذا مجتمع من غير دولة؟ أو لماذا مجتمع مبنى فكره على الأساطير وليس على العلم التجريبي؟ فإذا صح أن مجتمعاً من المجتمعات، أو ضرباً من المجتمعات يوجب علاقاته وهيئاته على نحو يمنع من استواء سلطة آمرة ونافذة فوق المجتمع، ظهر بطلان السؤال القياسي والغائي و«التطوري». وعليه، فالكتابة الخبرية نصت ربما عن اختبار زمني أساسي يتصل بانصرام الأصل (المبتدأ) والنبوة، أو باستحالة انصرامهما. فالطعن في الخبر وجرحه لا يمنعان من «كتابته» منعاً قاطعاً. وإذا أجمع المحدّثون على خبر ظاهر الوضع، حمل إجماعهم على محمل الصدق والعدالة. ولا يروى حديث محدث على قيد الحياة مخافة عودته في تحديثه. فإذا جمعت هذه الوجوه كلها ارتسم نازع عميق وعريض على إنكار طي الماضي على «حقيقته» الواقعة أو «كذبها». فيتوقع «الناس» أن يقعوا على ما لم يسبق لهم علم به، وعنده أو فيه الجواب الشافي. فينبغي، والحال هذه، ألا يسكت لماض، وألا يطوى. والوسيلة إلى هذا تواتر الأخبار، وجواز كتابتها والحكم (القضائي) لها. وعلى هذا الوجه النبوة مستمرة، على غير المعنى العرفاني والإمامي. والقول بانصرامها يترتب عليه ترك الخلاف في الأرض من غير تحكيم، أو تحكيم الرأي، وهذا مجلبة اقتتال لا ينتهي إلى غاية. والحق أن «الإحيائيين» المعاصرين، أصحاب الإسلام الجهادي، إنما «يحيون» زمناً يترجح بين صرم الماضي وبين تعليق صرمه. وهو زمن لا يقرّ أصحابه بفقد النبوة، أو بجواز انصرامها. فهم يرثون معنىً جوهرياً من معاني الاختبار الإسلامي التاريخي. وأعود من هذا الاستدراك إلى موضوع الكشكول.

فالسؤال يستتبع دعوة إلى النظر غير الدرامي وغير القصصي في علاقة الأجزاء بالكل (وهذا ليس كلاً، فهو غير دامج، وغير جامع، وغير حال في أجزائه). فهو كل ليس كلاً، من غير أن يكفّ عن أن يكون جامعاً صورياً. وهذا يرد إلى مسألة الكتاب. ما هي رابطته؟ وما هي الآصرة التي تجعل منه كتاباً؟ على ماذا مبناه؟ على القائل؟ على صاحب الأمالي؟ على الراوي؟ على الموضوع وتفرعه إلى فروع؟ أم هو المطلب الذي يقع عليه أو المباني التي ينصرف عليها؟ وإلى يومنا **فيض الخاطر** لأحمد أمين نصب من أنصاب هذا النوع من الكتاب العربي. وهو يترجح بين «الرسالة» (**رسالة الشافعي في الفقه**، أو **رسالة التربيع والتدوير** للجاحظ)، وهي قائمة على وحدة برهانية، أو على «وحدة» الأمثال، وبين **المستطرف** والجامع ما لا جامع له...

■ **جامع الأمشاج...**

شرارة: ما يمكن أن يكون في حدّه الأقصى «المستطرف»، وهو الطرف والطرافة التي قد تكون الجامع. وأنا وغيري، وغيري قبلي، لسنا خارج الكشكول، ولسنا خارج الكشكلة.

■ **في «شبهة الفلسفة»، تأخذك مقدماتُك في تحليل النص الرشدي إلى الاستنتاج بأن ابن رشد لا يغلِّب المثال الفقهي واللغوي في معالجته للصلة بين الفلسفة اليونانية والثقافة الإسلامية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى «فهم فقهي ولغوي للفلسفة»، وأن أنواع المعارف «كنايات مختلفة عن معرفة مشتركة واحدة. ولا تفترق الطريق الشرعية عن الطريق العقلية إلا لافتراق جمهورهما» (ص ٦٢). وعندي أن هذا الحكم أعرَض عن ملاحظة أمرين اثنين: أولهما يتصل بجنس النصّين اللذين كانا موضع احتفالك في الدراسة. وثانيهما يرتبط بوحدة الحقيقة، في الخطاب الرشدي، وتمايز طرائق الكشف عنها. كتابا ابن رشد، المُعْتَمَدان في دراستك «فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال»، و«الكشف عن مناهج الأدلة في عقائدة المِلّة»، ليسا ينتميان إلى التاليف الفلسفي الرشدي، وإنما هما كناية عن مرافعتين فقهيتين دفاعاً عن الفلسفة (خاصة الأول منهما) بعد أن طالتها فتوى التحريم والمنع من أبي حامد الغزالي المكفِّر فلاسفةَ الإسلام في القضايا الثلاث الشهيرة (قِدَم العالم، وعلم الله بالجزئيات، والمعاد). وهي مرافعة قُصِدَ تحريرُها من داخل المنظومة الشرعية حتى تكون دفاعاً عن الحكمة من داخل الشريعة وبأدواتها (القياس الفقهي) فلا تُنْعَت بانها «برّانية». ولعله قَصَد - بذلك - أيضاً منازلة فقهاء المالكية في قرطبة ومراكش بعتادهم المعرفي لبيان اهليته الفقهية أولاً، ثم لبيان وجه الصلة بين العلم الديني والمعرفة العقلية وعدم تعارضهما ثانياً. وقد تكون محاولة ابن رشد تسويغ الفلسفة والْتماسَ الشرعية لها دينيّاً (انطلاقاً**

من الفرضية الحاكمة لكتابه التي تقضي بـ «أن الشرع أوجب النظر بالعقل في الموجودات») مسؤولة عن التباسات التداخل والتَّخَلُّل بين الفقهيّ والفلسفيّ على نحوٍ حَمَلَكَ على إتيان ذلك الاستنتاج. أما قولك إن لا افتراق بين الطريقين الشرعية والعقلية عنده، فلا دليل عليه في نصّ ابن رشد، ولعله يصحّ أن يقال ذلك - بالأحرى - عن الحقيقة عنده؛ فهذه واحدة في الحالين، وهي معطى سابق وجاهز لا حاجة إلى البحث عنه كما فعل الإغريق؛ إنها ما نطق به الوحي. أما طرق إدراكها، فمتباينة من القياس الفقهي إلى التأويل الكلامي إلى الاستدلال العقلي (المنطقي)، والناس تتوزّع مراتبَ وأصنافاً تَبَعاً لأنماط هذه المعرفة والوسائل التي يتوسلون بها في المعرفة. صحيح أن العقل الرشدي - وكل العقل الفلسفي الإسلامي حتى الذي حاول المؤاخاة بين الأنطولوجيا الإسلامية وفي المركز منها فكرة الخَلق من عدمٍ مطلق وبين «نظرية الفيض»الأفلوطينية - ليس عقلاً بنائياً، يبني المعرفة، وإنما هو عقل تبريري يقيم الدليل عليها باستدلالٍ تسلّم مقدماتُه بالحقيقة تلك سلفاً. ولعل اختلاف طرائق إدراك الحقيقة - في وحدتها وواحديتها - هو ما حَمَل ابنَ رشد على تعيين الصلة بين الفلسفة والشرع بعبارته المشهورة: الحكمة «صاحبةُ الشريعة والأختُ الرضيعة». إنها - أولاً - صاحبة، والصُّحْبة بين اثنين فأكثر تفيد بوجود جامعٍ يتوافق عليه الصاحبان أو الأصحاب يبرر الصحبة، والجامع هنا هو الحقيقة. ثم إنها - ثانياً - أختٌ رضيعة. وهي طريقة أخرى لتجنبّ القول إنها شقيقة، إذ من شأن هذا أن يجعلهما من صلْبٍ واحد ونسلٍ؛ ومحال عنده، وعند غيره، الجَمْعُ بين المعطى الإلهي والمعطى البشري. أما أنها رضيعة، فقُصِد به القول بمؤاخاةٍ تُرَدّ إلى رضّاعٍ يصنعها. وهما ليستا تَرْتَضِعان إلا حليباً واحداً ومن ثَدْيٍ واحد هما (أي الحليب والثدي) الحقيقة. ما قولُك في الملاحظتين؟

شرارة: في «شبهة الفلسفة» تناولت الاشتغال بالفلسفة. وأظن أن في بعض مواضع السؤال انتباهاً إلى الموضوع، على ما أرى في السطر الثاني من السؤال: «في معالجته للصلة بين الفلسفة اليونانية والثقافة الإسلامية». وأفهم الملاحظة على الصلة على وجه هو التخلّق الفلسفي، أو الصورة التي يتصور فيها التفلسف أو يتخلق. وهي الفلسفة. ولا أقصد المعنى الاجتماعي التأديبي، على رغم ارتباط الكلمة باجتماعيات أحد أصحاب الاجتماعيات المعاصرين. لا أقصد التأدب بأدب الفلسفة، على معنى برّاني إلى حد ما، وإنما أقصد الانتقال من مثال اجتماعي - تاريخي ثقافي إلى مثال آخر. وفي ما يعني ابن رشد، الباعث على الاقتصار على **فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة** هو موضوعهما بالذات. وأوافقك على وصف النصين في «الكورپوس» الرشدي، وهو السبب في قصر الكلام عليهما في معرض تناول سؤال عن دخول الثقافة في الفلسفة، أو دخولها تحت

الفلسفة، عندما تقوم في أذهان أهل ثقافة فكرة عن الفلسفة. وهي فكرة متناقلة عن الفلسفة، وتتناولها وجهاً من وجوه النقل، أو من المنقولات. وما يستوقف في كلام ابن رشد في هذه المسألة، هو صوغه السؤال الفلسفي الأرسطي في ضوء النقل، أي في ضوء تناقل ما يعرف من الحقيقة وكأنه فعل التحقيق والتحقق. فالحمل على الحقيقة في جزء من الفلسفة اليونانية، بحسب ابن رشد، ليس يتقدم ما يحصّل من جواب من النتائج وحسب، وإنما هو المناط الفعلي لعمل التفلسف. وهذا الموضوع هو ربما الجزء الأقل أهمية، أو الأقل دلالة. ولكن القول: «التماس شرعية الفلسفة دينياً» قرينة على أن المسألة ليست نافلة. ويترتب على هذا الموضوع سؤال آخر: هل يؤدي القول الرشدي بطريقين إلى الحقيقة الواحدة، وإدراكها على ثلاث مراتب، إلى المطارحة الفلسفية على الرأي والظن السائرين، على ما هي الحال، في المقالات الفلسفية السقراطية وما بعد السقراطية، وخلافاً لما قبل السقراطية؟ المطارحة هي تناول الظن السائر وسؤاله عن علله: هل يصح قول كذا؟ كيف يجمع بين هذا القول وبين ذاك؟ هل ينطبق هذا القول على النتيجة المتعارفة؟

■ محاولة عقلنة؟

شرارة: محاولة عقلنة الرأي العام، وما يتداوله القول في «المدينة». فالتخلق الفلسفي اليوناني مطارحة على الظن. وجزء قد يكون أساساً من هذا الظن هو الموروث الأسطوري والأدبي. فهوميروس هو معلم اليونان، وما تناقلته المسرحيات اليونانية طرف أساسي في الصياغة الفلسفية، ومصدر المطارحة أو السؤال الذي يطرح. والسؤال يطرح دائماً على ظن. ويستخرج من هذا الظن إحالته، ويستخرج منه مضمره، وتركيبه اللغوي أحياناً. وأحياناً يسأل عن مصدره، مثل نسبة مراتب مواطني **الجمهورية** الثلاث إلى الخرافة الفينيقية. وهي فينيقية لعلل منها القدم والبعد والكذب. فأرى أن الالتماس الشرعي ليس اختصاراً، وإنما تعليق الوسيط الذي يقوم مقام الركن من المطارحة الفلسفية. وتعليقه، فيما عدا تناول يبدو مشكلاً للظن الديني الفقهي الذي يتداوله معظم العلماء والفقهاء المسلمين وعلى رأسهم صاحب **تهافت الفلاسفة**، وقوف بالفلسفة، وبصوغ المطارحة الفلسفية، في منزلة بين منزلتين. ومن الشواهد على هذا الزعم أن في **شرح ما بعد الطبيعة** يحصي القارىء سبعة أو ثمانية مواضع فيها كلام ملحّ ومرير في مسألة كثرة المعاني في الكلام العربي، واعتذار متكرر عن صعوبة أداء المعنى المفترض للقول وجلائه في معنى، أو وجه معنى ثابت ومتعارف. فلو أتيح أو أمكن لابن رشد أن يطرح هذه المسألة على النحو الذي طرح عليه أرسطو مسألة الحمل (الموضوع والمحمول)، وهي مسألة من مصادر البناء الفلسفي اليوناني (على زعم هايدغر أنه في كل مرة نفكر نقول «ist» ونحمل محمولاً على موضوع من طريق «فعل» الكون؛ فتساله حَنَّا أراندت عن شأن العبرية التي لا تعرف هذا الفعل، فهل يفكر أهل هذه اللغة، ومثلهم أهل العربية وغيرها، أم لا؟) إن لم تكن مصدره الأقوى. وهذه ليست المرة الأولى التي يُسأل فيها هذا السؤال. فماذا لو عقل ابن رشد ـ والسؤال هو على سبيل تشخيص التاريخ الفلسفي وحمله على الأفراد وعقولهم ـ ماذا لو أدار ابن رشد أسئلته ومطارحته الفلسفية على منزع العربية إلى تكثير المعاني، وإلى فك بنية المعاني من بنية القول، وهو

ما انتبه إليه شرّاح القرآن ومفسروه وبنوا عليه شروحهم وتفاسيرهم، فزادوا الشرح على الشرح لا إلى نهاية.

وأخرج من السؤال المفصّل الذي تقدم إلى القول إن تحجير الرشدية على عقلانية مجردة وعامة يغفل ربما عن مخاض طويل ومديد قد يكون منزعاً عميقاً من منازع العقل (وهو على الدوام عقلنة). وهذا المنزع العميق في تاريخ المجتمعات الإسلامية والعربية الثقافي، وفي تاريخها الفكري، هو السعي في تكثير العلل والأسباب: العلة اللغوية، والعلة الشرعية، والعلة العقلية، والعلة الطبيعية، والعلة الظرفية، والعلة الطارئة، والعلة الجوهرية. وهذا القول على عمومه الاضطراري، يرد إلى مراحل من صوغ المقالات العربية والإسلامية، في أوقات مختلفة ومتباينة، وأحياناً على علاقة بعضها ببعض وأحياناً منفصلة. فللتذكير، كانت ولادة العلة اللغوية عن يد الأخفش الأوسط، معاصر الجاحظ. وكانت نوعاً من الرد على بدايات الاستظهار بالإعجاز إلى تأويلات منها تأويلات الخوارج التي جوزت في ما جوزت قتل غير البالغين، وبَقْر بطون النساء. فحملت العلة اللغوية الكلام على مباني اللغة وطبائعها. وقدمت إبلاغ الأفهام أحكام المعاملات والعبادات، فلا يترك حيّز أو مجال من الشبهة في أمور فيها الخلاص أو العذاب. فملابسات صوغ مفهوم العلة اللغوية هي التنبه، في ضوء مآل منازعات الفرق، إلى تمييز أحكام الفهم من أحكام الشرع. والعلة أشبه بقصد جهة القبلة التي يتوجّه المصلّي إليها، ويستدل بالدلائل عليها إذا غاب عين القبلة عن نظره. فدلائله هي من أحكام الجهات والمكان. والعقل هو تأليف بين مختلف العلل، وبناء على تكثير العلل. وتعريفه بما هو عقلنة، أي بما هو فعل، تأليف بين مختلف العلل ومتفرقها في واحد، هو توحيد ما هو نفسه وما هو غيره، أو توحيد ما هو من نمط من العلة وما هو من خارج هذا النمط من العلة.

■ **ألا تعتقد في معرض هذا التساؤل، أن ثمة عائقاً إبيستيمولوجياً في بنية الفكر العربي ـ الإسلامي، لم يعرفه الإغريق، ذلك أن الإبيستيمي الفكري الإغريقي يحوي بعدين: الإنسان والعالم، أما فكرة الله فهي غائبة في هذا الـ «Epistémé»، بينما هي حاضرة في الإبيستيمي الفكري العربي ـ الإسلامي. وبحضور الله، بحضور الوحي، بحضور القول الفصل، ترتسم حدود وسقوف لمغامرة العقل ومغامرة الفكر في الحقل العربي ـ الإسلامي.**

شرارة: ما أرى من المجدي التنبّه إليه في الكلام على تكثر العلل وشرائط الجواز ومناطاته هو أن الباب لم يكن موصداً حتماً في وجه المقالات الفلسفية العربية والإسلامية. وفي قراءات سائدة، يصعب على الواحد أن ينجو منها (فلا فرقة ناجية في هذه المسألة)، يغلب التعويل على بنية واحدة عامة وبدئية، قد تكون معنىً جزئياً من عالم المعاني المقصود فهمه، كأن يكون المعنى الجزئي (Philosophèm) وحسب، ويحمل على أنه التفلسف برمته أو مبناه الأعم، وهذا خلف. فهل ينقل التفلسف من الإجلاء عن مكانة «الرسوخ في العلم» التي كان الحكماء («المفكرون» بحسب عبارة هايدغر) يحملونها وحدهم من دون العامة والجمهور؟ وعلى المثال نفسه، لا ينفك التفلسف، وهو «عامي»،

من تربية المواطنين على تداول الحكم و«الولايات»، فهم تارة حاكمون وتارة محكومون، وهم يحتجون لجدارتهم بتولي الولايات، وتسلط الحسبة على ولاياتهم. وخرج القضاء من المباهلة، أو من الميمنة التي تسميها قبائل شرق الأردن «البَشْعة»، مع القوانين التي تنسب إلى صولون. وهذا يخالف افتراض علم أول يتمثل به أهل، ويخالف الرئاسة الطبيعية المركوزة في بيت ونسب، ويخالف حمل الأفعال على اتفاقات وحظوظ، من غير أن ينفي «الإلهي»، على ما يسميه هولدرلن. فالسؤال عما إذا كان العقل بقي حقاً برّيّاً(*) في مجتمعات معقدة وواسعة مثل معظم المجتمعات الإسلامية لأن هذه المجتمعات لم توفر الشرائط اليونانية، أم ثمة مقاصد مختلفة للعقل (على معنى العقلنة)؟ وثمة مسالك مختلفة للعقلنة؟ أظن أنه يجوز القول، من غير نعرات، وربما ينبغي القول إن صور ومسالك التفكير على طرائق وسبل وعبارات مختلفة وكثيرة هي صور ومسالك ليست عديمة الدلالة والمعنى. والإقرار بها، واتخاذها سنداً تاماً لفهم العقل أمر إذا لم يحصل، باسم العقل، كان شبهة على العقل، وهو شبهة على العقل. وهذا ليس ابتداعاً. فالزعم أن «عبقرية تاريخية» ما (عبقرية شعب من الشعوب أو قومية من القوميات) تعصى الجامع العام أو قيم العقلنة المشتركة، وأن هذه «العبقرية» شبهة على العقل ـ هذا الزعم أثمر الفظائع النازية والستالينية. وهو يتهدد الخمينية (فهي كذلك تخرج نفسها من عموم العقلنة وجوامعها العامة والمشتركة) والحركات الإسلامية الإحيائية. وأظن أن مقالة كلود ليفي ـ ستروس لأندريه بروتون، وهما على متن المركب الذي حملهما هاربين إلى الولايات المتحدة في أوائل الحرب الثانية، يسعى في إدخال الأساطير «تحت العقل»، هذه المقالة تصوغ برنامج إرساء العقلنة على جمع ما هو نفسه إلى ما هو غيره. فهذا الغير ليس الهو هو المفترض وحده عقلاً. ورده إليه إنكار لغيريته. وكأنها غيرية مقنعة تتخفى على (مثال) هوية واحدة لا تحول. فإذا لم تكن كذلك جاز «استئصالها»، وجازت «إبادتها»، على ما جرى ويجري من غير حساب ولا إحصاء. والذهاب إلى أنها غير من غير أن تخرج عن الهوية ـ عن هوية ليست هوية الهو الواحد نفسه ـ يدعو إلى نصب الغير في الهوية. وهذا يفترض توقع غرابة ما نسميه تراثاً، ونقطع في إلفتنا إياه. وهذا بعيد من حقيقة الاختبار والأمر.

■ **عنيتَ في دراستك لكتاب «الخراج» للقاضي أبي يوسف بأمرٍ غُضَّ النظرُ عنه لدى من نَظَروا في كتب الخراج والخطط: البحث في ما وراء توزيع المَغْنَم عمّا يؤسِّس مبدأه، أي في «فلسفة» ذلك التوزيع، واتصالها بمفهوم الجماعة والأمة. وأحسَب أنك أصَبْتَ اختيار المدخل الأمثل إلى الإطلال على الصلة بين الغنيمة والعقيدة وانعكاسها على تكوين الجماعة (الأمة) والإمامة (الدولة) وديناميات ذلك التكوين. ولعله لم يمتنع عليك ـ في الدراسة ـ أمرُ التنقيب عمّا تُسوِّغ به فرضيات تلك الصلة من مواد (وقائع، نُقُول نصيّة) جَعَلْتَها تستعيد**

(*) يقصد: Sauvage.

القدرة على الإدلاء بالشهادة. إنما استوقفني ما رتّبتَه من نتائج على تحليلكَ التمايزَ في توزيع الغُنْم، بين أبي بكر وعمر بن الخطاب. فإذْ عزوت التمايز ذاك إلى القواعد التي أُرسِيَ عليها التوزيع في تينّك الحالتين، وهي - في حالة أبي بكر - قاعدة القِسْمة بالسويّة التي تستعيد فكرة الجماعة (الإسلامية) الواحدة حيث إيمان أفرادها يَجُبُّ ما قبله ويمنع عنهم أحكام المرتبية والتفاضل في الحقوق؛ وقاعدة القسمة على مقتضى الفوارق والمراتب - عند عمر - التي تستعيد امتيازيْ القرابة والسابقة في الإسلام حيث مَنْ قاتل مع النبي غير مَن قَاتَلَهُ...، (فإذا عزوت التمايز إلى هذا كله) خلصت - في جملة ما كان خلوصُك إليه - إلى القول إن عمر كان يَهْتَبِلُ معيار القرابة والنسب والرحم لاستمالة بني أمية بن عبد شمس ويؤسّس لإدراج المُلك في الخلافة مبكراً، أي للانتقال من إسلام الحرب إلى إسلام مستقر، بلغتك، يعيد إنتاج المصالحة القرشية وتحقيق مطابقة بين العروبة والإسلام. كأني بك تقول إن القبيلة (القرابة) تستعيد - مع الإسلام العُمَريّ - شأوها على حساب منطق العقيدة الذي يفيض عن حدود الأرحام بفعل غنيمة (اقتصاد ريعيّ) يدغدغ مخيال القبيلة ويعيد إنتاج رابطتها. هل يتحمّل التوزيع العمري للمغانم هذه الاستنتاجات حقّاً؟

شرارة: بدا أن أبا يوسف، أو قاضي قضاة بغداد، يصح أن يكون مثالاً لبعض صور الكتابة في الإسلام. ففي الأحاديث والأخبار والروايات يبدو، وفي المقالة شواهد على الأمر، أن وراء الكتاب الفقهي والمدوّن الأول (فهو كتب في وقت مبكر هو الثلث الثالث من القرن الثاني للهجرة)، ووراء الصفحة من الآثار والتسلسل والتعاقب الإخباريين وإخراج الحلقة اللاحقة من الحلقة السابقة - إعمالاً للفكرة. ثمة إعمال لعقلنة قوية الإحكام. يقول أبو يوسف: المساواة هي باب على العنف والاقتتال لأن المساواة تغفل المفاضلة، والمراتب والسابقة والقتال... ما خلا وما عدا وقت الإنشاء، أي الإنشاء النبوي، عندما ينشىء النبي الجماعة. وإنشاؤها هو نهاية مطاف التبليغ. ففي هذا الوقت تصدق المساواة لأن الجماعة تكون في حال من التوسع والفتح، على معاني الفتح المتفرقة من البلاذري إلى ابن عربي. وفي السيرة قرائن على إشراك النبي أصحابه في الوحي. ففي إقامة الأذان والدعوة إلى الصلاة، وبناء المسجد، يورد ابن سعد في طبقاته عشرات الروايات التي تروي كيف سأل الرسول ورأى في المنام، وعاد سأل ورأى في المنام، ونزلت الآيات التي تسنّ الأذان على النحو الذي سنته عليه. والمساواة باب على العنف والاقتتال لأن وقت إنشاء الجماعة على وجه دون وجه من طريق النبوة هو ابتداء النقل، وسطوة النقل على تسوية الجماعة، وربط أفرادها في وحدة متماسكة، وإخراج عدوها منها وتثبيت العنف المجمِع على «الضحية»، أو على «الشطر الملعون» من الجماعة. والحق أن أبا يوسف يصوغ الأفكار والأحكام هذه على الطريقة الكتابية والمجازية التي تغلب على الكتابة الإسلامية العربية. وفي مقابلة المساواة، وعلى خلافها تتولى المراتب لجم العنف عند انصرام وقت الإنشاء، فتسلط الطاعة على أهل

الطاعة المحكومين، وترسي أمر أهل الأمر على السابقة (التقليد) ومراكمتها وتناقلها (المواريث الأبوية)، أو على تجديد قدسي ورباني من طريق عطاء (كاريزما) إلهي مباشر. والسنن العمرية أدخلت اجتماع المسلمين تحت المراتب.

■ على وجه التعليل الأنثروبولوجي وليس الديني.

شرارة: الدين، في هذا المعرض، يستبطن عقلاً أنثروبولوجياً واجتماعياً، ولا ينفك الاثنان (الشرائع الدينية والعقلنة الاجتماعية) واحدهما من الآخر. وفي أحكام الزواج والطلاق والميراث بحثت فرق المسلمين، وفيهم الشيعة الإمامية، عما يسميه ابن بابويه «علل الشرائع»، وراء التوقيف والتعبّد. وهذا خيط لفهم إنزال الاجتماع على مراتب الإدراك والفهم الإناسي. والقول إن ثمة أحكاماً متفرقة للمعرفة، أو أحكام المتعارف، بحسب الحقبات والأزمنة، لا يقدح في اتصال خيوط مديدة ومظفورة. وفي هذا المعرض الفهم الديني هو فهم إناسي يستبطن إدراك أبنية الجماعات، ويرسي إنشاءها على وحدة، وعلى علاقة داخلٍ بخارج، وحاكمٍ بمحكوم.

■ في قراءتك لِـ «إكمال الدين وإتمام النعمة في إثبات الرجعة» لأبي جعفر بن بابويه، تُحلِّل رواية ابن بابويه لعملية الخلق؛ وهي رواية تقرّر بدءاً مطلقاً وتُماهي مماهاةً بين العلة المادية والعلة الغائية للوجود إذا استعرنا لغة أرسطو. ألا يبدو لك أن رواية الخلق هذه، التي تتحدث عن خلقٍ أبكَرَ لروح النبي والأئمة قبل الخلق، إنما تحاذي فكرة القَرِيمَيْن، وتعيد قلب التصور القرآني حول الصلة بين الملكوت والعالم حيث لا يصبح جبريلُ رسولَ الوحي إلى النبي يعلّمه ويُبَلِّغُه، بل تصبح روحُ النبي وأرواح آلِهِ (الإمامية) رُسُلَ الملائكة تَهْديها إلى وعي المباينة بينها (الأرواح) وبين الخالق والتنزيه المتعالي والمطلق لذاته؟ هل نحن ـ مع ابن بابويه ـ إزاء أنطولوجيا مختلفة عن الأنطولوجيا الإسلامية؟ من وجه ثان، وبمقتضى رواية الخلق لابن بابويه، لا يعود الرفض الإبليسي للسجود (لآدم) عصيانَ أمرٍ إلهيّ بوجوب إتْيان الملائكة فعلَ السجود ذاك، بل يصبح كنايةً عن جهلٍ بالأرواح المودَعة في الجسد الآدمي أو التي ستخرج من صلبه (الأرواح المحمدية ـ الإمامية). أليس مما يستتبع ذلك أن يُعَاد تصنيع صورة أخرى مختلفة لإبليس قوامُها الجهالة والغباوة لا الذكاء والحيلة؛ والأهم من ذلك، أليس يُفضي هذا إلى رجم كل من أنكروا الروحانية الإمامية والاتصال بعالم ما فوق المادي والمُدْرَك الحسّي، وكل من حاجُّوها في إسقاطها النصّ والعبارة وإعلائها التأويل والإشارة، بأن إنكارهم ذاك إنما فيه ما يَشِي بِتَجَلٍّ «إبليسي» في وعيهم، حيث يتطابق ـ هنا ـ معنى الجهل ومعنى الشرّ (الإبليسيان) وقد تَلَبَّسَا المُنْكِرين ما للإمامية، في مقابل مَعْنَيَيْ المعرفة (أي العرفان) والحق اللذيْن بهما الإماميةُ مخصوصة على ما تقوله نصوصُها؟

شرارة: في المقالة إشارة تزعم أن تناول تشيّع ابن بابويه يختلف عن تناول الغزالي في فضائح الباطنية. من غير أن أزعم أن في هذا نوعاً من التقية في الكلام، ولكنه ليس بعيداً من التقية. احتجاج أبي حامد الغزالي على الإمامية، خلافاً لاحتجاجه على الفلاسفة، هو تناول على وجه العلل. ماذا يقول الغزالي؟ يقول إن فرق الشيعة الإمامية عندما يقولون بعصمة الأئمة، وهذه تترتب على مرتبة من الخلق، يسلكون في فهم اللغة مسلكاً يفترض أن ما يوحى به هو لغة من غير علم، ومن غير عقل. والذهاب إلى أن محمد بن الحسن تلقى العلم رضاعة من إصبع أبيه، تصوير هيروغليفي لهذا المعنى. يقول الغزالي إن الزعم أن ما يوحى به من كلام ومعنى ليس في حاجة إلى النطق، ولا إلى التعلم وإلى التأدب به، وليس في حاجة إلى الانفصال الزمني والمكاني، ولا إلى الانفصال بين الخالق وبين المخلوق، وإلى الوسيط (ملاك الوحي) والتبليغ. ويقول الغزالي إن نفي الوسائط هذه يدخل الكون والفهم واللغة في عماية لا مخرج منها (وهذا يشبه عماية العنف المنفلت من عقال المراتب وتمييزها). ويدير الغزالي فهم التشيّع على العصمة، ويحمل العصمة على الاصطلاح المحض، شأن إيجاب النقل ابتداء، أو شأن إنشاء الجماعة والأمة من طريق النبوة. فيقول الغزالي إن الإمام يكلم مريديه، ويكلم أصحابه، فبأي لغة يكلمهم؟ فإذا كلمهم بالعربية، اللغة التي نزل بها الوحي، فَهِمَ جمهوره ومريدوه، أو لم يفهموا. وهو الدليل على أن هذا الجمهور قد يختلف وقد يتفق. والمحدثون ينسبون هذا الأثر أو ذاك، وقد يطعن في نسبة الأثر. وقد يُختلف في معنى اللفظة، وقد يتفق. وهذا الجيل قد يتفق والجيل التالي في التأويل وقد يختلف. فشأن اللغة التي يتكلم بها الإمام هو شأن اللغة التي نزل بها الوحي. وكما أن الأمة لم تعصم من الخلاف، لم تعصم العصمة الأئمة وشيعهم منه. وينهض هذا الاحتجاج على رسوخ نوع من القول الفلسفي في التراث الإسلامي العربي. فما هو مناط الفهم؟ ما هو مناط اللغة؟ ويجيب: مناط اللغة هو الجماعة التي تتكلم هذه اللغة، يخاطب بعضها بعضاً بها، وتتناقلها أجيالها ... الخ. والزعم أن هناك لغة محكمة خالصة هي أشبه بـ «ميتا ـ لغة»، لا يأتيها التشابه من متكلميها زعم لا مصدق له، لا في الاختبار ولا في المعقول: فوصف اللغة إنما يحصل على الدوام من طريق كلمات وروابط هذه اللغة، وتسري على هذه اشتباهاتُ اللغة المشتركة والعامة («العامية»)، فإذا «وضعت» لغة من غير اشتباه ولا احتمال احتيج في وضعها وتعليمها إلى لغة أخرى يعتورها الاشتباه والاحتمال، وهذا يمر لا إلى نهاية (على قول فرض غوديل). ولكن هذا لا ينفي مقالات التشيع من المعنى. من يريد أن ينفيها من الإسلام فهذا شأنه. ولست في موقع المفتي. على هذه فمقالات التشيع «عبارة»، بالمعنى الأرسطي، أي تعبير وتأويل. فهو عبارة عن اختبار للتاريخ وللجماعة واقتتالها. فما يُغفل أو يُتناسى هو مباشرة جماعات التشيّع عنفاً لا مثيل له في الإسلام. وفي **مقاتل الطالبيين** للأصفهاني تاريخ لا يقع القارىء عليه في موضع آخر لاقتتال الجعفريين والعلويين. ويزعم الأصفهاني أن **ديوان العطاء** أحصى ما بين أربعمائة وستمائة ألف قتيل من قتلى أبي السرايا، في صدر خلافة بني العباس. وهذا يقارن قتلى الحجاج، والرقمان مشكوك فيهما. ويتصل هذا، من طرق كثيرة طبعاً، بترتيب «الخلق» على مرتبتين

وطبقتين: مرتبة أهل العصمة، ومرتبة من عداهم ودونهم حكماً. وهذا باب مشرع على الاقتتال من غير لجام. أما عندما يصدر الفهم والعلم واللغة عن تواضع الجماعة على ما يفهم به بعضها عن بعضها الآخر، وتصدر السياسة عن عقد ـ قد لا يكون مختلفاً اختلافاً جوهرياً عن عقد النكاح ـ فسبل الطعن والتبديل والتحكيم أوسع وأقرب إلى التناول. فيُشد تماسك الجماعة، وتشد منازعاتها، إلى «أرض» الجماعة المشتركة نفسها، وتصدر عن نفسها. وهذا أقرب إلى العقلنة، وأقرب الى الفهم والاختيار. وترك باب الفاضل والمفضول مفتوحاً لمداولة أهل الحل والعقد، في فقه أهل السنة، مدخل إلى المداولة ولو حسم الاستيلاء الاختيار في معظم الأوقات. أما حمل اللغة، أو المخاطبة، على وحي خالص ومحكم، من غير مجاز ولا كناية، وركز تأويله في نفس الإمام وفي خلقته، فيؤدي إلى إنزال الخلق على «اقتصاد» مختلف ويجحّره على وحدانية مدمرة. زعم أدونيس (الشاعر) أنها نبوة مستمرة ومتحولة، تاريخية وثورية، ونسب الغزالي إلى المحافظة الثابتة. فهل هذا يحيي القديمين؟ ربما يفعل أكثر، وينكر جواز فهم ديني وإنساسي للاجتماع ومصائره وعلاقاته. وحمل الاعتقاد، والأمة المجتمعة من أهل عقائد، على أهل وقرابة دم ورحم، يمزج علتين مزجاً متعسفاً ومدمراً للعلتين معاً. والفهم الديني الداخلي قدير على أن يناقش ويبطل هذا المنطق من غير الخروج من مباني المعاني الدينية نفسها خروجاً «عقلانياً» قسرياً.

■ **أفرَدْت للحرب حيّزاً كبيراً في ما كَتَبْتَه، وعِشْت سؤالَها مرتيْن: أولَى وأنت تفكر في وظائفَ كِيلَت إليها في تكوين الجماعات والأمم والدول؛ وثانية وأنت تعاين ـ بالبصر والبصيرة ـ مشاهدها في المَقْتَلَة اللبنانية الجماعية. لماذا كانت الحرب دينامية دافعة وفعّالة في تكوين الجماعة والدولة في الإسلام الوسيط، بينما غَدَتْ دينامية من ديناميات تمزيق النسيج المجتمعيّ والدولتي في بلدٍ مثل لبنان. هل حصل هذا التحول في منطق الحرب وآليتها بسبب أن الأولى خيضت في «دار الحرب» أو خارج «دار الإسلام»، في ما الثانية خيضت في داخلٍ اجتماعيّ تفرّغ فيه أهلٌ لأهل. كيف يمكن للحرب أن توحِّد وتمزّق؟**

شرارة: القول «في بلد مثل لبنان»، تمثيل وليس حصرياً، على ما تعني كلمة تمثيل. وتناول الحال اللبنانية على حدة، أو على بعض الصدارة، في ضوء ربع القرن الأخير، «امتياز» نسبي خسره لبنان، ويصعب القول لسوء الحظ أو لحسن الحظ. وإنما، للأسف، عنت خسارة هذا الامتياز سريان ما يذمّ به منطق الحروب اللبنانية وهي ليس حرباً واحدة، في معظم المجتمعات العربية: في علاقاته الداخلية وفي علاقاتها في ما بينها. والملاحظة الاستهلالية هذه ترد إلى تمييز السؤال بين حروب توحيد من حروب تقسيم أو تمزيق. وحروب التوحيد والجمع هي حروب يمثل العالم فيها، العالم كفكرة، أفقاً واحداً وجائزاً لهذه الحرب. وهذه الحروب هي حروب إمبراطورية. وقد تكون دينية أو سلالية أسرية. وقد تكون حروباً قومية بين أقوام متجاورين، ويقوم بعضهم بحيال بعضهم الآخر وإزائه.

■ **وقد تكون حروباً داخلية أيضاً، مثلما حصل في حروب الردة.**

شرارة: في الإمبراطوريات الكبيرة والصغيرة تتسع دائرة الأسياد والفاتحين لتشمل طبقات ومراتب من الأمة المسيطرة، قبل أن تضم، أو في أثناء ضمها طبقات عليا من أمم الفتوح ودارها. وهذا ما يجعل من الإمبراطوريات، على المثال الإسلامي والعربي وربما على مثال الإمبراطوريات الرومانية والعثمانية والبريطانية كذلك، مشروعاً أسرياً وشعبياً، على قول غِيبْ وبُووِنْ في تاريخهما العثماني. وهو شعبي فوق ما هو أسري في الإمبراطورية الرومانية، وفي إمبراطورية أثينا قبل حروب البيلوبونيز، وتداخله في كل أحواله المصالح الأوليغارشية للطبقات الحاكمة. فبناء عليه، يتماسك الشعب، أو القوم أو الأمة، على ما لم يتستر الفقه الإسلامي على تسميته غنيمة أو فيئاً في الحرب، عشراً أو خراجاً بعد استقرار الفتح. وتتولى الدولة، وهي الهيئة الحاكمة وناظرة اندراج السلطة في نحو تشريعي وعرفي، وفي موازنة أجزائها بعضها بعضاً، تتولى تدبير الحرب ومقدماتها الاجتماعية وذيولها. ولكن الغنيمة ـ أو «الحبّة» على ما سمّاها المغيرة بن شعبة في جوابه عن سؤال رُستَم عن السبب في خروج العرب من جزيرتهم، فقال لأنهم وعدهم الله ووعدهم الرسول «حبة» ـ وجه من وجهي المطلب الإمبراطوري. فالوجه الآخر من المطلب الإمبراطوري هو المثال الخلقي والعملي الذي يحدو الأمم الفاتحة، ويسوغ في نظرها عموم سيطرتها على الأرض. وهو مثال فردي وجمعي، يصحّ في حكم المرء نفسه، وفي حكم الجماعة نفسها. ويزعم لنفسه منزعاً إلى الجامع العام، فهو من هذا الباب «Universalisable» ويزعم لنفسه قابلية عميقة إلى الانتشار والفشو وتلقيه بالقبول من قبل أهل بلدان الفتوح. فالدنيا كلها، بإغريقها وفرسها ونبطها وفينيقييها وشاشها وخزرها ومصرييها ... الخ، قمينة باستقبال المثال الإسكندري، أو المثال الروماني. والإسلام دعوة إلى أمم الأرض لا تستثني أمة واحدة. وهذا تمثيل على تلازم دار الحرب وغنيمتها، على أعم معنى، وعموم المثال العملي والخلقيّ الذي هو مثال اعتقادي وقانوني وحقوقي وجمالي وحسّي. وهذا يفترض وحدة الشعب أو الأمة الداخلية على معيار الغنيمة، وتوزيعها واكتسابها وتجديدها، وعلى معيار المثال العملي والخلقي للعام. فتوحيد الداخل وحده، على الغنيمة، لا يبني إمبراطورية. ولا يبني إمبراطورية من يشاء. فهي تستحق، وتقتضي الأهلية الإمبراطورية. وهذه الأهلية لا تقوم على القوة وحدها.

■ **عودة إلى فكرة الإمبراطورية كاستحقاق أو كأهلية، القول الخلدوني باقتداء المغلوب بالغالب، هل هو قرينة على هذا المعنى؟ الامبراطورية استحقاق، لأن الاقتداء لا يأتي بالإخضاع حكماً، بل فيه قدر من الطوعية في تمثُّل الغالب والتشبُّه به واحتذائه.**

شرارة: المثال العربي ـ الإسلامي يدخل على الفكرة بعض التعقيد. العرب، حملة الإسلام، هم أهل الفتح، وتنشأ فيهم أرستقراطية عسكرية من قيادات القبائل وأعيانها. وتنشأ طبقة تجارية وريعية وإدارية كبيرة، إلى أعيان المحدثين والمفسرين والكتّاب والشعراء... وهذا المثال العربي ـ الإسلامي ليس موضع مسألة ونظر في مضمونه وفي

أركانه، وإنما فيمن يحمله، على مختلف المراتب. فينهض من الشعوب المغلوبة التي دخلت في الإسلام من يقول: أنا أعلم بالعربية منكم. والحجاج بن يوسف كان يحتكم إلى الأعاجم من الموالي في مسائل اللحن ودخول العجمة على عربيتهم، ليقولوا إذا كانت هي اللسان. وينهض من يقول: أنا أعلم بالإسلام منكم، أنا أزهد منكم...

■ ينهض من يحكِّمُ الإسلام لمحاسبة المسلكية.

شرارة: تماماً. ويحدث هذا باكراً جداً، ولم يكن مضى على وفاة الرسول غير سنوات قليلة. وبعض يقول: إن هذا ليس الإسلام، وليس بالإسلام.

■ **أحسب أن القانون هذا قانون في التاريخ، ليس حالة خاصة بالحضارة العربية ـ الإسلامية، بدليل أننا في صلتنا بالغرب عشنا هذه العلاقة المزدوجة، النفور من غرب هو في وعينا قرينة على التسلط والسيطرة والهيمنة والإخضاع المادي العنيف، والغرب الذي نحن إليه منجذبون هو غرب الحضارة والثقافة إلى حدّ نهض فينا من يحاكم هذا الغرب بقيمه، ويضع هذه القيم معياراً لمحاسبته على الجرائم التي اقترف والأخطاء التي ارتكب أو ما إلى ذلك. أحسب أن هذا قانون في علاقة المغلوب بالغالب.**

شرارة: أظن أن هذا تمثيل على تلازم دار الحرب وغنيمتها، على أعمّ معنى، وعموم المثال العملي والخلقي الاعتقادي والقانوني والجمالي. والقول ليس إمبراطوريا، ولا يصنع إمبراطورية من يشاء، السبب فيه أن ثمة وجهين: وجه يفترض وحدة الشعب، أو الأمة، المعنوية والسياسية ـ والردّة في الوقت الذي حدثت فيه قطعت الفتوح ونقلت المعركة إلى الداخل، والفتنة الكبرى كذلك، وفي الاحتجاج بين أنصار علي وأنصار معاوية من الحجج على جدارة معاوية في الخلافة أنه أول من ركب البحر إلى قبرص، ومن فتح الفتوح وراء حران – والوجه الثاني هو الغنيمة. وحين يتعلق الأمر بالغنيمة وحدها، فمعناه أن التوثب الإمبراطوري خبا أو هو في طريقه إلى الخبو. وعندما تخرج أمة إلى الناس، وتطلب الأمر في بلدان غير بلادها، إذا لم تكن على يقين من تفوق مثالها الخلقي والمعنوي والجمالي، فطلبها الملك خاسر ومنكفىء عاجلاً. وهذا يفترض وحدة الشعب الداخلية المعنوية والسياسية. وإذا لم يجمع الداخل ليس على طلب الغنيمة وحدها، وإنما كذلك على توزيعها وعلى رسوم هذا التوزيع ومعاييره، دبّ الوهن في الدولة. وليس صدفة أن **كتاب الخراج** هو أول كتاب فقه كتب في الإسلام. فالغنيمة ليست كما قد يتصور في منظور مادي ضيق، مالاً يوزع على الجند، ونساء يُتسرى بهن. الغنيمة تتضمن منطق توزيع، وميزان توزيع، واحتكاماً إلى فكرة العدالة في الداخلة، ورعاية لدوام هذا الفائض أو الريع، أو الدخل والإنتاج، وتدبير دوام الإنتاج أداته سياسية. والخلافات على العطاء ومراتبه، في المطارحة أو المناظرة بين أبي بكر وعمر، هي في كل أدوارها خلاف على نظام قانوني وشرعي يتناول هيئات الإدارة، وعلاقة الناس، بعضهم ببعض، ويدور على التراكم والتخزين والتمصير. فليست الغنيمة «أكل» الشيء، على

المعنى العربي والبدوي القديم، ولذلك فهي تفترض بعض الإجماع الداخلي والمعنوي والسياسي على رسوم وهيئات وتحكيم ومعايير توزيع ودوام. فإذا لم تحظ الحرب بمشروعيتها المزدوجة، وبوجهي مشروعيتها، لم تتأخر الانقسامات في الظهور حال الحصول على الغنيمة. فهذه يجب أن توزع وتقسم، ويجب تدبير أمور الناس تبعاً لذلك. فإذا عدمت الحرب أحد ركنيها انقلبت إلى داعي انقسام الجمهور والعامة، والحاكمين. وهو انقسام على حرب الخارج، وعلى قيادة الداخل وهيئة هذه القيادة. وهذا ينقل الأمر إلى مدار سياسي يختلف عن المدارات القائمة على اختصار المنازعات وحلها في مصالح مباشرة وعينية، ويربط دار الحرب بالمعيار المعنوي والأخلاقي. وفي المجتمعات العربية المعاصرة لا إجماع على حدود الداخل وإطاره، ولا تالياً على المصالح ولا على الهيئات، ولا على مشروعية الهيئات والحكام، ولا على المثال الخلقي والعملي الذي تنهض الحرب على زعم عمومه، أو على قابليته لعموم الداخل أولاً، وعموم الخارج ثانياً. وهذا يجر إلى التنبيه إلى مسألة قد تكون في صلب مشكلات وأزمات عربية معاصرة، هي القابلية للعموم، فالاستظهار بالقوة في الداخل، ولو كانت قوة مثال تاريخي سابق، يمتحن الدعوة إلى التوحيد القومي، أي تجاوز الكيانات السياسية والحقوقية القائمة إلى أجزاء من كيانات أخرى، أو إلى الكيانات الأخرى بكاملها، امتحاناً سياسياً ومعنوياً عسيراً. وهذه الدعوة تلازم معظم السياسات العربية. فأزواج الدول والكيانات: سوريا/لبنان، وسوريا/فلسطين، وسوريا/الأردن، والأردن/فلسطين، والأردن/العراق، والعراق/الأردن، والعراق/ الجزيرة أو جزء من الجزيرة، والسعودية/اليمن، واليمن/السعودية... حلقات تحقق ملازمة هذا المعنى لتوحيد جلّ السياسات العربية المعاصرة. وإفضاء الحرب، أو قصد الحرب، إلى التمزق ناجم عن ضعف الإجماع الداخلي على «الغنيمة»، وعلى إدارتها وتدبيرها في حال حصولها. وعندما يتصدّى سوريون إلى تعليم اللبنانيين رسوم السياسة، فالأمر مدعاة إلى المسألة والشك. وكذلك الأمر عندما يتصدّى يمنيو الشمال إلى تأديب يمنيي الجنوب بآداب الاجتماع والسياسة، ففي الحالين تتقدم «الغنيمة» معايير التدبير ورسومه. والحق أن المجتمعات العربية المعاصرة لم تختبر الحرب الوطنية. حتى العراق في حربه الطويلة على إيران ومع إيران، لم يختبر الحرب، فالحرب غزوة أو غارة. وأستعير الكلمة من عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود في كلامه إلى أمين الريحاني في «نجد ملحقاته». والهيئة الاجتماعية والسياسية المركزية التي أسسها عبد العزيز آل سعود لحماية إنشائه المملكة هي «الهجر»، أو توطين القبائل ودمج أفخاذ وبطون مختلفة منها وفرض المساكنة عليها في هجر مشتركة. وكان ذلك شرطاً لتجاوز الغارة. فالغارة، أو الغزوة على قول أيمن الظواهري وأسامة بن لادن، هجوم مباغت على موطن العدو، والعودة السريعة منه بشيء من المغنم والفيء يوزّع على المقاتلين. وماذا يتبع ذلك؟ غزوة أخرى تفترض أخذ العدو على غرة. هذه الصورة لا تمت إلى حمل الحرب على امتحان للاجتماع كله، لآلاته ومثالاته وتدبيره. فالحرب امتحان معنوي وسياسي، وميزان لقدرة المجتمعات على التعبئة والتخطيط والصمود وتوزيع الموارد والمساواة، على ما يدرك قارىء الصحيفة اليومية وهو يتصفح صحيفته. وعندما يذهب أحد الأنّاسين

البارزين، بيار كلاستر، إلى أن الحرب هي وسيلة من وسائل النقض على الدولة، والحؤول بين الدولة وبين الظهور والتبلور، فإنه يذكر، على صعيد المنهج، بأن السؤال عن العلل هو سؤال عما هو قائم، وعن علة قيامه وليس سؤالاً عما لم يقم، وعما لم تتوفر له وسائل النهوض والقيام والاستواء على صورة من الصور. وعلى صعيد وصف الأعيان تبدو حروب الغارات ـ والحروب اللبنانية كانت غارات وغزوات شأن حروب دول مثل العراق وإيران ـ ولو دامت سنوات طويلة، من إوالات تدمير الدولة، وتقطيع أوصال الداخل جراء الاستئثار بالسلطة، فنظام الرئاسة على المبنى القبلي أدى إلى سرقة الحرب من العراقيين. وعوض أن تكون الحرب عركاً لقوام عسكري على علاقة بمجتمع يسنده، ويقوم بأودّه، لقاء شروط هي شروط مثال وطني استقلالي ودفاعي، تحوّلت الحرب إلى تدمير وتصديع للمجتمع وهيئاته.

■ **في «الفتنة الكبرى» اللبنانية، كان العقل السياسي والسوسيولوجي اللبناني مدعوّاً إلى تفسير «النازلة» وتنزيلِ حكمٍ عليها. وكانت أمامه في ذلك الإبّان، في النصف الثاني من السبعينيات، أعني منظومة مفهومية جاهزة ومشهود لها بالصَّولة في ساحات اجتماعية أُخَر من العالم، هي منظومة مفاهيم المادية التاريخية (الطبقة، الصراع الطبقي، علاقات الإنتاج، البنية الفوقية والبنية التحتية، العامل الاقتصادي المحدِّد، العامل السياسي المسيطر، تمفصل العلاقات والمستويات، الهيمنة... الخ). اعترى تفسير «النازلة»، بقياس فرعها على أصلٍ سبق، ارتباكٌ ملحوظ فَضَحَ ركاكتها وكَشَفَ عمّا دبَّ من خَلل فيها. فكان أن شهدنا فجأة أشكالاً من التوسّل بالمفاهيم الخلدونية مبضعاً لتحليل المُنْغَلِق اللبناني. ثم سرعان ما زاد الطلب على ابن خلدون. هل تعتقد أن النظام المفهومي الخلدوني ما بَرِحَ يَملك القدرة المعرفية على مقاربة معضلات الاجتماع الأهلي (العصبويّ) العربي وظواهر الاعتصاب التي تؤسّس تكويناته. هل معنى ذلك أن قرنين من التحديث والحداثة لم تصادفا غير قلاع موصدة (المجتمعات العربية) ولم تنالا منها غير قشرةٍ خارجية؟**

شرارة: أظن أن ما كشفت عنه الحروب العربية الأهلية المتفرقة، السورية والعراقية والأردنية والفلسطينية والمصرية والسودانية (وليس اللبنانية وحدها)، هو بنية الحكم والدولة الاستتباعية. وقطبا هذه العلاقة هما التلاحم الداخلي الذي يغزل الجماعة الحاكمة، واستتباع الجماعات الأخرى. ولعل انبعاث ابن خلدون مردّه إلى قياسه الفرق أو البون بين الدولة ـ الأمة وهي دولة المجتمع، وبين استيلاء العصبية على دولتها، وركنها الاستتباع والقوة. وقوة النحو الخلدوني، أو قواعد تأويل ابن خلدون، مصدرها بسط دور العصبية من البداوة إلى الانحلال في الاختطاطات والأخلاط. فهو بسط دورة العصبية على وجه الدورة، أي على وجه رسم حدود الفاعلية التي تنطوي عليها الدول. ومن وجه آخر، وصف العلاقات بين الجماعات وصفاً استبعد التوحيد من طريق تدمير اللحمات.

فالاستتباع يلحق الرئاسات والجماعات، ولكنه يحفظ عليها هيئاتها. والتحديث، إذا لم نتناوله تناولاً مجرداً وذهنياً ولم ننسَقْ وراء القصر على المقاصد الحسنة، التحديث يقوم على تدمير اللحمات المنفصلة. وموضوع مثل غطاء الرأس في فرنسا، وحيث تنزل جاليات مسلمين، يؤيد هذا المعنى. والتحديث السياسي يقوم على تدمير الكيانات المنفصلة. والمساواة تعني التمهيد، على ما أوضح توكفيل بناء على تاريخ الثورة الفرنسية. والمساواة تعني استخراج الأفراد من الجماعات، وحلّ الجماعات في أفراد هم «ذوات» سياسية، و«ذوات» خلقية معنوية ونفسية. وهذا ما استهوله البريطاني إدموند بيرك في ملاحظاته على الثورة الفرنسية. فإذا الناس أفراد، فما يربط بينهم؟ ما يحملهم على اللحمة والاحترام والانتظام؟

■ احتلت الدولة: مسألةً سياسيةً وإشكاليةً فكرية، مساحةً كبيرة في كتاباتك، وهي تكاد تكون أعلى كعباً من سواها من المسائل في هذه الكتابات. التفكير في الدولة اليوم (في النطاق العربي) ينصرف إلى التفكير في مفهومين للدولة أو تصوّرين: مفهوم يسوغ أن نطلق عليه اسم المفهوم الهيغلي: الدولة الكائن المجرّد، المتعالي على المجتمع حيث هو الماهية منه. ومفهوم ليبرالي متحدِّر من الفكر السياسي الفرنسي قوامه الدولة التمثيلية المفتوحة حدودُها مع المجتمع. الدولة المتعالية تطل على انقسامات المجتمع ولا تنهل شرعيتها ومبدأ وجودها منها، وإلا غَدت في الحالة العربية دولة عصبوية، بل هي تَعْقِل المجتمع عقلاً وتعيد صوْغَ اجتماعه الأهلي المنقسم على مثال الاجتماع السياسي المعقول. والدولة التمثيلية تُوَقِّر المجتمع توقيراً ومنه تَنْتَهِلُ شرعيتها، ويتماهى في مثالها السياسي مع الاجتماعي. يُخشى أن الدولة المتعالية تميل إلى القهرية والإرادوية وتتنزل منزلة الدولة الخلاصية أو الداعية الرسولي؛ وربما نظر إليها أهْلُوها ككائن برّاني عن اجتماعهم. ويُخشى أن تَؤُولَ الدولة التمثيلية إلى كيان مُنصَّب على مثال عصبيات المجتمع! بين دولة كلّانية (متعالية) ودولة عصبوية («تمثيلية»)، نكتشف أن إعضال الدولة في البلاد العربية إعضالُ مجتمعٍ في المقام الأول. يتصل بهذا حكماً الحديث في الديمقراطية ومعناها: هل هي التمثيل الأمين للاجتماع الوطني (استواء السياسيّ على مثالِ الاجتماعي ونقل الاجتماع الانقسامي إلى حيّز السياسيّ)، أم تدبير (Gestion) المنقسِم ورعاية المختلِف وإعادة تصنيع المجتمع (الارتفاع به من حيّزه الانقساميّ العصبوي إلى حيّزٍ من «الاعتصاب» أعلى: الوطن والدولة). ثم لماذا لم تبرح الديمقراطية تعني في المخيال السياسي العربي «الحداثي» ـ اللاهج بمفهوم المجتمع المدني تميمةً سحريةً ـ التِهَامَ حيّزٍ من نطاق الدولة والسلطة واقتطاعه لِـ «صالح» المجتمع، وإضعاف قوة الدولة، وليس تنظيماً جديداً للسياسيّ يزيد من قوة الدولة. ألا

ينهل هذا المفهوم «الحداثي» للديمقراطية من معين ثقافة بدوية اعرابية ـ ذاوية في اللاشعور الجمعي ـ ظاعنة، متمردة على التنظيم والدولة والاستقرار؟

شرارة: يلاحظ ترجّح الدولة الحديثة، الغربية، بين المحايثة الاجتماعية وبين المفارقة الخلاصية الأخروية. وهذه حال قد لا تنفك منها الدولة، ولم ينفك منها تاريخها المحدث في الغرب، في أوروبا والضفة الأخرى من الأطلسي. فهي بين إقرار تجريبي واختباري بصدورها عن تاريخ سابق، ركنه الجماعات المحلية والأقوام والمراتب والأعراف واللغات، أي كل ما جرى تحطيمه وضمه تدريجاً، غالباً من طريق الحرب ـ حروب الدين وحروب الروابط والأمراء، وهي النسيج الأثبت والأطول، وتتطاول من حروب القرن الثاني عشر والثالث عشر، و«الماغناكارتا» البريطانية، من مخلفاتها، إلى استقرار الأمم ـ الدول في القسم الثاني من القرن التاسع عشر في إيطاليا والمانيا، وهو وقت متأخر ـ وبين زعم استوائها دولة وسلطاناً جامعاً ومحكّماً وممثلاً، من طريق تعاقد أول وحُرّ، عَهِد المجتمع به إلى «السيد»، أو الكل الاجتماعي، وولاه رعاية ميثاقه وإرادته العامة والمشتركة. وتجمع الدولة، على مقادير مختلفة، قطبيْ الترجّح. فعلى هذا ليست الدولة إما هذا وإما هذا. فهي الاثنان معاً. والتعاقد يتمّ بين أفراد وليس بين جماعات. وقوانين الانتخاب الأولى، وهي صدرت عن المجلس الفرنسي (الكونفونسيون) حظّرت على الكاهن أن يقترع، لأن الكاهن ينتمي إلى «جسم» (Corps)، أو طائفة وصنف. وعندما ينتمي إلى «جسم» لم يجز القول إن ما يراه هو رأيه الشخصي. ومنعت القوانين الخدم من الاقتراع لأن الخادم لا يقوم بنفسه، فهو تابع، وتبعيته تحول بينه وبين قيامه بنفسه ورأيه. وحلّ القانون الأصناف المهنية، لأن التحام الأفراد في جسم ينتقص من المواطنية التي تفترض الذوات الحقوقية الفردية. ويأخذ توكفيل على المجتمع الديمقراطي قضاءه على حرية الأفراد في جماعاتهم المتماسكة، وإداراتهم الذاتية، في نطاق المحرث، لأعرافهم وعلاقاتهم وقواعدهم. وتجمع الدولة، على مقادير مختلفة، قطبيْ الترجّح. فهي التجسيد التاريخي للاستمرار والامتداد والذاكرة والهويات الجمعية ومنظومات التعاقد وهيئاته. والدولة البريطانية، من هذا الوجه، مثال على إيلاء ممثلي الأجسام الاجتماعية، والصفة التاريخية، والهويات المستقلة، مكانة خاصة. فهناك مرتبتان في التمثيل السياسي هما مرتبة «العموم» ومرتبة «اللوردات». واضطلعت مناقشة المرتبتين والضربين من التمثيل في مطالع الاستقلال الأمريكي بدور حاسم في صوغ تمثيل «الحجرتين» أو المجلسين. وهذا تمثيل على المنازعة المستمرة التي يقوم بها قوام الدولة، وكيان الدولة، بما هي استمرار لتراث وتقليد وأعراف، وبما هي جواب متجدد عن حاجات الأفراد وأعمالهم وأفعالهم على «مسرح» منفتح هو السوق. والانتخابات تفترض الناخبين ذوات مواطنة، وذرات مستقلة بنفسها. والجمع بين الأمرين، على منازعة وترجّح، هو قوام الدينامية التاريخية الفعلية، واغتذاؤها من مصادر المجتمع على اختلاف الفاعلين الاجتماعيين والتاريخيين. والتجسيد التاريخي ومنظمات التعاقد وهيئاته هما مصدر الشرعية المزدوج. فهذه مهما بلغت من القانونية والعقلانية والإدارية، لا تنفك من شطر، ولو متضائل، تقليدي أو قدسي (كاريزمي)، بحسب النمذجة الفيبرية. وفي القرنين الماضيين خسرت

المجتمعات العربية علامات استدلالها الشرعية، وأولها علامات الشرعية التقليدية، في إطار غالب معاييره تنمّ بما سماه الجبرتي «انقلاب الزمن». وأدى هذا إلى دعوة ملحّة إلى ابتداء شريعة جديدة، شأن قرة العين البابية: الشريعة القديمة نسخت والجديدة لم تأت بعد، فكل شيء مباح. والانتظار العربي الحادّ يبدو مترجحاً بين شريعة قديمة، لا يصح القول إنها (كلها) نسخت، ولكن معايير التقليد ضعفت ويختبر كل يوم ضعفها، وبين الشريعة الجديدة التي تبدو، في أفق الاحتمال التاريخي، شريعة الغاب، شريعة «الفاتح» و«السلطان القوي»، و«الكافر» على ما تراه شرائح عريضة من المجتمعات العربية والإسلامية. لذا فبروز أناس يقولون في كل مرة إنهم هم الشريعة الجديدة والقديمة معاً، أمر يستجيب التوقع والانتظار، ولكنه يحكم في المجتمعات بالشلل والعقم □

صدر حديثاً

اليهود الشرقيون في إسرائيل

الواقع واحتمالات المستقبل

مجموعة من الباحثين

الدراسات في هذا الكتاب تقدم للقارىء صورة عامة عن اليهود الشرقيين في إسرائيل: ظروف هجرتهم أو قدومهم إلى إسرائيل، ومشاكل استيعابهم فيها، والعطب الذي أصاب ثقافتهم المميزة، ومعاناتهم، وتبعيتهم الاقتصادية والسياسية والدينية، وتوزيعهم الجغرافي، وما نجم عن كل ذلك من تهميش وإقصاء ولّدا حركات احتجاج، أو أحزاباً سياسية ذات نزعة يمينية معادية للعرب والفلسطينيين من جهة، ونافرة من حزب العمل والأحزاب اليسارية من جهة أخرى. كل واحدة من هذه الدراسات تسلّط بعض الضوء على جانب من الصورة العامة، غير أن المعطيات والاستنتاجات كلها تقول بأن اليهود الشرقيين يقبعون في صميم الصراعات الداخلية الحادة التي يعانيها المجتمع العبري في إسرائيل، سواء اتخذت هذه الصراعات منحىً دينياً أو منحىً سياسياً أو منحىً اقتصادياً أو منحىً ثقافياً.

١٩٨ صفحة
الثمن: ٦ دولارات
أو ما يعادلها

الإصلاح الاقتصادي:
ما هو أبعد من التعديل الهيكلي(*)

إيليا حريق

أستاذ بجامعة انديانا الأمريكية.

ـ ١ ـ

يكره الاقتصاديون ـ ما لم يكونوا من ذوي التوجه الإيديولوجي ـ أن يقال لهم إن مشكلاتكم هي إلى حد كبير سياسية. ولسوف أحترم حساسيتهم هذه، إنما إلى درجة معينة، ذلك أنني أعتقد أن المسألة المحورية في الصراع من أجل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة، وبصفة خاصة بالسياسة على الصعيد الوطني. وعند التسليم بهذا الموقف يصبح بإمكاننا ـ نحن الأكاديميين من فروع المعرفة المختلفة ـ أن نشاطر الآخرين الفضل واللوم على السواء بالتساوي، ذلك أن صنع السياسة شأن سياسي كما هو اقتصادي في طبيعته. والنقطة التي غالباً ما يتم الشجار عليها هي أين ينبغي أن يكون موضع صنع القرار: في السوق، أو في الجهاز البيروقراطي المدني، في البرلمان، أو في مجلس الوزراء؟ ولا يقل عن هذه القضية أهمية مسألة مَن يملك حق تبوّؤ مكانة الصدارة عندما يصبح الأمر متعلقاً بالفصل في مصالح متضاربة تمتّ إلى فرقاء مختلفين، كما هو الحال بين المستهلكين من جهة والمنتجين من جهة أخرى، بين التجار والصناعيين، بين مصلحة السياسيين ومصلحة رجال الأعمال؟ إن لكل من هذه الأطراف مصالح حيوية ومشروعة تلتقي أحياناً وتتصارع أحياناً أخرى. لهذا فإن قسماً كبيراً من السؤال يظل سياسي الطابع.

المعروف أن المنظمات العالمية التي كانت قد أقامت برنامج التعديل الهيكلي تركّز على الحدّ من حجم الدولة ووظائفها، إلا أنها في الواقع لم تدع إلى موقف مناهض للدولة

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى مؤتمر إصلاح التعديل الهيكلي في مصر، جامعة القاهرة، ١٢ ـ ١٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٣.

أو تحاول التقليل من شانها. فهي ـ على النقيض ـ قد أظهرت الاحترام اللائق للدور الحيوي الذي تلعبه الحكومات الوطنية في تحديد نتيجة النشاطات الاقتصادية. ورغم أن التعديل الهيكلي هو عبارة عن العودة إلى الأصول الأساسية لعلم الإقتصاد، فإن دعاته كانوا يدركون تماماً الدور المشروع الذي تلعبه الحكومات في اقتصاد السوق. غير أنهم كانوا أيضاً يدركون الجانب المظلم من التدخل السياسي، وهو الدور الذي لعبته الدولة الرعوية في تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلدان الأقل نمواً منذ ستينيات القرن العشرين إلى الثمانينيات منه. فكان من الطبيعي بالنسبة إلى مهندسي التعديل الهيكلي أن يعيدوا النظر في دور القادة السياسيين الوطنيين ومؤسسات الدولة في صنع القرار الاقتصادي.

إن التعديل الهيكلي يتعلق بحصر السياسة الاقتصادية بالمبادىء الأساسية والحد من الاعتبارات السياسية في صنع القرار الاقتصادي وفي إدارة الاقتصاد الوطني. ولأن حكومة الدولة الرعوية كانت قد تخطت حدودها الاقتصادية واستعاضت عن آليات السوق بالإجراءات الإدارية بصورة تكاد تكون تامة، أصبح من الواجب وضع هذه الحكومات على المسار الصحيح.

أود أن أركّز هنا على هذه المسألة، لأن الاعتقاد السائد غالباً أن الغرض من التعديل الهيكلي، أو إن شئت مشروع التخّلي عن مشروع الدولة الرعوية[1]، كان تجريد الحكومات من الدور الذي سبق ولعبته في تشكيل السياسة الاقتصادية الوطنية. ومعظمنا هنا يعرف أن الأمر ليس بكل تلك البساطة. إن التعديل الهيكلي يتعلق بحصر السياسة الاقتصادية بالمبادئ الأساسية والحدّ من الاعتبارات السياسية في صنع القرار الاقتصادي وفي إدارة الاقتصاد الوطني. ولأن حكومة الدولة الرعوية كانت قد تخطت حدودها الاقتصادية واستعاضت عن آليات السوق بالإجراءات الإدارية بصورة تكاد تكون تامة، أصبح من الواجب وضع مثل هذه الحكومات على المسار الصحيح مما يجعلها تحترم أولية المبادئ الاقتصادية، وتتجنّب زجّ اعتبارات غير اقتصادية في القرار الاقتصادي، مثل الاستقلال الوطني، ومثل بناء قاعدة سلطة الحكم السياسية. كذلك كان لا بد من أن توضع جانباً ادّعاءات زعماء السياسة آنذاك أنهم على علم تام وقدرة وافرة على تحديد التوازن بين العرض والطلب، بين الرفاه وصنع الثروة، بين سعر السوق للنقود والسعر الذي يفضلونه رسمياً.

في الواقع أن الإجراءات الإصلاحية اقتضت قيام شراكة وتخصص في الوظائف، وليس استبعاداً لأي طرف حيوي. وقد كان يقتضي مثل ذلك الأمر إعادة تكوين فئة أهل

(١) انظر: ايليا حريق، «الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية»، المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١٢١(آذار/مارس ١٩٨٩).

المبادرة من رجال الأعمال (Entrepreneurs) الذين كان زعماء الدولة الرعوية قد سحقوهم، وهم الفئة القادرة على أن تلعب دوراً حيوياً في الأمور الاقتصادية. لهذا كان من الضروري أن يردّ الاعتبار لدور أهل المبادرة من المقاولين وتقوية استقلالهم الذاتي، وإقامة علاقة تعاونية بينهم وبين الحكومات الوطنية. وبالمثل أصبح الاستخدام العقلاني لرأس المال والاستثمارات المنتجة جزءاً من هذه الصفقة، إلا أن الانتباه المحدود الذي كانت قد أولته تلك الصفقة الإصلاحية لتحسين أحوال العمال وتأكيد النظام الجديد على تصحيح سوء الاستعمال الحكومي لسياسات تعيين العمال وتثبيتهم المطلق مهما كان سلوكهم، تلك الأمور جميعها أحدثت احتكاكاً وملابسات سياسية غير مؤاتية للانتقال الهادئ من نظام الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق.

وتنطوي هذه الصفقة الإصلاحية ضمنياً على الاعتقاد بأن لظاهرة مبادرة رجال الأعمال أولوية على دور العمال في تحديد السياسات الاقتصادية. وحيث إننا قلما نجد أي إيضاح صريح لهذا الموقف النظري، يصبح من الضروري في آداب العلوم الاقتصادية أن نلمّح هنا إلى الفكرة، وأن نذكّر بأن ليس المقصود منها إلحاق ضرر بالعمال أو إبعادهم، رغم تجريد هؤلاء من امتياز الأمن الوظيفي المطلق الذي كانت تمنحهم إياه الدولة الرعوية. إن المبدأ الكامن وراء إعطاء مبدأ المبادرة في الأعمال الأولوية هو عدم التكافؤ بين العمال وإدارة رأس المال من حيث هم عاملان فاعلان في الإنتاج. إن تزايد الثروة يقوم في الدرجة الأولى على كيفية إدارة رجال الأعمال لرأس المال، أي ترافق الفكر والمادة، الإنسان ورأس المال. فالرأي السديد المسند إلى رأس المال المتوفّر هو الذي يحقق الثروة، ويأتي بعد ذلك الاستخدام الحكيم والفعال للعمل. إن فاعلية العمل في الإنتاج تتوقف على العقل الإداري المدبر وعلى توفر رأس المال، لكن العكس ليس بصحيح.

ثمة نتيجة مهمة لأولوية مبدأ الترابط بين الفكر الإداري ورأس المال، وهذه النتيجة مهمة بشكل خاص للبلدان الأقل نمواً، حيث يفوق عدد العمال غير المهرة أهل المهارة بينهم. الإدارة المتفوقة تملك القدرة على أن تكيّف أحوال العمال مع وضع العمل وأن تحقق النتائج القصوى من تشغيلهم، بما في ذلك تدريبهم. إن مثل هذا الأمر يعزز التطلعات المستقبلية للمشاريع الاقتصادية في البلدان الأقل نمواً. ولا يمكن الحصول على هذه الميزة في ظل أحوال تسودها مهارات مقاولاتية ضعيفة. ويشكل أداء الدولة الرعوية أنصع دليل على تراجع مستوى النتائج الاقتصادية المفتقرة إلى المهارات المقاولاتية، ذلك أن الدولة الرعوية أحلّت الأجهزة البيروقراطية الحكومية مكان أهل المبادرة من رجال الأعمال. كان من السهل أن تحطم الدولة الرعوية طبقة المقاولين الحديثة العهد، ولكن خلق بديل لها ظل هدفاً مستعصياً على أهل الحكم. وليس من الصحيح تفسير الفشل ذلك بالقول إن البيروقراطيات لم تكن مزودة بطواقم من المهنيين ذوي المعرفة، فقد كانوا في الغالب من الخبراء، إنما يعود فشلهم إلى خضوعهم التام لسيطرة الطاقم السياسي عليهم، والخوف من الوقوع في المسؤولية، وغياب الدافع الشخصي.

لم يكن الترحيب بالقطاع الخاص في حقبة الانفتاح بالمهمة البسيطة، كما أن البادرة لم تكن خالية من عقبات كأداء على نحو ما كان يتوقعه الإصلاحيون. إن توسيع نطاق الحريات الاقتصادية في نظام سلطوي، رغم أهمية الخطوة، يترك أسئلة حرجة كثيرة بلا جواب. أولاً، إن الدولة الرعوية، وقد دمرت أو على الأقل أوقفت نمو أهل المبادرة في القطاع الخاص، ولم يكن من المعقول أن تكتفي بالموقف التبسيطي القائل: «حسناً، دعونا نعيدهم» إلى أماكنهم وكفى الله المؤمنين شرّ القتال. ذلك أن سياسة إحياء القطاع الخاص تقتضي انتهاج سياسة قوية ترمي إلى إعادة تأهيل «طبقة» أهل المبادرة الاقتصادية وإدخال إجراءات تزيل اللوائح القانونية من أجل خلق بيئة ترحب بالاستثمار.

إن سياسة الانفتاح المبتورة نجحت بتشجيع فئة التابعين أكثر من غيرهم بين المقاولين، و هم أبعد ما يكونون عن الجرأة و المبادرة بين رجال الأعمال. و قد كان هؤلاء أحد أسباب فشل عملية التنمية و النمو الاقتصادي.

وعندئذ يبرز السؤال الأكبر عما إذا كانت الدولة الرعوية المتصفة بثقافة الهيمنة هي الوسيط الصحيح لإحياء القطاع الخاص والاستقلال الذاتي الذي يحتاج إليه. لقد برهنت الأحداث على استمرار الذهنية السلطوية في ظل حكومات الانفتاح. فإن أهل المبادرة في مصر وسوريا ـ الذين لقوا الترحيب مجدداً للدخول في الحظيرة ـ تم إبقاؤهم في مجالات ضيّقة تحددها الحكومة، كما أنهم ظلوا خاضعين لقواعد صارمة. وشأن تلك القيود على المبادرات أن تؤدّي إلى الإحباط، كما أنها أخفقت في إدخال شعور الأمن إلى نفوس رجال الأعمال.

أضف إلى ذلك أن سياسة الانفتاح المبتورة نجحت بتشجيع فئة التابعين أكثر من غيرهم بين المقاولين، وهم أبعد ما يكونون عن الجرأة والمبادرة بين رجال الأعمال. وقد كان هؤلاء أحد أسباب فشل عملية التنمية والنمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن النظام الحاكم الحالي في مصر قد خضع لعمليات ترويج تجميلية، فقد استمر على ذهنية الدولة الرعوية وأساليبها السلطوية. بالإضافة إلى هذا، فإن عهد الإنفتاح ظلّ وسيطاً مدمناً على الموارد الريعية أكثر منه على الاستقلال والإنتاج.

ويبقى سؤال آخر بغض النظر عما سبق ذكره وهو أن مشروع القطاع الخاص ذاته يشكل مصدراً للقلق، ذلك أن أصحاب القطاع المذكور يتجهون تلقائياً إلى وضع المصلحة الشخصية في أعلى سلم الأولويات، كما أن الشعور بالمسؤولية العامة بينهم ضعيف، ومن ذلك أيضاً ميلهم إلى «الاستلاب» والانتفاع السريع من عقود الدولة السخية، وإلى الطغيان واللف والدوران السياسي. وهكذا فإن أوجه الضعف هذه كامنة في القطاع الخاص بعامة، وفي معظم الدول العربية المشابهة.

لا بد أيضاً من أن تؤخذ في الاعتبار هنا العوامل الثقافية في السلوك والذهنية التي

تولدها سياسة راسخة طال الأمد معها. فالخطأ الاجتماعي الذي ارتكبه نظام حكم الدولة الرعوية الطموح في مصر لم يترك بعد كلياً وادي نهر النيل. لقد نهج ذلك النظام على تدمير كل القوى، الفعلية والممكنة، في المجتمع كي لا يقوم له منافس. إن السياسات القمعية التي انتهجتها الدولة الرعوية قتلت كل ما كان عند المواطنين من طاقة للقيام بعمل جماعي نيابة عن «طبقة» أو «جماعة» أو «تنظيم»، لا بل غذّت تلك السياسات النزعات الفردية، كما حملت الناس على البحث عن آليات من أجل الإفادة والاحتماء الشخصي. وكانت نتيجة ذلك أن برزت ظاهرة جديدة هي بمثابة تحويل المطالب والصراعات الاجتماعية إلى شؤون خاصة أفقدتها الطابع السياسي. فقد شجّع هذا الاتجاه المواطن على أن ينظر إلى مشكلاته على أنها خاصة به ومنفصلة عن الغير، ومن ثم كان من شأنها أن تدفعه إلى السعي لإيجاد طرق فردية للتغلب على تلك المشكلات، بما فيها السعي وراء «الواسطة» الشخصية ومراوغة القانون[٢]. وأصبح المبدأ المرشد هو: فليتبع كل أمرئ شأنه. لقد شذب المواطنون مهاراتهم في فن استغلال ردهات الصراعات المتشابكة في سائر دوائر الحكومة، وازدادوا ذكاء في مراوغة القانون من دون عقاب، والاستثمار في «الواسطات» السياسية والبيروقراطية. واستمر هذا الاتجاه في الازدهار منذ بداية حقبة الانفتاح، وأنعشته نزعة الزبائنية السياسية (Clientelism) للحزب السياسي المهيمن في الدولة.

إن من شأن الأنظمة التي تشجع المحسوبية وتقيم السياسات القمعية في الوقت ذاته أن تفكك الروابط الاجتماعية والسياسية التي لا كيان للعمل الجماعي من دونها، كما أنها تحول دون صعود أحزاب سياسية متماسكة قادرة على تولّي المسؤولية العامة.

ـ ٢ ـ

والآن كيف نحدد الدور الجديد للحكومات حيث المجتمع المدني نفسه يُظهر أوجه نقص خطيرة في توفير الثقافة المناسبة للنمو الاقتصادي؟ لقد كانت ـ ولا تزال ـ الأحوال المتردية لرجال الأعمال ورأس المال والبنية التحتية في معظم البلدان الأقل نمواً، تشكل موقع العطب في التنمية الاقتصادية. لذلك يصبح من الواجب إيجاد حلّ لتأمين توازن بين أقلية تعمل بدافع الربح (المقاولون) وعدالة التوزيع (التكافل الاجتماعي).

سأحاول أن أركّز هنا على هذه المسألة الأخيرة بسبب ضيق المساحة في هذه العجالة. وعلى وجه التحديد سأتناول المشكلات التي تنشأ في اقتصاد السوق حينما تكون قوى السوق ضعيفة، وحينما يكون نطاق السوق قد أصبح عالمياً وبعيداً عن متناول أفراد وشركات وطنية صغيرة.

---

(٢) Iliya Harik, *Economic Policy Reform in Egypt* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1997).

لقد أحدثت العولمة ظروفاً جديدة تقتضي استراتيجية جديدة تتخطى حدود إعادة الهيكلة، وإن لم تكن منفصلة عنها كلياً.

في ظروف يزداد فيها ارتباط البلدان النامية باقتصاد السوق العالمي بصورة مطردة تشكل الدولة العامل الأهم في إعادة البناء الاقتصادي و تدبيره. ففي اقتصاد عالمي حيث المعاهدات و الوثائق الدولية هي صاحبة اليد الطولى في المضمار الاقتصادي، يكون اللاعب الفردي الأكثر أهمية هو الدولة. و لنقل إن هذه النظرة هي عبارة عن دعوة إلى إحياء دور الدولة الوطنية في حقبة العولمة.

في ظروف يزداد فيها ارتباط البلدان النامية باقتصاد السوق العالمي بصورة مطردة تشكل الدولة العامل الأهم في إعادة البناء الاقتصادي وتدبيره. ففي اقتصاد عالمي حيث المعاهدات والوثائق الدولية هي صاحبة اليد الطولى في المضمار الاقتصادي، يكون اللاعب الفردي الأكثر أهمية هو الدولة. ولنقل إن هذه النظرة هي عبارة عن دعوة إلى إحياء دور الدولة الوطنية في حقبة العولمة.

ولا حاجة بنا إلى القول إن ضعف الأسواق المحلية وأسواق التصدير أثناء النصف الثاني من القرن الماضي كان هو السبب الذي دفع بالزعماء الثوريين في البلدان الأقل نمواً على التأميم حتى أنهم لم يتركوا أي حيّز يذكر للمبادرات الخاصة. وقد أصبحت الدولة بحكم ذلك الإجراء هي ربّة العمل والمعيلة معاً، وأصاب الجمود الاقتصادي القطاع الخاص والعام من دون استثناء.

إن إضعاف مقاولي الأعمال في القطاع الخاص أثناء حقبة هيمنة الدولة الرعوية يجعل الانسحاب الحكومي من السوق أشبه بالمهرب السهل، وأمراً بعيداً كل البعد عن المسؤولية. والملاحظ اليوم أن الحكومات لا تنسحب من السوق تحت ضغط شعبي بل بدافع خاص يوفّر لها الراحة. ولا بدّ من السؤال هنا، هل حدث شيء جديد منذ الوقت الذي دمّر فيه التأميم والقوانين الصارمة الأسواق الحرة كي يجعل تلك الأسواق أكثر استعداداً مما كانت عليه قبل أربعة عقود مضت لأن تقود حركة النمو الاقتصادي؟

لقد أسرعت الحكومات في التخلص من العبء الثقيل الذي ألقته عليها المسؤوليات الاقتصادية والمالية، وحاولت الخروج من السوق إلى الحد الممكن من دون أن تزعزع سياسياً استقرار سلطتها السياسية. وكانت خطوتها تلك بمثابة خلاص لها من طريق الهلاك التي كانت تجرّها إليها سياساتها الخاطئة.

كانت الحكومات بسيرها إلى خارج السوق ونقل العبء إلى طبقة واهنة من مقاولي القطاع الخاص تهرب من مسؤوليات مشكلة تراجع التنمية إلى ما كانت عليه في الخمسينيات وما قبلها. وهذا هو السبب في أننا نرى الآن الإخفاقات الاقتصادية ذاتها في السوق، تلك الإخفاقات التي عجلت بلجوء إصلاحيي السلطة في تلك الحقبة إلى التأميمات.

وينبغي أن نتذكر أنه في البلدان الأقل نمواً كان ضعف السوق ـ في بنيته وفي قواه ـ أصلاً هو الذي أدى إلى نظام هيمنة الدولة (etatisme). لم يكن في حقبة ما بعد الاستقلال تواصل في أجزاء السوق، كما أن رأس المال فيه كان شحيحاً. كان السوق في تلك المرحلة يعاني نقصاً في المرافق الأساسية ومهارات المقاولة والحجم، وفي أنظمة المعلومات. مع ذلك فقد برهنت المركزية البديلة على أنها لم تكن هي الحل لتلك التشوهات. لقد خلق الاقتصاد الذي تهيمن عليه الدولة تشوهات وعيوباً أكبر مما كان عليه الوضع السابق، ومن أهمها: انعدام الكفاءة، عجوزات ضخمة، إنتاجية منخفضة، منتجات تشوبها النواقص غير قادرة على المنافسة، معدلات استثمار منخفضة، عوائد قليلة للاستثمارات، ديون ضخمة، فقر، وثقافة غير مدنية، وإلى ما هنالك.

كانت لخروج الحكومات من تلك المآزق حالما تسنّت لها الفرصة المشروعة وبالسرعة المعهودة آثار ضارة على الاقتصاد القومي. وقد كان الأصح تحمل المسؤولية في حل المشكلات بأمانة بعيدة عن النفاق السياسي والأيديولوجيات المنهكة.

فقد كان التخلي عن المسؤولية واضحاً في سياسات التحول إلى القطاع الخاص. وكبداية فإن حكومات قليلة جداً في هذه المنطقة حاولت تطهير مشروعات القطاع العام المتهاوي قبل بيعها. ونتيجة لذلك فإن العملية اتسمت بإعطاء دفعة لرأسمالية المحاسيب (Crony Capitalism) على حساب القطاع العام. فزاد تقدير المنتفعين بالأعمال البازغة بناء على محاباة المسؤولين، ومثل هذا النهج هو نوع جديد من سياسة الحماية لا يختلف كثيراً عن تلك التي كان يتمتع بها القطاع العام القديم. وهكذا كان أن عملية الانتقال ظلت عاجزة عن معالجة الضعف الأصلي للأسواق، وكان لهذا أثره الضار على الاقتصاد الجديد.

وقد يتساءل البعض إذا كانت الدولة قد أخفقت فعلاً في دفع عملية الإنماء الاقتصادي في ما بعد حقبة الاستقلال وفي مرحلة الانتقال إلى الانفتاح، ما الذي يدفعنا إلى الاعتقاد أن الدولة الآن قادرة على تحقيق ما كانت عاجزة عنه في الأمس؟ والجواب هو أن الدولة الآن وفي هذه العجالة مدعوة إلى العمل في مجالها الطبيعي والمختص وليس التعدي على اختصاصات الآخرين، كما سوف نبيّن.

من حيث مسألة الانتقال الانفتاحي، نجد أولاً أن الحكومات الإصلاحية لم تعالج فعلياً أوجه الضعف في الأسواق، وهو الضعف الذي أدّى إلى الاشتراكية في النصف الثاني من القرن الماضي. فقد اقتنعت الحكومات بصفقة التعديل الهيكلي، فقامت بنقل التجارة إلى القطاع الخاص وحولت انتباهها بعيداً عن المشكلات المزمنة التي كانت تعود إلى نحو قرن من الزمان[٣]. وفي الحقيقة يرى المرء تلك المشكلات في صورتها

---

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه.

الصارخة في بعض البلدان الأقل نمواً، وخاصة في أفريقيا وإلى حد ما في الهند، بالإضافة إلى البلدان العربية. وقد نتج عن السوق الحرة في كثير من البلدان الأفريقية والشرق أوسطية إنتاج منخفض ومجاعة على النحو نفسه الذي كان في حقبة السوق المؤممة.

> إن إضعاف مقاولي الأعمال في القطاع الخاص أثناء حقبة هيمنة الدولة الرعوية يجعل الإنسحاب الحكومي من السوق أشبه بالمهرب السهل، وأمراً بعيداً كل البعد عن المسؤولية. والملاحظ اليوم أن الحكومات تنسحب من السوق بدافع خاص يوفر لها الراحة.

لم يكن التناقض بين ما هو «قبل» وما هو «بعد» كبيراً. ففي الحالة السابقة حيث الأسواق المؤممة، كانت سياسات التسعير الحكومية تثني المزارعين عن الإنتاج. وفي حقبة ما بعد الإصلاح، كان فشل الحكومات عن تناول المسائل الحيوية على الصعيد الوطني ومعالجة أسبابها هو الذي أدى إلى تبديد الفوائض وإلى المجاعة.

دعونا نأخذ على سبيل المثال الأسواق الزراعية في إثيوبيا التي كانت تملك بنية تحتية متخلفة لدرجة قصوى من حيث المعلومات والتخزين والتعبئة والنقل وطواقم الموظفين. في موسم ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ ـ على سبيل المثال ـ اختفى سريعاً فائض محصول القمح، وأعقبت ذلك مجاعة في معظم مناطق البلد. والقصة معتادة وبسيطة جداً: أولاً لم يكن من الممكن لصغار التجار الذين يفتقرون إلى رأس المال أن يشتروا الفائض الزراعي، ولا أن ينقلوه إلى مناطق في حاجة إليه، وذلك بسبب غياب الطرق ووسائل النقل الملائمة. وعلى أثر ذلك انهارت الأسعار، وتخلى المزارعون عن الغلال للتلف في الحقول. وهذه النتيجة ولو اختلفت أسبابها هي الأمر ذاته الذي كان يجري حين كانت الحكومات الاشتراكية في أفريقيا (بما فيها مصر) في الستينيات تفرض أسعار السلع الزراعية بأدنى من كلفة الإنتاج الفعلية، ما تسبب في أن تخلّى المزارعون آنذاك عن الأرض أو قاموا بتهريب منتجاتهم إلى مناطق السوق السوداء. ونتيجة لانتشار الأسعار الرسمية المضغوطة في ظل الاشتراكية في البلدان الأقل نمواً انهار الإنتاج. وفي ظل السوق الحرة الراهنة فإن الإهمال الرسمي في بناء المرافق الأساسية وتصحيح الخلل في السوق هو أحدى المشكلات الرئيسية.

ليست الحكومات معفاة من المسؤولية عن المشكلات الاقتصادية التي تؤثر على المواطنين تأثيراً خطيراً ومعاكساً. وسواء كانت المشكلات ترجع إلى أسواق أجنبية مغلقة، أو إلى نقص في رأس المال لدى صغار التجار، فإن هناك أدواراً داعمة ومسهِّلة يتعين على الحكومات أن تلعبها. وعلى سبيل المثال فإن ثلثي التجار الإثيوبيين لا يستطيعون الحصول على قروض مصرفية، وستة بالمئة فقط منهم يملكون سيارات

شحن، وأقل من نصفهم يملك خطاً هاتفياً أو تسهيلات للتخزين. بالإضافة إلى هذا لا يوجد مصدر للمعلومات عن الأسعار لتوجيههم. وفي مصر فإن اللوائح والقيود الحكومية تجعل حياة المصدرين على شيء كبير من التعاسة، في حين ينبغي أن تقود الدولة الجهود للدخول في أسواق جديدة وأجنبية، أو على الأقل تسهيل مساعي المصدرين.

حينما تخفق الأسواق يخسر كل فرد: المزارعون، والتجار، والمستهلكون. وعلى الحكومات مسؤولية في أوضاع كهذه أن توفر الدعم المطلوب للقطاع الخاص في شكل قروض وطرق واتصالات وفي تطوير مؤسسات لتوفير التمويل والمعلومات وفرض القوانين. وتجسد هذه المسؤوليات الأمن الاقتصادي والاجتماعي، والتي هي حق من حقوق المواطنين تفرضه كثير من معاهدات الأمم المتحدة التي وقعتها الحكومات الوطنية المعنية هنا. وإلى جانب هذا، فإن السياسات الداعمة في الحلبة الدولية وما تقتضيه محلياً هي جزء من الدور الجديد للحكومات لما فيه مصلحة الرفاه الوطني.

وعلى الحكومات اليوم مسؤولية إضافية إذا ما كانت جادة بشأن تحسين الأداء الاقتصادي لشعوبها وبشأن توفير مستوى عيش ملائم لمواطنيها. ففي ظل العولمة، لا تربط القطاع الخاص صلة بأولئك الذين يتخذون القرار في المضمار العالمي. فالقوى العظمى المؤسسة أصلاً لاقتصاد عالمي منظم بلوائح وتسود فيه التجارة الحرة، هي نفسها من يمنع التجارة الحرة في السلع الزراعية، وذلك بواسطة سياسات الدعم لإنتاج مزارعيها. ومن شأن تلك السياسات في الدول المتقدمة والمستقوية، والتي تشوه السوق الحرة أن تؤثر تأثيراً معاكساً على مزارعي البلدان الأقل نمواً، حيث إنها تمنع منتجاتهم من الوصول إلى الأسواق الدولية. والفاعل الوحيد المناسب لتقويم مثل تلك الحالة المقلقة هي الحكومات الوطنية في البلدان الأقل نمواً. ولقد حان الوقت لإعادة تنشيط المفاوضات الجماعية بين الشمال والجنوب، وهي التي كانت قد تركت أثراً في هذا المضمار أثناء عقد السبعينيات من القرن الماضي ثم اختفت عن الأنظار بطريقة غير لائقة. وقد يقال إن تشدد منظمة التجارة والتعريفات الجمركية التابعة للأمم المتحدة سابقاً انكتاد (UNCTAD) قد استُبدلت بالتفاوض في جولة الأوروغواي التي أنتجت منظمة التجارة العالمية. وإذا كان هذا هو الحال، وهو كذلك، فإن حكومات منطقتنا تتهرب من واجباتها كما سنرى.

ـ ٣ ـ

نمت في ظل حقبة العولمة توقعات مفادها أن تلعب الحكومات دوراً رئيسياً في المجال الاقتصادي، ليس فقط بالمشاركة في اللقاءات الدولية ـ مثل منظمة التجارة العالمية ـ وصنع المعاهدات، وإنما أيضاً في المفاوضات الثنائية بشأن التجارة والمسائل المالية. أما دور القطاع الخاص في هذا المجال فإنه محدود للغاية.

إن الوكالات الدولية والحكومات هي المحركات التي دفعت باتجاه الإصلاح

الاقتصادي في البلدان الأقل نمواً، وهي التي فتحت الفضاء أمامهم كي يشاركوا بطريقة فعالة في جولة الأوروغواي. وقد لقي الإصلاح ترحيباً حذراً من جانب بعض الحكومات الوطنية في هذه المنطقة من الشرق الأوسط التي كانت في حاجة ماسة للغاية إلى اتجاه جديد بعد المأزق الذي وصلت إليه الدولة الرعوية. لقد اتخذت تيارات العولمة شكل فرص وأخطار في الوقت ذاته. وبرهنت السوق على أنها الرابطة الأكثر حساسية بين المضمارين المحلي والدولي. وعلى كلا الجبهتين كان قطع الصلة بممارسات الماضي أمراً ضرورياً، وإن كان باهظاً في وعوده وفي تكاليفه بالنسبة إلى النخبة الحاكمة. وقد أدت القوى الجاذبة في الاتجاهات المعاكسة للتغيير إلى إبطاء السير نحو الإصلاح وإلى مطّ فترة الانتقال نحو سياسات الباب المفتوح لأكثر من عقدين من الزمن.

من شواهد سوء النمو الاقتصادي نجد أنه في عام ١٩٨٠ كان نصيب بلدان الشرق الأوسط (عدا إسرائيل) في صادرات العالم ١٢ بالمئة. و بعد إنقضاء عشرين عاماً، أي في نهاية الألفية الثانية، هبطت هذه النسبة إلى ٣ بالمئة و١,٥ بالمئة على التوالي، و هذا أشبه ما يكون بالكارثة الاقتصادية.

وحينما ننظر إلى الدوائر المتداخلة الثلاث لمنطقتنا: البلدان الإسلامية، والشرق الأوسط، والوطن العربي، يصبح حجم الفشل كامل الوضوح. لقد كان تراجع الإنجازات في النمو الاقتصادي في منطقتنا هذه على أشدّه، ربما باستثناء بعض أجزاء القارة الأفريقية. فبدلاً من القيام بدور رأس الرمح في الجهد الرامي إلى تقوية مكانة البلدان العربية في السوق الاقتصادية الدولية، نجد عدداً صغيراً جداً من الدول العربية ينضم إلى منظمة التجارة العالمية.

إن تردّي الأوضاع الاقتصادية في منطقتنا لا يسمح لهذه الدول في أن تتقاعس عن التفاعل السريع مع الدول المتقدمة اقتصادياً.ومن شواهد سوء النمو الاقتصادي نجد أنه في عام ١٩٨٠ كان نصيب بلدان الشرق الأوسط (عدا إسرائيل) في صادرات العالم ١٢ بالمئة. وآنذاك كانت البلدان نفسها تتلقى ما يقارب نسبة خمسة بالمئة من الاستثمارات الأجنبية في العالم. وبعد انقضاء عشرين عاماً، أي في نهاية الألفية الثانية، هبطت هذه النسبة إلى ٣ بالمئة و١,٥ بالمئة على التوالي، وهذا أشبه ما يكون بالكارثة الاقتصادية!

إن عزلتنا لا تعرف حدوداً. إن معدلات التعريفات الجمركية في بلدان عربية رئيسية مثل مصر وسوريا والجزائر، تشكل أضعاف ما هي عليه المتوسطات العالمية (فلا عجب أن تكون كلمة «Tariffs» مستمدة من العربية). وتواصل المنطقة وضعها كبيئة منفّرة للاستثمارات الأجنبية، وفي أحسن الحالات غير مرحبة. وعلى سبيل المثال فإن العالم الإسلامي برمته تلقّى في عام ٢٠٠٢ مبلغاً بالكاد يزيد عن الاستثمار الأجنبي في بلد

واحد صغير مثل السويد. والحقيقة أن رأس المال العربي في هذه المنطقة هو نفسه في حالة هروب دائم نحو أسواق أكثر رحابةً وأمناً في أماكن أخرى من العالم(٤).

وليست هذه الإحصاءات عرضية، إذ تبقى منطقتنا الأقل انفتاحاً والأقل استعداداً للانخراط في الاقتصاد الدولي. فإذا نحّينا تركيا وإسرائيل جانباً، فإننا نجد أن ثماني من الدول التي تُعتبر اقتصادياتها من أكبر اقتصاديات الشرق الأوسط لم تنضم إلى منظمة التجارة العالمية. هذا مع العلم أن منظمة التجارة العالمية ـ التي هي نتاج لجولة الأوروغواي ـ ظهرت إلى الوجود بمشاركة واسعة وفعالة من جانب البلدان الأقل نمواً. وهي وإن لم تكن على أفضل ما ترجوه البلدان النامية الآن فإنها في الواقع في تطور مستمر، الأمر الذي يعني أنه سيكون هناك مجال لتحسين الفرص المتاحة للبلدان النامية.

إن الذين تتبعوا تاريخ التجارة العربية ـ العربية يدركون تماماً المعطيات المخيبة للآمال. وبإمكان المرء بسهولة أن يقول إن معدل نمو التجارة العربية ـ العربية ظلّ على حالة جامدة لعدة عقود، لا بل يمكن اعتباره سالباً. أما الحجة القائلة بأن الاقتصاديات العربية متنافسة أكثر منها متكاملة فما هي إلا بمثابة ورقة توت شفافة جداً. فمن الواضح أن المنافسة السياسية، وحتى العداء من جانب الأنظمة لبعضها البعض هي المسؤولة عن ذلك الانحدار. إن الدول العربية تنتهج سياسة اقتصادية يمكن وصفها بالعمل على «إفقار الجار». هناك طبعاً عوامل أخرى تمتّ إلى الذهنيات والمسالك الراسخة تؤدي إلى هذا المرض الانحلالي. فثمة موقف عربي متأصل يرى العالم بمعايير (نظرية) المجمل ـ صفر (Zero - sum)، بعبارة أخرى: «كل ما يكسبه جاري هو خسارة لي». وقد حان الوقت لكي نصل إلى درجة النضوج متخطين هذا الموقف الصبياني المؤسف، وأن ندرك أن صالحنا يتقدم فقط إذا كان الجار هو أيضاً يتمتع بالخير والرفاه.

ليس من قبيل المبالغة القول بأن العرب يستجيبون للقوى الدولية الأجنبية بنسبة من الرضى أكبر مما لو أتتهم الدعوة من أحد في صفوفهم. لهذا قد يبدو أننا كلما زدنا اتجاهاً نحو الأممية نصبح أقرب لأن نستجيب الواحد منا للآخر. وأنه ليبدو غريباً أن نقول إن **تقارباً** عربياً لن يحدث إلا نتيجة لعملية العولمة. وعندئذ يمكن أن نرى أن الاشتراك في منظمة التجارة العالمية يعتبر خطوة في اتجاه الوحدة العربية.

أضف إلى ذلك أن الدول النامية بحاجة ماسة إلى الدعم الذي يمكن للدول العربية أن تقدمه داخل ردهات منظمة التجارة العالمية كي تتغلب تلك الدول على المقاومة التي تلقاها من جانب البلدان الأكثر تقدماً ونفوذاً. فالبلدان المتقدمة صناعياً لم تسلّم بالأمر تسليماً كاملاً بشأن إلغاء السياسات الحمائية على السلع الزراعية والمنسوجات، وهي السلع التي تتمتع الدول النامية فيها ببعض الميزات. وسوف يترتب على مجلس الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مسؤولية كبرى لخوض المعركة ضد هذه السياسات

---

(٤) بخصوص هذه التشوهات، انظر: تقرير برنامج الإنماء للأمم المتحدة.

التمييزية. فكيف لنا أن يتم ذلك والكثير من الدول العربية لا يزال خارج تلك الحلبة الدولية؟

> إن تشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار في بلد ما ينبغي أن ينظر إليه كأولوية رئيسية، وليس كخطر يهدد الاستقلال الوطني، أو كإزاحة للمقاولين المحليين. فالمقاولون المحليون هم المرشحون الأوائل لاحتلال مراكز الشراكة مع الشركات الأجنبية.

لقد أظهرت العولمة حتى الآن أنها ذات فائدة كبرى للبلدان الأكثر ثراء في العالم منها لتلك التي لا يزال أمامها شوط طويل تقطعه. ومما يؤكد ذلك أنه في عقد الثمانينيات من القرن الماضي كان توزيع الثروة بين بلدان العالم يُظهر قدراً من التفاوت أقل من ذلك الذي أظهره في عقد التسعينيات. فقد انخفض مقياس التفاوت في الدخل في تلك الفترة، أي معامل الجيني (Gini Coefficient) من ٠,٦٠ إلى ٠,٩٠. وهذا أمر على درجة عالية من الخطورة وينبغي مواجهته مباشرة في مجالس المنظمات الدولية. ولو أن مثل ذلك الإنخفاض أصاب دولة قومية ما لكان أدى إلى انهيارها الكلي. مع هذا، فإن بوادر المعالجة للتدهور في العدالة الدولية حتى الآن مخيبة للآمال، وهو ما يظهر جلياً من «جولة التنمية» التي عقدت في الدوحة، والتي وعدت بمساعدة العالم الفقير ولكنها لم تلبث أن حنثت بهذا الوعد بعد عام واحد. فقد أخفق وزراء التجارة في الوفاء بالوعد في الموعد المحدد له، أي بنهاية عام ٢٠٠٢، للاتفاق على منح البلدان الفقيرة حق الحصول على عقاقير غير مسجلة لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأخفقوا أيضاً في الوفاء بموعد آخر في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ للتوصل إلى اتفاق مبدئي على إصلاح التبادل التجاري في الزراعة. إن الدعم الكبير الذي تقدمه البلدان الغربية للمزارعين هو سياسة لا تتفق مع المبادئ التي أقيمت على أساسها منظمة التجارة العالمية، وهي في الواقع سياسة غير حصينة بالإمكان دحرها، ولهذا لن تحتاج سوى لمجهود ضئيل وعزم قليل كي تسقط. وهي مسألة قابلة مبدئياً للنقد ويمكن للبلدان النامية عند إثارتها أن تلقي الدروس على البلدان المتقدمة التي طالما طالبت الآخرين بالعمل من أجل التجارة الحرة.

إن ما هو معرّض للفقدان في هذه القضية ليس بالأمر اليسير. فلقد أنفقت البلدان الصناعية المتقدمة ٣٠٠ مليار دولار سنوياً على دعم المنتجات الزراعية لمزارعيهم، وتقع الولايات المتحدة وفرنسا في الموقع الأسوأ بين هذه البلدان. إن وضع حد لتلك الممارسة الضارة سوف يحقق نمواً وفائدة كبرى للبلدان النامية. ويمكن أن نضيف أن للبلدان العربية والإسلامية وزناً كبيراً في مجال النضال المشروع ضد التمييز في قاعات مجالس منظمة التجارة العالمية. ولكن يتعين أولاً أن تنضم هذه البلدان إلى المنظمة!

قد يكون هناك من يقول إن التملص من عضوية تلك المنظمة أمر جميل جداً. ولكن

من المؤسف أن لا أحد، لا في البلدان العربية ولا في غيرها، قادر على مثل تلك الخطوة، ولا حتى أولئك الذين لم ينضموا إلى المنظمة بعد. ليست العولمة بمثابة ناد، إنها أقرب لأن تكون قاعة اجتماعات نجد أنفسنا سجناء فيها: لم يُدعَ أحد منا إليها، ولا يملك أي منا حرية المغادرة. والخيار الوحيد الذي له معنى هو السباحة مع التيار وتطوير تلك المهارات التي تساعد على البقاء على قيد الحياة في هذه البيئة المتسعة الجديدة. أما العناد والحرن فلا فائدة منهما، فإن الرد الوحيد هو أن نناضل وفقاً لقواعد المنظمات الاقتصادية الدولية.

يبدو التعديل الهيكلي ـ عند التصدي له من هذا المنظار العالمي ـ كأنه مسألة صغيرة جداً؛ فهو يكاد لا يكون مشكلة في طريق التقدم الاقتصادي. ويشكل بعض معتقداته نوعاً من الحس السليم الواضح الذي لا حاجة به إلى قوة دولية للدفع به إلى الأمام، بينما يمكن تطبيق سائر مبادئه بطريقة مرنة، حسب ما يقتضيه سياق الاقتصاد الوطني. فلنتذكر في هذا الخصوص ما فعلته ماليزيا إزاء الأزمة المالية الآسيوية باتباع رأيها الخاص بشأن السيطرة على أسعار العملة. وبالمثل، يمكننا أن نقول إن التحول إلى القطاع الخاص ليس هو كل شيء ولا هو نهاية كل شيء. ففي ظل ظروف معينة قد يصحّ أن يكون إلغاء بعض اللوائح المنظمة للأعمال أكثر أهمية. إن تراجع بعض الصناعات الضعيفة في البلدان الأقل نمواً، نتيجة سقوط الحواجز على الواردات، قد تحد من استمرارها فترة السماح التي تمنحها معاهدة منظمة التجارة العالمية قبل تطبيق الشروط الكاملة على المشاركين من الدول المتخلفة اقتصادياً. إن تشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار في بلد ما ينبغي أن يُنظر إليه كأولوية رئيسية، وليس كخطر يهدد الاستقلال الوطني، أو كإزاحة للمقاولين المحليين. فالمقاولون المحليون هم المرشحون الأوائل لاحتلال مراكز الشراكة مع الشركات الأجنبية.

تدفق رأس المال الأجنبي هام في أي اقتصاد كان، وعلى سبيل المثال لو أن تدفق رأس المال الأجنبي إلى الولايات المتحدة توقف لمدة شهر واحد أو حتى أقل لكان انهار ذلك الاقتصاد الأمريكي العظيم. فلماذا يتم إخضاع اقتصاداتنا الأضعف لقانون أكثر صرامة وفضيلة من ذلك الذي يخضع له الاقتصاد الأمريكي؟ لن يكن للتقدم الاقتصادي والسياسي في منطقتنا من طالع ما لم تدرك الدولة أهمية دورها المتجدد بإطراد في الحلبة الدولية وتخلّي المجتمعات العربية عن التخوف من الخوض السوق العالمي □

مفهوم الحزب الديمقراطي.. ملاحظات أولية

علي خليفة الكواري

منسق مشارك لمشروع دراسات الديمقراطية ـ قطر.

لا بد لنا في سياق مناقشة «الديمقراطية داخل الأحزاب في البلاد العربية» من أن نقوم بمحاولة مشتركة لضبط «مفهوم الحزب الديمقراطي» مقارنة بغيره من الأحزاب السياسية. ومن المفيد أن تأتي هذه المحاولة في بداية اللقاء السنوي الثالث عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية وربما قبله، وذلك من أجل التوصل إلى فهم مشترك أفضل لمفهوم الحزب الديمقراطي حتى يتمكن اللقاء من ضبط ذلك المفهوم ومن ثم النظر في مدى وجود الديمقراطية داخل الأحزاب في البلاد العربية من عدمه وفق معيار موضوعي يساعد أيضاً على تحري الشروط اللازم توافرها في أي حزب حتى يكتسب صفة الديمقراطية هذه. ومن أجل المساهمة في ذلك، فإنني سوف أحاول، من أجل استهلال المناقشة وإثارة التساؤلات وتحفيز الحوار، طرح الملاحظات الأولية التالية:

١ ـ صفة الديمقراطية

يمكننا القول إن صفة الديمقراطية لا يمكن اكتسابها بمجرد اللفظ والتشدق بالشعارات، وإنما هناك شروط موضوعية لاكتسابها. فهناك دولة وهناك دولة ديمقراطية، وهناك حزب وهناك حزب ديمقراطي، وهناك انتخابات وهناك انتخابات ديمقراطية، وهناك دستور وهناك دستور ديمقراطي، ولا بد لنا من فحص المضمون والتأكد من المنهج قبل أن نطلق صفة الديمقراطية أو نحجبها.

(*) في الأصل، أوراق هذا الملف قدمت إلى اللقاء السنوي الثالث عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية تحت عنوان «الديمقراطية داخل الأحزاب في البلاد العربية» والذي عقد بجامعة اكسفورد بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٣٠.

٢ ـ اكتساب صفة الديمقراطية

وابتداء يمكننا القول إن صفة الديمقراطية يكتسبها الحزب مثلما تكتسبها الدولة عندما يطبق نظام حكم ديمقراطي في أي منهما. ونظام الحكم الديمقراطي نظام محدد المعالم يتطلب وجود منظومة كاملة ومتكاملة بعضها مع بعض تتضمن مبادىء ومؤسسات وآليات تضبط عملية تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة وتداول السلطة دورياً، وتؤكد على حق وواجب الملزمين بتنفيذ تلك القرارات في المشاركة السياسية الفعالة في عملية اتخاذها.

٣ ـ القرابة بين الحزب والدولة

هل ظاهرة غياب الديمقراطية في أحزاب البلدان العربية جزء من استمرار غياب الديمقراطية في الدولة وغيابها في المجتمع الذي لا تنعقد في العادة الزعامة فيه الا لصاحب غلبة أو ثروة أو مكانة اجتماعية أو مقام ديني؟

الحزب هو أقرب المنظمات الطوعية وغير الحكومية إلى الدولة، والحزب في الدولة الديمقراطية إما أنه حكومة الدولة أو حكومة الظل فيها، فهو وسيلة الوصول إلى السلطة وأداة تداولها سلمياً أو بالعنف، وهو الحكومة أو المعارضة. ومهما اختلفت مسميات العصبية التي تجمع أعضاء الحزب الواحد من أفراد وجماعات واتسع أو ضاق شمول عضويتها مختلف أفراد وجماعات المواطنين، فإن الأحزاب جميعها تسعى للوصول إلى السلطة. لذلك، فإن ممارسة الديمقراطية داخل الحزب واتساع نطاق عضويته وشمولها المواطنين دون تمييز لسبب العرق أو الدين أو المذهب، إضافة إلى نظرته غير الإقصائية إلى غيره من الأحزاب أيضاً، هي كبرى الضمانات لممارسة الديمقراطية داخل الدولة عندما يصل ذلك الحزب إلى سدة الحكم فيها. والحزب الذي لا يؤسس على مبدأ المساواة بين المواطنين أو لا يمارس الديمقراطية داخله وفي علاقاته ببقية الأحزاب قبل الوصول إلى الحكم، يصعب عليه، إن لم يكن مستحيلاً، ممارسة الديمقراطية في الدولة التي يصل إلى الحكم فيها سلمياً أو عن طريق العنف.

٤ ـ تأثير ديمقراطية الدولة في الحزب

على الرغم من وجاهة الملاحظة الثالثة المشار إليها أعلاه وانطلاقها من القول المأثور: «فاقد الشيء لا يعطيه»، فإن ممارسة الديمقراطية داخل أحزاب دولة غير ديمقراطية تسلطية، تمنع قيام الأحزاب من حيث المبدأ أو تسعى للهيمنة عليها أو إلحاقها بالحزب الحاكم المعلن أو المستتر في حالة وجود عائلات حاكمة ملكية أو جمهورية، يمثل مانعاً يقف دون إمكانية نمو أحزاب ديمقراطية داخل نظام حكم غير

ديمقراطي. فمن ناحية تميل الأحزاب السرية إلى الاعتماد على عصبية تثق فيها وتأتمنها، وتجعل من نفسها طليعة استراتيجية تعمل للوصول إلى الحكم عن طريق العنف بعد أن تعذر عليها الوصول السلمي. ومن ناحية ثانية، تفقد الأحزاب الملحقة والمحتواة من السلطة صدقيتها، كما تواجه الأحزاب التي تحاول الاستقلال عن السلطة القائمة محاربة وتعطيلاً لعملها وتدخلاً في شؤونها، وربما التخلص منها بحجج ملفقة وأسباب واهية.

٥ ـ أحزاب العالم الثالث

ولعل ما يسمى بأحزاب العالم الثالث يشير إلى إشكالية ممارسة الديمقراطية داخل أحزاب برزت واتسعت في غياب الديمقراطية داخل الدولة التي نشأت فيها. وأهم فئة من تلك الأحزاب **وأولاها** هي حركات التحرر الوطني التي تبوأت سدة الحكم بعد الاستقلال واحتكرت السلطة بعد ذلك. **وثانيتها** الأحزاب التي أنشئت بعد قيام انقلابات عسكرية ضد بنى سياسية تقليدية جامدة. **وثالثتها** أحزاب قامت على أساس زعامات دينية أو طائفية أو قبلية أو مناطقية أو إثنية، تحمل داخلها في كثير من الأحوال بذور الانفصال وتقوم على الإقصاء من حيث العضوية.

> يتطلب استقرار العمل بنظام الحكم الديمقراطي وجود قناعات لدى التيارات والقوى الفاعلة إلى جانب المواطن بإمكانية تطبيقه وإيمان بأهمية ذلك.

وهذه الفئات من الأحزاب كلها نشأت في ظروف غياب الديمقراطية في الدولة التي برزت فيها، وقد كانت نشأتها تعبّر عن حاجات وطنية أو اجتماعية أو فئوية، ولذلك حصلت على إجماع نسبي على أهدافها الأحادية البسيطة ضمن مجتمعها، مثل الاستقلال أو مقاومة الاستبداد أو الإقصاء أو الإهمال الذي يتعرض له الشعب كله أو جماعة أو فئة من فئاته.

كما أنها تعتمد في العادة على قيادات تاريخية أو زعامات اجتماعية ودينية دون أن تمارس الديمقراطية داخلها. وعندما تتحقق جزئياً تلك الأهداف الأحادية البسيطة، وتتغير مشكلات المجتمع، يصعب حصول تلك الأحزاب على ما كانت تصل إليه من إجماع. ولذلك تتحول بالتالي إلى أحزاب أفراد وزعامات، ويتقلص الولاء الطوعي لها، وتعتمد على الغلبة إذا كانت حاكمة، ويكثر الانشقاق فيها كلما اختلفت آراء الزعامات وتوجهاتهم أو تعارضت مصالح المنتسبين إليها إذا كانت خارج الحكم.

٦ ـ غياب الديمقراطية حتمي أم انتقالي؟

إذا كانت البلدان العربية جزءاً من العالم الثالث، فهل ظاهرة غياب الديمقراطية داخل

أحزاب البلدان العربية بشكل عام يمكن تفسيرها في ضوء ظاهرة أحزاب العالم الثالث؟ وهل ما سمي أحزاب العالم الثالث هو ظاهرة انتقالية يمكن تجاوزها إلى بناء أحزاب ديمقراطية؟ ما الخبرات التاريخية في دول العالم الثالث وكيف نجح بعضها ببناء أحزاب ديمقراطية؟ أم أن ظاهرة غياب الديمقراطية في أحزاب البلدان العربية هي جزء من استمرار غياب الديمقراطية في الدولة من ناحية، ومن ناحية أخرى غيابها في المجتمع الذي لا تنعقد في العادة الزعامة فيه إلا لصاحب غلبة وثروة أو مكانة اجتماعية أو مقام ديني، والذي لا تعدو فيه أغلب أحزاب اليوم أن تكون امتداداً لتشكيلات وراثية من قبلية أو طائفية أو إثنية؟

٧ ـ الدولة الديمقراطية

كما سبقت الإشارة، فإن أقرب مؤسسة إلى مؤسسة الحزب ـ مع الفارق ـ هي الدولة. والحد الأدنى لاكتساب الدولة المعاصرة صفة الديمقراطية يتمثل في وجود المبادىء والمؤسسات والآليات التالية:

أ ـ ألا يكون في الدولة الديمقراطية من حيث النص وعلى أرض الواقع سيادة لفرد أو لقلة من الناس على الشعب.

ب ـ الأخذ بمبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات السياسية والقانونية على الأقل.

ج ـ التوافق على شرعية دستور ديمقراطي. والدستور الديمقراطي هو تعاقد مجتمعي متجدد وليس منحة أو مكرمة أو ما هو أقرب إليهما. ولذلك فالدستور الديمقراطي لا بد من أن يكون عقداً يتم مناقشته وإقراره بحرية من قبل جمعية تأسيسية منتخبة، سواء تم عرضه على استفتاء شعبي أو لم يتم. كما لا بد للدستور الديمقراطي من أن يرتكز على أركان عامة مشتركة من حيث النص والتطبيق على أرض الواقع: **أولها** الشعب مصدر السلطات، **وثانيها** سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه، **وثالثها** عدم الجمع بين السلطات الثلاث في يد شخص أو مؤسسة واحدة، **ورابعها** ضمان ممارسة الحريات العامة، **وخامسها** تداول السلطة وفق آلية انتخابات دورية حرة ونزيهة.

وجدير بالتأكيد أن تلك المبادىء والمؤسسات والآليات هي ضوابط رسمية وقانونية على الممارسة الديمقراطية، تتوقف أهميتها وفاعليتها على حقيقة تطبيقها على أرض الواقع، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يتطلب استقرار العمل بنظام الحكم الديمقراطي وجود قناعات لدى التيارات والقوى الفاعلة إلى جانب المواطن، بإمكانية تطبيقه وإيماناً بأهمية ذلك.

ولا بد لتلك القناعات وذلك الإيمان من النمو، وأن يترسخا في النفوس إلى جانب النصوص تدريجياً. هذا حتى تصبح الممارسة الديمقراطية خلقاً حميداً، والديمقراطية قيمة اجتماعية يضبطها وعي اجتماعي ومجتمع مدني فاعل ورأي عام مستنير، تستطيع

جميعها أن ترتقي بالممارسة الديمقراطية عبر عملية التحول الديمقراطي الطويلة والشاقة، من الشكل إلى المضمون الذي يكرس أسلوب الشفافية والصدقية، ويعوّد جميع أطراف العملية الديمقراطية على تداول الرأي بتأن وأخذ مصالح الآخرين بإنصاف قبل التصويت على القرارات وتحديد الخيارات العامة من قبل المفوضين بذلك.

٨ ـ الحزب الديمقراطي

وفي ضوء التشابه بين مقومات وضوابط نظام الحكم في الدولة والضوابط الحاكمة لإدارة الأحزاب ـ مع وجود فوارق ـ يمكننا القول إن المبادىء والمؤسسات والآليات التي يلزم وجود حدّ أدنى منها في الحزب حتى يكتسب صفة الديمقراطية، يمكن إجمالها في ما يلي:

أ ـ الا يكون في الحزب سيادة على أعضائه، من قبل زعيم أو عائلة أو صاحب صفة دينية أو طائفية أو قبلية لها حق أو عرف ثابت يكرس موقعها في القيادة.

ب ـ أن تكون العضوية بضوابطها الديمقراطية هي وحدها مناط الواجبات ومصدر الحقوق الحزبية.

> تحول اتجاه الأحزاب في الغرب تاريخياً من أحزاب النخبة إلى أحزاب الجماهير، وإلى أحزاب الفرصة، وإلى أحزاب الانتخابات أخيراً، الأمر الذي أدى إلى تناقص عضوية الأحزاب السياسية وتراجع دورها.

ج ـ أن تكون العضوية في الحزب ـ من حيث المبدأ ـ مفتوحة لجميع المواطنين دون إقصاء أو تميّز من حيث العرق والدين والمذهب، وأن يكون اكتساب العضوية ـ متاحاً من حيث المبدأ ـ حقاً لكل من اكتسب صفة المواطن في الدولة. وهذا المبدأ قد يثير إشكالية لدى الأحزاب الدينية والطائفية والإثنية والمناطقية والطبقية. وهذه الإشكالية لا بد من مقاربتها حتى يمكن للأحزاب أن تتداول السلطة سلمياً، وذلك عندما يكون انتقالها من الشبيه إلى الشبيه، حيث يتعذر انتقال السلطة سلمياً من النقيض إلى النقيض عندما يكون هدف أحد الأحزاب هو إقصاء الحزب الآخر وليس تداول السلطة معه سلمياً.

د ـ أن يحتكم أعضاء الحزب في علاقاتهم الداخلية إلى شرعية دستورية متجددة يتوافقون عليها ابتداء، في ضوء ارتكازها على الأركان التي سبقت الإشارة إلى أنها تكسب الدستور صفة الديمقراطية، وهذه يمكن تلخيصها في التالي:

(١) أن يكون أعضاء الحزب هم مصدر السلطة في الحزب ولا وصاية لفرد أو قلة من أعضاء الحزب أو غيرهم على قرار الحزب.

(٢) سيطرة نظم الحزب ولوائحه والمساواة أمامها بين أعضاء الحزب في ضوء قانون الأحزاب ودستور الدولة.

(٣) عدم الجمع بين السلطة التنفيذية في الحزب والسلطة التشريعية التي يملكها مؤتمره العام المنتخب انتخاباً دورياً حراً ونزيهاً، هذا مع وجود شكل من أشكال المحكمة الحزبية الدستورية المستقلة يعود لها الفصل في الشؤون الحزبية بين أعضاء الحزب وأطيافه الداخلية قبل اللجوء إلى القضاء في الدولة.

(٤) ضمان حرية التعبير في الحزب وإتاحة الفرصة لنمو التيارات والأطياف داخل الحزب وأخذها أشكالاً معترفاً بها داخلياً من أجل نمو الأحزاب وبلوغها مستوى الكتلة المؤثرة عندما تسمح بالتعدد داخل الوحدة، وتقضي على أسباب التفتت والانشقاقات.

(٥) تداول السلطة في الحزب وفق آلية انتخابات دورية حرة ونزيهة من القاعدة إلى القمة.

(٦) قبول الحزب لوجود غيره من الأحزاب وضبط فكره ومنهجه وبرنامجه في ضوء حق الرأي والمصلحة الأخرى في التمثيل دون إقصاء أو احتواء بالترهيب أو التغييب والإنكار، بما في ذلك حق التنافس للوصول إلى السلطة وتداولها سلمياً بين الأحزاب، وواجب الدفاع عن حق الأحزاب الأخرى في الوجود والتعبير.

وجدير بالتأكيد في حالة الحزب أيضاً أن تلك المبادىء والمؤسسات والآليات هي ضوابط رسمية وقانونية من أجل الممارسة الديمقراطية تتوقف أهميتها على تطبيقها على أرض الواقع، كما تم تأكيد ذلك في حالة الدولة آنفاً.

رغم بروز عدد من تنظيمات المجتمع المدني المنافسة للأحزاب في القيام ببعض وظائفها، فإن الأحزاب تبقى وحدها المؤهلة للوصول إلى السلطة وتداولها دون غيرها من المنظمات غير الحكومية.

وجدير بالذكر والتأكيد أيضاً أن الممارسة الديمقراطية في الأحزاب، كما هي في الدول، مسألة نسبية، فهناك حد أدنى من المبادىء والمؤسسات والآليات يجب وجودها في الممارسة حتى تتصف بالديمقراطية، وبعد التأكد من وجود هذا الحد يبقى الفرق وارداً وأحياناً كبيراً بين الممارسات الديمقراطية في الحزب وفي الدولة من حيث درجة النضج والاستقرار ونوعية الديمقراطية وفرص الارتقاء بها.

٩ ـ التشابه مع الفارق بين الحزب والدولة

على الرغم من تشابه مقومات وضوابط الحكم الديمقراطي في الدولة مع المقومات والضوابط الحاكمة لإدارة الحزب الديمقراطي، فإن هناك فوارق بينهما من عدة أوجه:

أ ـ إن علاقة الحزب بأعضائه علاقة طوعية اختيارية، بينما علاقة المواطن بالدولة وراثية عضوية.

ب ـ إن الدولة تحتكر العنف وتفرض إرادتها على مواطنيها وفقاً للقانون في الدولة الديمقراطية، بينما الحزب لا يحتكر العنف ولا يجوز له اللجوء إليه لتنفيذ القانون على أعضائه، وإنما يخضع الحزب وأعضاؤه على قدم المساواة لقوانين الدولة بعامة، وقانون الأحزاب بخاصة.

ج ـ إن الحزب جزء من كل في الدولة ويمكن أن تنمو عضويته أو تتقلص حسب قناعة المواطنين بتوجهاته وبرنامجه. أما الدولة، فإن حجم مواطنيها أكثر ثباتاً، وليس أمامهم إلا إصلاح الدولة حتى تصلح أحوالهم العامة والخاصة، بعكس الحزب الذي يجد العضو بدلاً منه إذا لم تتحقق من خلاله طموحاته، وتراع مصالحه.

د ـ الدولة بحكم امتلاكها للسيادة على إقليمها هي إقصائية لسيادة غيرها من الدول على إقليمها. أما الحزب فهو جزء من كل ولا يجوز له إقصاء وجهات النظر والمصالح الأخرى، وإنما يتنافس معها، فهي شريكة معه على قدم المساواة.

هـ ـ يخضع الحزب لقانون الأحزاب في الدولة، وتشرف أجهزة الدولة المختصة على الحزب وإدارته وأمواله ونشاطاته وفقاً للقانون.

ومن هنا، فإن قانون الأحزاب في الدولة وكيفية الإشراف على تطبيقه، يمكن أن يكون ذا تأثير إيجابي أو سلبي في ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب. أما الدولة، فإنها ذات سيادة تجاه الخارج، ولم يصل تدخل المجتمع الدولي بعد إلى حد المتابعة والإشراف الإداري على تطبيقها للمواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها. وبالتالي، فإن الممارسة الديمقراطية داخلها تتوقف على عوامل داخلية بالدرجة الأولى، أما الأحزاب فإن مدى تدخل الدولة القانوني في شؤونها أكثر تأثيراً في أدائها الديمقراطي.

١٠ ـ أزمة الأحزاب في الدول الديمقراطية

وفي ختام هذه الملاحظات الأولية، حول مفهوم الحزب الديمقراطي الذي ننشد وجوده ونسعى إلى التعرف على شروط ذلك، يجب ألا تغيب عن ذهننا أزمة الأحزاب في الدولة الديمقراطية أيضاً، ولا النقد الإيجابي والبنّاء في سياق الدعوة إلى إصلاح الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية. وفي هذا الصدد، هناك نوعان من النقد:

أ ـ النقد التاريخي الذي يقول بقانون الأوليغارشية الحديدي في الأحزاب، مثلما هو موجود في الدولة أيضاً، وبالتالي استحالة قيام حزب ديمقراطي. وهذا النوع من النقد، مثله مثل النقد الذي شكك في قيام ديمقراطية سياسية قبل قيام ديمقراطية اقتصادية

واجتماعية. وهو نقد وارد وصحيح إلى حد كبير وفي مجمله مفيد من حيث سعيه للتنبيه إلى خطورة السيطرة على الأحزاب من قبل قياداتها، وكذلك التأكيد على ضرورة الارتقاء بالممارسة الديمقراطية في الدولة وداخل الأحزاب وفي ما بينها.

ويشير هذا النقد إلى أن الممارسة الديمقراطية على أرض الواقع تحتاج إلى توفير مصادر المشاركة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة، إلى جانب الحق السياسي والقانوني الذي ينص على مشاركة الملزمين بتلك القرارات والخيارات العامة في اتخاذها. وإيجابية هذا النقد تكون في التنبيه إلى ضرورة توفير شروط المشاركة السياسية الفعالة على مستوى الدولة ومستوى الأحزاب. وحتى يتم ذلك، فإن الديمقراطية السياسية والنص القانوني على الحق فيها، وكذلك الديمقراطية النسبية داخل الأحزاب وفي ما بينها، تبقى مدخلاً ضرورياً لتنمية الديمقراطية والارتقاء بها، فما لا يدرك كله لا يترك جله.

ب ـ النقد المعاصر الموجّه إلى ظاهرة تزايد وقوع أحزاب الدول الديمقراطية في أيدي بيروقراطية الأحزاب التي أصبحت تعتمد على مهنة الانتخابات وصناعة الرأي العام من خلال توظيف العلاقات العامة.

> النقد الموجّه إلى الأحزاب في الدول الديمقراطية، تاريخاً وحديثاً، هو دعوة من أجل إصلاحها على قاعدة الديمقراطية حتى يتحقق مزيد من الممارسة الديمقراطية داخلها، كماً ونوعاً.

وكذلك يوجّه النقد إلى الأحزاب بسبب تزايد دور الشركات المتعددة الجنسية وإمبراطوريات المال والإعلام في دعمها والتأثير في توجهاتها.

هذا إضافة إلى تزايد العوامل الخارجية وتدخّل الدول ذات النفوذ في الحياة السياسية الوطنية، الأمر الذي أدى إلى ابتعاد الأحزاب السياسية بشكل عام عن الاعتماد على أعضائها، وصرف نظرها عن ضرورة توسيع عضويتها والارتقاء بالممارسة الديمقراطية داخلها.

وإلى جانب ذلك، تزايد أيضاً في الدول الديمقراطية ـ عدداً وتأثيراً ـ دور ما يسمى أحزاب الانتخابات (Electoralist Parties) التي ترتكز دعوتها في تولي السلطة على جاذبية شخصيات تستقطبها، أو برامج مصنوعة بعناية ومهنية إعلامية لكسب الأصوات، إلى جانب أحزاب انتخابات أخرى ينطبق عليها التعبير الشعبي المصري «بتاع كله» (Catch all).

وقد أدى تحول اتجاه الأحزاب في الغرب تاريخياً من أحزاب النخبة إلى أحزاب الجماهير، وإلى أحزاب الفرصة، وإلى أحزاب الانتخابات أخيراً، إلى تناقص عضوية

الأحزاب السياسية وتراجع دور الأحزاب من حيث إدماج المواطنين في الحياة السياسية، كما قلّ حرصها على الارتقاء بالممارسة الديمقراطية وزيادة امتلاك المواطنين لمزيد من مصادر المشاركة السياسية الفعالة.

ومع صحة هذا النقد نسبياً وخطورته على الديمقراطية نفسها، إلا أن هناك إجماعاً على مركزية دور الأحزاب في نظم الحكم الديمقراطية نتيجة لعدم وجود بديل لها يستطيع أن يؤدي الوظائف التالية:

- تعبئة المواطنين وتفعيل دورهم السياسي وإدماجهم في الحياة السياسية.

- تحري المصالح المشتركة والتوفيق بينها وجمع المواطنين حولها.

- التعرف على السياسات العامة وبلورتها في برنامج سياسي قابل للتنفيذ.

- تجنيد القادة السياسيين وتنمية قدراتهم على حكم الدولة وإدارتها.

وعلى الرغم من بروز عدد من تنظيمات المجتمع المدني المنافسة للأحزاب في القيام ببعض وظائفها، إلا أن الأحزاب تبقى وحدها المؤهلة للوصول إلى السلطة وتداولها دون غيرها من المنظمات غير الحكومية. وستبقى الحاجة إليها قائمة، والدعوة إلى إصلاحها وتأهيلها للقيام بدورها المركزي في نظم الحكم الديمقراطية دعوة جادة ومسؤولة وفي محلها.

ومن أهم تلك المؤهلات التي تجعل الأحزاب السياسية قادرة على الارتقاء بالديمقراطية، اتساع عضوية الأحزاب وتزايد قدرتها على إدماج المواطنين، أفراداً وجماعات، في الحياة السياسية فعلاً، وليس مجرد السعي للحصول على أصواتهم.

هذا الى جانب تعزيز مسؤوليتها الوطنية ورعايتها للمصالح العامة، فضلاً عن عملها الدؤوب من أجل إرساء الممارسة الديمقراطية داخلها، وفي ما بينها، وداخل الدولة والارتقاء بها أيضاً.

وفي ذلك تتساوى حاجة الدول الديمقراطية والدول التي تنشد الديمقراطية إلى وجود أحزاب وطنية ديمقراطية فيها. وما النقد الموجّه إلى الأحزاب في الدول الديمقراطية، تاريخاً وحديثاً، إلا دعوة من أجل إصلاحها على قاعدة الديمقراطية والارتقاء بها حتى يتحقق مزيد من الممارسة الديمقراطية داخلها، من حيث النوع إلى جانب الكم، حتى يتم عبور الديمقراطية بسلام من حقبتها السياسية الراهنة التي تغلب عليها الإجرائية، إلى حقبة يمتلك فيها المواطنون، أفراداً وجماعات، مصادر المشاركة في عملية تحديد الخيارات واتخاذ القرارات التي يلزمون بتطبيقها، ويبرز دورهم في تحديد مضمون الديمقراطية إلى جانب ضبط منهجها □

الممارسة الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي

خالد سليمان

باحث عربي.

أولاً: تقديم نظري

المقومات الجوهرية التي تميز الحزب الديمقراطي من غيره

درجت العادة لدى كثير من المعنيين بالديمقراطية على القول إنها تعبّر عن ممارسةٍ عمليةٍ في التحليل الأخير، غير أن هذا لا يحول دون القول إنها تعبّر في أصلها، وقبل أن تكون ممارسةً عمليةً متجسدة، عن مفهوم أو أنموذج مثالي مجرد، يتسم بجملة من الخصائص التي تمنحه هويته الخاصة وتميزه من غيره من النماذج أو المفاهيم. ومن ثم، فإن الحكم على ممارسة ما، باعتبارها ممارسة ديمقراطية حقاً تتمتع بما يسوغ إلحاقها بنسب عائلة ذلك المفهوم النبيل، لا يمكن إصداره ما لم تعبّر تلك الممارسة عن الشخصية الحقيقية لذلك المفهوم أو الأنموذج، وما لم تلتزم بترجمة خصائصه الماهوية بشكل فعلي على أرض الواقع. وخلاف ذلك يعني التورط في تجسيد أنموذج شائه ممسوخ ليس له من سمات الأنموذج المزعوم تشخيصه إلا المظاهر السطحية الشكلية التي لا تنفذ إلى حقيقته أو تعبّر بصدق عن جوهره.

غير أن من المهم الاستدراك بالقول إن النماذج والمفاهيم، ومن بينها مفهوم الديمقراطية، تظل تعبّر في آخر المطاف عن أفكار ذهنية وبناءات نظرية مجردة لا وجود لها على أرض الواقع، ومن هنا تأتي استحالة تجسيدها بحذافيرها على أرض الواقع، الأمر الذي يجبرنا على تبنّي النظرة النسبية عند تعاطينا مع مسألة تطبيق تلك المفاهيم، بحيث لا يمكننا إلا أن نسلّم بوجود هامش من الاختلاف بين مقومات المفهوم النظري من جانب، وتطبيقاته العملية المتبلورة من جانب آخر.

ولما كانت الورقة الراهنة تتناول قضية ممارسة الديمقراطية الداخلية في واحد من التنظيمات الحزبية في الأردن (حزب جبهة العمل الإسلامي)، فإن علينا أن ننبه إلى أن هناك هامشاً محتملاً من الاختلاف، قد يضيق أو يتسع، يمكن أن ينشأ بين أولئك الذين قد يتصدّون للبحث في القضية ذاتها، وذلك في ما يتعلق بطبيعة المقومات والأركان والعناصر التي ينبغي أن تتوافر، ولو بالحد الأدنى، لدى ذلك التنظيم، حتى يكون بالإمكان الخلوص إلى حكم صائب، أو أقرب إلى الصواب، حول مدى التزامه بممارسة الديمقراطية داخل أجنحته. بيد أن ذلك لا يتعارض مع القول إن هناك عدداً من المقومات الرئيسة ـ التي لا نظنها موضع اختلاف أحد من المعنيين ـ التي لا بد من تلمسها لدى أي تنظيم حزبي حتى يمكن القول إنه يجعل من مبادئ الديمقراطية القاعدة التي ينطلق منها في توجيه تفاعلاته الداخلية.

وتتمثل تلك المقومات في ما يلي[١]:

١ ـ وجود دستور أو نظام أساسي للتنظيم، ينصّ على مختلف القواعد التي تضمن ممارسة الديمقراطية الداخلية في التنظيم. ومن المفترض أن يتمتع دستور التنظيم أو نظامه الأساسي بجملة من العناصر التي تضمن له قدراً معقولاً من التوازن والفعالية والجدية، كالشمولية والوضوح والإلزام، ما يعني ضرورة اشتماله، وبتفصيل واضح لا لبس فيه، على سائر الجوانب والأبعاد الملزمة المتعلقة بوجوب ممارسة الديمقراطية الداخلية فيه، بحيث لا يترك الأمر نهباً للتقديرات والاجتهادات الذاتية التي قد يجانبها الصواب، وقد تطبعها التحيزات الذاتية بطابعها في كثير من الأحيان. من جانب آخر، ينبغي أن يتمتع دستور التنظيم أو نظامه الأساسي بالمرونة وقابلية التعديل والتطوير، وذلك بصورة ديمقراطية تتناسب مع آراء أعضاء التنظيم وقناعاتهم.

٢ ـ ممارسة مبادئ حرية الرأي والتعبير الفردي والجماعي، إضافة إلى الإقرار بالتعددية الحزبية المعبّرة عن حرية التعبير، بحيث لا تصدر القرارات في التنظيم إلا بناء على رأي الأغلبية، وبعد مناقشات صريحة مستفيضة يشارك فيها سائر المستويات التنظيمية المختلفة، ويسمح خلالها للأصوات المعارضة بالتعبير عن ذاتها. ويشكل هذا الأسلوب المنهج «الوحيد لإنضاج الفكر السياسي للحزب وتطوير برامجه، ولا يتأتى ذلك إلا إذا ارتقى مستوى المناقشة عن تبادل الاتهامات وإلصاق مختلف النعوت بهذا الرأي أو ذاك، وإلا إذا انتفى من الجدل كل إرهاب فكري وكل محاولة لقمع اتجاه أو إقصاء أصحابه من مواقع المسؤولية»[٢].

---

(١) انظر: عبد الإله بلقزيز، «نحن والديمقراطية الغربية،» الطريق، العدد ٤ (١٩٩٨)، ص ٤-١٢.

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «الديمقراطية في الأحزاب الوطنية العربية،» الأردن الجديد، السنة ٧، العددان ١٧- ١٨(١٩٩٠)، ص ١٥٦.

٣ ـ تفعيل مبدأ تداول السلطة، واعتماد نظام تمثيلي حقيقي يكفل لسائر الأعضاء الحق في المشاركة في صنع القرار. ويقتضي هذا التشديد على وجوب احتكام عملية تشكيل جميع المستويات القيادية في التنظيم إلى قواعد الانتخاب السري، وتأكيد ضرورة إجراء الانتخابات لاختيار الكوادر القيادية على شتى المستويات بصورة دورية منتظمة، ما يضمن إثراء المواقع القيادية بكوادر أكثر قدرة على خدمة التنظيم وأكثر تعبيراً عن توجهات منتسبيه، وما يضمن أيضاً ضخ عروق التجدد والتطور في التنظيم بدماء جديدة بشكل مستمر، الأمر الذي يكفيه خطر الوقوع تحت هيمنة قيادات «تاريخية أبدية ملهمة» قد تقف عقبة كأداء في طريق تقدمه وتفعيل دوره.

نميل في هذه الدراسة إلى التعامل مع حزب جبهة العمل الإسلامي بوصفه الصيغة الأكثر تسييساً لجماعة الإخوان المسلمين، إذ كانت العلاقة بينهما وما انفكت علاقة إيمان بالفكرة، ودعم لإخراجها إلى حيز الوجود، وفق المعطيات السياسية، هذا في المراحل التحضيرية، وفي المراحل التي تلت إنشاء الحزب.

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن ما يجعل بالإمكان إدراج تنظيم حزبي ما ضمن قائمة التنظيمات الديمقراطية بحق هو استدخاله لتلك المقومات التي لا تقوم لمفهوم الديمقراطية ـ في ما نزعم ـ قائمة من دونها، والتعبير عنها عيانياً في تفاعلاته العملية المشاهدة. ومن ثم، فإن الورقة ستحاول التحقق من مستوى حضور تلك المقومات في التفاعلات الداخلية التي يشهدها البيت الداخلي لحزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن.

ثانياً: التنظيمات الحزبية الإسلامية في الأردن

جبهة العمل الإسلامي أنموذجاً

يتزاحم على الساحة السياسية الأردنية عدد وافر من التنظيمات الحزبية التي تتباين في ما بينها في الحجم والدور والمكانة والنفوذ. وتختلف، بطبيعة الحال، الأسس التي يمكن اعتمادها في تصنيف تلك التنظيمات، إذ يمكن إدراج بعضها ضمن حظيرة ما يعرف بأحزاب اليمين، فيما يمكن إلحاق بعضها الآخر بعائلة أحزاب اليسار، كما يمكن اعتبار بعضها أحزاباً ذات طابع قومي، وأخرى ذات صبغة قطرية، وثالثة ذات نزعة أممية، ورابعة ذات توجه إسلامي...الخ. و يتبوأ حزب جبهة العمل الإسلامي ـ موضع تركيز هذه الدراسة ـ وفقاً لما يؤكده المراقبون للتجربة الحزبية الأردنية كافة، موقعاً متميزاً على الخريطة الحزبية الأردنية، بل يمكن القول إنه يتصدر موقع الصدارة من بين قائمة

التنظيمات الحزبية القائمة على اختلاف توجهاتها، سواء على صعيد الإمكانات أو الحجم أو الشعبية الجماهيرية[٣].

وبحكم علاقته العضوية بجماعة الإخوان المسلمين، حيث تشكل هذه الأخيرة العمود الفقري له[٤]، تفيأ حزب جبهة العمل الإسلامي منذ قيامه تحت ظلال المكانة المعتبرة التي تحتلها الجماعة، فحظي بشعبية واسعة جعلته يجسد ـ كما أشرنا آنفاً ـ التعبير الأمثل عن التطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لنسبة مرتفعة من المواطنين الأردنيين[٥].

وخلافاً لحزب جبهة العمل الإسلامي، فإن هناك عدداً من التنظيمات الحزبية الأخرى المرخصة التي تتبنى التوجه الإسلامي، من مثل: حزب الوسط الإسلامي، والحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء)، غير أن تلك التنظيمات لا تشغل في واقع الأمر تلك المكانة التي يعتدّ بها على المسرح السياسي الأردني، سواء على صعيد الحجم أو التأثير، الأمر الذي يجعلنا نزهد في إرهاق صفحات الدراسة بالتوقف عندها، مكتفين

---

(٣) نورد في ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر، عدداً من الشواهد التي تؤكد المكانة الرفيعة التي يشغلها حزب جبهة العمل الإسلامي في المشهد السياسي والاجتماعي الأردني، إذ عبر ما نسبته (٧٠,٤٥ بالمئة) من جملة المستجيبين لاستطلاع أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية حول الديمقراطية في الأردن في العام ٢٠٠٠ عن اعتقادهم أن حزب جبهة العمل الإسلامي، بما يطرحه من رؤى وأفكار، يمثل الجهة المعبرة عن تطلعاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما ظفر مرشحو جبهة العمل الإسلامي بحوالى ٧٩ مقعداً من مقاعد المجالس النيابية في الانتخابات التي أجريت على مستوى المملكة عام ١٩٩٩، كما حظي أعضاء الجبهة بترؤس مجالس سبع بلديات ذات كثافة سكانية مرتفعة في الانتخابات نفسها. انظر: خالد سليمان، «قراءة تحليلية في خصائص الرأي العام: الأردن نموذجاً،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الأول للباحثين الشباب العرب، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، آذار، ٢٠٠١، ص ٢٠. وللوصول إلى تصور واضح بشأن المكانة التي يشغلها حزب جبهة العمل الإسلامي في المسرح السياسي الأردني مقارنة ببقية التنظيمات السياسية، انظر: خالد الشقران، «الحركة الإسلامية والتحول الديمقراطي في الأردن،» في: حمدي عبد الرحمن، محرر، **التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات** ([عمان]: منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠٠)، ص ٦٠٥-٦٥٦. ويذكر أن الحزب قد حصل في الانتخابات النيابية الأخيرة التي جرت في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٣ على ١٧ مقعداً من مقاعد المجلس التي يبلغ عددها ١٢٠ مقعداً، انظر: **الدستور**، ٢٠٠٣/٦/١٩، مع أن هناك من يذهب إلى القول إنه سيكون للإسلاميين في المجلس كتلة نيابية يتراوح عدد أفرادها بين ٢٨ و٣٠ عضواً، انظر: غادة عناب، «العمل الإسلامي أبرز كتلة معارضة تحت القبة وغياب ملف لليسار والقومي وحضور واسع للوسطيين،» **الرأي** (الأردن)، ٢٠٠٣/٦/١٩.

(٤) عزمي منصور، «مواقف بعض الجماعات والأحزاب الإسلامية في الأردن من الديمقراطية والتعددية السياسية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤)، ص ٧٥.

(٥) نذكر في هذا السياق، كمثال سريع، أن حوالى ٧٠ بالمئة من المواطنين قد أفادوا بأن حزب جبهة العمل الإسلامي يعبر عن توجهاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك وفقاً لنتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية حول الديمقراطية عام ٢٠٠٠.

بإحالة القارئ المهتم على عدد من المراجع التي أولت بعض عنايتها للتعريف بتلك التنظيمات وإبراز تجربتها[٦].

وفي المقابل، سنولي بعض عنايتنا لإلقاء الضوء على حزب جبهة العمل الإسلامي ـ محط تركيز هذه الدراسة ـ متوقفين عند الملابسات العامة التي رافقت نشأته وعلاقته بجماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى التوقف عند القسمات الرئيسة لهيكله التنظيمي.

حزب جبهة العمل الإسلامي

جاء إعلان وزير الداخلية الأردني في الثامن من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ عن التسجيل الرسمي لحزب جبهة العمل الإسلامي[٧] تتويجاً للجهود الكبيرة التي استنفدتها المرحلة التحضيرية لإنشاء الحزب، والتي امتدت قرابة العامين[٨]. وثمة من يذهب إلى القول إن حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي عقد مؤتمره التنظيمي لهيئته التأسيسية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، قد جاء ليعبّر عن عملية توسيع للإطار السياسي والنشاطي لجماعة الإخوان المسلمين[٩]. ففي أعقاب السماح باستئناف الحياة الحزبية في البلاد بإصدار قانون الأحزاب عام ١٩٩١، كان من الحكمة أن تعمد جماعة الإخوان ـ التي مارست العمل السياسي منذ تأسيسها في أواسط أربعينيات القرن المنصرم كجمعية خيرية ـ إلى تأطير نشاطها السياسي وتقنينه وتوسيعه ضمن إطار المؤسسة الحزبية، من دون أن يعني ذلك إلغاءً لجماعة الإخوان المسلمين التي ظلت موجودة على الساحة إلى جانب ربيبها حزب جبهة العمل الإسلامي. وعلى الرغم من ذهاب الأمين العام السابق للحزب د. إسحق الفرحان إلى نفي «وجود علاقة بين حزب جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين، حيث إن حزب الجبهة مستقل مالياً وإدارياً وخاضع لقانون الأحزاب السياسية»[١٠]، الأمر الذي قد يمكن عزوه إلى عوامل تكتيكية ارتبطت

---

(٦) انظر على سبيل المثال: نظام عساف، **الأحزاب السياسية الأردنية،١٩٩٢- ١٩٩٤** (عمان: مركز الريادة للمعلومات والدراسات، ١٩٩٨) ؛ موسى زيد الكيلاني، **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين: دراسة وتقييم جماعة الإخوان المسلمين**، ط ٢(عمان: دار البشير، ١٩٩٥)؛ ناصر المعايطة، **نشأة الأحزاب السياسية الأردنية: دراسة الأحزاب الأردنية من ١٩٢١-١٩٩٣**(عمان: مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، **والأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز)**، إعداد هاني الحوراني [وآخرون]، سلسة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات؛ دار سندباد للنشر، ١٩٩٧).

(٧) الكيلاني، المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٨) منصور، «مواقف بعض الجماعات والأحزاب الإسلامية في الأردن من الديمقراطية والتعددية السياسية،» ص ٧٦.

(٩) مصطفى الحمارنة و سعد الدين ابراهيم، **مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: الأردن** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٦٧.

(١٠) المعايطة، **نشأة الأحزاب السياسية الأردنية: دراسة الأحزاب الأردنية من ١٩٢١-١٩٩٣**، ص ١٠٥.

ببدايات تأسيس الحزب الذي جاء بدوره محاولة لاحتواء مختلف التنظيمات الإسلامية تحت جناحه، على الرغم من ذلك، إلا أن الأوساط السياسية الأردنية قد رأت، لأسباب لا تنقصها الوجاهة[١١]، على النظر إلى الحزب بوصفه الذراع السياسي للجماعة[١٢]. وأياً تكن حقيقة العلاقة بين الجانبين، فإننا نميل في هذه الدراسة إلى التعامل مع حزب الجبهة بوصفه الصيغة الأكثر تسييساً لجماعة الإخوان المسلمين، إذ كانت العلاقة بينهما وما انفكت علاقة إيمان بالفكرة، ودعم لإخراجها إلى حيز الوجود، وفق المعطيات السياسية. هذا في المراحل التحضيرية، وفي المراحل التي تلت إنشاء الحزب، علاقة تكامل وتعاضد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للعمل الإسلامي، وعلاقة تنسيق وتعاون في البرامج والآليات. وذلك يتم عن طريقين: **الأول** الالتزام بنفس الثوابت الإيديولوجية، **والثاني** السماح للراغبين من الإخوان بدخول الحزب والإسهام في تحقيق الأهداف المشتركة»[١٣]، الأمر الذي سيجعلنا نتحدث عن الجبهة ونحن نضع الجماعة في خلفية الصورة، إذ نرى صعوبة فهم كثير من المسائل المتعلقة بالجبهة إذا ما تم تناولها بمعزل عن سياق علاقتها الحميمة بالجماعة.

الديمقراطية الداخلية في حزب جبهة العمل الإسلامي

كنا قد أشرنا في ما مضى إلى وجود عدد من المقومات الأساسية التي لا بد من توافرها في أي تنظيم سياسي حزبي حتى يمكن القول إن ذلك التنظيم ينحو منحى ديمقراطياً في توجيه تفاعلاته الداخلية.

ويمكن، كما سبقت الإشارة، اختزال تلك المقومات في ثلاثة مقومات أساسية، تتمثل في ما يلي:

أ - وجود نظام أساسي ديمقراطي السمات للتنظيم، ينص صراحة وتفصيلاً على الأسس التي تحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم، وتضمن تفيؤ جميع كوادر التنظيم تحت مظلة قواعد الديمقراطية ومقتضياتها.

---

(١١) من العوامل الرئيسة التي ترجح الاعتقاد بأن حزب جبهة العمل الإسلامي يشكل الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين اشتمال المستويات القيادية للحزب على عدد كبير من قيادات الجماعة، إذ يشير نائب الأمين العام في الحزب الأستاذ جميل أبو بكر، خلال مقابلة أجراها الباحث معه في ٢٠٠٣/٧/٢٩، أن ما لا يقل عن ٧٥ بالمئة من أعضاء مجلس الشورى في الحزب هم من جماعة الإخوان في الأصل. هذا بالإضافة إلى تطابق مواقف الجانبين في ما يتعلق بمعظم، وربما جميع، القضايا الكبيرة موضع الاهتمام في البلاد.

(١٢) الحمارنة وابراهيم، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: الأردن، ص ٢٤٢.

(١٣) الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين: دراسة وتقييم جماعة الإخوان المسلمين، ص ١١٠.

ب – تفعيل مبادئ التعددية.والحوار وإمكان اختلاف الآراء داخل التنظيم.

ج – التطبيق العملي لمبدأ تداول السلطة بصورة سلمية ومنتظمة، بما يعبّر عن وجود نظام تمثيلي حقيقي.

وسنشرع في ما يلي بمناقشة الكيفية التي تحضر بها تلك المقومات في خطاب وممارسة حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن؛ علنا نتمكن في نهاية المطاف من الخروج بحكم سليم بشأن الدرجة التي يحرزها الحزب على صعيد الالتزام بممارسة الديمقراطية داخل معاقله.

١ ـ ملامح من النظام الأساسي لحزب جبهة العمل الإسلامي

يضع حزب جبهة العمل نصب عينيه تحقيق غايات وأهداف عامة كبرى، متمايزة من أهدافه الخاصة التي يطمح إلى تحقيقها في سياق سعيه لبناء المجتمع الأردني والنهوض به. ويبدو اعتناء الأهداف الاستراتيجية العامة للحزب بالشأن الديمقراطي ممثلاً في نص واحد فقط في النظام الأساسي الذي يشير الى سعي الحزب إلى «ترسيخ الوحدة الوطنية، وترسيخ المنهج الشوري والديمقراطي، والدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه وعن الحريات بصورة عامة». أما الأهداف الخاصة للحزب، فتفرد عناية أكبر وأكثر تفصيلاً للشأن الديمقراطي، فنجدها تؤكد ضرورة «تحقيق مبدأ الحرية المسؤولة للجميع، وترسيخ أركان الشورى وضمان التعددية السياسية وحماية الإنسان، كما يؤكدها الإسلام»، كما تؤكد أهمية «ضمان حرية الرأي والتعبير لكافة المواطنين»، إضافة إلى وجوب «احترام كيان المرأة وحقوقها المشروعة ودورها في تطوير المجتمع في إطار الفضائل الإسلامية، وإفساح المجال أمامها للمشاركة في الحياة العامة، وإتاحة الفرص لبروز القيادات النسائية في العمل السياسي».

ويقف النظام الأساسي للحزب عند الوسائل والأساليب التي يعتمدها في ممارسة أنشطته وتحقيق أهدافه، فيشير إلى ما يلي من وسائل وأساليب:

ـ تنظيم العمل الجماهيري، في شتى قضايا الأمة، في إطار إسلامي، يهدف الى تعميق المشاركة الشعبية الواعية في بناء الوطن والدفاع عنه أمام الأخطار.

ـ إلقاء المحاضرات وعقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات العامة والمهرجانات.

ـ إصدار الكتب والنشرات والصحف والمجلات، وإنشاء المؤسسات والكوادر اللازمة لذلك.

ـ إنشاء مراكز الأبحاث العلمية المتخصصة لإعداد الأبحاث والدراسات اللازمة لتنفيذ أهداف الجبهة.

ـ الاهتمام بأندية الشباب، والمراكز الثقافية، والتجمعات الرياضية، والكشفية التي تعنى بتربية الشباب.

ـ الاهتمام بالنقابات والاتحادات والهيئات الشعبية والتعاون معها لخدمة الوطن، والارتقاء بمستواها، وخدمة المنتسبين إليها في كافة المجالات.

ـ إعداد مشاريع قوانين لتعديل التشريعات الحالية عبر القنوات الديمقراطية بما يتلاءم مع أهداف الجبهة.

ـ التعامل مع الحكومات في ضوء أهداف الحزب، واتخاذ المواقف التي تحقق هذه الأهداف، سواء من موقع المعارضة أو المشاركة، بما يخدم مصلحة الوطن واستقراره.

ـ دخول الحزب إلى جميع مجالات العمل العام على المستويين المحلي والوطني، والعمل على تزويد مؤسسات العمل العام بالروح الإسلامية الواعية، لتصبح قادرة على أداء مهامها على أكمل وجه، وذلك من خلال المشاركة في الانتخابات البلدية والبرلمانية والنقابية وغيرها، والعمل على المشاركة في بناء الأجهزة التنفيذية.

تبدو تلك الوسائل والأساليب التي يعلن الحزب، عبر نظامه الأساسي، عن انتهاجها لتحقيق أهدافه وغاياته متناغمة مع التوجهات الديمقراطية إلى حد بعيد، بل يمكن القول إن تنفيذ معظمها يرتهن بالضرورة بامتثال الحزب إلى قواعد الديمقراطية وشروطها. والواقع أن الحزب لا يملك، في واقع الحال، إلا أن يلتزم بمثل تلك الوسائل الديمقراطية، إذ تعي قياداته ـ وهي المتمرسة في العمل السياسي ـ أنها لن تتمكن من الاستمرار الفاعل في الحياة السياسية مع تجنب الصدام مع الحكومة واتقاء بطشها في الوقت نفسه ما لم تظهر التزاماً جاداً باحترام تلك القواعد، إذ تدرك أن في التزامها بقواعد الديمقراطية تقليصاً من حجم الذرائع التي يمكن للحكومة أن تستغلها للنيل من الحزب، وهي التي لن تتورع عن استغلال أي شيء للتقليص من نفوذه وطيّه تحت جناحها. كما تدرك أيضاً أن في التزامها بتلك القواعد سحباً للبساط من تحت أقدام الحكومة وإحراجاً لموقفها أمام الرأي العام الداخلي والخارجي إذا ما تورطت هذه الأخيرة في انتهاك تلك القواعد. وقد أبرزت الوقائع صحة هذا الطرح أكثر من مرة. فعلى سبيل المثال، وجدت الحكومة الأردنية نفسها محرجة للغاية أمام إقدام الحزب على ممارسة حقه الديمقراطي ومقاطعة الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧ احتجاجاً على انتهاكاتها المستمرة تجاه التوجهات الديمقراطية في البلاد[١٤]. وبطبيعة الحال، لنا أن نرجح أن التزام الحزب بالديمقراطية في

---

(١٤) عمدت الحكومة الأردنية في النصف الثاني من عام ١٩٩٣، وفي غياب مجلس النواب، إلى إصدار القانون المؤقت ذي الرقم (١٥) للانتخابات النيابية، وهو ما عرف بقانون الصوت الواحد. وقد ذهب كثيرون من المراقبين إلى اعتبار القانون نكسة حقيقية لحقت بالعملية الديمقراطية. انظر على سبيل المثال: طاهر المصري، «واقع وآفاق تطور العملية الديمقراطية في الأردن،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١٠، **ونحو قانون انتخاب ديمقراطي ملائم: وقائع الندوة التي نظمها مركز الأردن الجديد للدراسات بالتعاون مع مركز الدراسات الأردنية في جامعة اليرموك، اربد، ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٦**، تقديم هاني الحوراني؛ تحرير حسين أبو رمان (عمان: دار سندباد، ١٩٩٧). كما دأب كثير من المعنيين في الاتجاه الإسلامي على القول إن القانون قد جاء ليكون في الأساس ضربة موجهة إلى الحركة=

تعاملاته الخارجية من شأنه أن ينعكس إيجاباً على مستوى التزامه بالديمقراطية الداخلية، وذلك بحكم الترابط المتين الذي لا يمكن حل عقده بين الممارسة الديمقراطية بشقيها؛ الداخلي والخارجي.

ويأتي الشعار الذي اتخذه حزب جبهة العمل الإسلامي لنفسه، والمتمثل في الآية القرآنية الكريمة ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾[١٥]، ليصب في سياق تدعيم القول بوجود توجه لدى الحزب لتبني مفاهيم تتناغم مع المفاهيم الديمقراطية، وإشاعتها ضمن مدار التفاعل الحزبي.

وتنبري التصريحات التي تدلي بها الكوادر القيادية للحزب لتقديم بينات إضافية تدعم ما جاء في النظام الأساسي من ميول ديمقراطية، وترجح القول بنزوع الحزب إلى الانضمام تحت مظلة التنظيمات التي تؤمن بالديمقراطية وتتخذ من مفردات قاموسها إطاراً مرجعياً يوجه تفاعلاتها الداخلية والخارجية، إذ يؤكد الأمين العام الأسبق لحزب جبهة العمل الإسلامي د. إسحق الفرحان في محاضرة عامة ألقاها «عدم الحساسية من استخدام مصطلح الديمقراطية في أدبياتنا السياسية المعاصرة، ما دمنا نعني به جوهر الشورى، واستنبات ديمقراطيتنا الأردنية في ضوء قيمنا العربية الإسلامية، مع الانفتاح على التجارب الإنسانية في هذا المجال»[١٦]. ويضيف الأمين العام للحزب فيؤكد «الحرص على ترسيخ مسيرة الشورى والديمقراطية في الأردن، والتعاون مع جميع القوى السياسية في هذا المجال، وهو من أولوياتنا السياسية، ومبدأنا في هذا الحرية لجميع المواطنين، وحق جميع المواطنين في المشاركة السياسية»[١٧].

وبوجه عام، تتردد في أحاديث قادة حزب جبهة العمل الإسلامي ونشراته، مقولات تعلن «تمسك الحزب بالشورى والديمقراطية في عمله والتأكيد على مشاركة أعضائه مشاركة فعالة في رسم نهجه السياسي. وحتى يكون الحزب فاعلاً في ترسيخ الديمقراطية في المجتمع، لا بد من أن تكون جبهة العمل الإسلامي ذاتها نموذجاً شورياً وديمقراطياً في طريقة رسم سياساتها بنفسها واتخاذ القرارات الصادرة عنها»[١٨].

= الإسلامية ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي المتجسد في جبهة العمل الإسلامي، وذلك بعد النجاح الكبير الذي أحرزته كوادرها في الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٩، انظر: ابراهيم غرايبة، **جماعة الإخوان المسلمين في الأردن: ١٩٤٦/١٩٩٦**، برنامج دراسة الحركات والتجارب السياسية الاسلامية ؛ ٣ (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات؛ دار سندباد للنشر، ١٩٩٧)، ص ١٢٨ .

(١٥) **القرآن الكريم**، «سورة الشورى»، الآية ٣٨.

(١٦) انظر النص الكامل للمحاضرة التي ألقاها الدكتور إسحق الفرحان، الأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي، بدعوة من الجمعية الأردنية للحرية والنهج الديمقراطي في: **قراءات سياسية** (مركز دراسات الإسلام والعالم، الولايات المتحدة الأمريكية)، السنة ٤، العدد ٢(١٩٩٤)، ص ١١٥- ١٢٤.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) الكيلاني، **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين: دراسة وتقييم جماعة الإخوان المسلمين**، ص ٩٩.

وفي سياق تناولنا للنظام الأساسي لحزب جبهة العمل الإسلامي، يبدو مهماً الوقوف عند الهيكل التنظيمي للحزب، والتعرف إلى الهيئات المشكلة له، وطبيعة الصلاحيات المنوطة بكل من تلك الهيئات التي تتكون مما يلي:

أ ـ الهيئة التأسيسية

تألفت الهيئة التأسيسية للحزب من ٣٥٣ عضواً التأم شملهم للعمل على إقرار النظام الأساسي للحزب ومتابعة إجراءات تسجيله الرسمي وإبرازه إلى حيز الوجود. وفور الإعلان عن التسجيل الرسمي للحزب انعقد المؤتمر التنظيمي الأول في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، حيث عمدت الهيئة التأسيسية إلى انتخاب مجلس مؤقت للشورى قوامه ١٢٠ عضواً لمدة عام واحد، ليعمل هذا الأخير بدوره على انتخاب مكتب تنفيذي مؤقت من بين أعضائه، تعداده ١٦ عضواً، لمدة عام واحد أيضاً[١٩].

ب ـ الهيئة العامة

وتضم، بالإضافة إلى الهيئة التأسيسية المشار إليها، سائر الأعضاء الذين يتم قبول عضويتهم الحزبية حسب النظام الداخلي. وللهيئة العامة اجتماع يعقد مرة في السنة، أو بقرار من المكتب التنفيذي، أو بدعوة من الأغلبية المطلقة لمجلس الشورى[٢٠]. ويكون اجتماع الهيئة العامة قانونياً بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء، وإذا لم يكتمل النصاب القانوني في الجلسة الأولى، يؤجل الاجتماع لمدة أسبوعين، ويعد قانونياً عند انعقاده الثاني مهما بلغ عدد الحضور. هذا ويعلن عن موعد اجتماعات الهيئة في صحيفتين محليتين على الأقل. وتتمثل صلاحيات الهيئة العامة في مناقشة السياسة العامة للحزب وإقرارها، والتي يتم تقديمها من جانب مجلس الشورى[٢١].

ج ـ المؤتمر العام

إذا زاد عدد أعضاء الهيئة العامة عن ألف عضو يقوم المؤتمر العام بمهام الهيئة العامة، ويتشكل على النحو التالي:

- جميع أعضاء مجلس الشورى.
- جميع أعضاء الهيئات الإدارية الممثلة لفروع الحزب.
- نسبة عددية من مجموع أعضاء الهيئة العامة لكل فرع من فروع الحزب، حسب ما تحدده اللائحة الداخلية، ويتم انتخابهم سنوياً.

---

(١٩) نشير إلى أن عدد أعضاء المكتب التنفيذي للحزب قد قلص إلى ١٣ عضواً في تعديل لاحق تم إحداثه على النظام الأساسي، انظر: عساف، الأحزاب السياسية الأردنية،١٩٩٢– ١٩٩٤، ص ٧٤.

(٢٠) الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز)، ص ٤٦.

(٢١) الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين: دراسة وتقييم جماعة الإخوان المسلمين، ص ١٠٤.

د ـ مجلس الشورى

يتكون من ١٢٠ عضواً من ممثلي المناطق المنتخبين حسب التمثيل النسبي، على أن يكون رئيس الفرع عضواً في مجلس الشورى. والمجلس يجتمع دورياً كل ستة أشهر، أو بقرار من المكتب التنفيذي، أو بدعوة من ثلث أعضائه. ويكون الاجتماع قانونياً بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحضور، إلا ما قيّد منها بنص في هذه اللائحة «النظام». وإذا لم يتوافر النصاب في الاجتماع الأول يدعى المجلس إلى اجتماع ثان بعد أسبوع، وإذا لم يكتمل النصاب يدعى إلى اجتماع ثالث بعد أسبوع آخر، فإذا لم يكتمل النصاب في الأسبوع الثالث يعتبر المجلس منحلاً، وعلى المكتب التنفيذي إجراء انتخاب لمجلس الشورى خلال شهرين من تاريخ موعد الاجتماع الثالث. ويفقد العضو عضويته في مجلس الشورى إذا تغيب من دون عذر مقبول عن حضور جلسات المجلس لثلاث مرات متتالية، وفي هذه الحالة ينتخب بديل له من منطقته(٢٢).

هـ ـ المكتب التنفيذي

يتكون المكتب التنفيذي من ١٣ عضواً، بمن فيهم الأمين العام، وينتخب مجلس الشورى الأمين العام أولاً، وعلى حدة، ثم ينتخب ١٢ عضواً آخر للمكتب التنفيذي. ويقوم المكتب التنفيذي بانتخاب مراكز أخرى من بين أعضائه: نائب الأمين العام، ومساعدوه، كما يشكل اللجان المختصة لمختلف أنشطة الحزب(٢٣).

يتراءى لنا ـ بوجه عام ـ أن هناك قدراً من الالتزام بقواعد الديمقراطية في ما يتعلق بتشكيل المستويات التنظيمية المختلفة للحزب، وآليات انعقادها وصلاحيات أعضائها، إذ

---

(٢٢) تشمل صلاحيات ومسؤوليات مجلس الشورى الذي تستمر مدته أربع سنوات، وفقاً للنظام الأساسي للحزب، ما يلي:

ـ رسم سياسة الحزب ومراقبة تنفيذها ـ انتخاب رئيس مجلس الشورى ونائبه ومساعديه «مكتب المجلس» ـ انتخاب الأمين العام، ثم أعضاء المكتب التنفيذي بالاقتراع السري من بين أعضاء المجلس ـ مناقشة ميزانية الحزب والموازنة العامة والتصديق عليها- تعديل النظام الداخلي للحزب بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس وإقرار اللوائح والتعليمات الداخلية ـ إعفاء المكتب التنفيذي أو أي من أعضائه من مهامهم ـ محاسبة أعضاء مجلس الشورى وإعفاء أي منهم من عضويته ـ إقرار أية أمور أخرى يعرضها المكتب التنفيذي ـ بحث جدول الأعمال وإقراره.

(٢٣) تشتمل صلاحيات المكتب التنفيذي، وفق النظام الأساسي للحزب، على ما يلي ـ الإدارة اليومية لشؤون الحزب ـ تنفيذ قرارات الهيئات الأعلى ـ قبول الأعضاء الجدد وإسقاط العضوية ـ تأسيس فروع مؤقتة للحزب واعتماد اللجان المنتخبة ـ إعداد الموازنات وإقرار الصرف المالي على أنشطة الحزب ـ تعيين الموظفين وفصلهم ـ إعداد التعديلات المقترحة على النظام الأساسي، وكذلك اللوائح والتعليمات الداخلية ـ دعوة الهيئة العامة ومجلس الشورى وإعداد جدول أعمالهما ـ عقد مؤتمرات الحزب واستثمار أمواله.

نلمس توافر المقومات الأساسية الضرورية لضمان ممارسة مستوى مقبول من الديمقراطية داخل التنظيم، حيث يتم اعتماد مبدأ الانتخاب السري أساساً لاختيار الكوادر القيادية على شتى المستويات، كما يتم اتخاذ القرارات الحزبية ضمن قنوات رسمية ديمقراطية وبموافقة الأغلبية المطلقة (٥٠ بالمئة + ١)، من دون أن تحرم أصوات الأقلية المعارضة من التعبير عن رأيها.

كما يسجل للهيئة التأسيسية للحزب إقدامها، عند تشكيل الحزب، على انتخاب مجلس الشورى والمكتب التنفيذي لفترة انتقالية مؤقتة مدتها عام واحد، ومسارعتها عقب انتهاء تلك الفترة إلى إجراء انتخابات جديدة للهيئتين المشار إليهما، الأمر الذي يعد بادرة ديمقراطية طيبة وفرت الإمكان لتداول السلطة وعدم احتكارها في يد الكوادر المؤسسة، كما نلمس في كثير من التنظيمات السياسية الحزبية.

غير أننا، في المقابل، نجد أن من المفيد أن نتوقف عند بعض النقاط في النظام الأساسي للحزب التي يحسن بهذا الأخير العمل على توضيحها بصورة أكبر، تجاوزاً لإساءات الفهم ـ البريئة أو المغرضة ـ التي يمكن أن توجه لنصوص ذلك النظام.

فهناك ذلك النص المتعلق بصدور القرارات في مجلس الشورى، والذي يفيد بأن القرارات تصدر بالأغلبية المطلقة للحضور، إلا ما قيّد منها بنص في هذه اللائحة «النظام». وفضلاً عن أنه يذكرنا بذلك الاستدراك ـ البغيض ـ الذي يصفع أنظارنا في معظم دساتيرنا العربية، والذي يقيّد ممارسة كثير من الحقوق المشروعة بأحكام هذا القانون أو ذاك، فإن ذلك النص قد يوحي، إذا لم يقترن بالتوضيح، أن هناك نصوصاً في النظام الأساسي للحزب ـ وهو محض نظام تنظيمي ـ تحمل من القداسة ما يجعلها عصية على التعديل أو التبديل[٢٤]. من جانب آخر، لا يوضح النظام الأساسي للحزب في ما إذا كانت آلية الاقتراع السري هي الآلية الرسمية الواجب اعتمادها لانتخاب سائر المستويات القيادية في التنظيم[٢٥].

على صعيد آخر، وفي سياق تعداده للوسائل والأساليب التي يعتمدها في نشاطه، لا يؤكد النظام الأساسي صراحة احتكام سائر تلك الوسائل والأساليب إلى قواعد الديمقراطية. وهو الأمر الذي يحسن التنويه إليه، ما دام الحديث يتناول السبل والآليات التي ينتهجها الحزب في تحقيق غاياته.

---

(٢٤) أفاد نائب الأمين العام للحزب الأستاذ جميل أبو بكر في المقابلة التي أجراها الباحث معه إلى أن ذلك التقييد يتعلق بمادتين أو ثلاث مواد فقط من مواد النظام الأساسي، كحل الحزب مثلاً، أو تغيير نظامه الأساسي الذي لا يتم إلا بأغلبية الثلثين بدلاً من الأغلبية المطلقة.

(٢٥) تبين بالرجوع إلى الأستاذ نائب الأمين العام للحزب في المقابلة المشار إليها في الهامش السابق أن سائر العمليات الانتخابية وعلى شتى المستويات التنظيمية تخضع لآلية الاقتراع السري.

٢ ـ حزب جبهة العمل الإسلامي والتعددية السياسية

كثيرة هي النصوص والتصريحات التي يمكن تتبعها لدى حزب جبهة العمل الإسلامي، والتي تؤكد التزام الحزب بقضية احترام الرأي الآخر وعنايته بتيسير سبل الحوار الديمقراطي المنفتح، ليس فقط على المستوى الداخلي للحزب، وإنما على المستوى الوطني برمته أيضاً. وكنا قد أوردنا عدداً من تلك النصوص والتصريحات في سياق آخر من الدراسة. بيد أن علينا التحقق في ما إذا كان الخطاب النظري للحزب، والمفعم بتأكيدات امتثاله لمبادئ تفعيل الحوار الديمقراطي وتعميمه قد ظل خطاباً شكلياً يزين سطور البيانات الحزبية و يؤمن مادة رتيبة لصفحات الصحف والمجلات، أم أنه تبلور على شكل ممارسات عملية ذات طابع مؤسساتي منتظم ومنظم.

نبدأ بإطلالة عاجلة تسعى لاستقصاء مدى التزام الحزب بتطبيق مبدأ احترام التعددية والحوار على مستوى تفاعلاته الخارجية، لنجد أن عدداً من قادة الحزب، حتى قبل إنشائه، قد انتظموا إلى جانب أقرانهم من نشطاء العمل السياسي على اختلاف تياراته، للعمل على إصدار ما عرف بالميثاق الوطني الأردني عام ١٩٩٢ الذي جاء وثيقة تعاقدية توافقية تعبّر عن ائتلاف سائر أطياف العمل السياسي الوطني حول جملة من الثوابت والمرتكزات[٢٦]. كما سبق للحزب أن بادر إلى إطلاق عدد من الدعوات للحوار مع الحكومة، إلا أن هذه الدعوات لم تجد التجاوب المطلوب، بل أدارت الحكومة ظهرها، كما يؤكد الأمين العام للحزب حمزة منصور الذي يشير الى أن الحوار الذي يدعو إليه حزبه هو «حوار من خلال مؤسسات دستورية، ولا تصنع بدائل بعد أن تقتل الأصل... الحكومة قتلت مجلس النواب الذي كان نموذجاً يحتذى به في المنطقة العربية بعد أن استؤنفت المسيرة النيابية عام ١٩٨٩»[٢٧].

ضمن حيّز آخر، يدور ضمن فلك الإقرار العملي بمبادئ التعددية والحوار، لعب حزب جبهة العمل الإسلامي دوراً بارزاً في تشكيل ما عرفت بلجنة «تنسيق أحزاب المعارضة» التي ضمت، بالإضافة إلى الحزب، عدداً من الأحزاب اليسارية والقومية، التي جمع بينها الموقف المشترك من بعض القضايا الوطنية المهمة، كحماية الهوية الوطنية، ومقاومة التطبيع، والدفاع عن العراق. ويؤكد الأمين العام الحالي للحزب حمزة منصور أن هناك درجة عالية من التنسيق والتعاون بين الأحزاب المشكلة للجنة التي تلتقي لمدة ثلاث ساعات أسبوعياً. ويضيف الأمين العام للحزب بقوله: إن «درجة التنسيق بين

---

(٢٦) تتمثل الثوابت والقواسم المشتركة التي وردت في الميثاق الوطني الأردني، والتي تحظى بدعم حزب جبهة العمل الإسلامي في تأكيد هوية الأمة وثقافتها العربية الإسلامية، واعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، والتشديد على ترسيخ احترام الحريات العامة، وإقامة دولة القانون، وتدعيم الديمقراطية.

(٢٧) انظر نص المقابلة مع الأمين العام للحزب الأستاذ حمزة منصور في: الحدث (الأردن) (٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣).

الأحزاب عالية وهي غير مسبوقة في تاريخ الأردن والوطن العربي.. صحيح أنها تحتاج إلى تطوير، لأن كل حزب أصلاً بحاجة إلى تطوير، بل كل شخص يحتاج إلى تطوير، لأن من لا يؤمن بالتطوير يبقى جامداً. أما قصة الهيمنة ـ أي هيمنة حزب الجبهة وفق ما يشيع البعض على بقية الأحزاب المنخرطة في لجنة تنسيق أحزاب المعارضة ـ فأعتقد أن علينا أن نتجاوز مثل هذا الكلام .. فحزب جبهة العمل الإسلامي تقبّل بالتناوب على رئاسة اللجنة.. ولو كنا نريد الهيمنة لرفضنا إلا أن تكون رئاسة اللجنة لنا على الدوام.. لكن نحن لا نبحث عن مغانم، إنما نؤمن بالعمل المشترك، وأن لكل منا دوراً، وأن هذه الأدوار تتكامل أو تتصادم»[٢٨].

ويتفق هذا التوجّه لدعم التنسيق والتعاون الديمقراطي مع سائر القوى والتنظيمات السياسية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها مع ما أعلنه الأمين العام السابق للحزب، د. عبد اللطيف عربيات من تقديره واحترامه وتأييده، من حيث المبدأ، لفكرة خوض الانتخابات النيابية ضمن قائمة موحدة تضم القوى اليسارية والقومية، شريطة أن تخضع تلك الفكرة للتدارس العميق والتوافق الديمقراطي[٢٩]. وفي لفتة ذات دلالة ديمقراطية واضحة، أعلن الحزب، ممثلاً بأمينه العام د. عبد اللطيف عربيات عن فتح الباب لانتساب المسيحيين الى الحزب، وذلك انطلاقاً من النظر إلى المسيحي بوصفه «مواطناً له حقوق مثل أي مواطن آخر، والمسيحي العربي هو مسلم بفكره وحضارته، وهذا لا ضير فيه، ونحن نعتز بوجود هذه الفئة من الناس، ونرحب بأي أخ مسيحي ينتسب لدينا»[٣٠].

أما في ما يتعلق بالمجال الداخلي لتفاعلات الحزب، ومكانة مبادئ التعددية وحرية الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر في تلك التفاعلات، فيمكننا القول إن حزب جبهة العمل يمثل حالة متقدمة جديرة بالاعتبار على صعيد احترام تلك المبادئ وتكريس ممارستها. فلقد بات بحكم السنة الراسخة، كما تؤكد قيادات الحزب، عدم اتخاذ القرارات إلا بالأغلبية المطلقة، وبعد مناقشتها وإقرارها، وفق قواعد الديمقراطية، من جانب سائر المستويات التنظيمية في الحزب. ودعونا نقدم لحديثنا بمثال يوضح الإجراءات الديمقراطية التي واكبت عملية اتخاذ قرار مقاطعة الانتخابات النيابية من جانب جماعة الإخوان المسلمين لعام ١٩٩٧ ـ مع تذكر العلاقة الحميمة ووضعية التطابق في المواقف بين الجماعة والحزب في ما يتعلق بمعظم القضايا، ومنها قضية الانتخابات النيابية بالطبع ـ حيث نجد أن ذلك القرار قد اتخذ، حسب ما أفاد به أحد القيادات البارزة في الجماعة والحزب عماد أبو دية، وفق السياق التالي: «يعتبر مجلس الشورى المؤسسة الأعلى في

---

(٢٨) انظر نص المقابلة مع الأمين العام للحزب الأستاذ حمزة منصور في: الحدث (٣ آذار/مارس ٢٠٠٣).

(٢٩) انظر نص المقابلة مع الأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي، الدكتور عبد اللطيف عربيات في: الدستور، ٢٠٠١/٧/٨.

(٣٠) المصدر نفسه.

جماعة الإخوان المسلمين، ويتكون من ٣٠ عضواً ينتخبهم أعضاء الجماعة من الشعب والمناطق، وينتخب مجلس الشورى من بين أعضائه مراقباً عاماً للجماعة، والمكتب التنفيذي الذي يدير الجماعة ويتولى جميع شؤونها القيادية والمالية والتنظيمية. وقد قرر مجلس الشورى في جلسة سابقة تفويض المكتب التنفيذي للجماعة باتخاذ ما يراه مناسباً بشأن المشاركة في الانتخابات القادمة، وكانت أغلبية أعضاء المكتب التنفيذي ترى مقاطعة الانتخابات. وفضّل المكتب أن يعيد الأمر الى قواعد الجماعة والى مجلس الشورى، وذلك بعد سلسلة من اللقاءات والمدارسات بشأن الانتخابات مع أهم فعاليات الحركة الإسلامية. وعقد المكتب التنفيذي سلسلة من اللقاءات والمشاورات مع المستويات الوسطى في قيادة الجماعة، ثم أجرى استفتاءً بين جميع أعضاء الجماعة، وكانت أغلبية أعضاء الجماعة تدعو إلى المقاطعة، ثم طرح الموضوع في مجلس الشورى في لقاء خاص عقد لهذا الغرض، وقرر المجلس بأغلبية أعضائه مقاطعة الانتخابات، واعتبر هذا القرار من المجلس ملزماً للمكتب التنفيذي للجماعة»[٣١].

ويؤكد نائب العام لحزب جبهة العمل الإسلامي أن هناك تقليداً راسخاً يقضي بإخضاع سائر أمور الحزب إلى مناقشة جميع أعضائه واستمزاج آرائهم بشأنها، وقد بات هذا أمراً روتينياً أساسياً واعتيادياً، وفي صميم عمل الحزب[٣٢].

وفي سياق اعتنائه بإخضاع شؤون الحزب إلى مبضع المناقشة والتشاور المستمرين، يبدي حزب جبهة العمل الإسلامي عناية مركزة بمسألة انتظام انعقاد هيئاته المختلفة، إذ يجتمع مجلس الشورى، وفق ما يقرره النظام الأساسي للحزب، مرتين في العام، إضافة إلى الاجتماعات الطارئة التي تقتضيها الحاجة، وذلك بدعوة يتم الاتفاق عليها بين المجلس والمكتب التنفيذي للحزب. أما هذا الأخير فيجتمع مرة على الأقل في الأسبوع، فضلاً عن اجتماعين يتمان أسبوعياً لما يعرف بالمكتب المصغر الذي يضم بدوره الأمين العام ونائبيه ومساعديه، وذلك للنظر في الأمور الروتينية والعاجلة، ومناقشة المواقف المختلفة المتعلقة بآخر الأحداث والمستجدات. وفي ما يتصل بالمؤتمر العام للحزب الذي قام مقام الهيئة العامة بعد أن تجاوز عدد أعضائها الألف عضو، وفقاً للنظام الأساسي، فإنه ينعقد تبعاً للنظام نفسه مرة كل أربع سنوات، أو عند الحاجة، بدعوة من مجلس الشورى والمكتب التنفيذي. ويبدو أن الحزب لا ينظر إلى المؤتمر العام بوصفه إحدى الهيئات الأساسية فيه؛ انطلاقاً من افتراض قيام مجلس الشورى في واقع الأمر مقامه، وذلك بحكم اشتمال المجلس على عدد كبير من الأعضاء، فهناك ١٢٠ عضواً تم انتخابهم بصورة ديمقراطية ليمثلوا سائر أعضاء الحزب وكل هيئاته[٣٣].

---

(٣١) مقابلة أجريت مع الأستاذ عماد أبو دية، نائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين حالياً، وعضو مجلس الشورى في حزب جبهة العمل الإسلامي، والذي كان يشغل منصب رئاسة قسم التخطيط في الجماعة في: الأمة، العدد ٣ (١٩٩٧)، ص ٣٥.

(٣٢) من وقائع المقابلة التي أجراها الباحث مع الأمين العام للحزب الأستاذ جميل أبو بكر.

(٣٣) المصدر نفسه.

على صعيد آخر، كنا قد أشرنا إلى أن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين قد شكلوا منذ تشكيل حزب جبهة العمل الإسلامي العمود الفقري للحزب، إذ كانت الجماعة هي المخرج الحقيقي الذي وقف خلف إخراج ذلك الحزب إلى النور. في ضوء ذلك، وفي ضوء الثقل التاريخي الكبير الذي تشغله الجماعة من بين تنظيمات الحركة الإسلامية في المملكة، كان من الطبيعي أن يستأثر عناصرها بنصيب الأسد من مقاعد مجلس الشورى للحزب، وهو الأمر الذي أثار حفيظة العديد من الإسلاميين المستقلين الذين سارعوا إلى الإعلان عن استقالتهم من الحزب جراء شعورهم بالغبن من استحواذ كوادر الجماعة على ما يزيد عن ٨٥ بالمئة من عضوية مجلس الشورى[٣٤]. ولا ندري إذا كان بالإمكان اعتبار هذا انتقاداً للحزب نفسه، وهو الذي أعلن منذ بداياته عن هويته، وعلى لسان أمينه العام الأول د. إسحق الفرحان، بوصفه جبهة مؤسسية «هي جبهة أفراد وليست جبهة جماعات أو جمعيات أو أحزاب، ولو كانت كذلك لواجهنا في المستقبل إمكانية حدوث انشقاقات إذا تم الاختلاف في الرأي بين جماعة وأخرى، أو حزب وآخر»[٣٥].

تبلغ نسبة الكوادر النسائية في حزب جبهة العمل الإسلامي حوالى ٢٠ بالمئة من جملة الكوادر المنتمية للتنظيم. ويضم مجلس الشورى في عضويته ست نساء، أي بما نسبته ٥ بالمئة من النسبة الكلية لأعضاء مجلس الشورى البالغ عددهم ١٢٠ عضواً. أما المكتب التنفيذي للحزب الذي يتألف من ١٣ عضواً فيخلو حتى الآن من العنصر النسائي.

تجدر الإشارة إلى أن مسلسل الاستقالات والإقالات من الحزب لم يكد يتوقف منذ الإعلان عن قيامه، وتبدي قيادة الحزب فهماً عميقاً لهذه الظاهرة، إذ يحللها نائب الأمين العام للحزب، جميل أبو بكر، بقوله: «ظاهرة الاستقالة أو الخروج من التنظيمات الحزبية ظاهرة قديمة، وستستمر في كل الأحزاب، لكنها تزداد في مواسم معينة. والذي يحصل بين الفينة والأخرى هو اختلاف على موقف أو سياسة أو مصلحة. في هذا الصدد، نؤكد أن القرارات في الحزب كانت دائماً وأبداً تؤخذ بالاستناد إلى قواعد الشورى والديمقراطية التامة. فعلى سبيل المثال، تم تصعيد المرشحين للانتخابات النيابية الأخيرة من القواعد، إلى اللجنة المركزية للانتخابات، وإلى المكتب التنفيذي للحزب، ثم إلى اجتماع مشترك بين أعضاء المكتب التنفيذي وممثلين عن جماعة الإخوان المسلمين، حيث تم الإقرار النهائي للترشيحات وإعلام القواعد بما انتهت إليه القيادة. وننوه بأن الترشيح من جانب

(٣٤) عساف، الأحزاب السياسية الأردنية،١٩٩٢- ١٩٩٤، ص ٧٤.

(٣٥) المعايطة، نشأة الأحزاب السياسية الأردنية: دراسة الأحزاب الأردنية من ١٩٢١-١٩٩٣، ص ١٠٥.

القواعد يتم بشكل انتخابي، وغالباً ما يتم إقرار أغلب الترشيحات التي تأتي من القواعد، إلا في حالات محدودة يتوافر فيها للقيادة من المعلومات والتقديرات ما يجعلها تتجه اتجاهاً آخر، إذ نؤمن بوجوب احترام رأي القواعد في ترشيح ممثليها واختيارهم، لأنها ستتولى مسؤولية العمل على إيصال هذه الكوادر إلى مواقع العمل العام، فضلاً عن خبرة تلك القواعد بتفاصيل الواقع الشعبي بحكم تفاعلها المباشر معه. وفي نهاية المطاف، لا بد من التزام الجميع بقرار الحزب المستند إلى الشورى والديمقراطية، غير أن ما يحدث في بعض الحالات هو إصرار بعض الأخوة، في منطقة أو دائرة انتخابية ما، على الخروج على القرار الديمقراطي للحزب أو مخالفته، وتغليب صوت الطموح الشخصي والهوى الذاتي، الأمر الذي يجبر الحزب على اللجوء إلى اتخاذ إجراء تنظيمي بحق ذلك الموقف المنفرد، وفقاً للوائح الحزب وأنظمته. وعلى أية حال، وقياساً إلى حجم الحزب وعدد الأعضاء فيه، فإن عدد المستقيلين منه أو المقالين يعتبر محدوداً للغاية، فعلى سبيل المثال، اضطر الحزب إلى اتخاذ إجراء تنظيمي قضى بفصل ما لا يزيد عن خمسة أعضاء، كانوا قد أصروا على مخالفة الإجماع الحزبي بشأن الترشيحات في مختلف الدوائر في الانتخابات النيابية الأخيرة»[٣٦].

ترتيباً على ما تقدم؛ قد يكون من المغالاة تحميل الحزب وزر نزوع البعض إلى الخروج على قرارات الشرعية والأغلبية، وقد يكون من غير الإنصاف الانزلاق إلى وسمه بسمة التعسف ومصادرة حرية أعضائه في التعبير عن الرأي المختلف، لمجرد عجزه عن مسايرة رغبات بعض الأعضاء الذين قد تأخذهم العزة بالإثم ويأبون إلا فرض اجتهاداتهم، أو الذين تحركهم مطامحهم الشخصية الجامحة، حتى ولو كان ذلك على حساب الحزب ومصالحه !.

٣ ـ المرأة والديمقراطية الداخلية في حزب جبهة العمل الإسلامي

لا نظن أن الحديث عن الديمقراطية الداخلية في حزب جبهة العمل الإسلامي، وبخاصة في ما يتعلق باحترامه لمبدأ التعددية والقبول بالآخر، سيستقيم ما لم نتوقف عند اتجاه الحزب نحو المرأة ونظرته إلى حقوقها، إضافة إلى ممارساته العملية على صعيد تمكينها من تعزيز أدائها للأدوار التي يمكن أن تلعبها لمساعدته على تحقيق رسالته وإحراز أهدافه، إذ قد يشكل الاتجاه من الفئات المهمشة والمضطهدة في العادة، كالمرأة على سبيل المثال، معياراً أكثر دقة وصلاحية للحكم على حقيقة ذلك الاتجاه ودرجة صدقيته.

نبدأ بالنظام الأساسي، فنجده يؤكد عبر أحد الأهداف الخاصة للحزب السعي إلى «احترام كيان المرأة وحقوقها المشروعة، ودورها في تطوير المجتمع، في إطار الفضائل الإسلامية، وإفساح المجال أمامها، للمشاركة في الحياة العامة، وإتاحة الفرص لبروز

---

(٣٦) يستند هذا النص إلى وقائع المقابلة التي أجراها الباحث مع نائب الأمين العام للحزب الأستاذ جميل أبو بكر.

القيادات النسائية في العمل السياسي». ونجد تفصيلاً لما جاء في النظام الأساسي بخصوص المرأة ودورها في تصريح د. إسحق الفرحان، أول أمين عام للحزب، حدد فيه الأسس الشرعية التي ترتكز إليها نظرة الحزب إلى المرأة، والتي تتمثل في ما يلي[٣٧]:

أ ـ إن المرأة مساوية للرجل على مستوى الإنسانية والكرامة، وهي نصف المجتمع الذي لا بد من اشتراكه المنسجم المتعاون مع النصف الآخر لضمان بناء المجتمع ونهضته على أسس سليمة.

ب ـ إن المرأة مخاطبة بالتكليف الشرعي حالها حال الرجل، ومحاسبة ومجزية على عملها في الدنيا أسوة به.

ج ـ الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وفضلاً عن أن المرأة هي نصف المجتمع، فهي المسؤولة الأولى عن تربية نصفه الثاني، ما يعظم من محورية دورها التربوي في الأسرة، من دون أن يعني هذا الانتقاص من حقوقها أو الإخلال بواجباتها المتعلقة بأدوارها على الصعيد المجتمعي.

د ـ تضطلع المرأة بأداء دورها في خدمة المجتمع وبنائه في شتى المجالات، شأنها في ذلك شأن الرجل، تحت مظلة الالتزام بقيم الإسلام وآدابه وأخلاقه.

هـ ـ ليس ثمة خلاف حول حقوق المرأة في التعلم والتعليم والعمل والتملك والإرث...الخ، وهي الحقوق التي أثبتتها نصوص الشريعة. وللمرأة أيضاً حقوقها السياسية التي تتضمن كل عمل من شأنه التأثير في سياسة المجتمع وفي ثقافته، ويشمل ذلك: حرية التعبير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والانخراط في المشاركة السياسية بأوسع معانيها، من الترشيح للمجالس التمثيلية، والاقتراع، والانخراط في تنظيمات ما يعرف بالمجتمع المدني، وتقلد المناصب العامة على اختلاف مستوياتها، باستثناء الرئاسة العليا للدولة، وما كان بمستوى ذلك من خطورة المسؤولية وجسامتها، مثل ولاية الحرب[٣٨].

---

(٣٧) انظر: خالد سليمان، «المرأة والتنمية في الأردن: علاقة مختلة/قراءة أولية،» ورقة قدمت ضمن مشروع إعادة التشكيل الاجتماعي للمسألة النسوية (القاهرة: المركز الثقافي الفرنسي، ٢٠٠٣) (قيد النشر).

(٣٨) هناك بعض القراءات التي تؤكد حق المرأة في تقلد رئاسة الدولة الإسلامية، وترى في حرمانها من ذلك الحق تعارضاً مع روح التشريع الإسلامي. انظر على سبيل المثال: أحمد صبحي منصور، «حق المرأة في رئاسة الدولة الإسلامية،» رواق عربي (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)، العددان ١٥-١٦ (١٩٩٩)، ص ٦٤-٩٩. وقد يكون من المفيد لحزب جبهة العمل الإسلامي الاطلاع على مثل تلك الاجتهادات، علّه يتخذ منها أرضية يعيد على أساسها النظر في موقفه من رئاسة المرأة للدولة. وعلى أية حال، تبقى المطالبة بالتركيز على مناقشة تلك القضية في الآونة الراهنة مما يمكن اعتباره نوعاً من حرق المراحل والاشتغال بقضية ليست ضمن قائمة الأولويات، دون أن يعني ذلك بالطبع الانتقاص من أهمية البحث في تلك القضية، إذ لم تنل المرأة بعد حقوقها الأساسية الدنيا في كثير من المجالات، فأين الحكمة في القفز مرة واحدة إلى الحديث عن توليها رئاسة الدولة؟

وندع النصوص جانباً الآن، ونتوقف عند الممارسات العملية لحزب الجبهة تجاه المرأة، والدور الذي تشغله بالفعل في التنظيم.

تبلغ نسبة الكوادر النسائية في حزب جبهة العمل الإسلامي حوالى ٢٠ بالمئة من جملة الكوادر المنتمية للتنظيم(٣٩). ويضم مجلس الشورى في عضويته ست نساء، أي بما نسبته ٥ بالمئة من النسبة الكلية لأعضاء مجلس الشورى، البالغ عددهم ١٢٠ عضواً. أما المكتب التنفيذي للحزب، الذي يتألف من ١٣ عضواً، فيخلو حتى الآن من العنصر النسائي. وفي ظل الوعي بتواضع تلك النسب، عبّر نائب الأمين العام للحزب جميل أبو بكر، خلال المقابلة التي أجراها معه الباحث، عن الطموح الجدي للحزب لرفع تلك النسب وزيادة مستوى فعالية النساء الأعضاء المؤلفات لها.

ويسجل لحزب جبهة العمل الإسلامي أنه الحزب الأردني الأول الذي بادر في خطوة غير مسبوقة حزبياً إلى ترشيح سيدة لخوض الانتخابات النيابية، إذ قام بترشيح د. حياة المسيمي لخوض الانتخابات النيابية الأخيرة التي جرت في حزيران/يونيو ٢٠٠٣(٤٠). وقد فازت د. المسيمي مرشحة الحزب في مدينة الزرقاء، ثاني مدن المملكة في عدد السكان، بالفعل، حاصلة على أعلى الأصوات من بين ٥٤ مرشحة للانتخابات على مستوى المملكة، الأمر الذي عدّه نائب الأمين العام للحزب جميل أبو بكر، في حديثه للباحث، مشجعاً على ترشيح المزيد من النساء في الدورات الانتخابية المقبلة.

والواقع أن على الحزب أن يسارع بالفعل إلى تدعيم وضع المرأة فيه، وتهيئة السبل الكفيلة بزيادة أعداد اللواتي يتقلدن مواقع قيادية في هيئاته المختلفة، ورفع أعداد اللواتي يرشحهن لتبوؤ المناصب العامة في مؤسسات الدولة ودوائرها المختلفة، إذ لم يعد من المنطقي، بعد النجاح الكبير الذي أحرزته مرشحة الحزب في الانتخابات النيابية الأخيرة، أن يتذرع الحزب، على وجه الخصوص، بالأسباب التقليدية نفسها(٤١) التي درجت العادة بين أوساط التنظيمات السياسية المختلفة على إيرادها في معرض تبرير نكوصها عن دعم المرأة ومنحها فرصة ترشيح نفسها والاشتراك الفاعل في مجريات العمل السياسي.

---

(٣٩) تستند البيانات التي سيتم إيرادها في ما يتعلق بالمرأة في حزب جبهة العمل الإسلامي إلى المقابلة التي أجراها الباحث مع نائب الأمين العام للحزب، الأستاذ جميل أبو بكر، ما لم يتم لخلاف ذلك.

(٤٠) مها الشريف، «المرأة النائبة،» (زاوية آراء)، الدستور، ٢٠٠٣/٦/٢٤.

(٤١) حول الأسباب (الذرائع) التي يتم إيرادها في العادة لتبرير الإحجام عن دعم المرأة للانخراط الفاعل في الحياة السياسية، انظر على سبيل المثال: فادية أحمد الفقير، «نساء ديموقراطيات بدون ديمقراطية؟ النسوية والديمقراطية والمواطنة: حالة الأردن،» ورقة قدمت إلى: **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية** (ندوة)، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٨١– ٢١٥.

وقد وقف الحزب موقفاً سلبياً من قضية الكوتا النسائية التي أقرت منح ستة مقاعد للنساء في المجلس النيابي، إذ يشير الأمين العام السابق للحزب د.عبد اللطيف عربيات إلى أن «الكوتا أولاً تعكس حالة تخلف سياسي ولا تأخذ بها في العالم إلا الدول المتخلفة، وهي مخالفة دستورية، حيث إن دستورنا الحالي الذي أقر عام ١٩٥٢ ألغى الكوتا عن عمد، ولكن المخالفات للدستور أبقت الكوتا كما هي. نحن نريد نائباً للوطن كله، يتحدث باسم الوطن، ونؤيد مشاركة المرأة ناخبة ومنتخبة، ونريدها نائباً للوطن...»[٤٢]. ونشير إلى أن مرشحة الحزب د. حياة المسيمي في الانتخابات النيابية الأخيرة قد وصلت إلى قبة البرلمان تحت مظلة نظام الكوتا، مع أن عدد الأصوات الكبير التي أحرزتها كان يؤهلها، بكل بساطة، لإشغال مقعد في البرلمان عن طريق نظام التنافس العادي.

بوجه عام، يمكن القول إن حزب جبهة العمل الإسلامي يتبنى موقفاً منفتحاً لا تنقصه عناصر التقدمية، على الرغم من نزوعه العام إلى المحافظة، وذلك بخصوص الدور الذي يمكن للمرأة أن تلعبه في مجال المشاركة السياسية. غير أن ذلك الموقف قد يحتاج إلى المزيد من التطوير والتعميق، باتجاه المزيد من الديمقراطية والانفتاح، وبما لا يتعارض مع منطلقات الحزب وثوابته الرئيسة. وعلى أية حال، لا نملك إذا ما وظفنا النظرة النسبية في تعاطينا مع المسألة إلا أن ننحني للحزب تقديراً لموقفه التقدمي ذاك من المرأة، مقايسة بكثير من الأحزاب السياسية التي ما تزال تقصي المرأة من حيز اعتبارها الجدي، وكأن هذه الأخيرة ليست أكثر من موضوع هامشي مجرد يمكن استحضاره وتوظيفه لأغراض صوغ البيانات الحزبية والبرامج الانتخابية.

٤ ـ حزب جبهة العمل الإسلامي وتداول السلطة

يعد تداول السلطة بشكل فعلي ومنتظم وسلمي في أي تنظيم سياسي من أقوى المعايير التي يمكن توظيفها في سياق الحكم على مستوى انفتاح ذلك التنظيم وإيمانه الجدي بمبادئ الديمقراطية ومقتضياتها. ونظن أن المفكر الفرنسي جان بول سارتر لم يعمد إلى القول ذات يوم إن السلطة هي شر كلها، إلا لأنه كان يرى النتائج المرعبة والتبعات المفجعة لاصطراع الناس على السلطة وتكالبهم على الظفر بها واستماتتهم للاحتفاظ بها. فالسلطة قد تستحيل، في كثير من الأحيان، إلى وحش مفترس لا يرعوي عن الفتك حتى بأقرب المقربين إليه، ما لم تتوافر الضوابط الكافية والكفيلة بلجم جماحها، وتجريدها من إمكانات التغول وشهوة الطغيان.

في تصريح له، أعلن أول أمين عام لحزب جبهة العمل الإسلامي، د. إسحق الفرحان أن الحزب يرى إلى الديمقراطية بوصفها «فكرة، ومؤسسات، وممارسات، وحتى نكون ديمقراطيين بحق، ينبغي أن لا نكتفي بالتلفظ بالديمقراطية أو ادعاء الإيمان بها، بل

---

(٤٢) انظر نص المقابلة مع الأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي، الدكتور عبد اللطيف عربيات في: الدستور، ٢٠٠١/٧/٨.

ينبغي أن تتبدى في المؤسسات، وتمارس في الحياة العملية كسلوك»[٤٣]. ويظهر أن الحزب قد ألزم نفسه أن لا يبقي إيمانه بالديمقراطية مجرد كلائش لفظية يتم ترديدها والتشدق بها لأغراض دعائية وانتخابية، بل سعى جاداً لترجمتها على صيغة آليات عملية منظمة ومقننة وقابلة للرصد والمساءلة. ويبدو هذا المسعى واضحاً في تعامل الحزب مع قضية تداول السلطة، إذ وضع من القواعد المحكمة في نظامه الأساسي، والتي تمت بلورتها عملياً من خلال الممارسة، ما يحول دون تجميد السلطة وتقييدها بأيدي أي من هيئاته أكثر من المدة المحدودة التي أقرها النظام الأساسي. فقد نصّ هذا الأخير على أن ولاية مجلس الشورى، وهو من أهم الهيئات الفاعلة في الحزب لا تتجاوز أربع سنوات شمسية. وعلى الرغم من الصلاحيات الواسعة لمجلس الشورى، إلا أنه لا يشكل تلك الهيئة العصية على المحاسبة أو التغيير، إذ إن المجلس يعد منحلاً، وفق النظام الأساسي، إذا لم يكتمل النصاب لإحدى اجتماعاته ثلاث مرات متتالية، يفصل كل منها عن الآخر مدة أسبوع واحد. كما أن قراراته تخضع للنظر من المحكمة المركزية، ويمكن استئناف النظر فيها لدى المحكمة العليا للحزب. هذا ويتم انتخاب سائر أعضاء مجلس الشورى وما يتفرع عنه من هيئات ومواقع قيادية بالاقتراع السري[٤٤].

وفي ما يتصل بالمكتب التنفيذي، وهو المعبر عن السلطة التنفيذية في الحزب إذا جاز التعبير، فإن مدته لا تزيد، بأي حال من الأحوال، عن سنتين. وعلى الرغم من أنه يتم انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي من بين أعضاء مجلس الشورى، إلا أنه لا يجوز الجمع، حسب النظام الأساسي للحزب، بين عضوية ذلك المكتب وعضوية مكتب مجلس الشورى[٤٥]. وتخضع القرارات الصادرة عن المكتب التنفيذي، شأنها شأن جميع القرارات الصادرة عن مختلف الهيئات الإدارية، إلى إمكان النظر فيها من جانب المحكمة المركزية، والمحكمة العليا للحزب.

أما الأمين العام للحزب، فإن النظام الأساسي لا يبيح انتخابه لأكثر من دورتين

---

(٤٣) ورد في: الكيلاني، **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين: دراسة وتقييم جماعة الإخوان المسلمين**، ص ١١٨.

(٤٤) أفاد نائب الأمين العام للحزب الأستاذ جميل أبو بكر خلال المقابلة التي أجراها الباحث أن الانتخابات على شتى المستويات تتم وفق الآلية التالية: يتم اختيار المرشحين للموقع القيادي بتزكية الأعضاء الآخرين، ومن ثم يتم حصر أولئك الذين يرغبون بالفعل بترشيح أنفسهم ممن تمت تزكيتهم، وعقب ذلك تجري انتخابات تعتمد طريقة الاقتراع السري للاختيار من بين أولئك المرشحين، وفق الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين.

(٤٥) يتولى مكتب مجلس الشورى، وفق النظام الأساسي للحزب، المسؤوليات والمهام التالية: التنسيق مع المكتب التنفيذي في إعداد جدول أعمال مجلس الشورى ـ متابعة اللجان المنبثقة عن مجلس الشورى، ودراسة تقاريرها والتنسيب إلى مجلس الشورى بما يلزم ـ إعداد محاضر اجتماعات مجلس الشورى، وإعداد التقرير النهائي لكل اجتماع، بما في ذلك توصيات المجلس وقراراته ـ متابعة تنفيذ قرارات مجلس الشورى، وتقديم التقارير اللازمة بشأنها للمجلس ـ دعوة مجلس الشورى للانعقاد.

متتاليتين، لا تزيد مدة كل منهما على العامين. وقد كرس الحزب، في واقع الأمر، تقليداً راسخاً وسنة ديمقراطية حميدة عبر التزامه بعدم التجديد أو التمديد لأمنائه العامين، كما درجت العادة وجرى العرف في كثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية. فمنذ خروج الحزب إلى النور عام ١٩٩٢ تعاقب على أمانته العامة ثلاثة من أبرز قيادات الحركة الإسلامية الأردنية[٤٦]. ويسري على الأمين العام للحزب كافة اللوائح والأنظمة التي تسري على سائر أعضاء الحزب، الأمر الذي يقيه، إلى جانب التواضع النسبي لصلاحياته[٤٧]، فضلاً عن محدودية مدة ولايته، خطر التفكير في إساءة استعمال السلطة أو السعي إلى التشبث بها. وقد بات من المتعارف عليه في الحزب أن يتبوأ الأمين العام بعد انتهاء ولايته منصب رئاسة مجلس الشورى، اعترافاً بفضله وجهوده في خدمة الحزب من جانب، وسعياً للإفادة من خبراته العميقة وكفاءاته الواسعة من جانب آخر، غير أن هذا لا يتم أيضاً بطريقة التعيين، وإنما يتم بالرجوع إلى صناديق الاقتراع، وبطريقة سرية ديمقراطية[٤٨].

وتعبيراً عن استدخاله قواعد الديمقراطية وتقيّده بالتعبير عن جوهرها وفقاً لما أكده نائب الأمين العام جميل أبو بكر للباحث، حرص الحزب على أن يوجد ضمن هياكله ما يمثل السلطات الثلاث المنفصلة اللازمة لوجود أي نظام ديمقراطي، ونعني هنا كلاً من السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، إذ يأتي المكتب التنفيذي في الحزب وما يرتبط به من الهيئات الإدارية في الفروع ليعبّر عن السلطة التنفيذية، بينما تتجسد السلطة التشريعية في مجلس الشورى، في حين يقف النظام القضائي للحزب موازياً لما يعرف بالسلطة القضائية.

ويستحق النظام القضائي للحزب بعض التأمل، نظراً لمتانة الضوابط التي تتوافر فيه، والتي نرجح قدرتها على ضمان حقوق الأعضاء والحيلولة دون إساءة الكوادر القيادية لاستعمال سلطاتها، إذ يشتمل ذلك النظام على ثلاثة أنواع من المحاكم[٤٩]:

أ - **المحاكم الفرعية**: تشكل المحكمة الفرعية من أربعة أعضاء تنتخبهم الهيئة العامة للفرع، وينتخب هؤلاء من بينهم رئيساً ونائباً للرئيس، شريطة أن لا يكون عناصر

---

(٤٦) تعاقب على منصب الأمانة العامة للحزب ثلاثة أمناء هم على التوالي: الدكتور إسحق الفرحان والدكتور عبد اللطيف عربيات والأستاذ حمزة منصور.

(٤٧) تشتمل مهام الأمين العام للحزب، وفقاً للنظام الأساسي، على ما يلي: تمثيل المكتب التنفيذي لدى الدوائر الرسمية والشعبية والقضائية - رئاسة جلسات المكتب التنفيذي - الناطق الرسمي باسم الحزب - الإشراف العام على سائر مؤسسات الحزب وأعماله - القيام بالمهام التي يفوضه بها المكتب التنفيذي.

(٤٨) انظر نص المقابلة التي أجراها الباحث مع نائب الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي، الأستاذ جميل أبو بكر.

(٤٩) انظر: نشرة اللوائح القضائية لحزب جبهة العمل الإسلامي.

هذه المحكمة من أعضاء الهيئة الإدارية للفرع. وتنظر هذه المحكمة في جميع المخالفات المحالة إليها بحق أي عضو في الفرع، باستثناء المخالفات المنسوبة إلى أعضاء مجلس الشورى.

ب – **المحكمة المركزية:** تشكل المحكمة المركزية من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه، وينتخب المجلس من بينهم رئيساً لها، وتنتخب من أعضائها نائباً للرئيس، شريطة أن لا يكون عناصر هذه المحكمة من أعضاء المكتب التنفيذي. وتنظر هذه المحكمة في استئناف القرارات الصادرة عن محاكم الفروع، وفي الاعتراضات المقدمة على القرارات الإدارية الصادرة عن المكتب التنفيذي والهيئات الإدارية، وفي القضايا المحالة من المكتب التنفيذي أو مكتب مجلس الشورى.

ج – **المحكمة العليا:** تشكل المحكمة العليا من ستة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه، وينتخب المجلس من بينهم رئيساً، وتنتخب المحكمة من بين أعضائها نائباً للرئيس، شريطة أن لا يكون عناصر هذه المحكمة من أعضاء المكتب التنفيذي أو المحكمة المركزية. وتنظر هذه المحكمة في القرارات التي تستأنف عن المحكمة المركزية، وتعد القرارات الصادرة عنها قرارات قطعية.

وتجدر الإشارة إلى أن انتخاب أعضاء تلك المحاكم ورؤسائها يتم بطريقة الاقتراع السري، كما تتخذ جميع قراراتها بالأغلبية، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

وقفة ختامية

في كثير من الأحيان، تغدو بعض الصور النمطية رائجة ومهيمنة إلى الدرجة التي تصبح معها بمثابة الحقائق الثابتة التي لا يمكن النقاش بشأنها، مع أنها قد لا تكون في حقيقتها أكثر من مجرد أحكام وتعميمات جزافية سطحية، قد تنقصها البراءة في بعض من الأحيان، وقد تثقلها نوازع التعصب والتحيز الواعية وغير الواعية في أحيان أخرى. والواقع أن الكثيرين قد انزلقوا إلى مصيدة صورة نمطية مختلقة تشكك، على أضعف تقدير، إن لم تبالغ في الشطط وتقطع بعدم إمكان الالتقاء بين التنظيمات الإسلامية على اختلاف مشاربها من جهة، ومبادئ الديمقراطية وقواعد ممارستها من جهة أخرى. وتستند تلك الصورة إلى «منظور استشراقي يستلهم نظرة غربية تقليدية ترسخ صورة نمطية متخيلة عن الشرق. ووفقاً لذلك المنظور، فإن المفهوم الغربي للديمقراطية مفهوم علماني حداثي يتضاد مع الطابع الديني التقليدي للتنظيمات الإسلاموية التي يسمها بسمة الاعتقاد باحتكار الحقيقة المطلقة، ويدفعها إلى إقصاء غيرها من التنظيمات ـ حتى الإسلاموية منها ـ من دائرة المشروعية والصواب، وذلك بالرجوع إلى التضارب معها في التوجهات والرؤى. وهذا يفضي إلى القول بشمولية (توتاليتارية) التنظيمات الإسلاموية، وبوجود تناقض صارخ بين المطلق الديني الذي تدّعي تمثيله، وتتوج نفسها من خلاله فوق منطق النقد العقلاني أو التاريخي، أي إلغاء الفكر الآخر والحجر عليه، وبين مفهوم الديمقراطية الذي يشير في إحدى

دلالاته إلى أحقية الآخر في التعبير عن أفكاره وتصوراته، بمنتهى الحرية والانفتاح، من دون التعرض إلى أي شكل من أشكال القمع والترهيب»[٥٠].

والحق أن تلك الصورة النمطية المفبركة التي تستمد ألوانها من ذلك المنظور الاستشراقي المشوّه قد طالها التهشم وفقدت كثيراً من بريقها أمام معطيات الواقع العملي وشواهده الآخذة بالتراكم. فلم يعد بالإمكان اليوم وضع سائر التنظيمات الإسلامية في سلة واحدة والنظر إليها كما لو كانت وحدة واحدة لا يمكن أن تدخل الديمقراطية في عناصر تركيبتها. كما لم يعد بالإمكان أيضاً توجيه أصابع الاتهام إلى سائر التنظيمات الإسلامية بوصفها تشكل الخطر الأكبر على التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية، كما درج بعض الكتابات الكلاسيكية على القول[٥١]، إذ إن هناك من التنظيمات الإسلامية من بات يثبت، قولاً وعملاً، التزاماً مثيراً للإعجاب بالديمقراطية ومستلزمات تطبيقها، وذلك بالمقارنة مع العديد من تنظيمات العمل السياسي التي تنطلق من مرجعيات يسارية أو قومية أو حتى ليبرالية. ويمكن، بالاستناد إلى البينات والوقائع المثبتة التي خلصت إليها هذه الدراسة، إدراج الحركة الإسلامية في الأردن بوجه عام ممثلة ها هنا بحزب جبهة العمل الإسلامي ضمن قائمة تلك التنظيمات التي تفرد حيزاً فسيحاً للمفاهيم والممارسات الديمقراطية ضمن أجواء تفاعلاتها الداخلية والخارجية.

وتأتي هذه النتيجة متسقة إلى قدر كبير مع ما انتهت إليه الدراسات التي اتخذت من الحركة الإسلامية في الأردن ـ ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين التي لا يمكن عزلها عن حزب جبهة العمل الإسلامي ـ موضوعاً لاهتمامها، إذ خلصت الدراسة التي أجراها ليونارد روبنسن إلى القول بالتزام أغلبية المنتمين إلى الحركة الإسلامية في الأردن بعملية الانفتاح السياسي التي شهدتها البلاد عام ١٩٨٩، مع ما اقتضاه ذلك من الإقرار بمفاهيم الخطاب الديمقراطي والعمل على ممارستها[٥٢]. وأيدت دراسة أخرى نفذها لورنس التل النتيجة نفسها، فأشارت، في ما أشارت، إلى أن نجاح النظام الأردني في التعامل مع التنظيمات الإسلامية المعتدلة وإشراكها في السلطتين التشريعية والتنفيذية قد انعكس إيجاباً على مواقف أعضاء تلك التنظيمات من الديمقراطية ومؤشراتها[٥٣].

---

(٥٠) ورد في: غازي الصوا و خالد سليمان، «الإسلاميون والتحول الديمقراطي: دراسة إمبريقية لحالة الأردن»، **المجلة الفلسفية العربية**، السنة ٦، العدد ١٢(٢٠٠٠)، ص ٦٤.

(٥١) انظر على سبيل المثال: R. Hrair Dekmejian, *Islam in Revolution: Fundamentalism in the* Arab World, Contemporary Issues in the Middle East (Syracuse,NY: Syracuse University Press, 1985).

(٥٢) ليونارد روبنسن، «الدولة والإسلاميون والانفتاح السياسي في الأردن»، ترجمة مازن النجار، **قراءات سياسية**، السنة ٤، العدد ٢ (١٩٩٤)، ص ٥٣ – ٥٤.

(٥٣) ورد في: غازي الصوا وزكي الطحلة، «اتجاهات المنتمين للحركات الإسلامية في الأردن نحو الديمقراطية ومؤشراتها»، **مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية والتربوية**، السنة ١٧، العدد ١ (٢٠٠١)، ص ٢٣٢.

وجاءت دراسة عزمي منصور لتصب في تيار الطروحات التي ترجح انضواء حزب جبهة العمل الإسلامي تحت راية التنظيمات الديمقراطية الحقيقية، بقولها: «يتضح من خلال ما يطرحه حزب جبهة العمل الإسلامي، ومن خلال ثوابته، ومن خلال أسلوب التفاعل مع الجماهير بأسلوب ديمقراطي - كما يقول إسحق الفرحان - ومن خلال التقدم بحصول على ترخيص للحزب على قاعدة الميثاق الوطني، أن لدى حزب جبهة العمل الإسلامي توجهاً حقيقياً نحو الديمقراطية والقبول بالتعددية»[٥٤]. ولم تشذ النتائج التي خلصت إليها دراسة «الطحلة» عن ذلك السياق، التي أشارت بدورها إلى ارتفاع نسبة الرضى عن تطبيق الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي، إذ عبّر ما يزيد على ٩٠ بالمئة من أعضاء الحزب الذين عمدت الدراسة إلى مقابلتهم عن رضاهم في ما يتعلق بتطبيق الحزب لقواعد الديمقراطية في اختيار القادة، وإتاحة المجال لحرية التعبير عن الرأي، وإتاحة الفرصة للأعضاء للمساهمة في اتخاذ القرارات السياسية[٥٥].

> أما الأمين العام للحزب، فإن النظام الأساسي لا يبيح انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين، لا تزيد مدة كل منهما على العامين. وقد كرس الحزب تقليداً راسخاً وسنة ديمقراطية عبر التزامه بعدم التجديد أو التمديد لأمنائه العامين، كما درجت العادة وجرى العرف في كثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية. فمنذ خروج الحزب إلى النور عام ١٩٩٢ تعاقب على أمانته العامة ثلاثة من أبرز قيادات الحركة الإسلامية الأردنية.

ونختم استشهاداتنا المعززة لنتائج هذه الدراسة بإيراد ما توصلت إليه دراسة الصوا وسليمان من القول بأن معظم أعضاء التنظيمات الإسلامية الأردنية الذين استقصيت آراؤهم، بما يتضمن عدداً من أعضاء جبهة العمل الإسلامي، قد أثبتوا انحيازهم الواضح الى التوجهات الديمقراطية التي انتعشت في البلاد منذ عام ١٩٨٩، ليس على الصعيد الخطابي الشكلي فحسب، وإنما على الصعيد العملي الجوهري أيضاً[٥٦].

والواقع أن هناك عدداً من العوامل التي تضافرت في ما بينها لتعمل على تمكين

---

(٥٤) منصور، «مواقف بعض الجماعات والأحزاب الإسلامية في الأردن من الديمقراطية والتعددية السياسية،» ص ٧٨.

(٥٥) زكي الطحلة، «مواقف الحركات السياسية الإسلامية في المجتمع الأردني من قضية الديمقراطية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦)، ص ١٣٩.

(٥٦) انظر: الصوا وسليمان، «الإسلاميون والتحول الديمقراطي: دراسة إمبريقية لحالة الأردن،» ص ٧٥.

حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن من الاصطباغ بتلك الصبغة الديمقراطية المثيرة للإعجاب، خلافاً للكثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية، الإسلامية وغير الإسلامية التي انزلقت إلى التورط في إنتاج وإعادة إنتاج علاقات التعسف والقمع، وربما العنف. وتجد الدراسة أن من واجبها التنويه بتلك العوامل، لعلها تسهم في تقديم فائدة أو عبرة ما لتنظيمات العمل السياسي العربي من جانب، ولأنظمة الحكم العربي من جانب آخر. هذه الأنظمة وتلك التنظيمات التي ما يزال معظمها يضرب بعيداً في بيداء الأمية الديمقراطية، مبدية عجزاً فاضحاً عن استيعاب ابجديات الخطاب الديمقراطي في عالم نأمل أنه لن يصبر طويلاً على أولئك الذين يأبون التعلم، ويصرّون على التخبط في مجاهل الجهل والاستبداد.

ومن أبرز تلك العوامل التي أسهمت في اتشاح حزب جبهة العمل الإسلامي بمئزر الديمقراطية في تفاعلاته، وبخاصة الداخلية، ما يلي:

١ ـ ورث حزب الجبهة تجربة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، تلك التجربة التي استطاعت تطوير حالة راسخة متقدمة من الشورى والديمقراطية في عمل الجماعة. ولطالما كان الإخوان، بحكم طبيعة تربيتهم، ومعاناتهم في مجتمعاتهم، وبالرجوع إلى منهجهم الإسلامي القائم على الإصلاح والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، لطالما كانوا ينفرون بشدة من الاستبداد والفردية. وهذه القناعات الديمقراطية أصبحت راسخة في الحركة الإسلامية الأردنية، ومنظمة عبر ممارسات راشدة متقدمة[٥٧].

٢ ـ تشكل قيمة العدل قضية عقيدية في ما يؤمن الحزب، وكذلك الأمر بالنسبة الى قيمة الحرية التي يعد احترامها فريضة إسلامية. وليس ثمة من يقبل التنازل عن هاتين القيمتين أو الإخلال بهما تحت أي ذريعة[٥٨].

٣ـ التشديد على مبدأ فصل السلطات في الحزب، وذلك من خلال إيجاد هيئة تنفيذية، وأخرى تشريعية، وثالثة قضائية. وقد تم وضع الضوابط القانونية الكفيلة بعدم تداخل صلاحيات الهيئات الثلاث، وعدم هيمنة إحداها على الأخرى أو على مقدرات القوة والنفوذ في الحزب[٥٩].

٤ـ هيمنة الاستبداد السياسي في الوطن العربي ومعاناة الشعوب تفرض على الأحزاب الاستجابة لتطلعات الجماهير في تحكيم مبادئ الشورى والديمقراطية لطرح

---

(٥٧) انظر نص المقابلة التي أجراها الباحث مع نائب الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي الأستاذ جميل أبو بكر.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) المصدر نفسه.

منهج معاكس لما هو قائم، منهج يرفض طغيان الاستبداد والتفرد بالسلطة واحتكارها، ورفض ما ينجم عن ذلك من فساد وظلم وتخلف[٦٠].

٥ ـ تمتع حزب جبهة العمل الإسلامي، باعتباره «ابناً شرعياً» لجماعة الإخوان المسلمين[٦١]، بعلاقة تاريخية إيجابية مع نظام الحكم في الأردن، إذ مالت تلك العلاقة في معظم الفترات إلى التواؤم والانسجام، وربما التعاون في عدد من الحالات، وإن لم يخل الأمر من بعض التوترات محدودة النطاق[٦٢]، الأمر الذي جعل من الجماعة التنظيم الأردني الوحيد الذي يحظى بحرية الحركة والتنظيم العلني على امتداد سنوات طويلة، وإن كان ذلك تحت مظلة عملها كجمعية خيرية. ويبدو أن الجماعة قد تمكنت من استثمار ذلك الهامش الواسع من حرية العمل بصورة بناءة، إذ نجحت في فرض حضور كثيف ومؤثر لمؤسساتها الخدماتية في المجال العام للمجتمع، وفي ما يعرف بمؤسسات العمل الأهلي، ما انعكس في إثراء الخبرات التنظيمية لأعضائها، وإغناء قدراتهم على تفهم احتياجات الناس ومعايشة مشكلاتهم الحقيقية، ومن ثم تعمّق حسهم الإنساني بضرورة تبني وتطوير آليات ديمقراطية شفافة وجدية لتأمين استمرارية تواصلهم وتفاعلهم المثمر مع الناس.

والواقع أن في تلك العلاقة التي تميل إلى الدفء والتوازن بين جماعة الإخوان المسلمين من صوب، والنظام السياسي الأردني من صوب آخر، والتي يمكن عزوها الى أسباب عديدة، من أهمها حكمة الجانبين واعتدالهما وبعد نظرهما السياسي؛ الواقع أنها تصلح كي تكون أنموذجاً جديراً بالاحتذاء لطبيعة العلاقة التي ينبغي أن تقوم بين أنظمة الحكم العربي، وتنظيمات العمل السياسي العربي على اختلاف توجهاته. فالاعتدال يولد الاعتدال، والديمقراطية تثمر الديمقراطية، بينما التطرف ينجب الاقتتال، والعنف يفرخ العنف.

٦ ـ كانت سنوات العقد الأخير من القرن العشرين مسرحاً لسلسلة من الأحداث الكوبرنيكية الطابع على المستوى العالمي، والتي جعلت صورة العالم تختلف، جذرياً، عما كانت عليه قبل انطلاق مسلسل تلك الأحداث. فقد سقطت المنظومة الاشتراكية الجبارة بقضها وقضيضها سقوطاً مدوياً مثيراً للذهول، ليبرز المعسكر الرأسمالي إلى الساحة

---

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) انظر: الكيلاني، **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين: دراسة وتقييم جماعة الإخوان المسلمين**، ص ١١١، ويعود المصطلح على الأرجح، إذ لم يوضح المرجع ذلك بصورة دقيقة، إلى الأمين العام السابق للحزب الدكتور إسحق الفرحان.

(٦٢) للوقوف على طبيعة علاقة جماعة الإخوان المسلمين، بما يتضمن الحديث عن جبهة العمل الإسلامي، بالنظام السياسي الأردني منذ نشأتها في أواسط أربعينيات القرن المنصرم وحتى أواخر التسعينيات من القرن ذاته، انظر: مخلد عبيد مبيضين، «الإخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن»، **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، السنة ٢٧، العدد ٤(١٩٩٩)، ص ٧ ـ ٤٣.

معلناً انتهاء التاريخ عند قيم الليبرالية والديمقراطية[٦٣]، واندحار معسكر القيم الشمولية إلى الأبد. كما شهد الوطن العربي كارثة حرب الخليج الثانية التي وجهت بأصابع الاستبداد وكف التعسف وقبضة التسلط ضربة موجعة إلى قلب الأمة العربية، ما زالت آثارها وتداعياتها المؤلمة تتفاقم حتى اليوم، موجهة الأنظار، بكل قسوة ومباشرة، إلى المصير المظلم الجاثم في نهايات طريق الانفراد بالسلطة وإساءة استعمالها. كما قدر لتلك السنوات أن تحضر مشهد استحالة العالم قرية صغيرة، كما يقال، بفعل الثورة المعلوماتية الهائلة التي اجتاحت الدنيا، وفتحت قنوات عريضة تتدفق منها البيانات والأخبار بكثافة وتنوع لا يصدق، وضيقت إمكانات احتكار المعلومات والتعتيم عليها. هذه التغيرات الجسيمة وغيرها حدت كثيراً من الجهات على التوقف وقفات مراجعة جدية وحاسمة. ويبدو أن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، ومولودها الفتي حزب جبهة العمل الإسلامي، قد كانا في مقدمة تلك الجهات التي أدركت ضرورة التوقف وإمعان النظر في تلك الأحداث المتسارعة.

ويعبّر الاقتباس الطويل الذي سنورده في ما يلي بإحاطة واختزال عن أبرز التحولات التي اعترت جماعة الإخوان المسلمين على خلفية تأثرها بتلك الأحداث، والذي نقرأ فيه: «أبدت جماعة الإخوان المسلمين تغييراً كبيراً في خطابها وبرامجها وقياداتها إلى درجة تعني أنها تراجع كثيراً من المسائل والمواقف التي استقر عليها العمل عقوداً طويلة. فقد انتخبت قيادة جديدة للجماعة مختلفة عن القيادة السابقة في الأعمار والخلفيات والتوجهات، وغيّر المراقب العام للجماعة محمد عبد الرحمن خليفة الذي ظل في موقعه أكثر من أربعين سنة. وأبدت الجماعة منهجاً جديداً في التعامل مع القيادات والشخصيات السياسية مختلفاً عن منهجية التعامل معها طوال السنوات الأربعين الماضية. فهي تشارك في التنسيق مع كل قوى المعارضة السياسية، أو تشارك في تحالفات وتجمعات مؤقتة تكتيكية لأغراض انتخابية. وشمل هذا التعاون والتنسيق رؤساء حكومات وفريقها، وأحزاباً وشخصيات قومية ويسارية ووسطية، وشخصيات ليبرالية وعامة. وينحو الجيل الجديد من الإخوان منحى أكثر ليبرالية واعتدالاً من السابق، وهو أمر يمكن ملاحظته في أسلوب ومنهج عمل الاتحادات الطلابية للجامعات الأردنية التي يقودها شباب الإخوان. فيلاحظ على أنشطتهم الثقافية طابع الاختلاط والانفتاح على جميع الاتجاهات الأخرى في المجتمع. فيدعى إلى المحاضرات والندوات والدورات التي تنظمها الاتحادات شخصيات عامة غير إسلامية. وكانت مجلة **المنبر الطلابي** التي يصدرها مجلس طلبة الجامعة الأردنية مختلفة عن كل ما استقرت عليه مطبوعات ونشرات الحركة الإسلامية، كنشر إعلانات فيها صور نساء، ونشر مقالات تبدو مغرقة في الليبرالية والعلمانية. وتدل مطالعة أعداد نشرة **الصف** الداخلية للجماعة بعد عام ١٩٩٠على تحول كبير في مسار هذه النشرة التي كانت عبارة عن توجيهات وأفكار

(٦٣) انظر: فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة حسين الشيخ (بيروت: دار العلوم العربية، ٢٠٠٠).

وعظية وتعليمية محددة ثابتة، ولكنها أصبحت تنشر مقالات عن النقد الذاتي والديمقراطية، وتربية الأولاد والحوار والتنظيم، ومعظمها مستمد أو مترجم من مصادر غربية»(٦٤).

نعم لقد شهدت الحركة الإسلامية في الأردن، ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي المتجسد في حزب جبهة العمل الإسلامي، تغيّرات جذرية لا يمكن إنكارها أو تجاهلها. وباتت تمثل، في آليات عملها ووسائل تنظيمها وطرائق تفاعلها الداخلي والخارجي، أنموذجاً ديمقراطياً جديراً بالاحترام والاحتذاء. ونستحضر ما قاله أحد المراقبين للمشهد السياسي الأردني من غير أصحاب التوجهات الإسلامية، فنقرأ: «شئنا أم أبينا، فإن حزب جبهة العمل الإسلامي هو الحزب السياسي الوحيد الذي يشكل نواة لبناء حياة حزبية ديمقراطية. وبغض النظر عن الظروف السياسية المتراكمة التي أوصلت الحزب إلى هذه المكانة، فإن تجربته جديرة بالدراسة من قبل الأحزاب الوطنية الأخرى إذا أردنا تغيير تركيبة البرلمان المقبل من تركيبة عشائرية بحتة إلى تركيبة سياسية يكون للتوجّه السياسي وللحزب تأثير وتوجيه واضح فيها»(٦٥).

إن دراسة تجربة حزب جبهة العمل الإسلامي في ممارسة الديمقراطية والسعي إلى الإفادة منها، وربما تنكب خطواتها لن تفضي إلى تغيير تركيبة البرلمان الأردني المقبل أو المساعدة على إنعاش حياة حزبية ديمقراطية في البلاد فحسب، بل إن ذلك قد يسهم في رفد التوجهات والمساعي الديمقراطية في الأردن، وربما في المنطقة العربية كلها.

ونضيف من عندنا فنقول: إن دراسة تجربة حزب جبهة العمل الإسلامي في ممارسة الديمقراطية والسعي للإفادة منها، وربما تنكب خطواتها، لن تفضي إلى تغيير تركيبة البرلمان الأردني المقبل أو المساعدة على إنعاش حياة حزبية ديمقراطية في البلاد فحسب، بل إن ذلك قد يسهم في رفد التوجّهات والمساعي الديمقراطية في الأردن، وربما في المنطقة العربية كلها، بطاقة دفع خلاقة متوثبة، ربما كان من شأنها المساعدة على إيقاظ المشروع النهضوي العربي من قيلولته، ومده بما يفتقر إليه من وقود ديمقراطي يعينه على الانطلاق نحو غاياته القومية المنشودة التي طال انتظارنا جميعاً لتحقيقها.

فهل من يسمع النداء ؟! □

---

(٦٤) انظر: إبراهيم غرايبة، «الحركة الإسلامية في الأردن: المسار؛ المستقبل؛ والاحتمالات» **الأمة**، السنة ١، العدد ٧ (١٩٩٨)، ص ٩.

(٦٥) موسى حوامدة، «عشائرية وإسلامية» (زاوية حال الدنيا)، **الرأي**، ٢٠٠٣/٦/١٩.

صعوبات الممارسة الديمقراطية في حزب العمل ـ مصر: شهادة من الداخل

هاني لبيب

كاتب وباحث من مصر.

«عندما يغيب الحوار.. تصبح كراهية الآخر والرغبة في تحطيمه هي البديل المطروح». **ـ أبو العلاء المعري**

مواصفات الحزب الديمقراطي مقارنة بغيره من الأحزاب السياسية

لا شك في أن «الديمقراطية» قد أصبحت من المطالب الرئيسية وعلى أولويات الأجندة السياسية العربية في الفترة الأخيرة. وعلى الرغم من الاتفاق على «الديمقراطية» كمفهوم بوجه عام، فإن آليات تنفيذها بوجه خاص تتباين إلى أطروحات عديدة ومتنوعة.

كما أن الحديث عن الديمقراطية يرتكز أساساً على أنظمة الحكم، ولا يتطرق بالأهمية نفسها إلى منظمات ومؤسسات المجتمع المتعددة. وعلى هذا النحو، تهتم هذه الشهادة بمناقشة قضية الديمقراطية والأحزاب العربية (نموذج حزب العمل المصري) في المقام الأول.

وقد آثرنا ـ بالطبع التركيز على أسباب تعثر الممارسة الديمقراطية داخل حزب العمل.. مروراً بمحددات أخرى.. لنصل إلى توصيف المشهد الحزبي العام وعلاقته بالسلطة.

وقبل أن نتطرق إلى نموذج حزب العمل.. لا بد من أن نؤكد على أن تأثير النظام الحزبي في الديمقراطية في الأحزاب المعاصرة يتحدد في[1]:

(١) وحيد عبد المجيد، الأحزاب المصرية من الداخل، ١٩٠٧-١٩٩٢ (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية و المعلومات، ١٩٩٣)، ص ٤.

ـ العلاقة الطردية بين رسوخ النظام الحزبي واستقراره، و بين توافر الديمقراطية داخل الحزب.

ـ العلاقة بين طبيعة النظام الانتخابي المعمول به في اطار النظام الحزبي، و بين العلاقة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية.

ـ العلاقة بين نظام الأحزاب المتعددة، وتأثيره في الديمقراطية داخل الأحزاب.

وهو ما يترتب عليه تحديد مؤشرات دراسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية على النحو التالي(٢):

• المؤشر الخاص بنمط توزيع السلطة والاختصاص في الأحزاب من خلال: البناء التنظيمي للأحزاب السياسية.

ـ عملية صنع القرار الحزبي.

• المؤشر الخاص بالعلاقة بين النخبة و الأعضاء في الأحزاب من خلال: الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء.

ـ استيعاب عناصر جديدة داخل النخبة .

• المؤشر الخاص بأنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية:

– الصراع على النفوذ داخل النخبة الحزبية.

– الخلاف حول قضايا سياسية و فكرية.

جذور حزب العمل وبدايته الحديثة

على هذا النحو، نعود قليلاً ـ بإيجاز ـ إلى النشأة التاريخية للحزب عام ١٩٧٨ حينما ضاق الرئيس الراحل أنور السادات ذرعاً بأحزاب المعارضة الثلاثة (التجمع والوفد والأحرار) التي نشأت في بداية التعددية الحزبية، وقرر النزول إلي الشارع السياسي، وتشكيل حزب خاص به، معلناً بذلك وفاه حزب مصر العربي الاشتراكي الذي كان يتولى رئاسته ممدوح سالم، رئيس الوزراء الأسبق. كما أعلن بعد ذلك بتشجيع قيام حزب يقود المعارضة الصحيحة، وبأنه لا مانع لديه كرئيس دولة من قيام حزب معارض من داخل النظام، حيث استقر علي إبراهيم شكري، و كلفه بتشكيل هذا الحزب الجديد.

وكان قانون الأحزاب يشترط لقيام أي حزب جديد انضمام عشرين نائباً من مجلس الشعب إلى عضويته، وأن يتقدم الجميع بطلب التأسيس إلى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، وليس أمام اللجنة في هذه الحالة غير أن توافق.

---

(٢) المصدر نفسه، ص٣٠ ــ ٣٤.

وتشكل الحزب بالفعل، وكان على رأسه محمود أبو وافية (زوج شقيقة جيهان السادات قرينة الرئيس أنور السادات)، وصدر الترخيص بإعلان قيام حزب العمل الاشتراكي الذي انضم إليه آنذاك عدد من المناضلين الأشداء، منهم علي سبيل المثال: محمود القاضي، وحلمي مراد، وأحمد مجاهد، وممدوح قناوي، وغيرهم. وفي وسط هؤلاء المناضلين لم يستطع محمود أبو وافية السيطرة على الحزب وترويضه، كما أراد الرئيس السادات، فاستقال ثم توفي بعد فترة قصيرة.

وتعرّض الحزب في انتخابات عام ١٩٧٩ لهزيمة ساحقة ومدبرة، ولم يفز إبراهيم شكري بعضوية المجلس، كما ضاعت منه فرصة قيادة المعارضة البرلمانية في انتخابات عام ١٩٨٤ التي فاز بها حينذاك تحالف حزب الوفد مع الإخوان المسلمين بأكبر مساحة في ذلك الوقت.

وتحوّل المجلس إلى مصدر توتر وانزعاج للحكومة، ولهذا حرضت على حله بتشجيعها لأحد المحامين بتصعيد الأمر ورفعه إلى المحكمة الدستورية العليا، وأسهمت في تقديم الأدلة على عدم شرعيته وأهليته إلي أن صدر قرار الحل بالفعل في عام ١٩٨٧. وهكذا، بدأ الإعداد لانتخابات برلمانية جديدة.

أولاً: أسباب تعثر الممارسة الديمقراطية

١ ـ الأسباب الداخلية: التغيّر في عقيدة الحزب

بدأ الاستعداد داخل حزب العمل لذلك، وبدأت لجان المؤتمر العام واللجنة التنفيذية في الحزب بعقد اجتماعاتها لمناقشة ما يلي: سُبل دخول مجلس الشعب، وشكل التحالف مع القوى والأحزاب السياسية الأخرى، سواء الرسمية (التجمع، والأحرار، والناصري) أو التي لم تحصل على شرعيتها (جماعة الإخوان المسلمين).

وقد تواكب مع هذه الأحداث سفر حامد زيدان، رئيس تحرير صحيفة **الشعب** التي يصدرها حزب العمل، إلى دولة خليجية للعمل فيها؛ فتولى عادل حسين رئاسة التحرير، وأصبح بحكم موقعه عضواً في اللجنة التنفيذية العليا للحزب. وهي مرحلة تحول مهمة في توجهات الحزب من جانب، وفي توجهات صحيفة الحزب من جانب آخر.

وقد ظهر هذا التحول في حرص عادل حسين واهتمامه بفتح عدة قنوات اتصال مع جماعة الإخوان المسلمين. وبالفعل تمّ عقد اجتماع في مكتب إبراهيم شكري (رئيس حزب العمل)، وحضره عن حزب العمل كل من: إبراهيم شكري، وعادل حسين، وأحمد مجاهد، وممدوح قناوي، وجمال أسعد. وحضر عن جماعة الإخوان المسلمين كل من: مصطفى مشهور ومحمد المأمون الهضيبي... حيث تم الاتفاق على:

ـ التحالف بين كل من: حزب العمل وحزب الأحرار وجماعة الإخوان المسلمين.

ـ أن يتم التحالف على أساس ٤٠ بالمئة للعمل، و٤٠ بالمئة للإخوان، و٢٠ بالمئة للأحرار.

- إنه تحالف إسلامي له برنامج موحّد يشتمل على عشر نقاط.

وكان نتيجة لهذا التغيير الذي طرأ في المؤتمر العام لحزب العمل قبيل انتخابات عام ١٩٨٧ أن تم طرح برنامج له صبغة إسلامية، ويرفع الشعار الانتخابي «الإسلام هو الحل». وقد نتج من هذا التحالف استقالة العديد من الرموز والقيادات الحزبية، ومنهم على سبيل المثال: أبو الفضل الجيزاوي، وممدوح قناوي، وإبراهيم العزازي.

وعلى الرغم من هذا التحالف، فإنه سرعان ما حدث أول صدام بين حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين، عندما قرر حزب العمل أن يكون جمال أسعد (المسيحي) على رأس القائمة الانتخابية لمحافظة أسيوط في صعيد مصر.

> أزمتان كان لهما الأثر في عرقلة الممارسة الديمقراطية داخل حزب العمل و خارجه: الأزمة الداخلية المتمثلة في التناحر على الرئاسة و ما نتج عنها من تصدع. و الأزمة الخارجية التي تفاقمت بسبب رواية "وليمة لأعشاب البحر" لكاتبها السوري حيدر حيدر. هذه الأزمة تلقفها النظام ودعم الانشقاقات الفردية.

وبعد صراع مرير بين الحزب والجماعة، تم الاتفاق على أن يتم ترشيح محمد السيد حبيب، مرشح الجماعة على المقعد الفردي، بينما يتم ترشيح جمال أسعد على رأس قائمة أسيوط. وفي هذا السياق، نذكر الدور التاريخي والسياسي الذي قام به عادل حسين مع حامد أبو النصر (المرشد العام لجماعة الإخوان حينذاك) قبل الانتخابات بعدة ساعات، حيث أصدر المرشد بياناً يدعو فيه جماعته الى انتخاب جمال أسعد.

وتتوالى السنوات، إلى أن جاء الاستعداد الخاص بانتخابات المؤتمر العام لحزب العمل عام ١٩٨٩، والتي ظهر فيها بشدة وجود صراع وتنافس بين الاتجاه الاشتراكي وبين الاتجاه الإسلامي، وهو الصراع الذي حُسم بصعود الاتجاه الإسلامي وسقوط الاتجاه الاشتراكي بعد إنهاء أعمال المؤتمر وإعلان نتيجة الانتخابات صباح الجمعة، وذلك قبل الانتهاء من جدول أعمال المؤتمر الذي بدأ الخميس صباحاً، واستغرق مدة يومين.

على هذا النحو، اجتمع الاتجاه الاشتراكي بعد سقوطه في مكتب أحمد مجاهد (نائب رئيس الحزب)، وقرروا عقد مؤتمر جديد في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩. وهو ما أسفر عن لجنة تنفيذية ثانية وجديدة، حيث تولى فيها أحمد مجاهد رئاسة الحزب، وأصبح جمال أسعد نائباً لرئيس الحزب. وهو ما آثار الكثير من الخلط في ما بعد بين قيادات حزب العمل وقيادات الإخوان في الهيكل التنظيمي للحزب[٣].

---

(٣) جمال أسعد، **كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون: إني أعترف** (القاهرة: دار الخيال، ٢٠٠١)، ص ١٦٠.

وقد تمّ الإعلاء من درجة هذا الانشقاق إعلامياً وسياسياً سواء من خلال التدعيم الحكومي لهذا الانشقاق من خلال اللقاءات التي جمعت بين المنشقين وبين رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية حينذاك، أو من خلال إصدار صحيفة جديدة باسم الحزب لإضعافه أمام المجتمع وأمام الرأي العام[٤].

ونؤكد مرة ثانية على الدور الذي قام به عادل حسين – في ظل كل هذه الأحداث – بعد تعديله لمنهجه الفكري من الماركسية إلى الإسلام على المستويين الفكري والتنظيمي في إعادة تشكيل حزب العمل بنسق فكري وسياسي مختلف عما سبق، وبكوادر وبقيادات حزبية جديدة تمثلت في تركيبة حزب العمل الفريدة، بداية من الناصريين والشيوعيين، ومروراً بالقوميين، ووصولاً إلى الإسلاميين بمختلف توجهاتهم، للانصهار في بوتقة مشروع «الإسلام الحضاري» الذي يُمثل بشكل أو بآخر المشروع الفكري لعادل حسين نفسه.

وعلى الرغم من أن صحيفة **الشعب** التي رأس تحريرها عادل حسين قبل أن يتولى منصب الأمين العام لحزب العمل قد تناولت أقباط مصر بشكل سيئ، فإن عادل حسين سرعان ما تدارك ذلك الأمر من خلال الحوار الفكري الذي قام به مع العديد من رموز أقباط مصر، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: جمال أسعد، وهو ما جعله يستطيع أن يكتسب ثقة العديد من رموز الأقباط في ما بعد لينضموا الى الحزب ولجنته التنفيذية ككوادر حزبية لها مكانتها السياسية والفكرية.

وهنا لا بد من أن نذكر بديهية، وهي أن عادل حسين قد استطاع من خلال قدراته الحزبية وخبراته السياسية أن يسيطر على كافة مقاليد حزب العمل بسهولة شديدة، وبالتالي، قدرته على إنجاح مؤيديه وإسقاط معارضيه، وما ترتب على ذلك من تحييده لإبراهيم شكري (رئيس الحزب) في الصراع بينه وبين أحمد شكري (نجل إبراهيم شكري).

ويُمكننا أن نرصد هنا بعض الملاحظات المهمة حول المؤتمر العام السابع لحزب العمل الذي عقد يومي ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩[٥]، لما يحمله من دلالات مهمة من جانب، ولكونه المؤتمر الأخير للحزب قبل التجميد من جانب آخر، وهي كالتالي:

- التأكيد على وجود عدد كبير من عناصر الشباب داخل اللجنة التنفيذية للحزب وقواعده.

- التأكيد على التمثيل المناسب للمرأة، وهو ما تأكد من خلال وجود كل من: أسمهان شكري ونجلاء القليوبي وإيمان جعفر .

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٥) **الشعب**، ١٩٩٩/٤/٢٠.

- دخول ثلاثة من الأقباط - للمرة الأولى - كأعضاء للجنة التنفيذية، وهم: جمال أسعد وجورج اسحق وهاني لبيب.

- ظهور تنوع كبير بين أعضاء اللجنة على كل من المستويين: الفكري والسياسي، ليكونوا تياراً متجانساً إلى حد ما في قسماته العامة.

٢ - الأسباب الداخلية: صراع قيادات الحزب

أما عن أزمة حزب العمل التي تحدث عنها الكثيرون، فهي - كما نعتقد - الأزمة التي بدأت قبل رحيل عادل حسين (الأمين العام للحزب)، وتفاقمت بعد رحيله[٦]، ثم انتخاب مجدي أحمد حسين خلفاً له[٧]، وفوزه من دون منافسين. وهو ما دعا نجل إبراهيم شكري إلى الزعم بعدم قانونية هذا الانتخاب لأنه لم يُبلغ لمجلس الشورى لاعتماده[٨].

ومنذ البداية، أبدى مجدي حسين عقب توليه أمانة الحزب استعداده لفتح قنوات للحوار مع الحكومة بشأن مستقبل الحزب المجمد، غير أنه رفض المساومة على المواقف الفكرية والإسلامية للحزب[٩].

وفي إجراء مفاجئ - كما وصفه البعض - لحسم النزاع المتفاقم داخل الحزب، قرر إبراهيم شكري تعيين حامد زيدان رئيساً لتحرير صحيفة **الشعب** خلفاً لمجدي حسين الذي تولى منصب الأمين العام للحزب، وذلك على اعتبار أن حامد زيدان كان أول من تولى منصب رئاسة تحرير صحيفة الحزب حينما بدأ الحزب نشاطه الرسمي تحت اسم حزب العمل الاشتراكي[١٠]، وهو ما أدى إلى المزيد من الانشقاق والتصدع بعد تفسير البعض لهذا القرار بأنه «صفقة حكومية»، وهو ما نفاه إبراهيم شكري بشدة[١١]. وبرّر قراره بأنه بصدد إجراء تغيير في الصحيفة، ومن غير المنطقي أن يأتي بالشخص (المقصود هو طلعت رميح) الذي كان هو ذاته مسؤولاً عن جزء كبير من أخطاء كان من الممكن ألا تقع فيها الصحيفة والحزب[١٢].

---

(٦) وذلك يوم الخميس في ٢٠٠١/٣/١٥ بالإسكندرية.

(٧) في الاجتماع الذي عقد بمنزل إبراهيم شكري (رئيس الحزب)، وقد امتنع طلعت مسلم (عضو المكتب السياسي) عن انتخابه، ورفض هذا الأمر.

(٨) انظر صفحة شؤون عربية في: **الشرق الأوسط**، ٢٠٠١/٤/٥.

(٩) انظر صفحة الحياة العربية في: **الحياة**، ٢٠٠١/٤/٢٢.

(١٠) انظر صفحة أخبار محلية في: **الأهرام**، ٢٠٠١/٨/٩، وصفحة شؤون عربية في: **الشرق الأوسط**، ٢٠٠١/٨/٩.

(١١) انظر صفحة الحياة السياسية في: **الأهالي**، ٢٠٠١/٨/١٥.

(١٢) سناء السعيد، «إبراهيم شكري لـ«الأسبوع»: أناشد مبارك ألا يُحرم الحزب وقيادته من المشاركة في هذه المرحلة»، **الأسبوع**، ٢٠٠١/٨/١٣، صفحة بدون رتوش.

وسارعت الجبهة المضادة لقرار تعيين حامد زيدان رئيساً للتحرير بدعوة اللجنة التنفيذية[١٣] للحزب الى اجتماع عاجل[١٤] حضره ٢٢ عضواً من أجمالي ٥٥ عضواً.

وتم اتخاذ قرار بتعيين محفوظ عزام نائباً لرئيس الحزب، وتعيين طلعت رميح رئيساً للتحرير، وهو ما اعتبره طلعت مسلم عصياناً لقرارات رئيس الحزب ؛ فقرر ـ نيابة عن رئيس الحزب الذي كان حينذاك خارج محافظة القاهرة ـ إعفاء مجدي حسين ومعه عشرة من القيادات من مناصبهم الحزبية، وإحالتهم للتحقيق الحزبي، وهم: مجدي حسين ـ محفوظ عزام ـ عبد الحميد بركات ـ مجدي قرقر ـ محمد السخاوي ـ طلعت رميح ـ نجلاء القليوبي ـ عمر عزام ـ محمد بدر ـ عامر عبد المنعم ـ رضا البيطار.

وفي الاجتماع نفسه طالب فيه أحد صحفيي **الشعب** من أعضاء اللجنة التنفيذية بعزل إبراهيم شكري للحفاظ عليه من تشويه صورته واستغلاله.

وبعد عودة إبراهيم شكري إلي القاهرة، قام بعقد لقاء في منزلة بالجيزة مع مجدي حسين وعدد من قيادات الحزب، منهم: عبد الحميد بركات وأحمد المهدي ومجدي قرقر ومحمد السخاوي، واتفقوا في هذا الاجتماع على دعوة اللجنة التنفيذية والاحتكام إليها في جميع القضايا التي تسببت في اندلاع الأزمة الاخيرة، بالإضافة إلى وقف جميع الحملات الإعلامية المتبادلة[١٥].

ثم فاجأ إبراهيم شكري (رئيس الحزب ورئيس مجلس إدارة صحيفة **الشعب**) الجميع بخطاب[١٦] وجهه إلى كل من: د. مصطفى كمال حلمي (رئيس المجلس الأعلى للصحافة) وإبراهيم نافع (نقيب الصحافيين) ينفي فيه الصفة الرسمية الحزبية لما ينشر على موقع صحيفة **الشعب** على الانترنت، ويطالبهما باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وكنهاية لهذا المشهد السياسي من الصراع داخل الحزب، وبعد عدة لقاءات مصغرة، تم عقد لقاء خاص ومغلق للجنة التنفيذية، حيث توصلوا في نهاية هذا الاجتماع إلى صيغة تفاهم كحل وسط لاختيار كل من: حامد زيدان وطلعت رميح في منصب رئيس تحرير صحيفة **الشعب**[١٧]، وذلك بعد رفض إبراهيم شكري اختيار طلعت رميح،

---

(١٣) انظر: طلعت إسماعيل، «معركة رئيس التحرير» **العربي**، ٢٠٠١/٨/١٢، صفحة تحقيقات؛ «كيد النساء ليس بعيداً عن أزمة حزب العمل» **صوت الأمة**، ٢٠٠١/٨/١٥، صفحة الشارع السياسي، وأشرف عويس، «الشعب».. صحيفة على كف صراعات اللجان» **القاهرة**، ٢٠٠١/٨/٢١، صفحة صحافة وإنترنت.

(١٤) وهو الاجتماع الذي عُقد يوم الجمعة في ٨/١٠/ ٢٠٠١، كما ورد في: **صوت الأمة**، ٨/١٥/ ٢٠٠١.

(١٥) طلعت إسماعيل، «أسبوع «الكر والفر» في حزب العمل» **العربي**، ٢٠٠١/٨/١٩، صفحة وقائع.

(١٦) الخطاب صدر في ٢٠٠١/٩/٢٢ وموقع من إبراهيم شكري (رئيس الحزب).

(١٧) وهو الاجتماع الذي عُقد يوم الثلاثاء في ٢٠٠١/٢/١٣ في فيلا إبراهيم جميل أبو علي بالمقطم، واستغرق خمس ساعات من النقاش والجدل.

وتصميمه على حامد زيدان، بل تهديده بالانصراف وترك الاجتماع. وبعد محاولات مجدي حسين بإقناع إبراهيم شكري بالاكتفاء بوضع عبارة «صدرت برئاسة تحرير حامد زيدان» على صدر الصحيفة[١٨].

كما ألغى إبراهيم شكري في هذا الاجتماع القرار السابق[١٩] الذي اتخذه طلعت مسلم نيابة عنه بإعفاء عشرة من قيادات الحزب.

على هذا النحو، توالت الأزمات على الحزب ــ بوجه خاص ــ بعد القرار الغريب، بل العجيب، للمحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة بإلغاء قرار لجنة شؤون الأحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس حزب الجيل الديمقراطي، ووافقت على تأسيس الحزب، وبدأ ممارسة عمله السياسي، وهو الحزب الذي يرأسه ناجي الشهابي، أحد المتصارعين على رئاسة حزب العمل (المجمد) مع إبراهيم شكري[٢٠]، وهو قرار لا يخلو من فعل (الصدمة) لما يحمله من معان ودلالات علي الحياة السياسية في مصر، خاصة إذا عرفنا أن عدداً من أعضاء حزب العمل الذين انشقوا عليه في السنوات الأخيرة هم أنفسهم من مؤسسي الحزب الجديد.

نستخلص من كل ما سبق أن هناك أزمتين، كان لهما أكبر الأثر في عرقلة الممارسة الديمقراطية داخل حزب العمل و خارجه:

الأزمة الداخلية هي التي أثارها البعض على رغم عدم صلاحيتهم - بل أهليتهم - للتناحر على رئاسة الحزب، وهو ما جعلهم يخفقون بسرعة كبيرة، وذلك بعد أن أثاروا الكثير من الصخب. ولا شك في أن أزمة الحزب منذ زمن لها جانبها الداخلي، وهو ما ظهر بشدة بعد ذلك في أزمته الخارجية.

هذه الأزمة برزت عقب إعلان نتائج انتخابات اللجنة التنفيذية الأخيرة عام ١٩٩٩ حينما قام ناجي الشهابي (واحد من القيادات المعارضة لعادل حسين) بالتشويش على الانتخابات، غير أنه ومن معه لم يتمكنوا من تغيير نتائج الانتخابات، ووصل الأمر بهم إلى حد تشكيك كل طرف في نزاهة ووطنية الآخر.

وتفاقمت الأزمة الى الدرجة التي بدأ بها إبراهيم شكري في التلويح بإصدار صحيفة جديدة للحزب بخلاف صحيفة **الشعب**، وذلك بالتعاون مع مجموعة أحمد شكري وأعوانه، ولكن سرعان ما اتخذ المكتب السياسي موقفاً حاسماً وأجهض هذه المحاولات، وهو ما أكد على أن صلاحيات رئيس الحزب قد تقلصت إلى درجة كبيرة.

---

(١٨) إبراهيم شكري عاد إلى أحضان مجدي حسين لإنقاذ «العمل» من وعود الحكومة، انظر صفحة الشارع السياسي في: **صوت الأمة**، ٢٠٠١/١١/٢١، و«تفاصيل الصلح بين إبراهيم شكري ومجدي حسين،» **الأسبوع**، ٢٠٠١/١١/٢٦.

(١٩) ومن الملاحظ أن طلعت مسلم لم يحضر هذا الاجتماع الهام، بل وشكك في شرعيته بعد ذلك.

(٢٠) انظر: **الأهرام**، ٢٠٠٢/٢/١٨؛ **الأسبوع**، ٢٠٠٢/٢/١٨، **والأهالي**، ٢٠٠٢/٢/٢٠.

٣ ـ الأسباب الخارجية: موقف الحكومة من الحزب

أما الأزمة الخارجية، فهي التي تفاقمت بسبب رواية **وليمة لأعشاب البحر** لكاتبها السوري حيدر حيدر. هذه الأزمة التي تلقفها النظام السياسي في مصر ضد حزب العمل، حيث دعم - بشكل أو بآخر - الانشقاقات الفردية، ثم وجّه الى الحزب الضربة القاصمة من خلال وقف إصدار صحيفته وتجميد نشاطه، بالإضافة إلى تصعيد المنشقين إلى درجة المنافسين، وهو ما ترتب عليه تهميش حزب العمل من على الساحة السياسية المصرية، وإظهاره مع منطق التكفير وضد العقلانية، وخاصة في ظل الإعداد لانتخابات مجلس الشعب حينذاك، وهو ما يعني - أيضاً - بشكل مباشر موقف النظام السياسي من كافة التيارات الإسلامية التي يضمها حزب العمل تحت برنامجه.

في البداية، قامت صحيفة **الأسبوع** القاهرية بالتنديد بشكل موضوعي بالرواية، وأظهرت مدى ازدرائها للأديان وخدشها للحياء، و لم ينتبه أحد لذلك.

أما ما حدث مع حزب العمل، فإنه في يوم ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ حينما نشرت صحيفة **الشعب** مقالة بعنوان «من يبايعني على الموت» لطبيب يُحسب على التيار الإسلامي، وجاءت المقالة عبارة عن منشور تحريضي على القتل بعد أن أخرج الجميع من الملة والدين بسبب رواية **وليمة لأعشاب البحر**، وتبعها بعد ذلك بسلسلة من المقالات يُكفر فيها مجموعة من الكتاب والشعراء.. مما أثار طلاب جامعة الأزهر، فاندلعت التظاهرات[٢١].

والطريف أن الرواية التي هاجمها قد نشرت منذ ما يزيد على عقدين من السنوات. غير أنه قد عثر فيها على ثلاث أو أربع جمل يتفوّه بها أحد شخوص الرواية، حيث فهم أنها تحتوي على تعدّ ضد الله والرسول والقرآن. واستغل هذا الفهم في كتابة مانشتات ضخمة نشرها في صحيفة **الشعب**، مثل: «إلى شعب مصر أغضب في الله»، ودعا الرئيس المصري وشيخ الأزهر والمفتي إلى إقامة الحدّ على من وصفهم: «الفاجر ابن الفاجر، والفاسق ابن الفاسق، والكافر ابن الكفار، مؤلفاً وناشراً ووزارة».

وما يظهر أنه اجتزاء بعض العبارات من سياقها ووضعها في عناوين ضخمة لقارئ عام، لهو تحريض على الترويع والقتل. وهو ما وصل إلى ذروته في مانشتات صحيفة **الشعب** ليومي الثلاثاء ٢ أيار/مايو والجمعة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠.

و ما لا شك فيه أن تلك قضية شائكة، ينبغي التعامل معها بمنتهى الحذر، بحيث تتضح فيها الخطوط الفاصلة بين حماية النظام العام والآداب، وبين مصادرة حرية التعبير والإبداع. ويظل التحدي الحقيقي متمثلاً في الكيفية التي يمكن بها احترام ثوابت المجتمع وقيمه الأساسية، وبين احترام الحق في التعبير والإبداع.

---

(٢١) «حدث في مصر أبريل ٢٠٠٠ (ملف)»، **العصور الجديدة**، العدد ١١ (تموز/يوليو ٢٠٠٠).

إن حرية التعبير لا تمارس في فراغ، وإنما تتعامل مع واقع اجتماعي معيّن لا بد من احترام قيمه الأساسية.

وحينما نسترجع ما حدث، نلحظ أن الصدام بين الإسلاميين والتيارات السياسية الأخرى عاد إلى الظهور على السطح بشكل حادّ، فأغلبية احتشدت كمؤيدين لموقف الرواية وصاحبها باسم الدفاع عن حرية الإبداع، وأغلبية من الإسلاميين كانوا في المعسكر المضاد، الأمر الذي بدا كاشفاً لحقيقة تتمثل في عجز النخبة عن الاتفاق على طبيعة ثوابت المجتمع وحدود خطوطه الحمراء التي يتعيّن الوقوف عندها.

ثانياً: إشكالية الممارسة الديمقراطية في الأحزاب المصرية في ظل الديمقراطية المقيّدة: حزب العمل نموذجاً

بقي أن نقول إن الأزمة التي تسببت فيها رواية **وليمة لأعشاب البحر** توضح شكل العلاقة بين النظام السياسي والحزب المعارض في مصر من جانب، وعلاقة الأحزاب بالقوى السياسية و المثقفين من جانب آخر[٢٢]، كنموذج للإطار العام الذي يحكم الحياة الحزبية في مصر. أضف إلى هذا، الآلية الداخلية للأحزاب المعارضة بين مواطن القوة ونقاط الضعف، والدور المحوري لكل من رئيس الحزب وأمينه العام.

ومن هذا المنطلق، نرصد ـ هنا ـ سريعاً بعض الأحكام القضائية التي حصل عليها حزب العمل، ولم تنفذ:

١ ـ أصدرت لجنة شؤون الأحزاب السياسية في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ قراراً يتضمن عدم الاعتداد بأي من المتنازعين حول رئاسة حزب العمل، حتى يتم حسم النزاع بينهم رضاء أو قضاء، ووقف إصدار صحيفة **الشعب** خلال فترة النزاع.

٢ ـ أقام إبراهيم شكري (رئيس الحزب) الدعوى رقم ٨٣٦٨ أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠، حيث طلب في ختامها وقف تنفيذ قرار لجنة شؤون الأحزاب السياسية الصادر في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، وجميع ما ترتب عليه من آثار.

٣ ـ أقام إبراهيم شكري (رئيس الحزب) الدعوى رقم ٨٦٨٧ في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٠، وقد طلب في ختامها الحكم بقبول الدعوى شكلاً وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار لجنة شؤون الأحزاب السياسية مع ما يترتب على ذلك من آثار، والأمر بتنفيذ الحكم بمسودة ومن دون إعلان.

---

(٢٢) فهمي هويدي، «ليست أزمة أنظمة فحسب.. لكنها أزمة مثقفين ايضاً،» **الشرق الأوسط**، ٢٨/٥/ ٢٠٠١، صفحة رأي.

٤ ـ أصدرت الدائرة الأولى في محكمة القضاء الإداري في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٠ حكماً في الدعويين ٨٣٦٨ و ٨٦٨٧ بقبول الدعويين شكلاً، وبوقف تنفيذ القرار المطعون فيه في ما تضمنه من عدم الاعتداد بأي من المتنازعين على رئاسة حزب العمل الاشتراكي ووقف إصدار صحيفة **الشعب** وغيرها من صحف الحزب، وما يترتب على ذلك من آثار. وألزمت جهة الإدارة مصروفات هذا الطلب، وأمرت بتنفيذ هذا الحكم بمسودته ودون إعلان، وإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانوني في موضوعها.

٥ ـ حين تحقق للجنة شؤون الأحزاب السياسية أن قرارها الصادر في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٠ سيصدر الحكم بوقف تنفيذه لا محالة في جلسة ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٠ بعد أن استنفدت اللجنة المذكورة دفاعها في الدعوى، صارت إلى عقد اجتماع عاجل وطارىء في جلسة ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٠، حيث أصدرت فيه قراراً آخر متضمناً وقف إصدار صحف الحزب ووقف نشاطه.

٦ ـ أقام إبراهيم شكري (رئيس الحزب) طعناً أمام محكمة القضاء الإداري تم قيده برقم ١١٥٢٥ لسنه ٥٤ ق طالباً الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار لجنة شؤون الأحزاب السياسية الصادر في ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٠ مع ما يترتب على ذلك من آثار، والأمر بتنفيذ الحكم بمسودته ومن دون إعلان.

٧ ـ أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في الطعن رقم ١١٥٢٥ لسنه ٥٤ ق بوقف تنفيذ قرار لجنة شؤون الأحزاب السياسية الصادر في ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٠ في ما تضمنه من وقف إصدار صحيفة **الشعب**.

٨ ـ أقام إبراهيم شكري (رئيس الحزب) في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الدعوى رقم ١٣٨٥٧ لسنه ٥٤ ق ضد رئيس مجلس الشورى بصفته رئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية، حيث طلب في ختامها بصفة مستعجلة الأمر باستمرار تنفيذ الحكمين الصادرين في الدعاوى أرقام ٨٣٦٨ و ٨٦٨٧ و ١١٥٢٥ مع إلزام جهة الإدارة بالمصروفات والأتعاب.

٩ ـ أصدرت المحكمة الإدارية العليا في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ حكمها بالإجماع في الطعن المقدم من رئيس مجلس الشورى بصفته رئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية ضد إبراهيم شكري (رئيس حزب العمل)، والمقيد تحت رقم ١١٦٠٤ علياً برفض طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه، والصادر في الدعوى رقم ١١٥٢٥ في جلسة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لصالح إبراهيم شكري (رئيس الحزب) بصفته.

١٠ ـ أصدرت محكمة القضاء الإداري في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ حكماً في الدعوى رقم ١٣٨٥٧ لسنه ٥٤ ق، والمقامة من إبراهيم شكري ضد رئيس مجلس الشورى بصفته رئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية بقبول الدعوى شكلاً، وبوقف تنفيذ قرار الجهة الإدارية المدّعى عليها السلبي بالامتناع عن تنفيذ الحكمين الصادرين في

الدعويين ٨٣٦٨ و ٨٦٨٧ في جلسة ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٠، وما ترتب على ذلك من آثار، والزمت جهة الإدارة مصروفات هذا الطلب، وأمرت بتنفيذ الحكم بمسودته ومن دون إعلان وبإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لإعداد التقرير بالرأي القانوني في موضوعها.

١١ ـ تم إعلان الأحكام الصادرة لصالح إبراهيم شكري (رئيس الحزب) للجهة المعنية بتنفيذها، وعلى يد محضر لضرورة تنفيذها خلال الفترة المحددة في المادة ١٢٣ عقوبات لاعتبار المعرقل لتنفيذها مرتكب جريمة الامتناع عن تنفيذ أحكام قضائية واجبة التنفيذ.

١٢ ـ أقام إبراهيم شكري (رئيس الحزب) دعوة جديدة أمام جنح مصر الجديدة ضد رئيس مجلس الشورى بصفته وعن نفسه، ويجري تداولها.

١٣ ـ أقام رئيس مجلس الشورى بصفته رئيساً للجنة شؤون الأحزاب السياسية إشكالين أمام الدائرتين الأولى والعاشرة بمحكمة القاهرة للأمور المستعجلة، وقد ضمتا للنطق بالحكم في جلسة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، وهما اشكالان قدما على خلاف القانون، وقصد منهما تعطيل تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح صحيفة **الشعب**. وقد وصفت محكمة القضاء الإداري تصرف هيئة قضايا الدولة بأنه يحيد بركن من أركان الدولة القانونية، مما يتعيّن معه الترفع عن إتيان ما من شأنه الالتفاف حول حجية الأحكام تعطيلاً لتنفيذها ونيلاً من رفيع مكانتها، وقد صدر الحكم في الإشكالين في جلسة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ كما كان متوقعاً لعدم الاختصاص، غير أن الأحكام الصادرة بعودة صحيفة **الشعب** ومن قبلها حزب العمل لم تنفذ أيضاً.

١٤ ـ رفضت محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١ الاشكالات المقدمة من الحكومة المصرية في قضية تجميد حزب العمل وإيقاف صحيفة **الشعب**.

هذه مجرد أمثلة من واقع معاناة حزب سياسي في التأكيد على مقومات وجوده وشرعية بقائه .

و لقد وصل الأمر برئيس الحزب الى أن صرح بقوله: لقد فعلنا كل ما هو قانوني حتى يعود الحزب إلى ساحة العمل السياسي في مصر، ولكن يبدو أن الأمور تدار بطرق لا نعرفها، ولم نعد قادرين على التعامل معها[٢٣].

---

(٢٣) انظر صفحة الصالون الثقافي في: **الأسبوع**، ٢٠٠٢/١/١٤.

ثالثاً: شهادة أخيرة

بقي أن نرصد بعض الملاحظات الأساسية حول قضية حزب العمل وعنها، وهي تنقسم إلى:

١ ـ ملاحظات خاصة عن حزب العمل

ـ (الإسلام هو الحل).. شعار سياسي يُعاد تفسيره وتأويله بأكثر من شكل، لأن الإسلام الصحيح/المعتدل هو الذي يسمح بالشورى والتعددية التي تقرّ بوجود غير المسلم في المجتمع الإسلامي. أما إذا كان على النقيض من ذلك، فإن الضرر والخطر سيقع على عاتق الجميع.. سيبدأ بالمسيحي، وسينتهي بالمسلم نفسه. كما أنه شعار لا يعني «الفرز» بقدر ما يشير إلى المظلة الإسلامية للحضارة العربية، والتي تتضمن: المصرية، والفرعونية، والمسيحية.

إن الجمود الفكري الذي نعيش فيه الآن أدى إلى حصر السواد الأعظم من التيار الإسلامي في نفق الأزمة التي تؤدي إلى حالة من التشويش سواء حينما يطالبون بإنشاء حزب سياسي من أجل الوصول إلى السلطة، أو حينما يؤكدون على أنهم سيكونون جنوداً لأي حكومة تطبق الشريعة الإسلامية، دون التأكيد أو الإشارة إلى مدى كفاءة هذه الحكومة أو فسادها أو دورها في التنمية.

إن التوجه الإسلامي المعتدل هو الذي يضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين على السواء. فالإسلام المعتدل هو الذي يضمن للأقباط، بل للمصريين جميعاً أمنهم وسلامتهم، وخاصة أن شعار «الإسلام هو الحل» قد ظهر كرد فعل للحداثة في مواجهة ما يسمى بالغزو الفكري الأوروبي الأجنبي من جانب[٢٤]، وبمعنى أن الإسلام هو الحل، أي السبيل الوحيد للإصلاح من جانب آخر[٢٥]، وذلك مع تأكيدنا على أنه إذا كان الإسلام دين ودولة، فيجب أن نعي أن الإسلام «دولة» بمستوى يختلف عن مستوى العقيدة والشريعة، وهو ما يتطلب فهم البعد السياسي فيه[٢٦].. ذلك أن شمولية الإسلام لا تعني، ولا يجب أن تعني خلط المسلمين بين المتمايز والمتغاير من مستوياته لأنه دين شمل الأشياء

(٢٤) محمود إسماعيل، «الإسلام هو الحل، شعار بل معنى،» القاهرة، ٢٠٠١/١١/٢٠، صفحة محاورات.

(٢٥) محمد عمارة، «هذا إسلامنا،» القاهرة، ٢٠٠١/٩/١١، صفحة مخطوطات و تراث.

(٢٦) محمد جابر الأنصاري، «مثال بـ «الجرم المشهود» على ضرورة التمييز بين الدين والسياسة،» الحياة، ٢٠٠١/٣/٩، صفحة الرأي.

ليميّز بينها.. لا ليخلط بينها، وبالتالي لا يمكن أن نخلط بين ثوابت الدين ومتغيرات السياسة[٢٧].

و هو ما يجعلنا نميل إلي الرأي الذي يؤكد على أن الإسلام دين وأمة، فالتأصيل النظري والموضوعي يؤكد أن كلاً من أبي الأعلى المودودي وسيد قطب قد دعا إلى فكرة الدولة الإسلامية، بحيث تكون أداة للحاكمية الإلهية، ويُعتبر كل ما عاداها جاهلية، وهو أضيق المعاني. إن قضية الإيمان والكفر قضية فردية تعود إلى صاحبها، و ليست من قضايا النظام العام.. فقد أراد الله تعددية الأديان ﴿**ولو شاء الله لجعلهم أمة واحدة**﴾[٢٨]، كما أنه ليس من الإسلام في شيء أن تتجادل الأديان أو أن يدّعي بعضها الأفضلية أو الامتياز أو أنه يحتكر الهداية. ويتسق مع هذا كله أن القرآن الكريم لم يضع حداً دنيوياً على الردّة[٢٩]، بالإضافة إلى أن دولة المدينة أيام الرسول (ﷺ) هي تجربة فريدة لا تتكرر ولكنها تستلهم، والذي حدث بعد ذلك باسم دولة الإسلام لا يختلف في شيء عن الرأسمالية والشيوعية[٣٠]، وبالتالي، نجد أن الأمة هنا ليست مثل الدولة، أي السلطة، بل هي الشعوب والجماهير التي تؤمن بالإسلام.

وهذه الأمة ليست من صنع التاريخ/الجغرافيا، وليست قرار ملك/فرعون، وإنما من صنع الإسلام[٣١].

إذاً، نعتقد أنه يجب أن لا يُثير هذا الشعار خوف المسيحيين وقلقهم تجاه العمل السياسي لحزب العمل صاحب التوجّه الإسلامي من المنظور الحضاري العربي، وليس من المنظور الديني الطائفي. فحزب العمل يدعو إلى فهم المجتمع بمرجعية إسلامية في إطار حضاري وسياسي عربي معاصر.

- الدعوة إلى وجود وحدة عربية تكتلية أمام التجمعات الغربية، وهو ما وجدته كأحد المرتكزات الاستراتيجية في الخطاب السياسي لحزب العمل من خلال موقفه تجاه كل من: ليبيا والسودان والعراق، بالإضافة إلى موقفه تجاه المطالبة بالمزيد من التقارب المصري - الإيراني، ورفع درجة التمثيل الدبلوماسي بينهما. فهذا التقارب في ظل وجود الرئيس الإيراني محمد خاتمي، إنما يمثل في حقيقة الأمر نوعاً من التكتل القوي أمام دول العالم الأول بصورة متوازنة.

---

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) القرآن الكريم، «سورة الشورى،» الآية ٨.

(٢٩) جمال البنا، «الإسلام دين وأمة.. وليس ديناً ودولة،» (الحلقة الأولى)، القاهرة، ٢٠٠٢/٢/٥، صفحة دراسات.

(٣٠) جمال البنا، ««دولة» المدينة أيام الرسول تجربة فريدة لا تتكرر و لكن تستلهم،» (الحلقة الثانية)، القاهرة، ٢٠٠٢/٢/١٢، صفحة دراسات.

(٣١) جمال البنا، «شعار «الإسلام دين و دولة» يرفعه الذين لا يعرفون في السياسة،» (الحلقة السادسة)، القاهرة، ٢٠٠٢/٣/١٢، صفحة دراسات.

ـ و نتساءل:

لماذا تتعامل أنظمتنا العربية مع التظاهرات على اعتبار أنها من المحرمات السياسية؟ وفي الوقت نفسه: متى ترقى شعوبنا في تظاهراتها بعيداً عن عمليات الشغب والتدمير للممتلكات العامة؟

إنه منطق: اللهم إلا مبدأ الترغيب والترهيب.

وهل في الصالح العام لتطوير الآلية الديمقراطية في بلادنا تجميد الأحزاب؟، خاصة إذا كان هناك حزب يجمع تحت طياته بشكل أو بآخر تيارات عديدة من التيارات السياسية الإسلامية؟ مع التأكيد على أننا لا يمكن أن ننكر وجود التيار الإسلامي، وبالتالي لا يمكن تجاهله أيضاً.

ـ لا أحد يستطيع أن ينكر الدور الذي قامت به صحيفة **الشعب** في الدفاع عن مصالح الوطن العليا، وخاصة في معاركها ضد الوزراء والفساد، غير أن هذا لا ينفي السقطة الكبرى في قضية **وليمة لأعشاب البحر**.

٢ ـ ملاحظات عامة عن المناخ السياسي في مصر

ـ بعيداً عن نظرية المؤامرة التي تستهدف مصر والأمة العربية، فإننا في ظل «العولمة» و «النظام العالمي الجديد» نحتاج إلى الحفاظ على خصوصيتنا والتمسك بها في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها المدللة الكيان الصهيوني العنصري على مقدرات غالبية دول الوطن العربي.

غير أن هذه الخصوصية لن تتحقق إلا بالمشاركة الفعالة للمصريين (بوجه عام) والشباب (بوجه خاص) على كافة المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية، وبالتالي العمل السياسي/الحزبي، و - أيضاً - للحد من التفسير الطائفي (الديني) للأحداث الإقليمية والأحداث العالمية حتى لا ننمي التطرف والتعصب في حياتنا السياسية.

إن العمل الحزبي يسمح بمساحة كبيرة من الديناميكية والتفاعل البناء لأعضائه، وذلك - بشرط - وضوح منظومة الولاء والأهداف.

ـ إن الجمود الفكري الذي نعيش فيه الآن أدى إلى حصر السواد الأعظم من التيار الإسلامي في نفق الأزمة التي تؤدي إلى حالة من التشويش سواء حينما يطالبون بإنشاء حزب سياسي من أجل الوصول إلى السلطة/الحكم، أو حينما يؤكدون على أنهم سيكونون جنوداً لأي حكومة تطبق الشريعة الإسلامية، دون التأكيد أو الإشارة إلى مدى كفاءة هذه الحكومة أو فسادها أو دورها في التنمية[٣٢].

---

(٣٢) عادل محمد خليل، «ماذا يريد الإسلاميون: الحكم.. أم تطبيق الشريعة؟،» **القاهرة**، ٣/١١/ ٢٠٠٣، صفحة معارك ومواقف.

- إن تجربة «حزب العدالة والتنمية التركي» ذي الخلفية الدينية الإسلامية، وتبنيه «العدالة» و«التنمية» كشعار، هما - في ظني - من أهداف الإسلام العليا، وبالتالي، فهي تجربة تستحق التوقف أمامها لأنها لا تتاجر بشعارات الدين، بل إنها تؤكد على قيمه وأهدافه، وما يترتب على ذلك من تقديم نموذج إنساني لخلق مجتمعات عربية تسودها الحرية والتكافل الاجتماعي ويطبق فيها القانون، طالما أننا عاجزون عن منافسة الغرب مادياً واقتصادياً[٣٣] □

صدر حديثاً

الوساطة

في الخلافات العربية المعاصرة

د. نهلة ياسين حمدان

إن الفكرة الأساسية التي يدلل عليها هذا الكتاب هي أن الوساطة العربية تتميز من الوساطة التي تحدث في بلدان في أجزاء أخرى من العالم من حيث احتمال اختيار البلدان العربية للوساطة كطريقة في حل الصراع، ومن حيث الطريقة أو العملية التي تجري بها، وكذلك من حيث نتائج الوساطة. إن طبيعة النظم السياسية والأعراف الثقافية التي تميز الدول العربية تسهم في هذا التميز.

٣٤٢ صفحة
الثمن: ١٠ دولارات
أو ما يعادلها

(٣٣) المصدر نفسه.

الديمقراطية داخل الأحزاب وفي ما بينها في المغرب الأقصى: حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجاً

أمحمد مالكي

أستاذ العلوم السياسية في كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، ومدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية، مراكش ـ المغرب.

مقدمة

حظي سؤال الديمقراطية بقدر وافر من الأهمية الفكرية والسياسية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين[1]. فقد بدا الوطن العربي وكأنه يكتشف لأول مرة قيمة الديمقراطية ويسعى إلى اختبار تأثيرها، علماً أن مجتمعات عديدة جعلت منها لازمة التطور منذ قرون.

ولأن الاهتمام بالديمقراطية كان متزايداً على خلفية فهم طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم والسعي إلى إعادة بنائها نظرياً وفكرياً عسى أن تستقيم على صعيد الممارسة والتطبيق، فإن قصراً ملحوظاً ظل بارزاً وملموساً بالنسبة الى الديمقراطية في غير ثنائية حاكم ـ محكوم كما هو حال مؤسسات المجتمع من أحزاب ومنظمات وروابط وجمعيات، بسبب أن الثقافة السياسية السائدة جعلت موضوع الدولة واكتساب السلطة محور اهتمام النخب العربية ومناط تفكيرها. ولذلك كان تأخر سؤال الديمقراطية في الدولة والمجتمع مضاعفاً ومعقداً.

تنطلق الورقة البحثية من فرضية انتساب الدول العربية ـ من حيث قضية الديمقراطية وما يتفرع عنها ـ إلى الإشكالية نفسها، وإن اختلفت مسارات التطور، وتباينت تجارب الممارسة. فالوطن العربي يعاني ـ بدرجات متفاوتة ـ عجزاً بيّناً في موضوع

(١) انظر على سبيل المثال إلى الاهتمام المتزايد بقضية الديمقراطية لدى عديد من الدوائر الأكاديمية ومراكز البحوث والجمعيات الثقافية من قبيل: «منتدى الفكر والحوار في المغرب الأقصى»، «مركز دراسات الوحدة العربية»، و«منتدى العالم الثالث».

الديمقراطية[٢]، حيث لم تتحول هذه الأخيرة قيمة يتمثلها الناس، ويدافعون عن استمرارها، ويعتبرونها جزءاً من كينونتهم وضرورة لوجودهم.

يتأسس على ما سلف أن الأحزاب السياسية باعتبارها وسائل للمشاركة وآليات للتعاطي مع الشأن العام، تعكس بامتياز واقع سؤال الديمقراطية في النظر والتطبيق العربيين. فباسم التنمية والتحرر هيمن شعار «الثورة» على أداء جل الأحزاب العربية المعارضة، وأصبح طريقها إلى السلطة وامتلاك الدولة[٣]. ولم يدر في خلدها أن هناك بدائل أخرى ممكنة، كما هو حال الانتخابات التنافسية، مما يفسر اكتشافها المتأخر للديمقراطية، ومع اعتمادها هذه الأخيرة خياراً ومقصداً غدا عصياً عليها الانخراط عميقاً في دينامية التغيير الديمقراطي السلمي، بسبب ثقل ضغط منطق الثورة وصعوبة تجاوزه لامتلاك أسس ثقافة التنافس والمشاركة.

إن انتساب الأحزاب السياسية في المغرب الأقصى للإشكالية نفسها التي أطرت سؤال الديمقراطية في الوطن العربي وحكمت أبعاده ونتائجه، لن يحول منهجياً دون إبراز«خصوصيات» التجربة المغربية وعناصر تميزها في هذا المجال. فمن النقط القوية التي تستلزم فرز ما هو خاص عما ينتمي إلى المشترك ويتوحد معه جذور الفكرة الحزبية في المغرب وأسس ميلادها وطبيعة مسارها وأيلولتها ونوعية العلاقة التي ربطتها بالملكية ومؤسسة الدولة. بيد أن الانتقال من العام إلى الخاص والتشديد على أهمية فرز الثاني عن الأول، حين نروم القيام بمقاربة علمية للأحزاب المغربية من زاوية واقع الديمقراطية داخلها وفي ما بينها، تقتضي تحديد مواصفات الحزب الديمقراطي وشروط وجوده واستمراره.

١ ـ عرّفت **الموسوعة السياسية** الحزب بالقول: «الحزب السياسي هو مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد والنظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها، وهم يرتبطون ببعضهم وفقاً لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل»[٤].

ينطوي التعريف أعلاه على ثلاثة عناصر هي بمثابة المقومات الضرورية لنشوء الحزب وميلاده: جانب الفكر والإيديولوجيا التي تجمع الأعضاء وتصوغ مشروعهم

---

(٢) انظر: «الحكم والتنمية الإنسانية،» في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج ،٢٠٠٢)، الفصل ٧، ص ١٠١-١١٦ .

(٣) انظر: عبد الإله بلقزيز، «أزمة المعارضة السياسة في الوطن العربي،» في: **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**، تحرير عبد الإله بلقزيز (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٣-٢٦ .

(٤) انظر: **الموسوعة السياسية**، تحقيق عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، ٧ مج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤)، ص ٢٢٨

السياسي، وعنصر الأهداف والمقاصد التي يناضلون من أجلها، ومقوم التنظيم الذي يعضد لحمة الحزب ويضمن تماسكه.

فالحزب خلافاً لغيره من التنظيمات، يتأسس على جملة تصورات هي في حكم «العقيدة» بالنسبة الى الأعضاء، كما يقوم على أهداف جوهرها السعي إلى امتلاك السلطة وإدارة دواليب الدولة، علاوة على مبدأ التنظيم الذي يضفي على نشاطه قدراً من العصرية والعقلانية. بيد أن هذه المقومات لا تكفي كي يتمتع الحزب بميسم الديمقراطية ويوصف بها. فالديمقراطية قيمة وجوهر وليست شكلاً أو مظهراً. والحال أن أحزاباً كثيرة في الغرب والوطن العربي امتلكت مقومات النشوء فتطورت وتوسعت دائرة نفوذها دون أن تنغرس الديمقراطية في ثقافتها وتغدو قيمة مشتركة لدى أعضائها. فقد شهدت أوروبا ـ مهد الظاهرة الحزبية ـ تنظيمات وأحزاباً أعاقت الديمقراطية، وأشاعت التفكير الشمولي، وقتلت روح الاجتهاد والاختلاف، والحالة نفسها عاشتها المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة، وما زالت تتوق إلى الخلاص منها والقطيعة مع إرثها.

فكما أن للديمقراطية جوهراً ومعنى، فإن للحزب الديمقراطي بدوره مواصفات وضرورات. تتأسس الديمقراطية على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان، و يقوم كيان الحزب الديمقراطي على مبدأ الشرعية والشفافية الداخلية وقاعدة التعددية وآليات التداول على القيادة(٥).

لم تخل الكتابات التأسيسية حول الظاهرة الحزبية من التأكيد على المقومات اللازمة لقيام الحزب ونشوئه والشروط الضرورية لامتلاكه صفة الديمقراطية(٦). فالجدل الحالي في الغرب تجاوز مستوى التساؤل عن مستلزمات الحزب ومواصفات الديمقراطية فيه بسبب قدم الفكرة الحزبية في مجتمعاته، وانغراس قيمة الديمقراطية في الوعي والممارسة(٧). موازاة لذلك، نلاحظ وجود حاجة ملحة إلى ضرورة استعادة هذا النقاش في ضوء ما آلت إليه التجارب الحزبية العربية، سواء تلك التي كرست – باسم التنمية والتحرر– نظام الحزب الوحيد، أو التي دعت إلى التعددية دون التوفق في توفير شروط الاختلاف والتنافس، أو التي حولت الحـــزب والدولة كياناً واحداً فشجعت على خلق قدر كبير من الانصهار والمماهاة بينهما.

فلكي يكتسب التنظيم صفة الحزب الديمقراطي يحتاج إلى شرعية تبرر وجوده،

---

(٥) انظر: إسماعيل صبري عبد الله، «الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٤ (حزيران/يونيو ١٩٨٤)، ص ١٥٦ وما بعدها.

(٦) انـــظـــر: Maurice Duverger, *Les Partis politiques*, sciences politiques (Paris: A. Colin, 1951),et Robert Michels, *Les Partis politiques; Essai sur les tendances oligarchiques des démocraties* ([Paris]: Flammarion, [1971]).

(٧) *Idéologies, partis politiques et groupes sociaux*, études réunies par Yves Mény pour Georges Lavau, références; 26 (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1989), pp.267-343.

وتضفي المشروعية على استمراره. فالتفاف الناس حول حزب ينضوون تحت لوائه لم يكن مجرد نزعة عفوية أو نزوة دون معنى بقدر ما كان خياراً إرادياً وواعياً سعوا من خلاله إلى الدفاع عن جملة أهداف ومقاصد ومطالب، هي من قبيل المشروع المجتمعي الذي ترفعه شريحة أو طبقة وتناضل من أجل انتصاره. فالحزب هنا يستمد وجوده من حاجة الناس إليه، غير أن شرعيته تصبح ديمقراطية حين يلتزم على صعيد الممارسة، باحترام أسس التعاقد الذي أعلنت ميلاده، أي الدفاع عن المشروع المجتمعي الذي تكاتف أعضاؤه من أجل بلورته وصياغة محاوره، مما يعني أن الحزب كي يستمر ديمقراطياً ملزم باحترام حق أفراده في المناقشة والحوار والنقد والمساءلة والمحاسبة وفق قوانينه الأساسية والداخلية، وبحسب التوجهات التي تشكل ثوابت هويته ووجوده .. وما دون ذلك ينزع عن الحزب صفة الديمقراطية ويحوله إطاراً أو تنظيماً ليس إلا.

والحزب حين يطالب بالديمقراطية ــ التي تعتبر التعددية أحد وجوه جوهرها ـ يكون ملزماً بممارستها داخله. صحيح أن الحزب ليس ملتقى للنقاش أو نادياً مفتوحاً، بل هو إطار مؤسس على مبدأ المركزية الديمقراطية التي تخول القيادة صلاحية صنع القرار بعد مناقشته وتداول حيثياته قاعدياً، بيد أن الحزب كي تتوسع دائرته ويتقوى جسمه ويتطور تفكيره مطالب بإطلاق سيرورة الاختلاف داخل هياكله وبين أعضائه عبر احتضان الاتجاهات ورعايتها وصيانة حقوقها في التعبير وإبداء الرأي، علماً أن هناك فرقاً بين ممارسة الاختلاف داخل الوحدة الحزبية، والاندفاع فيه إلى حد التناقض مع هوية الحزب وثوابت وجوده .. فالحزب الديمقراطي هو الذي يمتلك ثقافة إدارة الاختلاف والاعتراف بشرعية الاجتهاد.

كما أن من مقاصد الحزب، وهو يروم تحقيق الديمقراطية، إقرار قاعدة التداول على السلطة. فحيث إن السلطة تنبع عند تكوّن كل جماعة أو مجموعة[٨]، والحزب صنف منها، فإنه مطالب ـ كي يكون ديمقراطياً ـ بإعمال المبدأ ذاته على نفسه، مما يعني احترام الحزب لدورية انعقاد مؤتمراته ومسطرة انتخاب قياداته محلياً ووطنياً، وتجديد دوائر صنع قراراته. فالمطالبة بالتداول على السلطة لا تنصب على الدولة ومؤسساتها فحسب، بل تسري بالضرورة على الحزب وهياكله. فالحزب كالدولة مؤسسة مبنية على روح التعاقد، وحيث إن العقد يرتب على صاحبه حقوقاً وواجبات يغدو التداول على السلطة حقاً يمارسه العضو بشكل شخصي وإرادي، دون تفويت أو تفويض.

٢ ـ يرجع تاريخ الفكرة الحزبية في المغرب الأقصى إلى بداية الثلاثينيات من

---

(٨) انظر: جورج بالانديه، **الانثروبولوجيا السياسية**، ترجمة جورج أبي صالح (بيروت: منشورات مركز الإنماء القومي، ١٩٨٩).

> من النقط القوية التي تستلزم فرز ما هو خاص عما ينتمي إلى المشترك جذور الفكرة الحزبية في المغرب وأسس ميلادها وطبيعة مسارها وأيلولتها ونوعية العلاقة التي ربطتها بالملكية ومؤسسة الدولة.

القرن الماضي (١٩٣٤). ولربما كان المغرب بعد تونس[٩] من الدول العربية الأولى التي شهدت ميلاد الأحزاب ونشوءها[١٠]، بيد أن للحزبية في المغرب ظروفاً خاصة توضح سياق تكونها وطبيعة تطورها ومآلها. فالحزب لم يكن وليد مطلب اجتماعي، مدعوم من طرف شريحة أو طبقة اجتماعية كما حصل في الغرب، بل انبثق من ضرورة وطنية اشترطتها ظروف النضال ضد المستعمر والتعبئة من أجل التحرر واسترداد السيادة الوطنية[١١]، الأمر الذي يفسر لماذا حمل أول تنظيم سياسي في المغرب اسم «الحزب الوطني» (كانون الثاني/يناير ١٩٣٧) قبل أن يتحول إلى «حزب الاستقلال» (١٩٤٣) حين شرعت النخبة الوطنية في إنضاج شعار الاستقلال والاستعداد للجهر به في وجه السلطات الفرنسية (عريضة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤).

ثمة عنصران جديران بالإشارة عند تحليل تاريخية بروز الفكرة الحزبية في المغرب الأقصى: يتعلق **الأول** بالطابع التنظيمي الذي حكم شكل الحزب وهياكله. في حين يخص **الثاني** النزوع المبكر لدى النخبة الحزبية إلى الانشقاق. فقبل تأسيس الحزب الوطني الذي سيتحول إلى حزب الاستقلال أحدثت النخبة الوطنية تنظيماً سرياً (٢٣ آب/أغسطس ١٩٣٠) هو بمثابة النواة الأولى لميلاد الحزبية في المغرب معتمدة هيكلاً تنظيمياً غير مألوف في التنظيمات الحزبية العصرية من قبيل «الزاوية» و«الطائفة» و«لجنة السافر» و«المسيرون»[١٢]. يضاف إلى ذلك عسر النخبة في إدارة اختلافها ودرء اللجوء إلى الانشقاق، حيث بعد سنتين من استبدال «التنظيم السري» بـ «كتلة العمل الوطني» سنة ١٩٣٤، انشقت هذه الأخيرة على نفسها ليبرز مكانها حزبان هما

---

(٩) نفكر في حزب الدستور القديم في تونس، قبل مؤتمر قصر هلال أواسط الثلاثينيات، ونجم الشمال الإفريقي عام ١٩٢٦ قبل أن يصبح حزب الشعب الجزائري سنة ١٩٣٧.

(١٠) فعلى سبيل المثال تأسس الحزب السوري القومي الاجتماعي، من لدن أنطون سعادة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٢، وحزب البعث العربي الاشتراكي في٤-٧ أبريل/نيسان ١٩٤٧.

(١١) Robert Rézette, *Les Partis politiques marocains*, préf. de Maurice Duverger, cahiers de la fondation nationale des sciences politiques; 70. partis et élections (Paris: A. Colin, 1955),et Jacques Robert, *La monarchie marocaine*, comment ils sont gouvernés; t. 9 (Paris: Libraire générale de droit et de jurisprudence, [1963]), p. 202 ff.

(١٢) اعتبرت «الزاوية» أعلى هيئة في التنظيم السري، بدأت بعشرة أعضاء ثم انتقل عددها إلى عشرين، يشكلون قيادة الحزب وأطره العليا في الأحزاب العصرية، المكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية، في حين ضمت الطائفة أربعة أعضاء، للتدقيق، انظر: عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ٢ مج (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٨).

«الحركة القومية» و«الحزب الوطني» دون أن يتأسس الانشقاق على مسوغات تبرر شرعية اللجوء إليه[١٣].

٣ ـ لقد ظل حزب الاستقلال منذ إحداثه عام ١٩٤٣ محور العمل الوطني ومحركه، كما ارتبط مطلب الاستقلال باسمه ونضال قادته على الرغم من وجود تنظيمات سياسية إلى جانبه، كما هو حال «الحركة القومية» التي ستتحول إلى «حزب الشورى والاستقلال» (١٩٤٦) والحزب الشيوعي المغربي. لذلك لم يكن عصياً عليه بناء شرعيته على خلفية قيادته معركة الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية.. ألم يشدد زعيمه علال الفاسي في خطاب له في طنجة سنة ١٩٥٦ قائلاً: «ليس في المغرب إلا قوات ثلاث: أولاً قوة الاستقلال، وثانياً قوة جيش التحرير، وثالثاً قوة القصر. وإذا اعتبرنا جيش التحرير قوة من الحزب وإليه، كانت هناك في المغرب قوتان لا ثالث لهما: قوة حزب الاستقلال وقوة القصر أو العرش»[١٤].

٤ ـ نود الإشارة في هذا السياق إلى أن الشرعية في المغرب الأقصى لم تكن حكراً على حزب الاستقلال، بل تقاسمها مع المؤسسة الملكية بسبب قدم اندماج هذه الأخيرة واندفاعها في دينامية النضال الوطني وتعاقدها الضمني مع النخبة الوطنية حول شعار الاستقلال واسترداد السيادة خلافاً لما حصل في دول أخرى[١٥]. لقد استبعدت الحركة الوطنية الدخول في تفاصيل مشروع الاستقلال وجزئياته، كما استنكفت عن طرح أسئلة المستقبل لأسباب متعددة قد تتعلق بطبيعة المرحلة التي استوجبت ترجيح مقاومة المستعمر، باعتبارها أولوية قصوى[١٦]، وقد ترتبط بحدود نظر النخبة ونوعية تفكيرها[١٧]. فهكذا لم تتساءل الحركة الوطنية عن طبيعة الدولة المرتقبة بعد الاستقلال،

---

(١٣) الرواية المتداولة في شأن الانشقاق داخل كتلة العمل الوطني، أن خلافاً حول مواقع المسؤولية نشب بين علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني خلال اجتماع الكتلة في كانون الثاني/يناير ١٩٣٧ لاختيار لجنة تنفيذية جديدة بواسطة الاقتراع السري، انظر: علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠).

(١٤) نقلاً عن: المهدي المومني التجكاني، **دار بريشة أو قصة مختطف** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٧)، ص ٣٠ (التشديد من الكاتب).

(١٥) نفكر في تونس وعلاقة الباي بالنضال الوطني، فمن باب المقارنة، على ضعف عناصرها، قاد حزب الدستور الحركة الوطنية التونسية منذ العقد الثالث من القرن العشرين، في الوقت الذي ظل تأثير مؤسسة الباي ضعيفاً، الأمر الذي لا نرى له مثيلاً له في المغرب الأقصى، حيث احتضنت الملكية عريضة الاستقلال (١١كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤) وتبنت مقاصدها وتعرضت للنفي في شخص الملك بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٥٣. كما كان شرط المغاربة قبل الشروع في المفاوضات من أجل الاستقلال عودة الملكية إلى البلاد، خلافاً لتونس التي أزيحت الملكية فيها صيف ١٩٥٧ دون توتر أو صعوبة.

(١٦) كان علال الفاسي يردد باستمرار شعار «الاستقلال والاستقلال قبل كل شيء».

(١٧) لم يفت علال الفاسي التنبيه إلى مواطن النقص لدى الحركة الوطنية حين شدد على ضعف النظرية عندها. انظر: الفاسي، المصدر نفسه .

ونوع النظام السياسي، وسيرورة التحالفات بين مكوناتها، ومضمون التعاقد مع المؤسسة الملكية، ليشكل كل ذلك بياضات في تجربة الحركة الوطنية المغربية[١٨] التي مثل حزب الاستقلال محورها تفكيراً ومبادرة ونضالاً، بيد أن الأسئلة التي استمرت معلقة سرعان ما استعادت أهميتها مع الاستقلال والشروع في إعادة بناء الدولة الوطنية.

لذلك كان عصياً على النخبة الوطنية التي وحّدها النضال ضد المستعمر أن تظل منسجمة ومتماسكة لحظة التفكير في صياغة مشروع بناء المجتمع الجديد، مما يعني الدعوة إلى استحضار الأسئلة الغائبة خلال مرحلة النضال الوطني والعمل على إيجاد أجوبة لها. فحزب الاستقلال الذي انتظم الناس حوله وانتصروا لشعاره في التحرر واسترداد السيادة لم يعد قادراً على تجديد شرعيته في الاستمرار إطاراً للجميع، بل خلق داخل نخبته القائدة ومناضليه وعياً بضرورة التغيير من أجل تمثل حدث الاستقلال وإدراك أبعاده السياسية، فكان نتيجة كل ذلك الانشقاق الذي حصل في جسم الحركة الوطنية ممحورة في حزب الاستقلال وميلاد «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ والذي سينشق بدوره صيف ١٩٧٢ ليخرج منه «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» عقب مؤتمره التأسيسي في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥. لنقرأ فقرة من محاضرة أحد صناع التغيير، وأعمدة الدعوة إلى بناء الحزب الجديد، الشهيد المهدي بن بركة يقول: «... لقد حصلنا على الاستقلال كوسيلة لتحقيق التقدم والتطور ولبناء مجتمع جديد... ولكن بناء هذا المجتمع يتطلب إيجاد قيادة قوية ...لذلك فإن هذه الأداة لن تكون صالحة إلا بعد إحداث تحوير فيها، لأن حزب الاستقلال الذي صنع الأبطال والمكافحين أثناء معركته مع الاستعمار يجب أن يصنع الأبطال والمكافحين أثناء معركته من أجل بناء مجتمع جديد ... وهذا الواقع يجعلنا نشعر بضرورة إحداث انقلاب داخل حزبنا يجعله قادراً على القيام بمهمته الجديدة ...فالواجب علينا أن نعمل لتكوين الأداة الجديدة ...وهذه الأداة الجديدة هي حزب الاستقلال بعدما يتجدد في تفكيره وأسلوبه وبرامجه...»[١٩].

الحاصل أن التغيير العمودي لم يتحقق داخل حزب الاستقلال ــ وتلك ميزة ستطبع كل الأحزاب المغربية التي تكونت لاحقاً نتيجة توترات وخلافات داخلية ـ بل وقع التغيير الأفقي الذي بمحافظته على بنية حزب الاستقلال وهياكله وتفكيره وتوجهاته أحدث حزباً جديداً إلى جانبه يقاسمه المشروعية التاريخية والنضالية وينافسه في مسؤولية بناء مغرب ما بعد الاستقلال. فهكذا سيشكل حدث انشقاق حزب الاستقلال وميلاد الاتحاد

---

(١٨) انظر: أمحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٠، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

(١٩) ألقيت المحاضرة في مدينة تطوان بتاريخ ٣١ تموز/يوليو ١٩٥٨، والانشقاق حدث في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥. انظر النص الكامل للمحاضرة في: محمد عابد الجابري، **مواقف، إضاءات وشهادات: المهدي بن بركة**، ٢ مج (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ٢٠٠٣)، ص ٧١-٩٦.

الوطني للقوات الشعبية (٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩) أول شرخ في جسم الحركة الوطنية المغربية، سيقاس عمقه بمقدار قدرة الحزبين على إدارة الاختلاف بينهما وطبيعة الدور الذي سيقومان به في الحياة الدستورية والسياسية المغربية.

تروم الورقة البحثية تحليل واقع الديمقراطية داخل حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربيين وفي ما بينهما، علماً أن اعتماد هذين الحزبين عينة للدراسة لا يتعلق بنوع من الانتقائية التلقائية بقدر ما يرتبط باختيار أملته ضرورات منهجية وموضوعية. فالحزبان ينحدران من رحم الحركة الوطنية، ويعبران عن شرائح واسعة من المجتمع المغربي، كما طبعا الحياة السياسية قرابة نصف قرن من داخل المسؤولية أو من موقع المعارضة، علاوة على أن استمرار وجودهما فاعلين في المشهد السياسي المغربي المستقبلي أمر لا يجادل فيه اثنان.

أولاً: الديمقراطية الداخلية بين النصوص والممارسة

لم يحظ موضوع الديمقراطية الداخلية من طرف الأحزاب السياسية المغربية بالاهتمام نفسه الذي حظي به مطلب الديمقراطية في الدولة ومؤسساتها. ولربما اعتبر الحديث عن هذا الأمر من قبيل تحصيل الحاصل، الأمر الذي يفسر لماذا ظلت أدبيات الأحزاب المغربية وإنتاجات نخبها في موضوع الديمقراطية الحزبية شاحبة ومحدودة[٢٠]. ومع ذلك، نلمس عند قراءة القوانين الأساسية والداخلية المنظمة للأحزاب ما يفيد وجود مبادئ وقواعد تضمن للعضو إمكانية التعاطي مع الشأن الحزبي بقدر من الديمقراطية في التدبير والتسيير والتعبير عن الرأي والمساءلة والنقد. بيد أن الديمقراطية تظل قيمة مجردة ما لم تتعزز بالممارسة. فهل تكفي قراءة النصوص الأساسية والداخلية لحزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية للإقرار بوجود ديمقراطية داخلية؟ أم أن الأمر يستلزم مقابلة النصوص بما يجري في الممارسة ويعتمل في الواقع؟

١ ـ قراءة في النصوص

نسجل بداية أن اعتماد النصوص وفحصها وقراءتها لا تكفي لرصد مكانة الديمقراطية الداخلية لحزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي. فالنص يتعمق فهمه في علاقته بالمحيط الذي يطبق ويمارس فيه، كما قد يحدث في أحيان كثيرة أن تتكون على هامش النصوص ممارسات مكملة ومدققة لهذه الأخيرة، أو مشينة ومناقضة لها، وفي

---

(٢٠) نشير إلى اهتمامات محمد حسن الوزاني بموضوع الديمقراطية الحزبية في كتابات متفرقة. انظر: محمد حسن الوزاني: **حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية**، ٧ ج (فاس: مؤسسة محمد حسن الوزاني، ١٩٨١)، و **حرب القلم**، ٦ ج (فاس: مؤسسة محمد حسن الوزاني، ١٩٨١-١٩٨٦). انظر أيضاً: ابراهيم عبد الله: **أوراق من ساحة النضال** (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٩٧٥)، ومقالاته الافتتاحية في جريدة الاتحاد الوطني .

الحالتين معاً تستمد القراءة النصية قيمتها من أهمية القانون في تدبير الشأن الحزبي وضبط مؤسساته.

أ ـ حول مبدأ سيادة المؤتمر العام

من الشائع قولاً: «المؤتمر سيد»، مما يعني أن الحزب يستمد شرعية استمراره ومشروعية سلطته من المؤتمر. وحيث إن مؤسسة المؤتمر تتكون من الأعضاء الذين انتخبتهم أجهزتهم الإقليمية والقاعدية، ومنحتهم سلطة التقرير فإن المؤتمر يصبح نتيجة ذلك المرجعية الأساس في كيان الحزب وحياته. فهو الذي يرسم استراتيجيته، وينتخب هياكله، وينظر في إنجازاته ونقائصه.. إنه السلطة التي لا مراد لقضائها.

ـ فمن أصل ٨٩ فصلاً، أفرد القانون الأساسي لحزب الاستقلال ٦ فصول للمؤتمر العام معتبراً إياه في فصله الخامس والثمانين «السلطة العليا في الحزب يقرر برنامجه وقوانينه وميزانيته العامة ونشاط مختلف هيئاته»، كما حدد في الفصل السابع والثمانين دورية انعقاده على رأس كل أربع سنوات. وأجاز فصله التسعون إمكانية عقد مؤتمر استثنائي كلما «دعت الحاجة إلى انعقاده وبجدول أعمال محدد» وباقتراح من اللجنة التنفيذية أو ثلثي أعضاء المجلس الوطني. أما على صعيد تكوينه فقد قضى الفصل السادس والثمانون بأن «يتركب المؤتمر العام للحزب من: الأمين العام للحزب واللجنة التنفيذية واللجنة المركزية وباقي أعضاء المجلس الوطني وكتاب الفروع المزاولين لمهامهم سنة انعقاد المؤتمر والمندوبين المنتخبين من طرف أعضاء المؤتمرات الإقليمية وأعضاء مكلفين بمهمة من طرف اللجنة التنفيذية بعد مصادقة اللجنة التحضيرية الوطنية على لائحتهم على أن لا يتعدى عددهم ١٠ بالمئة من عدد المندوبين المنتخبين».

إن تركيب المؤتمر وإن كان مبنياً أساساً على مبدأ الانتخاب، فقد سمحت مقتضيات القانون الأساسي ببعض الاستثناءات كما هو حال الأعضاء المكلفين بمهمة وبعض أعضاء الهيئات القيادية الموماً إليها أعلاه[٢١]. في حين تحدث اللجنة التحضيرية الوطنية المكلفة بالإعداد للمؤتمر العام على أساس الاقتراع حيث ينتخب المجلس الوطني في دورته العادية الأخيرة كافة أعضائه[٢٢]. في حين تناط بالمؤتمر العام ـ علاوة على ما سبقت

---

(٢١) من ذلك مثلاً أن «اللجنة المركزية» وتضم ضمن أعضائها رئيس وأعضاء مكتب الفريق النيابي، فهم أعضاء بحكم الواقع وليس الانتخاب وأيضاً أعضاء مجلس الرئاسة الذين وإن كانوا منتخبين من طرف المؤتمر العام بترشيح من الأمين العام فإن اختيارهم من قبل هذا الأخير يحول الانتخاب إلى مجرد تزكية لعضويتهم، إضافة إلى بعض أعضاء المجلس الوطني الذين لم يكتسوا عضويتهم فيه عبر الانتخاب بل باقتراح من الأمين العام ومصادقة المجلس الوطني، تقديراً لدورهم في النضال الوطني.

(٢٢) يتركب المجلس الوطني وفق الفصل التاسع والخمسين من القانون الأساسي لحزب الاستقلال من: «الأمين العام، وأعضاء مجلس الرئاسة و ٧٢٠ عضواً منتخبين» وقائمة من قدماء الوطنيين لا يتعدى عددها عشر الأعضاء المنتخبين ولائحة من الأعضاء الجدد لا يتجاوز عددها ثلاثين إذا «فرضت ذلك مصلحة وطنية ملحة وبترشيح من اللجنة التنفيذية».

الإشارة إليه في الفصل الخامس والثمانين ـ وظيفة انتخاب الهيئات العليا المقررة في الحزب، كالأمانة العامة وأعضاء مجلس الرئاسة ونصف أعضاء المجلس الوطني، والمصادقة على النصف الآخر.

ـ يشترك «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» مع حزب الاستقلال في مضمون بعض الأحكام المنظمة للمؤتمر العام، ويختلف معه في جوانب أخرى. فهكذا نصت المادة ١٢ من قانونه الأساسي على أن «المؤتمر الوطني هو أعلى هيئة تقريرية للاتحاد الاشتراكي». مما يفيد أن كل المؤسسات الحزبية مقيدة بقراراته وأحكامه، وأنه يتصدر هرم الهيكل التنظيمي للحزب. أما على صعيد تركيب المؤتمر العام، فقد دقق القانون الداخلي للحزب المقتضيات المحددة للعضوية في مادته الثانية والسبعين بعد المائة، حين ميز بين المؤتمرين أصالة وهم: أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية، وأعضاء اللجنة التحضيرية المضافون خارج أعضاء اللجنة الإدارية، والمؤتمرون المنتخبون في أقاليمهم بحسب مقتضيات المواد من ١٧١ إلى ١٧٧ من النظام الداخلي.. منيطاً مسؤولية الإعداد للمؤتمر الوطني والتحضير الأدبي والمادي بلجنة منتخبة من بين أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية التي يقابلها عملياً المجلس الوطني في حزب الاستقلال[٢٣].

كما أن للديمقراطية جوهراً ومعنى فإن للحزب الديمقراطي بدوره مواصفات وضرورات. تتأسس الديمقراطية على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان، ويقوم كيان الحزب الديمقراطي على مبدأ الشرعية والشفافية الداخلية وقاعدة التعددية وآليات التداول على القيادة.

فمن باب المقارنة بين الحزبين، أولى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أهمية خاصة لمبدأ انتخاب أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية باعتبارها حلقة وسيطة بين المؤتمر الوطني واللجنة المركزية. فقد أخضعت الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون الأساسي الأعضاء ١٨٩ للانتخاب بالاقتراع السري من لدن المؤتمر الوطني، أما على صعيد الاختصاصات والوظائف فقد خولته المادة ١٦٣ من القانون الداخلي «صلاحية التقرير في كل ما يهم الحزب وطنياً»، من قبيل «رسم توجهات الحزب وتحديد خطه السياسي»

---

(٢٣) أفرد الباب العاشر من القانون الداخلي (مواد ١٢٢-١٣٤) للجنة الإدارية الوطنية، المنتخبة وفقاً للمادة السادسة عشرة من القانون الأساسي، من المؤتمر الوطني والمكونة من ١٨٩ عضواً أناطتها قوانين الحزب بعديد الوظائف كانتخاب المكتب السياسي (القيادة) من بين أعضائها، وتوجيه النشاط السياسي العام للحزب، والسهر على تنسيق النشاط ووحدة التوجيه في المعارك السياسية والاجتماعية على الصعيد الوطني، والمصادقة على الميزانية العامة، ومحاسبة المكتب السياسي.

و«تعديل القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب عند الاقتضاء» و«انتخاب اللجنة الإدارية الوطنية» و«المصادقة على انتخاب المكتب السياسي من لدن اللجنة الإدارية» و«الاستماع إلى تقرير المكتب السياسي.. وتقارير لجان التحكيم الوطنية ولجنة مراقبة الحسابات المالية، ويناقش هذه التقارير ويصادق عليها»، كما يقوم بتقييم «تجربة الحزب» ومحاسبة «أجهزته الوطنية» و«حل المشكلات الكبرى التي تطرأ على حياته».

ب ـ في شأن المركزية الديمقراطية

عرفت **الموسوعة السياسية** «المركزية الديمقراطية» بأنها «تعبير ابتكره الشيوعيون للتعبير عن المركزية التي تتمتع بها رئاسة الحزب الشيوعي على أعضائه، والديمقراطية التي يتمتع بها الأعضاء في مناقشة القرارات وسياسة الحزب بحيث تلتزم الأقلية تماماً بقرارات الأغلبية»(٢٤).

تنهض قاعدة المركزية الديمقراطية ـ كمبدأ أساسي في تنظيم الأحزاب الاشتراكية واليسارية ـ على فرضية وجود تعايش بين مصدرين في تدبير الشأن الحزبي: القيادة كمحور لصناعة قرارات الحزب، والقاعدة كإطار لمناقشة حيثيات القرارات والنظر في مدى شرعيتها..غير أن معادلة المركزية ـ الديمقراطية قلما تحققت بشكل ناجع حتى في مهد ميلادها، حيث أثبتت تجربة الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في وسط وشرق أوروبا تحول المبدأ إلى سلطة قهرية رسخت هيمنة القيادة على الأداء الحزبي، وحوّلت ولاء الأعضاء من انتساب إرادي وواع للأفكار والاستراتيجيات إلى طاعة سديمية للأشخاص والرموز والزعامات .. والحال أن تجارب الأحزاب العربية لم تشذ عن هذا المآل.

ـ فهكذا ستشدد قوانين حزب الاستقلال منذ الفصل الأول من الباب الأول على ما يرتبط بالمركزية ويستجيب لروحها. فالفرد لا يصبح عضواً إذا كان «منخرطاً في حزب سياسي آخر أو تنظيم معارض لمبادئ وأهداف الحزب»، كما يشترط فيه «المصادقة على قوانين الحزب وأنظمته» والالتزام «بمبادئه ومقرراته»، علاوة على تعهده بـ«الإخلاص للحزب» و«العمل على تحقيق مبادئه وأهدافه ويؤدي اليمين على ذلك..» إضافة إلى التزامه بأن «لا يتولى منصباً يتنافى والعمل داخل الحزب، وألا يتقلد منصباً سياسياً إلا بإذن من اللجنة التنفيذية»، ويمنع عليه «أن يتخذ موقفاً أو يدلي بتصريح إلا في دائرة مقررات الحزب».

إذا كان مفهوماً من المقتضيات الموما إليها أعلاه حرص الحزب على تماسكه، والسهر على جعل أعضائه ملتزمين بفكره وثوابت ايديولوجيته، فإن ثمة أحكاماً كثيرة ضمن قوانينه لا تسمح بالإقرار بوجود مساحة كفيلة بخلق التعايش المطلوب بين المركزية والديمقراطية. فالنزوع إلى محورة قرارات الحزب في قيادته يفهم إذا كان

---

(٢٤) انظر: **الموسوعة السياسية**، ص ٢٧٥.

الانتخاب معمماً على كل مؤسسات الحزب وأجهزته. والحال أن حزب الاستقلال يزاوج بين التعيين والانتخاب حيث يتلاشى مبدأ الانتخاب ويضعف مفعوله كلما انتقلنا من أسفل الهرم الحزبي إلى أعلاه[٢٥]. فاللافت للانتباه في سياق التأكيد على رجحان المركزية على الديمقراطية انطواء تجربة حزب الاستقلال على مؤسسة قلما شهدت الأحزاب المغربية نظيراً لها[٢٦].. إنها «جهاز المفتشين» الذي أقره الحزب منذ نشوئه وأفرد له مقتضيات خاصة في قوانينه.

فالفصل السادس والثلاثون من القانون الأساسي المصادق عليه من طرف المؤتمر الثاني عشر للحزب (أيار/مايو١٩٨٩) والذي أكده نظيره الثالث عشر (شباط/فبراير١٩٩٨) في فصله الأربعين يقضي بأن «تعين اللجنة التنفيذية في كل عمالة أو إقليم من بين أعضاء الحزب مفتشاً(ة) يسهر على تنسيق النشاط الحزبي بالإقليم. تعين كذلك نائباً (ة) أو أكثر».. فسلطة «المفتش» في هذه الحالة لا تنبع من مصدر انتخابي، بل من إرادة اللجنة التنفيذية وتزكيتها. فباستثناء الصلة التي تربطه بهذه الأخيرة، يتمتع باستقلالية واسعة حيال كل الأجهزة الإقليمية والمركزية الأمر الذي جعل «جهاز التفتيش» محل تساؤل ونقد منذ نشوئه كمؤسسة حزبية، على رغم تكريس كل المؤتمرات له والمحافظة عليه ضمن وثائق الحزب وقوانينه. والحال أن نقد هذا الجهاز لا ينبع من كونه غير خاضع لقاعدة الانتخاب، بل يرد أيضاً إلى طبيعة الاختصاصات التي منحتها إياه قوانين الحزب حيث يضطلع المفتشون ونوابهم بالمهام التالية: «يسهرون على تطبيق قوانين الحزب ويحافظون على مؤسساته. يبلغون تعاليم الحزب ويسهرون على تطبيقها، يسهرون على إحداث فروع جديدة في الأماكن التي لا توجد فيها فروع الحزب. يراقبون سير الفروع وحساباتها ويساعدون على حل مشاكلها الخاصة. يتفقدون بانتظام مختلف الفروع التابعة لمفتشياتهم. يجمعون المعلومات التي تهم الحزب ويوجهونها إلى المفتش العام. يوجهون إلى المفتش العام كل شهرين تقريراً يشمل نشاط فروع الحزب وهيئاته ومنظماته الموازية في مختلف الميادين ومظاهر النشاط السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي»[٢٧].

---

(٢٥) يسري الانتخاب على المؤسسات السفلى في الهرم الحزبي كالخلية والدائرة والفرع والمكتب الإقليمي، بينما يتراجع هذا السريان ليمتزج بالتعيين بالنسبة الى الهيئات العليا وانتقاء أطر الحزب، من قبيل «جهاز المفتشين» و«مجلس الرئاسة»، وقائمة الأعضاء السابقين من قدماء الوطنيين في المجلس الوطني.

(٢٦) أخذ بهذا النظام أيضاً حزب الحركة الشعبية حيث نص في الفصل الواحد والعشرين من قانونه الأساسي على ما يلي: «يعين الأمين العام المفتش العام، كما يعين المفتشين الإقليميين ونوابهم باقتراح من المفتش العام بعد المصادقة عليهم من طرف المكتب السياسي».

(٢٧) انظر: الفصل السابع والثلاثين من القانون الأساسي للحزب المصادق عليه في المؤتمر الثاني عشر (١٩٨٦)، الذي يقابله الفصل الأربعون في القوانين المصادق عليها في المؤتمر الثالث عشر (١٩٩٨).

تجدر الإشارة إلى أن «جهاز المفتشين» ليس نظاماً خاصاً بالمؤسسات الحزبية الإقليمية، بل خولت قوانين الحزب للجنة التنفيذية صلاحية تعيين مفتش عام على الصعيد الوطني من مهامه: «يكون على اتصال بالمفتشين والفروع ويراقب نشاطهم، ويبلغ تعليمات الحزب ويراقب تنفيذها»، وموازاة لهذا العمل التنسيقي والرقابي «يقدم تقريراً إلى اللجنة المركزية كل ستة أشهر ...عن مدى نشاط فروع الحزب» و«يسهر على تلخيص تقارير المفتشين وتوزيعها على أعضاء اللجنة التنفيذية»، كما «يطلع اللجنة التنفيذية على نشاط الفروع». إن استفراد حزب الاستقلال خلافاً لغيره من الأحزاب المغربية، بإحداث وتأصيل مؤسسة من قبيل «جهاز المفتشين» قد لا يضر في شيء قاعدة المركزية الديمقراطية، لو تأسس على مبدأ الانتخاب وخضعت صلاحياته المهمة والواسعة لقدر من التقييد. وهو ما لم تسمح لنا قراءة قوانين الحزب بملامسته حيث العلاقة منحصرة بين اللجنة التنفيذية وجهاز المفتشين، مما حول هذا الأخير حسب بعض الباحثين إلى «أعين» اللجنة التنفيذية على هيئات الحزب و«آذانها» التي تبلغها بكل ما يروج داخل حزب الاستقلال في مختلف أنحاء المغرب[٢٨].

ـ يكتسي موضوع المركزية الديمقراطية طابعاً خاصاً في خطاب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. فهو، خلافاً لحزب الاستقلال، انتسب منذ الإعلان عن تأسيسه (١٩٧٥) إلى أطروحة «الاشتراكية الديمقراطية» بكل ما يترتب عن ذلك من نتائج سياسية وتنظيمية. فقد أولت كل الأحزاب التي اعتمدت مشروع البناء الاشتراكي الديمقراطي اهتماماً خاصاً للإشكالية التنظيمية ـ وفي صدارتها قاعدة «المركزية الديمقراطية»– لذلك ليس غريباً أن يعي التقرير السياسي للمؤتمر الاستثنائي (١٩٧٥) مركزية هذا المبدأ، ويضعه القانون الداخلي ـ كما صادقت عليه اللجنة المركزية للحزب في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٦– في التصدير محدداً معنى المركزية الديمقراطية، ومبرزاً المقومات المؤسسة لها والإيجابيات التي تنطوي عليها في مجال التدبير الديمقراطي الحزبي[٢٩].

يتضمن كل من القانونين الأساسي والداخلي عديد المقتضيات التي تكفل التنظيم السليم لإعمال مبدأ المركزية الديمقراطية. فعلى خلفية الاهتمام المتزايد بالمسألة التنظيمية أفرد القانون الداخلي المصادق عليه من لدن المؤتمر الوطني السادس للاتحاد الاشتراكي المنعقد أيام ٢٨ آذار/مارس و٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ الباب الأول لمبادئ التسيير الديمقراطي الداخلي للحزب كالمساواة بين جميع الأعضاء في «المساهمة في

---

(٢٨) محمد شقير، **الديمقراطية الحزبية في المغرب بين الزعامة السياسية والتكريس القانوني** (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ٢٠٠٣)، ص ٣١.

(٢٩) من ذلك المساواة بين جميع الأعضاء في وضع سياسة الحزب ومناقشتها، وانتخاب الهيئات بشكل ديمقراطي، وخضوع الهيئات السفلى للهيئات العليا من حيث التراتبية، وتحديد المسؤولية الفردية والجماعية للأعضاء على أساس مبدأ توزيع العمل، والامتثال الواعي لقواعد الالتزام الحزبي في جميع المسؤوليات. انظر: **القانون الداخلي** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية؛ منشورات الاتحاد الاشتراكي، ١٩٨٨)، ص ٢–٣.

تحديد أهداف وسياسة الاتحاد الاشتراكي ووضع برامجه وتكييف استراتيجيته في الترشح لجميع المسؤوليات محلياً ووطنياً»، أو التشديد على ضرورة «اتخاذ القرارات بعد التداول بشأنها بكل شفافية وحرية وبواسطة التصويت ما عدا في حالة التوافق»، كما أولت اعتباراً خاصاً لقضية الاختلاف داخل الحزب والاعتراف بشرعية وجود تيارات في حدود ما لا يتعارض مع «استراتيجية الحزب ووحدته». علماً أن المادة الخامسة من النظام الداخلي حظرت تكوين «تيارات مهيكلة تنظيمياً» .. أما في باب المركزية فقد جاءت المادتان ١٣ و١٤ صريحتين في هذا المجال. فبينما أكدت المادة الثالثة عشرة على «تخفيف مركزة التنظيم الحزبي مع احترام تراتبية المسؤوليات الحزبية»، شددت المادة الموالية لها (١٤) على ضرورة أن «تنضبط التنظيمات المحلية لقرارات التنظيمات المركزية وتخضع لمراقبتها.. وينضبط كل تنظيم للتنظيمات الأكثر تمثيلية أو الأعلى منه درجة ويخضع لمراقبتها»، إضافة إلى انضباط «الأعضاء على جميع المستويات للقرارات المتخذة من لدن الهيئات والأجهزة الحزبية المختصة»[٣٠].

ج ـ بخصوص تعاقب النخب على السلطة الحزبية

يعتبر التداول على السلطة مسألة مركزية في التسيير الديمقراطي الحزبي، إذ لا يكفي أن يطالب الحزب بالديمقراطية في الدولة ومؤسساتها، ويستنكف عن تجسيد المطلب نفسه في أجهزته وهياكله. ففما يلاحظ على التجارب الحزبية العربية ـ والمغرب جزء منها ـ ضعف ثقافة التسيير الديمقراطي داخلها بالمعنى الذي يجعل الترقي في سلم الحزب وتراتبية مؤسساته مبنياً على مقاييس لا تضع في صدارتها الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص، ولقلما انتبهت الأحزاب السياسية وهي تعترض على الدولة قيامها بإشاعة قيم «التعزيب» (Patronage) والاستزلام (Clientélisme) أنها تعيد إنتاج السلوك نفسه، علماً أن بنوداً كثيرة من قوانينها تقضي بحقوق الأفراد في التدرج في هرمية السلطة والتعاقب على ممارستها.

لقد شكل تعاقب النخب على السلطة الحزبية أحد القضايا التنظيمية المهمة في جدول أعمال حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خلال عقد التسعينيات، كما مثل أحد المداخل الأساسية للتفكير في إعادة صياغة توجهات الحزبين وتطوير أدائهما نتيجة التحولات العميقة التي شهدها المجتمع المغربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. ولربما لم تتعرض الأحزاب المغربية الأخرى لما تعرض له هذان الحزبان في موضوع دوران النخبة وتجددها وانفتاحها. فالحزبان معاً ولدا من رحم الحركة الوطنية وانتسبا إلى تراثها، والحال أن أكثر من نصف ساكنة المغرب تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة، فهؤلاء لم يعايشوا مرحلة النضال الوطني، كما لم يحتكوا برموزها بالقدر الذي يجعل خطاب الوطنية والتضحية والأقدمية في النضال كافياً

(٣٠) انظر: **القانون الأساسي والنظام الداخلي** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية؛ منشورات الاتحاد الاشتراكي، [د.ت.])، ص ٢٨-٢٩.

الحزب في المغرب لم يكن وليد مطلب اجتماعي، مدعوم من طرف شريحة أو طبقة اجتماعية كما حصل في الغرب، بل انبثق من ضرورة وطنية اشترطتها ظروف النضال ضد المستعمر والتعبئة من أجل التحرر واسترداد السيادة الوطنية.

لإقناعهم باستمرار جيل الحركة الوطنية متصدراً مراكز القيادة ومصادر صنع القرار.

ـ فهكذا شكل المؤتمر الثالث عشر لحزب الاستقلال المنعقد في شباط/ فبراير ١٩٩٨ لحظة مهمة بالنسبة الى القضايا التنظيمية. فخلاله تم انتخاب أمين عام جديد بعد الانسحاب الطوعي لنظيره السابق السيد محمد بوستة مشكلاً بهذه المبادرة أول سابقة في تاريخ الأحزاب المغربية، إذ السائد أن يبقى الأمين العام موجوداً على رأس الحزب مدى الحياة، وإن تداركت بعض الأحزاب هذا المطب خلال مؤتمراتها الأخيرة فحددت عدد الولايات التي لا يحق للأمناء العامين تجاوزها[٣١]، كما أولى الحزب خلال المناسبة نفسها أهمية ملحوظة لتمثيلية المرأة في الهيئات القيادية، وتشبيب بعض أطره في اللجنة التنفيذية كما حصل في المؤتمر الرابع عشر الأخير المنعقد في آذار/مارس ٢٠٠٣.

يمزج حزب الاستقلال بين الانتخاب والتعيين في تنظيم المسؤولية الحزبية. فالقوانين أخضعت الهياكل السفلى لمبدأ الاقتراع حيث يحق لكل عضو الترشح لتحمل المسؤولية والترقي في هرمية الحزب، في حين تركت الهياكل العليا للانتخاب والتعيين معاً، مما جعل إمكانيات الانسياب إلى مواقع المسؤولية في القيادة أكثر صعوبة وأقل انفتاحاً. إن التشديد على أهمية مبدأ الانتخاب في تحقيق التسيير الديمقراطي مسألة نسبية، ذلك أن الانتخاب حين لا يكون مؤطراً بثقافة سياسية ديمقراطية لا ينجز مقاصده، كما أن التعيين – وهو نقيض التصويت ـ ليس رذيلة مطلقة في السياسة. فقد يحقق المراد إذا كان مستنداً الى إرادات نزيهة ترجح الكفاءة والاستحقاق، في حين يغدو أكثر سلبية إن هو مورس على خلفية الولاء للزعامات والرموز.

ـ خلافاً لحزب الاستقلال، أولى الاتحاد الاشتراكي في مؤتمره الأخير (٢٠٠١) أهمية ملموسة لمسألة التعاقب على السلطة داخل مؤسسات الحزب وهياكله. ولأن القانون الأساسي ورد خلواً من أي تنصيص على قاعدة التناوب وشروط ممارسته، فإن النظام الداخلي أفرد خمس مواد (مواد ١٥-١٦-١٧-١٨-١٩) لقضية التداول وممارسة المسؤوليات، كما خصص نظيرها (مواد ٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤) لمسألة التجديد الدوري للهيئات والأجهزة الحزبية، علاوة على تخصيصه حصة لا تقل عن٢٠ بالمئة لتمثيلية النساء في تحمل المسؤوليات في الأجهزة الحزبية الوطنية المركزية والمحلية.

---

(٣١) حدد حزب الاستقلال، على سبيل المثال، ولاية الأمين العام في سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة.

فهكذا جاء منطوق المادة ١٥ من النظام الداخلي للحزب صريحاً حين قضى بأن «لا تجوز ممارسة عضوية جهاز تسيير: مكتب الفرع، أو كتابة إقليمية أو لجنة تنسيق قطاعية أو مكتب سياسي في أكثر من ولايتين متتاليتين...». وإن فتحت المادة ١٧ إمكانية العودة لمن استنفد الولايتين بعد أن تمر عليهما ولاية واحدة، مما يعني أن النظام الداخلي لم يقطع بشكل صارم مع استمرار العضو في الأجهزة التسييرية. وفي الوقت نفسه لم يسمح بأن يبقى حضوره دون نهاية. بيد أن النظام الداخلي استثنى من قاعدة الولايتين المتتابعتين أعضاء المجالس التقريرية المحلية (مجالس الفروع والمجالس الإقليمية والهيئات التقريرية الوطنية (اللجـــنة المركزية واللجنة الإدارية) مما يفيد أن استمرار وجود العضو في هذه المؤسسات غير محدد بسقف زمني ورهين بإرادة الناخبين الحزبيين. وفي السياق نفسه تضمن النظام الداخلي للحزب مقتضيات جديدة خاصة بحالات التنافي والحد من تعدد المسؤوليات، حيث منع العضو بمقتضاها من الجمع بين عدة مسؤوليات في الوقت نفسه، سواء داخل هياكل الحزب أو بالنسبة الى رئاسة أحد قطاعاته الموازية كالشبيبة والنساء والمـــركزية النقابية والعضوية في مجلسي البرلمان.

٢ ـ مفارقات الممارسة

ينتمي القانون، باعتباره مجموعة قواعد للتنظيم والضبط، إلى حقل العصرنة والتحديث، غير أنه يبقى مرتهناً على صعيد الممارسة بنظام القيم والمرجعية التاريخية والثقافية. ويعني هذا أن ثقافة المجتمع ودرجة وعي مكوناته وطبيعة إرثه التاريخي أمور على درجة بالغة الأهمية في إنجاح تطبيق القانون وجعله قادراً على المساهمة في إحداث التغييرات الإيجابية المطلوبة. والحال أن هذه المعاينة لا تطال الدولة ومؤسساتها فحسب، بل تنسحب على المجتمع والمنظمات المعبرة عنه، وفي صدارتها الأحزاب السياسية.

لقد أشرنا سلفاً إلى بعض شروط ميلاد فكرة الحزبية في المغرب الأقصى، حيث شددنا على أن الأحزاب لم تكن وليدة **مطلب اجتماعي** بقدر ما كانت ضرورة نضالية لمقاومة المستعمر الذي فرض عليها قدراً كبيراً من السرية بسبب حجم القمع الذي جوبهت به وهي تتلمس الطريق إلى صياغة مطالبها في التحرر والدعوة إلى استرداد السيادة الوطنية، كما ألمحنا إلى أنه لم يكن غريباً لديها أن تعتمد أشكالاً في التنظيم ملائمة لظروف وجودها هي أقرب إلى «الزوايا» والهيئات الصوفية منها إلى الأحزاب العصرية، علاوة على توحدها في النضال مع المؤسسة الملكية ونهلها من معين تراثها التقليدي المؤسس على رأس المال الرمزي.

فحزب الاستقلال ونظيره الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مدينان لهذا الإرث ومرتبطان بمنظومة قيمه، وإن بدا لكثير من متابعي الحياة السياسية المغربية أن مرور قرابة نصف قرن على استقلال البلاد كفيل بإسعافهما في رسم مسافة معه (الإرث) والقطيعة مع مظاهر الخلل فيه. بيد أن أقل من خمسين سنة لا تمثل حقبة طويلة بالمفهوم التاريخي للزمن حيث يلعب البناء التدريجي والتراكم المنتظم دوراً مركزياً في إعادة صياغة وعي المجتمع واستقامة ثقافته. كما أن هناك متغيراً أساسياً يصعب فهم

واقع ممارسة الأحزاب السياسية المغربية دون إدخاله دائرة التحليل، يتعلق الأمر بطبيعة «المجال العمومي» ومسار تكونه في المغرب الأقصى، وقد تساعدنا المقارنة العمودية مع الغرب على إدراك ثقل هذا المتغير على أداء الأحزاب السياسية المغربية وتجربة تعاطيها مع الشأن العام.

فعلاوة على اقتران ولادة الأحزاب في الغرب بمطالب اجتماعية رفعتها طبقات وشرائح متنوعة، تطورت الظاهرة الحزبية في تماس مع توسع دائرة المشاركة السياسية وتعمق الديمقراطية التي كان من نتائجها المباشرة تكون مجال عمومي سمح بحرية المناقشة والرأي والاختلاف وشجع على الاجتهاد وصان التنافس على الترقي في السلم الاجتماعي والتدرج في هرمية مؤسسات الدولة. خلافاً لذلك شهدت الحياة السياسية المغربية على امتداد أربعين سنة (١٩٥٦-١٩٩٦) **تجاذباً بين منطقين متباينين قوامهما سيادة ثقافة الإقصاء المتبادل**. فباستثناء المشاركة المحدودة لحزب الاستقلال في بعض الحكومات[٣٢] ظل الاتحاد الاشتراكي خارج مدار السلطة يمارس المعارضة من موقع المؤسسات المنتخبة وعلى لسان صحافته، علماً أن موقفه من وثيقة الدستور ظل مقاطعاً غير مشارك في التصويت منذ وضع أول دستور للبلاد (١٩٦٢) وحتى لحظة التصويت عليه بما يشبه الإجماع (١٩٩٦)[٣٣].

ترتبت على سيادة الإقصاء المتبادل نتائج عميقة بالنسبة الى مسار النسق السياسي المغربي وطبيعة العلاقة بين مكوناته. فقد أضاع الفاعلون السياسيون فرصاً ثمينة على طريق تأصيل مفاهيم العمل السياسي وترسيخ ثقافة المشاركة قبل أن يتنبهوا إلى قيمة الاعتراف المتبادل وشرعية الاختلاف في صياغة علاقة طبيعية بينهم وبناء جسور التواصل مع المجتمع. لذلك لم تستقم الحياة السياسية المغربية، ولم تترسخ الأسس القادرة على دمقرطة الدولة والمجتمع على رغم قدم فكرة التعددية الحزبية ودسترتها المبكرة في المغرب[٣٤]. فحزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، برغم الفروقات التي تميزهما من حيث التركيبة الاجتماعية والأفق الفكري والسياسي بقيا إلى حد بعيد منشدين إلى إرثهما التاريخي، ونميل إلى القول إن نزعة التقليد مستحكمة في عمق ممارستهما، وإن كانت أدبيات الحزبين وما يصدر عنهما من خطب تحيل على قيم الحداثة والعقلانية وتدعو إلى بثها في الحياة الحزبية.

أ ـ في ابتلاء الممارسة بعيب السرية وعسر انغراس مبدأ الشفافية

أسجل بداية أن القول بتفشي السرية في ممارسة حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي ليس معطى محسوماً من الناحية العلمية بقدر ما هو استنتاج مستخلص من

---

(٣٢) خصوصاً ما بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٣.

(٣٣) باستثناء مقاطعة منظمة العمل الديمقراطي الشعبي وحزب الطليعة الاشتراكي الديمقراطي.

(٣٤) نص الدستور الأول (١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢) في فصله الثالث على وظيفة الحزب ومنع نظام الحزب الوحيد.

انتقادات المناضلين، وتعليقات الصحافة، وانطباعات المتابعين لتطور الحياة السياسية المغربية. فالأمر يحتاج موضوعياً إلى دراسات ميدانية[٣٥] لإثبات علمية هذا الحكم وتأكيد صلاحيته. بيد أن هناك عديد المؤشرات القادرة على الدفع في اتجاه البرهنة على رجاحة هذا الرأي.

- فالطابع السري الذي حكم تجربة الحركة الوطنية المغربية، وتحكم في التنظيمات التي شكلت روافدها السياسية لم تتوفر شروط القطيعة معه بل استمر ضاغطاً على تفكير وممارسة الأحزاب كما هو حال الاستقلال والاتحاد الاشتراكي. صحيح أن مرور قرابة نصف قرن على استقلال المغرب مكن هذين الحزبين من تطوير تجربتهما التنظيمية والسياسية والسعي إلى اكتساب آليات العمل العصري، غير أن عمق الممارسة ظل **تقليدياً** و«استمرت السرية في شبه علنية» تنجز الأساسيات في السياسة وتحسم في دائرة «التوافقي» و«السري». أما المجال العام أو العمومي فتمارس فيه الخطب فقط[٣٦]..الأمر الذي يفسر لماذا تتحول اللحظات الانتخابية - دون سواها - أكثر المناسبات علانية وأوسعها تواصلاً مع المناضلين وباقي مكونات المجتمع .

لم يكن من باب الحتمية التاريخية استمرار الأحزاب الوطنية المغربية على خط المماثلة مع تجربتها النضالية، بل كان ممكناً اعتماد مسارات مغايرة من شأنها إعادة صياغة مفهوم العمل الحزبي على قدر يسير من العصرية والشفافية وتمكين المناضلين من الاندفاع الواضح والواعي في استراتيجيات أحزابهم والسعي إلى تحقيق مقاصدها. لذلك ظل بعض الباحثين يصفون أحزاب الحركة الوطنية بنعت «الزاوية»، ويدافعون عن فرضية قيام الحياة الحزبية على ثنائية «الشيخ» و«المريد» بكل ما يترتب عن هذه العلاقة من نتائج تنظيمية وفكرية وسياسية. فإذا كان المجال الصوفي محكوماً بقوامة الشيخ الذي يشكل المرجعية الأساس، فذلك لأن منه تنبع الهيبة والجاه والسلطان، وهو مصدر الهبة والإكراميات والمنافع الرمزية. أما المريد فعليه الطاعة والامتثال والولاء المطلق. فكلما توفرت في المريد مثل هذه الخصائص كانت حظوظ اقترابه من الشيخ أوفر. وبالنتيجة كانت دائرة استفادته من المنافع أوسع. يميل البحث الاجتماعي والأنثروبولوجي إلى تأكيد حصول انتقال عمودي لهذه الثنائية من مجال التصوف إلى حقل السياسة. فكما أن **الشيخ في التصوف لا مراد لقضائه فالزعيم بدوره لا حدود لسلطته في السياسة**، على الرغم من انتماء التصوف والسياسة إلى مجالين هما في خط التباعد والتناقض.

---

(٣٥) من قبيل الاستمارات والاستبيانات واستطلاعات الرأي حول مدى انتقال المعلومات داخل جسم الحزب والتواصل بين مختلف درجات مؤسساته. فعلى سبيل المثال لا الحصر صدر عدد يتيم من النشرة الداخلية منذ انعقاد المؤتمر الأخير للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (٢٠٠١).

(٣٦) عبد الله حمودي، «التشكيلات السياسية في المغرب (ملف): الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنظيمات السياسية في المغرب،» **نوافذ**، العددان ٨-٩ (تموز/يوليو ٢٠٠٠)، ص ٦٨.

الشرعية في المغرب الأقصى لم تكن حكراً على حزب الاستقلال، بل تقاسمها مع المؤسسة الملكية بسبب قدم اندماج هذه الأخيرة واندفاعها في دينامية النضال الوطني وتعاقدها الضمني مع النخبة الوطنية حول شعار الاستقلال واسترداد السيادة.

ـ في الحاجة إلى نقد نمط الولاء الحزبي: يفترض في الحزب السياسي ـ باعتباره جهازاً عصرياً ـ أن يؤسس الولاء فيه على قواعد ومبادئ عقلانية بالشكل الذي يجعل فكرة المؤسسة سائدة ومهيمنة. صحيح أن للقيادات والشخصيات الوازنة أدواراً مركزية في تطوير الحزب وتنمية أدائه، بيد أن هناك فرقاً بين أن يكون الولاء لكيان اعتباري يدين الجميع بالانتساب إليه والدفاع عن استراتيجيته، وبين أن تتوزع ولاءات المناضلين على أسماء حزبية هي في حكم «الزعامة» و«المشيخة» منها إلى القيادة. فالولاء لمؤسسة الحزب يحافظ على لحمته دون التفريط في إمكانية الاختلاف والاجتهاد. في حين تذكي «الزعامة» روح التشيع وتشجع على الاصطفاف وراء ولاءات شخصية سلبية في حياة الحزب السياسية والنضالية.

ولأن تجربة أحزاب الحركة الوطنية المغربية، كما هو حال الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، حملت في ذاتها بعض مظاهر إرث الدولة المغربية ومؤسساتها التقليدية، فإن للزعيم القائد حظوة خاصة في دائرة الحزب ومؤسساته.

لم يكن غريباً على سبيل المثال أن يصادق حزب الاستقلال في مؤتمره الثالث عشر بالإجماع على «أن يحتفظ برئاسة الحزب للرئيس علال الفاسي...» اعترافاً بمكانته و«تأكيداً على السير في نفس النهج الذي خطه بجهاده وكفاحه».. والحال أن واضعي القانون الأساسي كانوا واعين أهمية هذا المقتضى حين جعلوه يتصدر هندسة النص قبل الديباجة والتقديم والباب الأول الخاص بالعضوية، كما أن القراءة الفاحصة لقوانين الحزب تحيل على المكانة الخاصة للأمين العام، والأطر القيادية المسيرة للأجهزة المركزية.

يعد الأمين العام حلقة مركزية بداخل الأجهزة القيادية للحزب، فقد سمحت فصول عديدة من القانون الأساسي بأن تكون له مكانة قوية ومقررة في حياة الحزب التنظيمية والسياسية. فهو يترأس من جهة جميع اجتماعات الأجهزة التقريرية من لجنة تنفيذية ولجنة مركزية ومجلس وطني، ولا سيما إذا استحضرنا أن قوانين الحزب تخول هذه المؤسسات سلطات واسعة في مجالات رسم سياسة الحزب وصياغة استراتيجيته وتحديد مواقفه من القضايا الوطنية. يضاف إلى احتكاره المطلق لتمثيل الحزب والنيابة عنه أمام الدولة ومؤسساتها السياسية وإزاء القضاء. صحيح أن الفصل الثاني والخمسين من القانون الأساسي حدد دائرة التمثيلية حين قضى بأن «يتحدث الأمين العام باسم الحزب في دائرة البرنامج المقرر من طرف المؤتمر والخطط المرسومة من قبل هيئاته، وهو الناطق الرسمي باسم الحزب». بيد أن الممارسة أفضت إلى وجود موقع خاص

للأمين العام أسعفه في أن يؤثر في أداء الحزب ويكيف توجهاته. فالنص نفسه يفتقر إلى الدقة والوضوح، بل تساعد مفرداته العامة والملتبسة على إمكانيات التأويل والسماح بممارسات لم تكن واردة في خلد المشرع الحزبي لحظة وضعه إياه، علاوة على أن القانون الأساسي، وإن أناط في فصله السابع والخمسين باللجنة التنفيذية مهمة تقرير النفقات والسهر على المداخيل المالية للحزب فقد خول الأمين العام سلطة التصرف في ممتلكات الحزب بالنيابة عنه بكل ما يترتب عن هذا الاختصاص المهم والخطير من نتائج تنظيمية وسياسية.. والحال أن مكانة الأمين العام لا تتوقف عند الاستحكام في مصادر القرار السياسي والمالي، بل تتجاوزه إلى سلطة النظر في ملفات التأديب والتحكيم داخل الجسم الحزبي. فحيث إن الفصل الثاني والخمسين جعل منه المحافظ على «كيان الحزب» والساهر على «مبادئه وأهدافه» فقد خوله مشروعية التمتع بسلطة معنوية وأدبية على المناضلين تسمح له إلى جانب اللجنة التنفيذية ولجنة التوفيق، وطبقاً للفصل الثامن والسبعين، بحق اللجوء إلى اللجنة الوطنية للتحكيم والتأديب وإحالة ملفات كل من يقدر إخلالهم بكيان الحزب وعدم التزامهم بمبادئه. وحيث إن أحد وجوه جوهر السياسة التنازع حول المصالح والمواقع فقد تتحول سلطة الإحالة على صعيد الممارسة إلى وسيلة ناجعة لإعاقة الاختلاف والإجهاز على حقوق المناضلين والتنكيل بهم[٣٧]، حتى وإن كفل لهم القانون حق الاعتراض على الأحكام الصادرة في حقهم والتماس إعادة النظر فيها[٣٨].

لم يخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من وجود مثل هذه الأعطاب في تجربته التنظيمية والسياسية. فقد تعرض أكثر من غيره للنقد والمؤاخذة والتشهير من طرف مناضليه ومن ينتصرون لمبادئه وأهدافه، علماً أن قوانينه تبنت فكرة التسيير القيادي الجماعي حين أناطت المادة ١٧ من القانون الأساسي باللجنة الإدارية مهمة انتخاب مكتب سياسي مكون من واحد وعشرين عضواً من بينهم كاتب أول ونائب له يصادق المؤتمر على انتخابه أو يترك للجنة الإدارية مهمة القيام بذلك في أول اجتماع لها بعد المؤتمر. كما شددت المادة ١٨ على أن «يقوم المكتب السياسي بصفة جماعية بالإدارة الفعلية والسياسية والمالية للاتحاد الاشتراكي طبقاً لمقررات اللجنة المركزية واللجنة الإدارية الوطنية».

فالثابت ــ في غياب دراسات ميدانية ذات طابع علمي وتوثيقي- أن الجماعية في

---

(٣٧) نفكر في قضية طرد السيد خالد الجامعي من عضوية اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال استناداً إلى تبريرات خاصة باحترام مبادئ الحزب وكيانه. نشير في السياق نفسه إلى أن الفصل الثامنين من القانون الأساسي حدد المخالفة التي تنظر فيها اللجنة الوطنية للتحكيم والتأديب، في: «مخالفة قوانين الحزب والإخلال بنظامه، الخروج عن برنامجه، المس بمبادئه، عصيان مقرراته، الإضرار بمصالحه».

(٣٨) سمح الفصل السابع والسبعون من القانون الأساسي لحزب الاستقلال بإمكانية استئناف أحكام اللجنة الوطنية للتحكيم والتأديب أمام المجلس الوطني بواسطة «ملتمس» يوجهه المستأنف المعني إلى الأمين العام داخل أجل أقصاه ١٥ يوماً من تاريخ توصله بمقرر اللجنة الوطنية للتحكيم والتأديب.

التسيير كما نصت عليها قوانين الحزب لا تؤكدها الممارسة، وأن الولاء ليس مرتبطاً في إطلاقيته بكيان الحزب ومؤسساته بقدر ما له صلة إلى حد بعيد بالأشخاص المتنفذين في القيادة أو من يقومون مقامهم في الأقاليم. ومن الملاحظ استفحال هذه المفارقة كلما كان الحزب على عتبة الاستحقاقات الانتخابية أو لحظة استعداده لعقد مؤتمراته الوطنية قصد الدفاع عن حصيلة أدائه وتجديد هياكله.. نحيل في هذا السياق على شهادة أحد مناضلي الحزب وأطره القيادية لزمن طويل في قطاعي الشبيبة والطلبة مع إدراكنا حدود موضوعية الشهادة عندما يتعلق الأمر بتنازع المصالح وتباين الاستراتيجيات، يقول فيها: «... ونشير إلى أن من صور تهميش القواعد من طرف المكتب السياسي الطريقة التي أصبحت توضع بها قوائم الترشيح في الانتخابات التشريعية بحيث تولى المكتب السياسي مباشرة وضع لائحة انتخابات ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بدون أن يحيلها على اللجنة المركزية، كما كان يجري الأمر في الماضي، ومع إعفاء نفسه من التقيد بالمقترحات الواردة عليه من الأقاليم والتي اعتبرت مجرد «بيانات للاستئناس»، بل إن المكتب السياسي هو نفسه الذي باشر ترشيح أعضائه أيضاً، وفي الدوائر التي يختارونها وبحضورهم!؟»، ليضيف «وهكذا فإن تحكم المكتب السياسي في آلية الترشيح وسيطرته شبه المطلقة على الدواليب الحزبية خارج أية مراقبة أو تتبع أو مشاركة قاعدية قد أفرز داخل أطر الحزب تياراً جارفاً نحو اختيار التقرب من المكتب السياسي عوض الارتباط بالتنظيمات القاعدية والسعي لكسب ود القيادة كبديل عن العمل مع المناضلين في القاعدة. وقد عمق ذلك نزعة احتقار القيم التنظيمية والاستهانة بها، ولم يعد رأي المناضلين موضوع أي اعتبار. ولا تظهر صورة التقرب من القيادة في شكل ولاءات وخدمات شخصية واتصالات ووجود في محيط القاعدة الاجتماعي والثقافي والسياسي، بل وصل الأمر إلى حد الاقتناع بالإقامة قريباً من القادة»[٣٩].

ليست هذه سوى صورة من صور عديدة عكستها آراء المناضلين وتقديرات المتابعين لتجربة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وأداء مؤسساته الحزبية. فالمؤتمر الوطني السادس المنعقد في الدار البيضاء أيام ٢٨ آذار/مارس و٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ عكس بوضوح أهمية المسألة التنظيمية وخطورتها على مستقبل الحزب ومكانته في المنظومة السياسية المغربية.. فقد تساءل تقرير المكتب السياسي الذي قدمه الكاتب الأول السيد عبد الرحمان يوسفي لحظة افتتاح المؤتمر عن السبيل للوصول إلى تحقيق إطار حزبي نموذجي يجعل التعايش بين الوحدة والتعددية ممكناً؟. مجيبا بالقطع: «ليس هناك سبيل آخر غير تنمية الديمقراطية داخل الحزب»، مضيفاً «الديمقراطية الداخلية في الحزب ليست أمراً قانونياً بل هي فعل حقيقي، فنحن إذا عاينا تجربتنا الماضية سنجد أنفسنا أننا كنا مقصرين في فتح المجال للمناضلين والأطر وللمتعاطفين مع الحزب وللأصوات

---

(٣٩) محمد الساسي، «التشكيلات السياسية في المغرب (ملف): الأزمة الراهنة للديمقراطية الداخلية في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المظاهر ومقترحات للمعالجة،» نوافذ، العددان ٨ ـ ٩ (تموز/يوليو ٢٠٠٠)، ص ٣٦.

المجتمعية لكي تجد مجالاً للتعبير عن آرائها وتطلعاتها وهمومها ...»[٤٠]. إن التقرير وإن أمسك بمظاهر العطل في تجربة الحزب وسعى إلى استشراف أفق التجاوز، فإن النقاش الداخلي للمؤتمر كان أكثر حدة وصرامة كما يستنتج من الوثائق التي نشرت أو التي لم تجد طريقها إلى النشر[٤١]، علماً أن الحزب خلال انعقاد مؤتمره الاستثنائي في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ أقدم على خطوة جريئة حين نشر على صفحات جريدته **المحرر** جزءاً من المناقشات الداخلية بإيعاز كبير من شهيد صحافته عمر بنجلون.

نخلص في خاتمة هذا الشق من الورقة البحثية إلى أن الحزبين المنتميين إلى العائلة الوطنية، وإن اختلفا في المنطلقات والتصورات الفكرية وتباينت تجاربهما التنظيمية والسياسية، ولم يتوحدا حيال القضايا المركزية التي أفرزها التطور الموضوعي للحياة السياسية المغربية على امتداد أربعة عقود، فإنهما اقتربا من حيث طبيعة الممارسة ونوع القضايا التنظيمية والسياسية المترتبة عنها. صحيح أن حزب الاستقلال خلافاً للاتحاد الاشتراكي توفق في المحافظة على تلاحم الحزب ووحدة كيانه، في حين انفرط خيط الاتحاد وتعرض لانشقاقين منذ الإعلان عن خروجه من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية صيف ١٩٧٢، وحتى لحظة انعقاد مؤتمره السادس الأخير ربيع ٢٠٠١ حين انشق فصيل عنه سيكون بدوره حزباً حمل اسم «المؤتمر الوطني الاتحادي». الحاصل أن نفس الاحتقان الناجم عن ضعف الديمقراطية الداخلية شكل مصدر قلق مشترك لدى المناضلين في الحزبين معاً، غير أن ثقل الآباء المؤسسين ونوعية الثقافة التي حكمت مسار حزب الاستقلال وأطرت علاقات مؤسساته جنبته مآل الانشقاق، وإن طرحت عليه أسئلة في غاية الدقة منذ انعقاد مؤتمره الحادي عشر سنة ١٩٨٢ كقضية «المجايلة ودوران النخبة القيادية»[٤٢] في الحزب و «الديمقراطية الداخلية».

إن توحد الحزبين في الأعطاب التنظيمية والسياسية الناجمة عن الممارسة يحيل على وجود عطل في التفكير والثقافة السياسية لدى المؤسستين .. ونميل إلى القول إن من محددات تفسير العطل الحاصل ضغط ثقل إرث الحركة الوطنية على أداء الأحزاب

---

(٤٠) **المؤتمر الوطني السادس للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية– الدار البيضاء، ٢٨ مارس ــ ٢ ابريل ٢٠٠١** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ٢٠٠١)، ص ٢٩.

(٤١) يتعلق الأمر أساساً بالقضايا التنظيمية التالية: سؤال الهوية، الإشكاليات والاختلالات التنظيمية، المبادئ والمفاهيم التنظيمية، الهيكلة التنظيمية، أدوات العمل، إدارة الحزب، ماليته وممتلكاته وإعلامه، ثم علاقات الاتحاد. وقد استغرقت ضمن وثائق الحزب خمساً وعشرين صفحة مكونة من عشرات الفقرات.

(٤٢) نفكر في الجدل الدائر خلال انعقاد المؤتمر الثاني عشر(١٩٨٩) بخصوص مطلب «تشبيب» قيادة الحزب على الصعيدين الإقليمي والوطني وتناول التقرير المذهبي لحيثياته، وردود أفعال بعض الأطر القيادية حيال هذا الموضوع. فقد اعترف أحمد الدويري، عضو اللجنة التنفيذية للحزب، بفشل المؤتمر في الإجابة عن مطلب التشبيب، كما قدم عبد الكريم غلاب، باعتباره عضواً في اللجنة نفسها، استقالته معلناً «أنه عضو في اللجنة التنفيذية للحزب منذ سنة ١٩٤٨». وذلك قبل أن يتراجع عنها لاحقاً.

المتفرعة عنها..فقد ظلت القيادات الوازنة في الحزبين منشدة إلى التراث العميق للنضال الوطني من حيث نمط التفكير السياسي وثقافة التدبير الحزبي، على الرغم من التغيرات التي طرأت على هيكلة الحزبين وتكوينهما، والتحولات التي طالت بنية المجتمع المغربي(٤٣). لذلك يعتبر النجاح في تفكيك هذا الإرث والقطيعة مع العناصر السلبية والمعيقة فيه مفتاح تطور الحزبين وشرط توفقهما في خلق ظروف الملاءمة بين النصوص والممارسة، بين القول والفعل، في الحياة الحزبية.

ثانياً: الديمقراطية البينية وعبء التاريخ

يرتبط العنصر الثاني مع نظيره الأول ضمن هذه الورقة البحثية، في كون «الديمقراطية» ككل غير قابلة «للقسمة» أو التوزيع. فالديمقراطية مع الذات شرط عين لامتدادها إلى الآخر الذي لا يتخذ في هذا المقام معنى «الأجنبي» كما هو الحال في التناظر بين «الأنا» و«الآخر»، بل ينطوي على طابع المغايرة التي يقتضيها الاختلاف في التفكير والاستراتيجيا والتباين في منهجية إدارة السياسة وما يرتبط بها ويتفرع عنها من قضايا وأسئلة.

من باب المقارنة بين الحزبين، أولى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أهمية خاصة لمبدأ انتخاب أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية باعتبارها حلقة وسيطة بين المؤتمر الوطني واللجنة المركزية.

ولأن حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي سليلا الحركة الوطنية وحدهما النضال وجمعهما أفق التحرر واسترداد السيادة، وأبعدتهما السياسة باعتبارها فن تدبير المصالح، يكتسب البحث في واقع الديمقراطية بينهما طابعاً خاصاً لعله أقرب إلى التعقيد وصعوبة النظر منه إلى الاختزال والتعميم والوثوقية. فاللافت للانتباه أن مسيرة الحزبين- بقدر ما عانت من عبء التاريخ وثقل جروحه السياسية - ظلت مستجيبة لنداء المستقبل. لعل تبادل الحزبين كل ما يمكن أن يلج قاموس السياسة من نعوت وأوصاف بذيئة وصل حد التجريح والتخوين والتنكيل، بيد أنهما سرعان ما يتكاتفان حين يتعلق الأمر بمنعطف عميق وخطير أو حين يلوح في الأفق بريق أمل يؤشر لاحتمالات التغيير..إنها ضرورات السياسة ومستلزماتها.

ننطلق في هذا العنصر الخاص بمعالجة واقع الديمقراطية بين حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي من أن ضعف الديمقراطية الداخلية أعاق إمكانية امتدادها وصيرورتها

(٤٣) لفهم دلالات التحولات الحاصلة في بنية المجتمع المغربي، انظر: آلان روسيون، في: آلان روسيون [وآخرون]، **التحولات الاجتماعية بالمغرب** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٠)، ص ١٧٣.

سلوكاً مشتركاً بين الحزبين. بيد أن التحليل المطلوب لا يتوقف عند هذه المعاينة، بل يستلزم إدخال متغيرات أخرى كفيلة بتوسيع دائرة المعالجة. لذلك نعتبر حضور التاريخ الوطني واستمرار الاختلاف بشأن توظيفه واستثمار رصيده الرمزي في إعادة إنتاج الشرعية التاريخية متغيراً أساسياً في إعاقة الديمقراطية بين الحزبين. غير أن الحزبين وإن اختلفا في تأويل التاريخ الوطني واستثمار رمزيته، فإن متغيراً ثالثاً كان له بالغ التأثير في تحديد مساحة الديمقراطية بينهما، ويتعلق الأمر بطبيعة النظام السياسي ونوعية المفاهيم التي أطرت الحياة الدستورية والسياسية المغربية.

١ ـ في العلاقات الثنائية

شددنا سلفاً على أن انشقاق ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ كان أول شرخ في جسم الحركة الوطنية المغربية. فالمناضلون الذين وحدتهم مقاومة المستعمر، واستمروا يعتبرون حزب الاستقلال بيت الجميع وعوا بأن أسئلة الهوية الإيديولوجية واستراتيجية إعادة بناء الدولة الوطنية من الحدة والدقة ما يجعل الاختلاف مشـروعاً، والاجتهاد في استجلاء سبل إدارته شرعياً ومطلوباً. بيد أن ضعف ثقافة الاختلاف لم يسعفهم في أن يركبوا طريق التغيير العمودي، فكانت كلفة النزوع إلى التغيير الأفقي بإحداث حزب جديد باهظة من الناحيتين الاستراتيجية والسياسية[٤٤].

ليس مطلوباً منهجياً التفصيل في مسار العلاقات الثنائية بين الحزبين لحظة الانشقاق وما أعقبتها من تطورات حيث الصحافة الصادرة وقتئذ والسير الذاتية لثلة من الوطنيين والروايات الشفهية حبلى بالصور والشهادات والاعترافات[٤٥].

يهمنا في هذا المقام فحص طبيعة العلاقة التي جمعت الحزبين حيال ما يعتمل في الحياة الدستورية والسياسية المغربية.

---

(٤٤) يجب قياس الكلفة بالنسبة الى الأدوار المستقبلية للحزبين في الحياة السياسية، وحدود تقاربهما أو تفاعلهما، وطبيعة التنافس الذي سيسود علاقاتهما، وحجم مسؤوليتهما في استقامة الحياة الدستورية والسياسية المغربية. مع الإشارة إلى أن قرار الانشقاق لم يكن إجماعياً على صعيد النخبة، نحيل من باب المقارنة على محاضرتين متباينتين من حيث تعاطيهما مع فكرة تأسيس الحزب الجديد: الأولى للشهيد المهدي بن بركة، ألقيت في تطوان بتاريخ ٣١ تموز/يوليو ١٩٥٨، والتي دعا فيها إلى إحداث انقلاب في الحزب، والثانية للمرحوم عبد الرحيم بو عبيد التي ألقاها في الدار البيضاء بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨ في موضوع: «سنتان ونصف بعد استقلال المغرب»، التي أشار فيها إلى المحاولات الهادفة إلى تشتيت الحزب مشدداً على القول بأن «قوتنا هي وحدتنا»، وأننا نستطيع أن نحقق برنامجنا في الداخل والخارج وأن نبقى موحدين ولا سبيل إلى تردد الشك في صفوفنا»، وإن كنا نستنتج من محاضرة سابقة للمهدي بن بركة ألقيت في الدار البيضاء في ١٩ مايو أيار/مايو ١٩٥٧ ما يخالف ذلك، حيث دعا إلى ممارسة النقد الذاتي داخل الحزب، والتوحد من أجل مواجهة ما يتعرض له الحزب.

(٤٥) انظر على وجه الخصوص صحيفتي العلم والتحرير.

أ ـ استند مؤسسو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية[٤٦] في الدفاع عن شرعية إحداث الحزب الجديد (١٩٥٩) على مقولة «الوضوح الإيديولوجي»، والسعي إلى إقامة قطيعة مع التفكير الذي لف وعي النخبة الوطنية وقاد مسيرتها النضالية داخل حزب الاستقلال. فالأداة الحزبية الجديدة مطالبة بصياغة مشروع سياسي واضح تتكاتف كل مكونات المجتمع من أجل النهوض به وإنجاز مقاصده بعيداً عن «التعصب الحزبي، والاحتراف السياسي وعدم الشعور بالمسؤوليات»[٤٧]. لذلك، سيجد حزب الاستقلال نفسه وجهاً لوجه أمام نظيره الجديد بخصوص أعقد القضايا التي واجهها المغرب بعد استقلاله.. صحيح أن النضال الوطني لم يتسع وقتئذ لقبول الأسئلة المستقبلية بحجة ترتيب التناقضات وإعطاء الأولوية لشعار الاستقلال، بغض النظر عن مضمونه وأبعاده، وصحيح أيضاً أن التعاقد الضمني مع المؤسسة الملكية أعاد تأكيد هذا الشعار وحول عنوان المرحلة ثورة مزدوجة يقودها الملك والشعب[٤٨]. بيد أن استرداد السيادة والشروع في إعادة بناء الدولة ومؤسساتها لم يحظ بالإجماع الذي قاد النضال الوطني وحكم مسيرته، فكانت النتيجة أن تجددت الأسئلة التي ظلت معلقة، وفي صدارتها سؤال الحكم والسلطة ودسترة النظام السياسي .

لم يكن حزب الاستقلال، خلافاً للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، خارج مدار تفكير المؤسسة الملكية لما يجب أن يسير عليه النظام السياسي، وإن انطوت كتابات علال الفاسي على قدر مهم من الاجتهاد في تحليل عناصر تأسيس النظام وبناء مؤسساته وضبط السلطة وآليات ممارستها[٤٩]. فالمؤسسة الملكية تغيت مبدأ التدرج في الارتقاء نحو وضع الدستور ودمقرطة النظام على خلفية أن الشعب-لاعتبارات تاريخية وموضوعية ـ لا يمتلك التربية والنضج السياسيين الكافيين بإسعافه في الاندماج في عملية المشاركة المباشرة والسريعة. فهكذا، بينما طالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بضرورة انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور والإسراع في صياغة القوانين الانتخابية قصد تكوين برلمان بالاقتراع العام يتولى ممارسة السلطة التشريعية، تجنب حزب الاستقلال الدخول في مناقشة الشكل الذي يجب أن توضع بواسطته الوثيقة الدستورية، معتقداً أن المغرب في حاجة إلى دستور بغض النظر عن أسلوب وضعه طالما أنه سيطرح على الاستفتاء الشعبي[٥٠]، الأمر الذي يفسر

---

(٤٦) الذي سيصبح مع حلول ١٩٧٥ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

(٤٧) لعلها الجمل التي تصدرت لافتة المؤتمر التأسيسي (٦ أيلول/سبتمبر١٩٥٩): «أعداء التحرر والتقدم: التعصب الحزبي والاحتراف السياسي وعدم الشعور بالمسؤوليات».

(٤٨) ولاسيما بعد نفي الملك محمد الخامس (٢٠ آب/أغسطس ١٩٥٣)، حيث طرح الوطنيون عودة الملك من المنفى شرطاً للشروع في المفاوضات من أجل الاستقلال.

(٤٩) انظر على وجه الخصوص: علال الفاسي، **النقد الذاتي** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٥٢).

(٥٠) انظر: عبد الكريم غلاب، **التطور الدستوري والنيابي بالمغرب** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٨)، ص ١٩٢.

مشاركته في عضوية مجلس الدستور (٢٦ آب/أغسطس ١٩٦٠) الذي عين الملك محمد الخامس كافة أعضائه وأناط بهم مهمة إعداد وثيقة ستكون أول دستور للبلاد، وأيضاً مساهمته في اقتراح إصدار قانون أساسي للمملكة بعد فشل تجربة مجلس الدستور وانتقال العرش إلى الملك الراحل الحسن الثاني في أعقاب وفاة والده (شباط/فبراير ١٩٦١).

ليس الغرض في هذا المقام متابعة تطور الأحداث الدستورية والسياسية خلال مرحلة مفصلية في سيرورة دسترة النظام السياسي المغربي (١٩٥٦-١٩٦٢) بل المبتغى إثارة قضية مركزية في العلاقة بين الحزبين وفي علاقتهما معاً بنظرية الحكم وتوزيع السلطة وآليات ممارستها. فالأمر هنا لا يتعلق بمسألة شكلية أو تقنية، بل بجدل سياسي عميق طال إشكاليات السيادة، والمشروعية والتمثيلية. فبينما حسمت الخطب الملكية موضوع السيادة حين أكدت على أن «سيادة البلاد تتجسم في الملك الذي هو الأمين عليها والحفيظ لها»[٥١]، واستبعدت الفصل العمودي للسلط الذي كرس سمو المؤسسة الملكية وخولها مكانة سميقة تعلو كل السلط ولا تندرج ضمن دائرة التقسيم المألوف في نظرية مونتيسكيو، بل جعل الفصل مقصوراً على السلطتين التشريعية والتنفيذية (الحكومية)، مقابل ذلك سعى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وتنظيمات أخرى إلى جانبه[٥٢]، إلى الدفاع عن أطروحة مغايرة، قوامها وضع دستور من لدن جمعية تأسيسية منتخبة، تستمد مشروعيتها من الشعب مباشرة، وتنوب عنه عبر التفويض في صياغة أول وثيقة دستورية للبلاد تحدد فلسفة الحكم، ومبادئ الدولة، وتنظم السلطة وتوزعها وتحدد آليات ممارستها .

لقد شكلت المسألة الدستورية أول حلقة مفصلية في الاختلاف حول مغرب ما بعد الاستقلال، وبمنطق السياسة لم يكن الأمر مذهلاً أو غير متوقع، ولربما تحتاج تجربة الحركة الوطنية مزيداً من الجرأة وكثيراً من النقد لتفكيك تاريخها الاتفاقي وإعادة صياغته على أسس أكثر علمية ووضوحاً وعمقاً، ونميل إلى القول إن نجاح شعار «المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي» الذي يتم تداوله الآن بكثافة في الخطاب الرسمي وأدبيات الأحزاب الوطنية رهين إلى حد بعيد بمدى التوفق في إنجاز عملية التفكيك وإعادة البناء. ترتبت عن الموقف من الدستور نتائج سياسية واستراتيجية هامة في العلاقة بين حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. فقد دخلت النخبة الوطنية دائرة الصراع حول رسم قسمات النظام السياسي المغربي منقسمة على نفسها مقابل مؤسسة ملكية مستجمعة لكل قواها، مستثمرة واقع الوهن في جسم الحركة الوطنية، فكانت النتيجة أن حظي مشروع الدستور في استفتاء ٧

---

(٥١) ورد ذلك في خطاب ٨ أيار/مايو ١٩٥٨، الذي اصطلح على تسميته فيما بعد «العهد الملكي». للاطلاع على النص الكامل، انظر: **انبعاث أمة** (المطبعة الملكية)، العدد ٣ (١٩٥٧- ١٩٥٨)، ص ١٩٤ وما بعدها.

(٥٢) نفكر أساساً في الحزب الشيوعي المغربي، وحزب الشورى والاستقلال.

كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ بنسبة قبول عالية وصلت ٩٧,٨٦ بالمئة من الأصوات المعبر عنها[٥٣].

ب ـ موازاة لذلك لم يمنع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية – الذي عارض الدستور وقاطع الاستفتاء ـ من المشاركة في أول انتخابات تشريعية في البلاد(١٧أيار/ مايو ١٩٦٣)، علماً أنه تحفظ، إلى جانب حزب الاستقلال على النظام الانتخابي كما أقره ظهير فاتح أيلول/سبتمبر ١٩٥٩ الذي أخذ بأسلوب الاقتراع الأحادي الاسمي الأكثري على دورة واحدة[٥٤]. فقراءة نتائج العمليتين الانتخابيتين اللتين أجريتا لأول مرة بعد الاستقلال، توضح دقة الانشقاق الذي حصل في حزب الاستقلال وخطورة أبعاده على مكانة الحركة الوطنية ودورها في الحياة السياسية المغربية. فحزب الاستقلال وحده حصل في الانتخابات الجماعية التي جرت بتاريخ ٢٩أيار/ مايو ١٩٦٠ على ٤٠ بالمئة من المقاعد على الصعيد الوطني، متبوعاً بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية بـ ٢٣ بالمئة مما «يعني أن لولا الانشقاق لعادلت قوة الحزبين معاً ثلثي المجالس البلدية والقروية، ويفيد في المقابل، أن النظام الانتخابي المعتمد ساهم بشكل قوي في إقامة تعددية حزبية مندرجة ضمن الفلسفة المؤطرة للمفهوم الملكي لدسترة السلطة وبناء مؤسساتها[٥٥]. والملاحظة نفسها تنسحب على الانتخابات التشريعية لتكوين مجلس النواب حيث كان نصيب حزب الاستقلال ٤٠ مقعداً متبوعاً بـ ٢٧ للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، من أصل ١٤٤ مقعداً المكونة للمجلس، مما يعني أنهما اقتربا من تحقيق الأغلبية المطلقة.

> ثمة عنصران جديران بالإشارة عند تحليل تاريخية بروز الفكرة الحزبية في المغرب الأقصى. يتعلق الأول بالطابع التنظيمي الذي حكم شكل الحزب وهياكله، في حين يخص الثاني النزوع المبكر لدى النخبة الحزبية إلى الانشقاق.

تكمن أهمية استحضار التجربتين الانتخابيتين في إبراز عمق الشرخ الذي طال جسد الحركة الوطنية وتأثيره في ميزان القوى الناظم للصراع حول تأصيل مفاهيم السيادة والمشروعية والتمثيلية غداة الانطلاق في إعادة بناء الدولة الوطنية. فإذا كانت

---

(٥٣) الجريدة الرسمية (١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢).

(٥٤) نشير إلى أن حزب الاستقلال طالب وقتئذ بالاقتراع اللائحي الأكثري على دورة واحدة. كما أن التعديلات التي أجريت على القانون التنظيمي الخاص بمجلس النواب عام ٢٠٠٢ جعلت المغرب يأخذ بالاقتراع اللائحي عن طريق التمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر البقايا.

(٥٥) انظر: أحمد مالكي، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: المفاهيم الأساسية، النظام السياسي المغربي** (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، ٢٠٠١)، ص ٢٦١.

السياسة قد نجحت في انفراط عقد العائلة الوطنية التي وحدها المستعمر ولحمها مطلب الاستقلال، فكيف نفسر عسر النخبة الحزبية في إدارة الاختلاف وترشيد خسائره؟ فهل تسعفنا مفاهيم البحث الاجتماعي وطرائقه في التماس أجوبة شافية عن هذا السؤال وغيره؟ أم أن الأمر يستلزم تنويع مقتربات التحليل لفهم حقبة ظلت سجينة صدور أصحابها ولم تحظ بعد بالقدر الكافي من البحث والتدقيق[٥٦]؟

ج - في مجتمع مركب (Société composite)، كما هو حال المغرب الأقصى، يصعب النظر إلى مثل هذه الأسئلة من زاوية محددة بعينها. فقد هيمن المقترب الانقسامي (Approche ségmentariste) لزمن طويل على مدركات فهم النظام السياسي المغربي وآليات اشتغاله، ودور النخبة ومكانتها السياسية. فحتى وقت قريب استمر حضور صاحب كتاب **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**[٥٧] ضاغطاً على وعي الباحثين المغاربة وطرق معالجتهم لطبيعة نظامهم السياسي، ولربما شجع انسداد دائرة المجال السياسي وضيق أفق المناقشة والاختلاف والنقد على إشاعة فكرة نزوع المغاربة الفطري إلى الانقسام وميلهم الطبيعي إلى التوحد لحظة الإحساس بالخطر الخارجي.[٥٨]

فمن مداخل تفسير واقع الانقسام داخل النخبة الوطنية، نرجح فرضية ضعف المشروع السياسي لديها، وعسر تمثلها قيمة الاعتراف بشرعية الاختلاف وامتلاك القدرة على إدارته وترشيده، مقابل مؤسسة ملكية حاضرة بقوة، تستثمر بانتظام موروثها الديني والتاريخي، وتسعى بشكل دؤوب إلى تقعيد عناصر اللعبة السياسية عبر تأصيل فلسفتها الخاصة لمفاهيم الحكم والشرعية والتمثيلية. نلمس ذلك في طبيعة النقاش الذي ساد للحقبة الفاصلة ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٢، والتي أثرنا جوانب منها في الفقرات السابقة.

---

(٥٦) يمثل كتاب الباحث المغربي محمد الطوزي محاولة جادة في الموضوع، انظر: محمد الطوزي، **الملكية والإسلام السياسي في المغرب**، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٠)، ص ٣١٠. والكتاب صادر أصلاً بالفرنسية: Mohamed Tozy, *Monarchie et islam politique au Maroc* ([Paris]:Presses de la foundation nationale des sciences politiques, 1999).

(٥٧) المقصود هنا الباحث الأمريكي «جون واتربوري»، انظر: John Waterbury, *Le Commandeur des croyants: La monarchie marocaine et son élite* (Paris: Presses universitaires de France, 1975).

وللكتاب طبعة بالعربية: **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٢).

(٥٨) استرشاداً بمقولة إرنست غلنر الشهيرة: «أنا ضد إخوتي، وأنا ضد أبناء أعمامي، أبناء أعمامي، إخوتي أنا ضد الجميع. لا يجتمع الإخوة تحت سلطة عليا لاخ أكبر إلا خوفاً من أبناء الأعمام، ولا يجتمع أبناء الأعمام تحت سلطة بعض الفرق الكبرى للعائلة إلا خوفاً من العدو الخارجي، الذي يهدد باستمرار. إن عامل الالتحام هو العدو الخارجي وليست سلطة الحاكم الداخلي». انظر:
Ernest Gellner, *Saints of the Atlas*, Nature of Human Society Series (London: Weidenfeld and Nicolson, 1969).

فقد كان واضحاً لدى المؤسسة الملكية أن الأمر لا يتعلق بقراءة جديدة للتراث الإسلامي والاجتهاد في عناصره ومقاصده، لأن ذلك من شأنه فتح المجال أمام تنافس الشرعيات، وتعدد المستفيدين من رأس المال الرمزي في بناء المشروعية وإعادة إنتاجها، والحال أن الملكية استثمرت جانباً من رصيدها المفقود في سجل الحركة الوطنية وأحزابها، يتعلق الأمر بالدين وما يرتبط به. فقد أكسب النضال ضد المستعمر صفة الازدواجية في الشرعية الوطنية للطرفين معاً، بيد أن الملكية وجدت في الوعاء الديني ما ساعدها على الحفر عميقاً في التراث لبناء مسوغات كفيلة بتطويع نتائج التفسير والتأويل وجعلها في خط التناغم مع مدركاتها لمفاهيم الحكم والشرعية والتمثيلية، وهو ما يفسر طبيعة علاقتها مع العلماء[٥٩]، وفهمها **للبيعة**[٦٠]، مبدأ **فصل السلطات**[٦١]، وكل ما له صلة باستراتيجية بناء المشروعية وتحديد قواعد اللعبة السياسية[٦٢].

حين نقرأ إنتاجات النخبة الوطنية واجتهاداتها في هذا المجال[٦٣]، نلاحظ نوعاً من التباين في مقاربة العلاقة مع التراث وتحليل حدود الاتصال والانفصال بين الدين والسياسة في صياغة الأسس الفلسفية لنظرية الحكم في المغرب. ومن اللافت للانتباه أنه بقدر ما تباعدت معالجات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن حزب الاستقلال وحرصت على فهم علاقة الدين بالدولة خارج دائرة النظر الملكي، اقترب الاتحاد الاشتراكي من هذه الدائرة وانغمس في مسارب تفكيرها. فهكذا تحيل وثائق المؤتمر الاستثنائي (١٩٧٥)[٦٤]

---

(٥٩) اعتمدت الدولة استراتيجية إدراج العلماء ضمن أسلاك الوظيفة العمومية، واخترقت رابطتهم، وتمت مراقبة المساجد والتحكم في الخطب بداخلها .

(٦٠) حين طرح السؤال التالي على الملك الراحل الحسن الثاني: «لماذا طلبتم الموافقة المسبقة من العلماء على اعتلائكم العرش سنة ١٩٦١؟» كان جوابه: «بالنسبة لنا لا يتم طلب موافقة العلماء. فعند وفاة الملك يقوم العلماء وبعدهم الشرفاء المتحدرون من النبي وأفراد العائلة والشخصيات بالتوقيع على وثيقة البيعة معترفين بذلك بوفاة الملك وباعتلاء خلفه العرش». نشير إلى أن جدلاً مهماً حول البيعة والمبايعة وما يرتبط بهما شهدته الحياة السياسية المغربية لحظة التهيؤ لإعداد الدستور الأول (١٩٦٢) الذي حسم فصله العشرون هذا النقاش بتنصيصه على الطريقة التي سينتقل بواسطتها العرش. مما يعني أن البيعة تغدو في هذه الحالة تأكيداً وتكريساً لما نصت عليه الوثيقة الدستورية .

(٦١) شددت الخطب الملكية في أكثر من مقام على أن فصل السلطات لا يسري على الملك بل على السلطتين التشريعية والحكومية. لذلك نميل إلى القول إن نظرية الفصل بين السلطات تفهم في النظام السياسي المغربي في ضوء الأحكام السلطانية لأبي الحسن الماوردي أكثر من روح الشرائع لمونتيسكيو.

(٦٢) Abdelatif Agnouche, «Contribution à l'étude des stratégies de légitimation du pouvoir autour de l'institution califienne: Le Maroc musulman des Idrissides à nos jour,» (Thèse d'Etat, Université Hassan II, Casablanca, 1986).

(٦٣) انظر: مالكي، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: المفاهيم الأساسية، النظام السياسي المغربي**، ص ٢٦٣-٢٨٣.

(٦٤) نفكر أساساً في التقرير الايديولوجي المقدم لجلسات المؤتمر الاستثنائي، للاطلاع على بعض مقاطعه وتوضيحات عن سياق تحريره، انظر: محمد عابد الجابري، **مواقف، إضاءات وشهادات: المؤتمر الاستثنائي**، ٢ مج (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ٢٠٠٢)، ص ٢١ و ما بعدها.

على مكامن القطيعة مع الاتحاد الوطني وعناصر الاستمرارية في الاستراتيجية الجديدة للحزب. لعل المقام لا يسمح بإبراز سعي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من خلال كتابات أبرز رموزه[٦٥]، إلى التفكير في السياسة بعيداً عن دائرة العقيدة وتوظيفاتها الإيديولوجية[٦٦]. فقد شدد عبد الله إبراهيم في أكثر من مقام على نظرية الحكم في المغرب منتقداً أساسها الفلسفي المبني على الطاعة المطلقة، والقوة الصارمة، وشخصنة السلطة[٦٧]، الأمر الذي يفسر لماذا أولى أهمية خاصة لفكرة العقد الاجتماعي في سياق مقاربته لعلاقة الدين بالدولة والأسس النظرية لنظام الحكم. فالإشكالية المركزية في فكره «تكمن في طبيعة العقد الاجتماعي الذي يربط بين الغالبية الساحقة من الشعب ومن يقوم بتمثيلهم سياسياً»[٦٨]، إنه يروم إعادة بناء العلاقة بين الدين والدولة بالشكل الذي يساعد على القطيعة مع جذور الثقافة السياسية السلطوية ويفتح المجال أمام المشاركة المؤسسة على الإرادة الحرة والمسؤولة.

تميز حزب الاستقلال، خلافاً للتنظيمات التي رامت تضييق حيز الدين في السياسة، بقدر كبير من الوضوح في صياغة تصوراته للمجالين الديني والسياسي وطبيعة التقاطعات بينهما. فليس صدفة أن ينعت زعيمه علال الفاسي بأحد «أساطين السلفية في المغرب»[٦٩]، هذا الذي ساهم بثقافته العربية الإسلامية التقليدية، وانفتاحه الموزون على التراث الفكري الغربي، بدور حاسم في الارتقاء بالعقيدة إلى أولوية الأولويات في المنظومة الفكرية للحزب. لا يسمح المقام بالتفصيل في فكر هذا الرجل[٧٠] الذي طبع

---

(٦٥) نفكر في كتابات عبد الله إبراهيم ومعالجاته النظرية لقضايا الحكم والسلطة وكيفية تنظيمهما، للاطلاع على المضمون، انظر: عبد الله ابراهيم: **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**(الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٦)؛ **أوراق من ساحة النضال، والإسلام في آفاق سنة الفين** (الدار البيضاء: دار النجاح الجديدة، ١٩٧٩) .

(٦٦) ألم يحدد في سياق تشخيصه مصادر استمرار مشكلة التنظيم السياسي في المغرب قائلاً «...ثم انهار نظام الاستعمار، واسترجع الشعب استقلاله رسمياً ومضت السنون تلو السنين وجرس الخطر يدق باستمرار لأن المشكلة الخالدة مشكلة التنظيم السياسي للشعب المغربي على أساس سيادته ومسؤوليته وكرامته ما تزال قائمة وبشكل مفجع لحد الآن؟»، انظر: ابراهيم، **صمود وسط الإعصار**، ص ٩٦-٩٧.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٥-١٦.

(٦٨) الطوزي، **الملكية والإسلام السياسي في المغرب**، ص ١٥٩ .

(٦٩) انظر: عبد الله العروي، **الإيديولوجيا العربية المعاصرة**، ط ٣ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٩)، ص ٥١-٥٢.

(٧٠) انظر بعض مؤلفات علال الفاسي: **النقد الذاتي؛ دفاع عن الشريعة** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٦)؛ **مقاصد الشريعة ومكارمها** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٣)، **ومنهج الاستقلالية** (الرباط: مطبعة الرسالة،١٩٦٢)، ويحتوي على نص التقرير المذهبي الذي قدمه للمؤتمر السادس للحزب المنعقد في الدار البيضاء – يناير ١٩٦٢.

مسيرة الحزب، دون أن يتوفق في استمالة جل مناضلي تنظيمه وأطره القيادية إلى تمثل فكره وترجمته إلى وقائع على صعيد الممارسة[٧١]. فالجوهري عنده حين مقاربة علاقة الدين بالدولة، التمييز بين «إسلام ثابت متعال وإسلام حائل مجسد في سلوك الناس. الأول وحده حقيقي، فيجب إنقاذه بكل الوسائل ومهما كان الثمن. أما الثاني فهو ظاهري فقط فلا يضر نقده والتخلي عنه»[٧٢]. فكأننا به يفصل بين الإسلام السامي فيدعو إلى النهل من منابعه، والإسلام التاريخي الذي لا يتحمل مسؤولية أصحابه فينادي بالقطيعة مع تجاربه.. والحال أن على خلفية هذا الفهم عالج علال الفاسي مجمل المفاهيم التي شكلت مدار نقاش واختلاف غداة استقلال المغرب، وانخرط في ديناميتها السياسية. ففي باب «مسالك الفكر» من مؤلفه **النقد الذاتي** (١٩٥٢)، حدد معنى السلطة وعلاقتها بالمصلحة العامة ودور أفراد الأمة في الاهتمام بالسيادة. فـ «السلطة كامنة في الأمة، ومنها تصعد إلى أيدي الرؤساء وأولي الأمر، ومن حق الأمة وواجبها أن تظل حارسة على مواطـن الاستعمال لما هو منها وإليها»[٧٣]. غير أن منزع التوفيق الذي طبع فكره لم يمهله في أن يذهب بعيداً في الدفاع عن استقلالية الأمة بسيادتها وحقها في التمتع بها واستثمار نتائجها الدستورية والسياسية. لذلك كان صريحاً في الدعوة إلى الجمع بين المصادر العصرية لمبدأ السيادة والإرث التاريخي للنظام السياسي المغربي، مستخلصاً ضرورة الإصلاح والتنقيح لتطوير «نظامنا العتيق وجعله أكثر قدرة على مسايرة هذا العصر وحاجاته ...»[٧٤]، وبالقدر نفسه من الصراحة كان واضحاً في موضوع الملكية وشرعيتها في قيادة البلاد. فالمغرب عنده لم «يعرف منذ أربعة عشر قرناً شكلاً للحكم غير الملكية، فالعرش بقي رمز وحدته، ودليل ماضيه والذي سيكون عامل التوازن الاجتماعي فيه، ولكن هذا لا يعني أن الملكية لا تتطور إلى شكل دستوري على غرار ما يجري في إنكلترا أو في البلدان الإسلامية[٧٥]، وبالنتيجة يستوجب قبل كل شيء النظر» إلى صاحب العرش ــ جلالة الملك ـ كشخصية فوق الأحزاب وسائر الاعتبارات السياسية التي يمكن أن يتناقش فيها الرأي العام، بصفته الحارس الأمين لسير السلط وأعمالها، ويجب أن تتكون من حوله صوفية الاستقرار الحكومي والوعي الوطني والاستمرار

---

(٧١) يقول عبد الله العروي في هذا الصدد: «...لهذا السبب بالذات إن استطاع (علال الفاسي) أن يعبئ الجماهير فإنه لم ينجح في ترجمة آرائه إلى واقع سياسي ملموس، حتى عندما كان يمارس سيطرة روحية مطلقة على الحزب كان يرى عناصر ليبرالية تتسلل إلى القيادة متوخية حصر نشاطه في مجال الدعاية والتنظير لتتكلف هي بمسائل التكتيك وبالمناورات اليومية مع الإدارة الاستعمارية... ولما دقت ساعة الاستقلال أخذت بزمام الحزب وأبعدت علال الفاسي الذي أصبح في وضعية معارض مكمم..». انظر: عبد الله العروي، **الإيديولوجيا العربية المعاصرة** (الدار البيضاء: منشورات المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥)، ص ٦٧.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٧٣) الفاسي، **النقد الذاتي**، ص ١٥٢.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٥٢-١٥٣ .

(٧٥) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ١٩٩.

الوجودي للدولة...»[٧٦]. ونميل إلى الاستنتاج أن تصورات من هذا القبيل ساهمت بقسط وافر في صياغة الفصل ١٩ من الدستور المغربي[٧٧] الذي اكتسى مكانة خاصة بفعل التأويلات التي طالت مقتضياته منذ ١٩٨٣[٧٨]، والتي لم تستوعب الطبقة السياسية أبعادها على توازنات الفاعلين إلا في السنوات الأخيرة[٧٩]. ففي ظني لم يكن وارداً في خلد علال الفاسي مزاحمة المؤسسة الملكية في احتكارها المجال الديني واستثمار موارده الرمزية، لأن الملكية أولى بالأحقية منه في هذا المضمار، بسبب سجلها المناقبي وانتسابها إلى آل البيت، بل كان أفقه من ركب دعوة الإصلاح وإعادة التواصل مع الإسلام السامي والاجتهاد في مقاصده، السعي إلى نزع العتاقة عن المؤسسة وتطوير مفهومها للحكم عسى أن تصبح الظروف ناضجة لقبول مبدأ السيادة المشتركة (La co-souveraineté)، التي تعني سياسياً قسمة السلطة وعدم الاستحواذ عليها.

ولأن تجربة أحزاب الحركة الوطنية المغربية، كما هو حال الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، حملت في ذاتها بعض مظاهر إرث الدولة المغربية ومؤسساتها التقليدية، فإن للزعيم القائد حظوة خاصة في دائرة الحزب ومؤسساته.

د ـ الحاصل أن مع الاستفتاء على الدستور الأول (٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢) وإجراء أولى الانتخابات التشريعية (١٧ أيار/مايو ١٩٦٣)، والشروع في أول تجربة نيابية (١٩٦٣–١٩٦٥)، توضحت معالم النظام السياسي المغربي، والدوائر التي يمكن للفاعلين استثمار مشروعياتهم في نطاقها، والحدود التي يستلزم الوقوف عندها. فالأمر لا يتعلق بعقد سياسي يوضح حقوق وواجبات الفرقاء، يضمنه الدستور وتسهر المؤسسات المنبثقة عنه على احترام بنوده...فمفهوم العقد كما أصلته كتابات

---

(٧٦) الفاسي، النقد الذاتي، ص ١٥٣.

(٧٧) بقي رقم هذا الفصل ثابتاً في كل دساتير المغرب (١٩٦٢، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ١٩٩٢، ١٩٩٦) مع تعرضه لتعديل جوهري عام ١٩٧٠ حين أضيفت كلمة «الممثل الأسمى للأمة». أما نصه الكامل فيقضي بـ: «الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة، ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي الملة والدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة».

(٧٨) نعتبر خطاب ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣ بداية الشروع في تأويل الفصل التاسع عشر، فخلاله شدد الملك على مكانته كأمير للمؤمنين كما أكد على أن وظيفته تقتضي منه ضمان استمرارية الدولة وتسمح له بممارسة سلطات البرلمان. نشير إلى أنه تم اللجوء إلى الفصل نفسه للحسم في توتر العلاقة بين الملك والمعارضة الاتحادية التي لوحت بالانسحاب من البرلمان عام ١٩٨١.

(٧٩) هناك اهتمام ملحوظ بالفصل التاسع عشر من طرف الفاعلين السياسيين خلال السنوات الأخيرة ولا سيما من جانب تنظيمات اليسار وبعض أطر حزب العدالة والتنمية.

هوبز ولوك وروسو غير ممكن التطبيق في المجال السياسي المغربي[٨٠]، كما أن الدفاع عن السيادة المشتركة من زاوية الاجتهاد في العقيدة ومقاصدها، غير وارد على صعيد الإنجاز..الممكن والمباح ملكية حاكمة، منتشرة في كل مفاصل النظام السياسي، متمتعة بمكانة محورية خولتها إياها مشروعياتها الدينية والتاريخية والتعاقدية، وكرستها الوثيقة الدستورية وضمنت استمرارها. ولربما كانت هذه النتيجة كافية لإعادة وعي أحزاب الحركة الوطنية ذاتها واستيعاب الدور المنوط بها. لذلك، سيسعى الحزبان إلى تحويل اختلافهما حول القضايا السياسية المركزية المشار إليها إلى مرتكزات جديدة للتقارب والنضال من داخل الاختلاف قصد استعادة حقهما في المشاركة في بناء الدولة الوطنية. فهكذا، أصبح البرلمان واجهة مهمة للعمل المشترك بين الحزبين اللذين شكلا معارضة فعلية في مواجهة «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية»[٨١] بالنظر للمكانة الوازنة لبعض شخصياته، وبسبب نوعية القضايا المطروحة على البرلمان وقتئذ[٨٢]. بيد أن التدبير السياسي للعلاقة بينهما ستفرضه الوضعية الجديدة التي دخلتها البلاد بعد إعلان الملك حالة الاستثناء في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٥ التي يقضي بها الفصل ٣٥ من الدستور. فقد عطل العمل بالدستور وتوقفت الحياة النيابية وحل الملك محل المؤسسات الدستورية، وبدا المغرب وكأنه يتواصل من جديد مع مرحلة ما قبل الدستور.

تستمد حالة الاستثناء قيمتها المرجعية من كونها شكلت مؤشراً دالاً عن مأزق العلاقة بين أحزاب الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية. فعلى الرغم من التفوق المظهري للملكية في تكريسها الدستوري لمفاهيم الحكم والشرعية والتمثيلية وقدرتها الواضحة على ضبط توازنات الحقل السياسي، فإن حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني على ضعفهما التنظيمي وصعوبة إدارة اختلافهما، استمرا مدافعين عن حقهما في التمتع بحضور منتظم في الحياة السياسية يوازن حجم نضالهما الوطني، كما ظلا متمسكين بضرورة خلق شروط المصالحة الوطنية القادرة على إعادة الاعتبار للعمل السياسي وإكسابه قدراً من الصدقية تخرجه من دائرة الضياع وتمنحه إمكانيات الاستقامة والانتظام، لعل ذلك ما يفسر صعوبة استجابة الحزبين للعروض الملكية التي سبقت لحظة الإعلان عن حالة الاستثناء. فهل أخطأ المغرب الرسمي في إقرار حالة الاستثناء، ونجح حزبا الاستقلال والاتحاد الوطني في التحفظ على العرض الملكي؟ أم أن الخاسر الحقيقي هو الوطن

---

(٨٠) Mohamed Lahbabi, *Le Gouvernement marocain à l'aube du 20ème siècle* (Rabat: Techniques nord africaines, 1958).

(٨١) تكونت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية من الأحزاب التالية: الأحرار المستقلون، الحركة الشعبية، حزب الدستور الديمقراطي لأحمد رضا كديرة قبل أن يتحول عام ١٩٦٤ إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

(٨٢) من ذلك قضايا: الإصلاح الزراعي، توحيد المحاكم ومغربة القضاء، تعريب الإدارة، وضعية الموظفين المدنيين، منع بيع الخمور وتوزيعها في الأماكن العمومية، تأميم معامل إنتاج السكر وتأميم المعادن، تعديل قانون الصحافة.

المغربي الذي وجد نفسه يلج دائرة الضياع وفقدان التوازن بسبب سيادة نظرية «الفارس الوحيد» (Le cavalier seul)، ونتيجة ضغط منطق الإقصاء المتبادل؟

لا يسمح المقام بمناقشة سلامة اللجوء إلى حالة الاستثناء من عدمها، بل يهمنا منهجياً قراءة الحدث من زاوية الاستراتيجيات الجديدة للفاعلين السياسيين. فعلى صعيد الحركة الوطنية، سنلاحظ بروز وعي جديد لدى حزب الاستقلال ونظيره الاتحاد الوطني، قوامه البحث عن أرضية مشتركة تحافظ على مكانتهما وتسمح لهما بتجنب واقع التهميش والإضعاف الذي شكل أحد مقومات استراتيجية المؤسسة الملكية عند الشروع في تطبيق حالة الاستثناء. لعل أوضح إنجاز قام به الحزبان تشكيل «الكتلة الوطنية» والتوقيع على ميثاقها في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٧٠، مباشرة بعد الإعلان عن انتهاء حالة الاستثناء والتصريح بوضع دستور جديد[٨٣]. فهل شكل ميثاق الكتلة منعطفاً نوعياً جديراً بخلق ثقافة جديدة قادرة على تمكين الحزبين من تحويل اختلافهما إلى قوة تنظيمية مؤثرة في الحقل السياسي المغربي؟ لا تسعفنا قراءة ميثاق الكتلة[٨٤]، والمسار الذي آلت إليه في الإجابة بالإيجاب عن هذا السؤال. فإذا تركنا جانباً تصريحات قادة الكتلة[٨٥]، وتقييمات عديد الباحثين، نميل إلى القول بأن الكتلة لم تؤسس نتيجة مشروع سياسي جهد أصحابه في مناقشة حيثياته بعمق، وتفوقوا في إنضاج شروط إنجازه، بسبب أن روح الانشقاق استمرت ضاغطة على وعي قادة الحزبين ومدركاته، كما ساهمت وضعية التنظيمين في إذكاء روح التعثر في إنجاز المشروع[٨٦]. ومع ذلك تمكنت الكتلة من صياغة موقف موحد للحزبين إزاء مشروع الدستور(١٩٧٠)، حيث تمت مقاطعته، وحيال الانتخابات التشريعية (آب/ أغسطس ١٩٧٠) التي لم يشارك فيها الحزبان.

---

(٨٣) تم ذلك في خطاب ملكي أذيع في ٨ تموز/يوليو١٩٧٠، وللإشارة أصدر الحزبان بيانين منفصلين يوم ١٨ تموز/يوليو من السنة نفسها ناهضا من خلالهما مشروع الدستور.

(٨٤) للاطلاع على نص الميثاق، انظر: *Le Maroc politique*, rassemblés et présentés par Claude Palazzoli, la bibliothèque arabe collection textes politiques (Paris: Sindbad, [1974]), p.356.

(٨٥) بينما استبعد علال الفاسي أن تكون الكتلة عملاً مؤقتاً، اعتبرها عبد الرحيم بوعبيد «خطوة نحو إعادة توحيد جناحي حزب الاستقلال الذين انفصلا سنة ١٩٥٩»، أما عبد الله إبراهيم فقد كتب عنها لاحقاً يقول: «كان المخاض بالميثاق الوطني للكتلة عسيراً وطويل الأمد، فقد ابتدأ في خريف ١٩٦٥ في سلسلة من اللقاءات بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال، وانتهت هذه اللقاءات في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٧٠ بالتوقيع الرسمي على الميثاق الذي يعتبر لحد الآن مكسباً من أهم المكاسب للتحرك الوطني بعد الاستقلال...». انظر: **الاتحاد الوطني**، ٢٤/١٠/١٩٧٦.

(٨٦) أرجع عبد الله إبراهيم، كأحد الموقعين على ميثاق الكتلة، أسباب تعثر المشروع إلى طبيعة المفاوضات المتأرجحة بين المد والجزر غير الواضحة الأهداف، والخلافات في العلاقات الثنائية بين حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني، والأوضاع السياسية الدقيقة التي واجهها الاتحاد الوطني على المستوى الداخلي بين التيار الجذري وأنصار الحل الانتخابي.

٢ ـ على صعيد العمل المشترك

نقصد بـ «العمل المشترك» أشكال التنسيق ولحظات التقارب التي شهدتها العلاقات الثنائية بين حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، وتنظيمات سياسية جديدة منحدرة من هذين الحزبين أو قريبة منهما(٨٧).

يسود الكتابات التي تناولت بالتحليل الحقل السياسي المغربي ومكوناته تحقيب يتخذ من سنة ١٩٧٤ منطلقاً نوعياً فاصلاً بين مرحلتين في تطور الحياة الدستورية والسياسية المغربية. وقد استمد هذا الرأي قوته المرجعية من مجموعة متغيرات داخلية أهمها الإجماع الوطني حول استرجاع الأقاليم الجنوبية، ودقة التوترات التي اخترقت مؤسسات الدولة أعوام ١٩٧١-١٩٧٢-١٩٧٣(٨٨)، والدينامية الجديدة في العلاقة بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية(٨٩). ولئن اكتسى هذا التحقيب قدراً ملحوظاً من قبول الباحثين والفاعلين السياسيين، فإن استراتيجيته في فهم طبيعة المرحلة تبقى نسبية إذا وظفنا مقتربات ومقولات مغايرة من حقل العلوم الاجتماعية، كما فعل باحثون مغاربة وأجانب(٩٠). فقد ساعد مفهوم «الباتريمونيالية» (Patrimonialisme) و«الباتريمونيالية الجديدة» (Néo-patrimonialisme) على الاقتراب من تشخيص واقع الدول التي تأسست نظمها السياسية على شخصنة السلطة والنزوع إلى السيطرة الأبوية والنفوذ المعنوي اعتماداً على قدراتها العسكرية واستحواذها على مصادر الثروة وطرق توزيعها. ففي نظم مؤسسة على مثل هذه الخصائص تظل حظوظ

> لقد شكلت المسألة الدستورية أول حلقة مفصلية في الاختلاف حول مغرب ما بعد الاستقلال، وبمنطق السياسة لم يكن الأمر مذهلاً أو غير متوقع ..

---

(٨٧) من ذلك حزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي.

(٨٨) المقصود هنا انقلابي ١٩٧١و ١٩٧٢، والقلاقل التي شهدتها بعض المدن المغربية عام ١٩٧٣.

(٨٩) نفكر أساساً في اللقاء الذي جمع الملك الراحل الحسن الثاني مع المرحوم عبد الرحيم بو عبيد في حزيران/يونيو ١٩٧٤، والذي قال محمد عابد الجابري في حقه ما يلي: «يجب القول إذاً إنه تمت في مقابلة حزيران/يونيو ١٩٧٤ الموافقة المبدئية من طرف الاتحاد الاشتراكي ممثلاً في كاتبه الأول المرحوم عبد الرحيم بو عبيد على الدخول في تجربة سياسية، قوامها ما يعبر عنه اليوم بمصطلح «التناوب التوافق»». انظر: الجابري، **مواقف، إضاءات وشهادات: المؤتمر الاستثنائي**، ص ٢٩

(٩٠) «Réformes institutionnelles et légitimation du pouvoir au Maghreb,» dans: J. Leca [et al.], *Développements politiques au Maghreb: Aménagements institutionnels et processus électoraux*, collection études de l'annuaire de l'Afrique du Nord (Paris: Edition du centre national de la recherche scientifique, 1979), et Abdallah Saaf, *Maroc, l'espérance d'état moderne* (Casablanca: Afrique Orient, 1999).

انفتاحها السياسي رهينة وضعها المالي، حيث يتقوى سلطانها كلما كانت مدعمة بما يكفي من الموارد الماديـــة والرمزية، وبمفهوم المخالفة تميل إلى الانفتاح كلما ضعفت شوكتها نتيجة شح مواردها وضعف قدرتها على التوزيع..لذلك، نميل إلى ترجيح سنة ١٩٨٣ كتحقيب لبداية تشكل المرحلة الجديدة وفهم طبيعة التحولات التي طالت الحياة السياسية المغربية(٩١).

ومع ذلك يحتفظ تاريخ ١٩٧٤ ببعض مؤشرات التفسير بالنسبة الى أداء حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، سواء في دائرة ما هو مشترك أو في علاقتهما بالمؤسسة الملكية. ففي هذا التاريخ فقد حزب الاستقلال زعيمه علال الفاسي (١٩١٠-١٩٧٤)، لينتخب أميناً عاماً خلفاً له خلال انعقاد مؤتمره التاسع (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤)، الذي عكست وثائقه استراتيجية الحزب في الانتقال من المعارضة إلى المشاركة مدشناً ذلك بانضمامه، لأول مرة منذ ١٩٦٣، إلى حكومة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، وقد أفرد في مؤتمره العاشر (٢١ ــ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٧٨) حيزاً لمسوغات الإقدام على هذا الانتقال(٩٢). في حين سيشكل المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (١٩٧٥) قطيعة مع بعض جوانب التجربة الحزبية التي قادها الاتحاد الوطني مـــنـــذ تأسيسه (١٩٥٩)، وحتى تاريخ انشقاقه (١٩٧٢). فهكذا، سيفصل عبد الرحيم بوعبيد في لقائه مع الملك الحسن الثاني صيف ١٩٧٤ في اعتماد النضال الديمقراطي اختياراً استراتيجياً قبل أن تتبناه وثائق المؤتمر بالمناقشة والتصديق، مما يعني أن الحزب خرج نظرياً وإيديولوجياً من دائرة التجاذب بين منطق الداعين إلى النضال الجذري ودعوة المنتصرين إلى التوافق في العلاقة مع الدولة ومؤسساتها(٩٣).

---

(٩١) نفكر أساساً في الإصلاحات الاقتصادية التي اقحمت المغرب في سياسة إعادة التقويم الهيكلي مع ١٩٨٣، وما ترتب عن ذلك من نتائج اجتماعية وسياسية .

(٩٢) حددت وثائق الحزب أربعة مبررات للمشاركة، أولها النتائج المهمة التي حصل عليها في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ الجماعية وحزيران/ يونيو ١٩٧٧ التشريعية، التي أعطت للحزب المرتبة الأولى من حيث الأحزاب المشاركة، والمرتبة الثانية بعد قائمة الأحرار أو المستقلين، كما أنها جاءت تلبية للدعوة الملكية، في حين يتعلق المبرر الثالث بتضمين الوزير الأول في حكومة ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ للحد الأدنى من برنامج الحزب، ورابع هذه المبررات اقتناع الحزب بضرورة المشاركة في تعبئة الشباب وباقي مكونات المجتمع من أجل تجاوز حالة الجمود. لمزيد من التفاصيل، انظر: **المؤتمر العام العاشر لحزب الاستقلال: [أعمال]** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٨) .

(٩٣) يشرح محمد عابد الجابري، كأحد المشاركين في صياغة التقرير الإيديولوجي للمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي، طبيعة التوجه الجديد للحزب وأبعاده الاستراتيجية. فشعار «الاختيار الديمقراطي» «لم يطرح في التقرير الإيديولوجي كشعار يكفي نفسه بنفسه، بل لقد طرح في ترابط وتلازم شديدين مع شعارين آخرين هما «التحرير» و«الاشتراكية». للاطلاع أكثر، انظر: الجابري، **مواقف، إضاءات وشهادات: المؤتمر الاستثنائي**، ص ٢١-٣٠.

أ ـ في البحث عن صيغ العمل المشترك من داخل المعارضة

من الملاحظ أن المؤشرات الموما إليها أعلاه لم تدفع حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي إلى صياغة استراتيجية مشتركة محددة العناصر ومكتملة الأبعاد، وفي الوقت نفسه لم تجعلهما متباينين من حيث طبيعة وعي المرحلة الجديدة وإدراك دقتها السياسية، ولربما شكل الإجماع الوطني حول ملف الصحراء المغربية مدخلاً مفصلياً لإعادة الاعتبار لإرثهما المشترك واستثماره لإنجاز مشروع تحرير الأرض ودمقرطة المؤسسات.. فبينما اندفع حزب الاستقلال في دينامية المشاركة الحكومية طيلة ست سنوات (١٩٧٧-١٩٨٣)، استمر الاتحاد الاشتراكي معارضاً[٩٤] ينتقد أداء المؤسسات ويدعو إلى اعتماد سياسات بديلة كفيلة بتجسير الفجوة بين الدولة والمجتمع، وإعادة الاعتبار لمفهوم المشاركة السياسية. فالحاصل أن الإجماع الوطني، وإن فتح المجال أمام الفاعلين السياسيين لتجاوز روح حالة الاستثناء، فقد تعثر في خلق توافق واضح وملموس حول قواعد اللعبة وضمانات احترامها على صعيد الممارسة. ولربما اقتضى الأمر قدرا من الوقت لإعادة بناء الثقة بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية، ولا سيما حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

ـ فعلى الرغم من التصريحات التي أعقبت لقاء حزيران/يونيو ١٩٧٤ بين الملك الحسن الثاني وعبد الرحيم بوعبيد[٩٥]، بخصوص تكوين المؤسسات التمثيلية وضمان احترام إرادة الجسم الانتخابي، فإن الممارسة جاءت بعيدة عن النيات المعلن عنها، حيث شابت الانتخابات الجماعية (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٧٦) والتشريعية (حزيران/يونيو١٩٧٧) خروقات على الرغم من إحداث مجلس وطني وهيئات إقليمية لتتبع ومراقبة حسن سريانها.

لم تكن تقييمات حزب الاستقلال سلبية حيال انتخابات ١٩٧٦-١٩٧٧، فقد اعتبر نفسه القوة الأولى من بين الأحزاب المشاركة، لذلك ساهم، كما أسلفنا، في حكومة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، التي شكل «المستقلون» محورها، هؤلاء الذين سيتحولون إلى حزب سياسي جديد (التجمع الوطني للأحرار)، وسيتبين أنهم لا يستمدون شرعية ميلادهم من ذاتهم، بل من استراتيجية المؤسسة الملكية القاضية بخلق حزب

---

(٩٤) اللهم إذا استثنينا تعيين عبد الرحيم بو عبيد وزير دولة في ٢ آذار/مارس ١٩٧٧ إلى جانب الأمناء العامين لأحزاب الاستقلال (بو ستة)، والحركة الشعبية (أحرضان) والحركة الشعبية الدستورية (الخطيب). وقد اعتبر بو عبيد مشاركته استمراراً لعضويته في المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات، مع الإشارة إلى أنه سيستقيل في أعقاب الانتخابات التشريعية التي لم يتمكن خلالها من الفوز كمرشح في مدينة أكادير.

(٩٥) من ذلك التصريح الملكي الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، وبيانات الاتحاد الاشتراكي في الموضوع كما نشرتها صحافته.

أغلبي (Parti majoritaire) في أعقاب كل استحقاق انتخابي أساسي. فاللافت للانتباه أن سياسة من هذا القبيل لم تكن غائبة عن حزب الاستقلال، فقد جرب نتائجها خلال الولاية التشريعية الأولى (١٩٦٣-١٩٦٥) حين وجد نفسه بمعية الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أمام كتلة لا تجمع مكوناتها أية شرعية أو برنامج مشترك سوى مواجهة أحزاب الحركة الوطنية والتحكم في التوازنات داخل المؤسسات الدستورية[٩٦]، ولعل من صدف التاريخ أو مكره أن يعاد المشهد نفسه عام ١٩٨٣ حين لم تسمح التوترات الداخلية التي طالت «التجمع الوطني للأحرار»[٩٧] باستمراره حزباً أغلبياً، وبدأ البحث عن حزب أغلبي جديد خلال انتخابات ١٩٨٣ و١٩٨٤ سيحمل، في أعقاب مؤتمره التأسيسي (٩-١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٣) اسم «الاتحاد الدستوري»، وسيسعى للدفاع عن شعار تعاقب الأجيال على تحمل المسؤولية، وسيقدم نفسه حزب الجيل الجديد الذي بدأ «يتأهب لأخذ أمانة المسؤولية من جيل الاستقلال»[٩٨].

- ليس الغرض في هذا المقام التدقيق والتفصيل، لأن الحياة السياسية المغربية غنية بالمعطيات والأحداث، بل هدفنا الإمساك بالمفاصل المفسرة لضعف الممارسة الديمقراطية داخل الحقل السياسي المغربي الذي تشكل الأحزاب السياسية أهم مكوناته. فالديمقراطية الحزبية تكتمل، ويتعمق مضمونها حين تتوفر شروط الديمقراطية في الدولة والمجتمع ..لم يكن ممكناً في غياب رؤية واضحة، مدروسة، ومدققة لمفهوم التوافق خلق شروط «المغرب الجديد»[٩٩] الذي رفع شعاره الفاعلون السياسيون الذين اعتبروا الانتخابات اختباراً لصدقيته. فالواضح أن استراتيجية المؤسسة الملكية استمرت محافظة على ثوابتها في مجالات التحكم في التوازنات السياسية، وإعادة هيكلة الحقل الحزبي، والاستحواذ على الموارد المالية والرمزية وآليات توزيعها، مقابل أحزاب وطنية أنهكتها التوترات الداخلية[١٠٠]، وتعذر عليها صياغة رؤية جديدة كفيلة بتحويل العمل المشترك إلى أداة مؤثرة في ميزان القوى الناظم للحياة السياسية. غير أن حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، وإن تعثرا فكرياً في تحويل الاختلاف من مصدر للإعاقة إلى ضرورة للفعل، فقد أجبرهما الواقع - وهذا هو منطق السياسة - على البحث عن المشترك،

---

(٩٦) المقصود هنا «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» (FDIC) التي تزعمها وقتئذ أحمد رضا كديرة.

(٩٧) نقصد الانشقاق الذي تعرض له التجمع الوطني للأحرار بعد ثلاث سنوات من تأسيسه، حيث نجم عنه تكوين «الحزب الوطني الديمقراطي»، في تموز/يوليو ١٩٨١.

(٩٨) من الخطاب الافتتاحي للأمين العام للحزب السيد المعطي بو عبيد خلال المؤتمر التأسيسي بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٣. مع الإشارة إلى أنه كان وزيراً أول منذ عام ١٩٧٩.

(٩٩) تردد كثيراً هذا الشعار في الوثائق الحزبية للاتحاد الاشتراكي ومقالات صحافته.

(١٠٠) نفكر في الأزمة الداخلية للاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧٨ التي أسفرت بداية الثمانينيات عن ميلاد حزب جديد حمل اسم «حزب الطليعة الاشتراكي الديمقراطي»(١٩٨٣) .

ولا سيما مع توسع دائرة الاحتجاج داخلهما[١٠١]، وتزايد دور المؤسسة الملكية وانتشار حضورها المادي والرمزي[١٠٢].

بغض النظر عن القراءات المتعددة التي تفاعلت مع الحدث وسعت إلى تأويل أسباب نزوله، نعتبر انتقال الاتحاد الاشتراكي من المعارضة إلى السلطة لحظة مميزة في الحياة السياسية المغربية.

ـ فقد أسفرت سياسة إعادة التقويم الهيكلي المعتمدة في المغرب مع عام ١٩٨٣ عن نتائج اجتماعية عميقة على الرغم من قدرتها الواضحة على ضبط التوازنات العامة وتخفيض ضغط المديونية. فمن جهة، لم يعد المغرب الاجتماعي قادراً على تحمل حصيلة أداء المغرب السياسي، فكان طبيعياً أن يعبر عن نفسه كما حصل في أزمات الحواضر الكبرى في السنوات ١٩٨١ و١٩٨٤ و١٩٩٠. ومن جهة أخرى، تراجعت القدرة التوزيعية للمؤسسة الملكية بفعل شح الموارد ونضوب مصادرها. فقد وجد الفاعلون السياسيون في إعادة طرح مسالة الإصلاح الدستوري والسياسي محوراً لتجديد النقاش حول موضوع التوافق وأبعاده، ولربما كانت التغيرات النوعية التي طالت النظام الدولي مصدراً محفزاً لمعاودة التفكير في قضية الانفتاح السياسي وحدوده.

ـ اتسم عقد التسعينيات بكثافة دستورية لم يشهدها عقد سابق من قبله. فقد اجريت ثلاثة استفتاءات خلال خمس سنوات (١٩٩٢-١٩٩٥-١٩٩٦)[١٠٣]، كما تميز بديناميات سياسية لافتة للنظر تجلت في توالي المفاوضات بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية، توجت بانبثاق سلطة حكومية جديدة اتخذت في أدبيات الأحزاب نعت حكومة «التناوب التوافقي» (١٤ آذار/مارس ١٩٩٨)، إضافة إلى حصول انتقال سلس للعرش وفق مقتضيات الدستور والأعراف والتقاليد الجاري العمل بها (٣٠ تموز/يوليو ١٩٩٩). فقيمة هذا العقد تكمن في نوع التقاربات التي طبعت علاقة حزبي

---

(١٠١) توقف المؤتمر الحادي عشر لحزب الاستقلال (١٩٨٢) عند مشاركة الحزب في العمل الحكومي وانتقد حصيلته العامة، كما طرح الأعضاء مشكلتي الديمقراطية الداخلية وتعاقب الأجيال على القيادة الحزبية (التشبيب). أما بالنسبة الى الاتحاد الاشتراكي، فإن تأسيس «الكونفديرالية الديمقراطية للشغل» (١٩٧٨) وصعود التيار النقابي داخل الحزب سيكون له تأثير في التوازنات الداخلية والآفاق الاستراتيجية للعمل الحزبي .

(١٠٢) نشدد بالخصوص على التاويلات التي ستطرأ على الدستور، ولا سيما الفصل التاسع عشر ابتداء من عام ١٩٨٣.

(١٠٣) يتعلق الأمر باستفتاءين عامين في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ و١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، واستفتاء جزئي حول تعديل الفصل التاسع والأربعين الخاص بقانون المالية لـ ١٥ أيلول/سبتمبر١٩٩٥.

الاستقلال والاتحاد الاشتراكي وطبيعة التفاعلات التي حكمت علاقتهما بالمؤسسة الملكية .. فقد بدا الطرفان وكأنهما يجهدان من أجل استدراك حيز مهم من الزمن التاريخي الذي ضاع بسبب نزعة الإقصاء والإقصاء المتبادل[١٠٤]. لقد فهم كل من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي مغزى التصريح الملكي بشأن الإصلاح الدستوري فبادرا إلى تقديم مذكرة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ عكست تصورهما المشترك لمفهوم الإصلاح في شقيه الدستوري والسياسي، كما سعيا إلى توسيع دائرة المطالبة بإحداث الكتلة الديمقراطية في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٢[١٠٥] كي تكون قوة تفاوضية قادرة على إنجاح ملف الإصلاح. فإذا استثنينا اللحظات المحدودة التي جمعت حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي ودفعت بهما إلى التنسيق داخل البرلمان أو خلال الاستحقاقات الانتخابية، يبقى حدث تأسيس الكتلة شكلاً متطوراً من أشكال العمل المشترك بين الحزبين وباقي التنظيمات السياسية الوطنية[١٠٦].

ب ـ في ممارسة العمل المشترك من موقع السلطة

شكل صعود الاتحاد الاشتراكي إلى السلطة وقيادة كاتبه الأول السيد عبد الرحمن يوسفي حكومة ١٤ آذار/مارس ١٩٩٨ منعطفاً جديراً بالاهتمام العلمي والسياسي. فبغض النظر عن القراءات المتعددة التي تفاعلت مع الحدث وسعت لتأويل أسباب نزوله[١٠٧]، نعتبر انتقال الاتحاد الاشتراكي من المعارضة إلى السلطة لحظة مميزة في الحياة السياسية المغربية.

ـ فتح ملف الإصلاح الدستوري والسياسي الذي بادر إليه حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي أولاً ثم الكتلة الديمقراطية لاحقاً ديناميات جديدة للحوار بين المؤسسة الملكية والحركة الوطنية، غير أن اللافت للانتباه هذه المرة أن المفاوضات التي تأرجحت لعدة سنوات (١٩٩٣-١٩٩٨)، لم يكن قصدهما من إجرائها استبدال دستور بآخر، بل إحلال سلطة مكان أخرى، أو بلغة السياسة البحث عن شروط وإمكانيات

---

(١٠٤) لم يفت الملك الراحل الحسن الثاني التأكيد على هذا الضياع والاعتراف به في سياق تقييمه لمرحلة ١٩٥٦-١٩٦٢، انظر: **ذاكرة ملك**، ط ٢ ([د.م.]: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ١٩٩٣)، ص ٢٤

(١٠٥) نشير على وجه الخصوص إلى ملتمس الرقابة (١٩٩٠)، والمواقف المشتركة للحزبين من تزوير الانتخابات .

(١٠٦) تكونت الكتلة من خمسة أحزاب: الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي، والتقدم والاشتراكية، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي انسحب منها بعد مدة. للاطلاع على موقفه من الانسحاب، انظر: عبد الله إبراهيم، **ثورة تقدمية ذات طابع تاريخي تصطدم بقوة رجعية مضادة، ١٩٤٤- ١٩٩٥**، ط ٢ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٥)، ص ٦٥ -٦٩ .

(١٠٧) للاطلاع على نماذج من هذه القراءات، انظر: رقية المصدق، **متاهات التناوب** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٦)، وأحمد الحليمي علمي، **المسار الديمقراطي في المغرب: رهانات التوافق** (المحمدية: مطبعة فضالة، ٢٠٠٠) .

التناوب بين الأغلبية والمعارضة، وهو ما لم يحصل منذ إقالة حكومة عبد الله إبراهيم في أيار/مايو ١٩٦٠. فقد تمكن العمل الثنائي بين حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، والجماعي داخل الكتلة الديمقراطية، من بلورة تصورات حول مداخل الإصلاح وأبعاده، عبرت عنها المذكرات الثلاث (١٩٩١ و١٩٩٢ و١٩٩٦)[١٠٨]، المرفوعة إلى الملك والمعززة باللقاءات التفاوضية بخصوص فحوى المطالب وحدود الاستجابة الملكية لها. وقد بدا من الناحيتين الاستراتيجية والسياسية وكأن الطرفين يبحثان عن أرضية مشتركة تؤهلهما لإنجاز مشروع الانتقال التوافقي.

ـ وجد حزب الاستقلال ونظيره الاتحاد الاشتراكي في شعار الإصلاح مناسبة لإعادة التوحد حول إحياء فكرة التعاقد مع المؤسسة الملكية، فقد دافعت أدبيات الحزبين وصحافتهما في أكثر من مقام عن هذا الأمر، مستبعدة أن يكون ذلك تعبيراً عن مرحلة جديدة مفصولة عن التاريخ الوطني، حيث يروم الطرفان تجديد التواصل مع روح عريضة الاستقلال (١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤) التي كرست تعاقد الملك مع النخبة الوطنية حول شعار الاستقلال وأفق بناء الدولة الوطنية. ولئن تميز خطاب الطرفين بالتداول المكثف لمصطلحات: التوافق، التراضي، التناوب، فإن المضامين الثاوية خلف هذه المفاهيم لا تعكس وجود تصور مشترك واستراتيجية موحدة للإنجاز[١٠٩]، فقد استمر الطرفان يبحثان عن الواقعي والممكن في العلاقة بينهما، الأمر الذي يفسر تعثر العرض الملكي بشأن التناوب على السلطة عامي ١٩٩٣و١٩٩٤[١١٠]. فعلى الرغم من انطواء مذكرات الكتلة الديمقراطية على المطالبة بتعديل الوثيقة الدستورية وإصلاح الوضع السياسي،

---

(١٠٨) يتعلق الأمر بمذكرة حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي (٩ تشرين الأول/أكتوبر١٩٩١)، و الكتلة الديمقراطية (١٩ حزيران/يونيو ١٩٩٢، و٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦). علماً أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية انسحب من عضوية الكتلة قبل تقديم المذكرة الأخيرة .

(١٠٩) قدمت أحزاب الكتلة، باستثناء الاتحاد الوطني والتقدم والاشتراكية، مذكرة إلى الملك في فاتح تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ حددت من خلالها العناصر الضرورية للمشاركة في الحكومة أهمها التأكيد على إرساء مؤسسات ديمقراطية واحترام نزاهة الانتخابات وتشكيل حكومة مسؤولة وقوية ومنسجمة ومتضامنة. في حين كان الجواب الملكي بعد يومين (٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣) متفهماً لهذه المطالب، غير أنه اشترط المحافظة على أربع حقائب وزارية هي التالية: الوزارة الأولى، والخارجية، والداخلية، والعدل، مع الالتزام بضمان استقرار وزاري للحكومة الجديدة لمدة ثلاث سنوات. لم تتجاوب الأحزاب الثلاثة إيجابياً مع هذا العرض فاصدرت خلال ذكرى عريضة الاستقلال (١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤) وثيقة اسمتها «بيان من أجل اليمقراطية» أعادت تأكيد تصوراتها لموضوع المشاركة، وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها تمت معاودة العرض الملكي، غير أن أحزاب الكتلة طالبت بشروط جديدة مما دفع العاهل المغربي بعد تعثر اللقاء الذي جمع مستشاره أحمد رضا كديرة بالأحزاب الثلاثة في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، إلى العدول عن فكرة التناوب .

(١١٠) ورد العرض الملكي الأول في خطاب افتتاح الدورة الخريفية لمجلس النواب يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وتجدد الثاني في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ .

حظيت قضية الانتخابات بمكانة مركزية في استراتيجية الفاعلين الحزبيين، حيث اعتبرت نزاهة الانتخابات مدخلاً لتكوين حكومة قادرة على العمل بانسجام وتضامن ومسؤولية، ولربما اعتقدت الأحزاب الوطنية أن التزام الإدارة بالحياد في عملية سير الانتخابات سيفضي إلى الفوز المؤكد لمرشحيها، وسيسمح لها عندئذ بالانتقال إلى السلطة، استناداً إلى شرعية انتخابية تقرها صناديق الاقتراع وتكفلها نتائجها.

ـ فمن عناصر ترجيح هذا الافتراض اتساع مساحة التقارب بين حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، وعملهما الوازن داخل الكتلة، وانخراطهما الواسع في الاقتراب من دائرة الممكن في دينامية التوافق التي انطلقت منذ مستهل عقد التسعينيات. فلأول مرة في تاريخ الاستفتاءات الدستورية[١١١]، سيصوت الاتحاد الاشتراكي بالإيجاب على وثيقة الدستور (١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، كما ستوقع الأحزاب السياسية مع السلطات العمومية على تصريح مشترك (٢٨ شباط /فبراير١٩٩٧)، هو الأول من نوعه في تاريخ البلاد، اعتبر وقتئذ بمثابة ميثاق شرف، تلتزم الدولة من خلاله بالحياد وصيانة نزاهة الانتخابات، وتتعهد الأحزاب بدورها بعدم التشهير بنتائج الانتخابات والاعتراف بصحتها. فقد بدا للفاعلين السياسيين وبعض قطاعات الرأي العام، وكأن الأمر حسم بالنسبة الى أعقد وأخطر قضية في تطور الحياة السياسية المغربية، أي الانتخابات وما يرتبط بها ويتفرع عنها، علماً أن الفهم السليم لإشكالية التغيير في أي مجتمع لا يرتبط بالإعلان عن النيات وإن وقع تضمينها في مواثيق وصكوك، بقدر ما يرتهن بمحددات ذات صلة عميقة بالإرادة السياسية، ودرجة وعي المجتمع، وطبيعة الثقافة السياسية السائدة..ففي أول انتخابات تشريعية أعقبت التصريح الموما إليه أعلاه وجد المغرب نفسه سجين عش العنكبوت، ولم تتردد أحزاب الكتلة في الاعتراض، بدرجات متفاوتة، على نتائج انتخاب أعضاء مجلسي النواب (١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩) والمستشارين (٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)[١١٢].. فهل من الجائز منطقياً أن تشارك هذه الأخيرة في العمل الحكومي وتقوده بعد مرور أقل من أربعة أشهر على الانتخابات المطعون في نزاهتها؟ أم كان حرياً بها الاستنكاف عن كل ذلك؟

ـ ربما لا يلمس «السياسي» ضرورة أو فائدة في طرح مثل هذه الأسئلة، فالسياسة لديه «فعل الممكن»، بخلاف الباحث، الذي يجد نفسه وهو يلتمس طريق الحقائق العلمية مضطراً إلى التساؤل والاستفهام..و لربما ليست العلاقة بين «السياسي» و«العلمي» على

---

(١١١) شهد المغرب منذ استقلاله سبع عمليات استفتاء دستورية عامة وجزئية سنوات: ١٩٦٢و١٩٧٠و١٩٧٢ و١٩٨٠و ١٩٩٢و١٩٩٥و١٩٩٦

(١١٢) تصدر الاتحاد الاشتراكي قائمة انتخاب أعضاء مجلس النواب بـ ٥٧ عضواً من أصل ٣٢٥، في حين حصل حزب الاستقلال على ٣٢. أما في مجلس المستشارين ففاز حزب الاستقلال بـ ٢١ مقعداً نظير ١٦ للاتحاد الاشتراكي. لمزيد من التفاصيل، انظر: الصحراء المغربية: ١٦/١١/ ١٩٩٧، و ٧ /١٢/ ١٩٩٧.

هذه الدرجة من التباعد، فقد يحتاج الطرفان في لحظات استراتيجية من هذا القبيل إلى قدر من التواصل قصد استجلاء الرؤى وتعميق الفهم..غير أن ذلك قلما يسمح به واقع الممارسة في العديد من الأحزاب المغربية، حيث يهيمن النشاط الحركي على النقاش النظري والفكري، ويحتل المثقفون مكانة هي أقرب إلى التواضع منها إلى نعت آخر. فهكذا دخل دائرة التداول السياسي المغربي مصطلح «التناوب التوافقي» لوصف حالة الحكومة التي عيّن على رأسها السيد عبد الرحمن يوسفي وقادها فترة تجاوزت أربع سنوات (١٤ آذار/مارس ١٩٩٨-٩ تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٢).. فالتناوب لم تقرره صناديق الاقتراع حيث لم تفزر انتخابات ١٩٩٧قوة أو تقاطباً قادراً على تكوين حكومة منسجمة، بل جاء نتيجة توافق إرادتين: **إرادة الملك وإرادة أحزاب الحركة الوطنية.**

- فهكذا، حتم سياق التوافق على حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي البحث عن صيغ ملائمة تضمن للحكومة حداً أدنى من الانسجام في التفكير واستراتيجية العمل. وفي غياب توفر الحزبين على أغلبية وازنة داخل المؤسسة التشريعية، اضطرا إلى التحالف مع تنظيمات سياسية لطالما انتقدت لحظة تأسيسها، ووقع التشكيك في شرعية ميلادها، يتعلق الأمر أساساً بالتجمع الوطني للأحرار والحركة الوطنية الشعبية.. ولأن الحكومة شكلت في سياق انتخابي غير متوافق على سلامته، فقد بدا عصياً على الوزير الأول انتقاء الأشخاص (قائمة الحكومة) والتقريب بين الأفكار والبرامج، فغدت الحكومة وهي تمارس مهامها وكأنها قطع معزولة في لعبة شطرنج، على الرغم من الصلاحيات الجديدة التي أدخلت على مكانة الوزير الأول في مجالات التنسيق والتنفيذ والمبادرة.. بل اللافت للانتباه أن الأحزاب المكونة للائتلاف الحكومي بدت وكأنها غير معنية بالالتزامات التي يقتضيها العمل المشترك وتستلزمها مسؤولية الأداء الحكومي، الأمر الذي ولد لدى الرأي العام أسئلة مشروعة حول بداية ونهاية الانسجام الحكومي!

خاتمة

سمحت الورقة البحثية باستخراج عديد العناصر التي هي من قبيل الأسئلة المفتوحة أكثر منها استنتاجات قطعية أو نهائية:

١ - تتميز التجربة المغربية، خلافاً لغيرها من التجارب، في كون النضال الوطني كان ثمرة مجهود مشترك بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية، ولربما اتسم المغرب بميسم الفرادة في كون السلطة فيه عادت بشكل طبيعي إلى الملكية، ولم تكن من نصيب حركته التحريرية .. فقد تمتع الطرفان بالمشروعية الوطنية التي جعلت قضية نزع آثار الاستعمار وإعادة بناء الدولة الوطنية مشروعاً تتقاسمه إرادتان: إرادة الملك وإرادة الحركة الوطنية. وحيث إن سؤال المستقبل لم يحظ بالأولوية في تفكير النخبة الوطنية ولا في تعاقدها الضمني مع الملك، فقد اكتنف مشروعها السياسي قدر كبير من الإبهام وعدم الدقة، وحتى حين شرعت في استجلاء عناصر البناء بعد الاستقلال، اصطدمت بثقل

ضغط بياضات تجربتها، فانقسمت على ذاتها قبل أن تخبو، بالتدريج، مقاصد تعاقدها مع الملكية.

٢ ـ تتميز الأحزاب السياسية سليلة الحركة الوطنية بميزة خاصة، قلما نجد مثيلاً لها في تجارب حزبية مغايرة. فحزب الاستقلال الذي شكل محور النضال الوطني لم ينهل تصوراته ومبادئه من مرجعية مستقلة خاصة به، بل استمد أجزاء مهمة منها من إرث الدولة المغربية ومجموع تراكماتها السياسية والثقافية، وإن سعت نخبته، في حدود معينة، إلى تنويع النظر في هذا الرصيد والاجتهاد في تطويره. لذلك سيكون التحليل غير ذي فائدة إن هو توخى مقاربة تجربة الحزب خارج سياقات هذا الإرث ودور مكوناته، ولا سيما الملكية، التي تطورت في ارتباط عميق مع الدولة ومؤسساتها .

٣ ـ يتأسس على ما سلف، أن مسار الديمقراطية ومآلها في المغرب مرتبطان بطبيعة العلاقة بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية، وبمدى قدرة الطرفين على إعادة صياغة تاريخهما الاتفاقي، بما يسمح للمجال السياسي بالتطور، والانفتاح، واكتساب المناعة التي تصون قواعده وتضبط علاقات مكوناته. ونميل إلى القول إن الرهان هنا مشترك بين الملكية والحركة الوطنية، فكما أنهما صنعا حدث الاستقلال وتقاسما مسؤولية نتائجه، فهما مطالبان باستكمال بناء الدولة وإشاعة قيمة الديمقراطية في مؤسساتها.

٤ ـ غير أن رهان الديمقراطية يظل عصياً على الإنجاز ما لم يتوفق الطرفان في إقامة قطيعة مع التقليد، وإعادة الاعتبار لمفهوم الحداثة في الدولة والمجتمع.. ولطالما نعتت الدولة بالعتاقة واتهمت بتوظيف التحديث لخدمة التقليد، والحال أن نزعات تقليدية عميقة ما زالت تلف النخبة الحزبية، وتتحكم في استراتيجياتها، وبالنتيجة تعوق إمكانيات تطورها .. ففك الارتباط مع التقليد والانتقال من الحداثة قولاً وخطاباً إلى تكريسها فعلاً وممارسة كفيل بنقل الديمقراطية من مرحلة الشعار إلى مستوى الاختبار والتمثل .. ومع ذلك نميل إلى الاستنتاج أن تغيرات مهمة بدأت في التشكل داخل الأحزاب المغربية سليلة الحركة الوطنية، بفعل تعاقب الأجيال، وتغير المعطيات السياسية والثقافية وازدياد الطلب الاجتماعي، والملاحظة نفسها قد تنسحب على المؤسسة الملكية ودائرة منظومتها القيمية والسياسية.. إن الأمر يحتاج إلى رصد علمي موثق ومضبوط لاستشراف اتجاه هذه المؤشرات وتحليل طبيعة تأثيراتها في واقع ومستقبل الديمقراطية في المغرب □

فتح الأبواب: الحياة الفكرية والأحوال الأكاديمية في بغداد ما بعد الحرب

تقرير من المرصد العراقي ـ ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٣

تقديم

مجموعة من الباحثين الأكاديميين الغربيين المعنيين بتاريخ الشرق الأوسط ـ من الولايات المتحدة وأوروبا ـ سافرت إلى العراق قبل نحو ثلاثة أشهر، وعينها على ما جرى للحياة الفكرية والأكاديمية في العراق، وكيف تبذل الجهود العراقية البحتة من أجل إعادة بناء عناصر هذه الحياة في أساسياتها: المكتبات الوطنية والعامة والجامعية والمحفوظات والمتاحف والمساجد التاريخية... والحصيلة هي هذا التقرير الذي تولت **المستقبل العربي** ترجمته من الإنكليزية.

إنه الجانب الذي لم يلق الإعلام عليه أضواءه بشكل كاف مكتفياً بأنباء النهب والحرائق.. بعدها أعطى لهذا الجانب الجوهري من الحياة في العراق ظهره ومشى، الأمر الذي اهتم به الأكاديميون. (المحرر)

١ ـ سياق المهمة

بدأ الخبر يسمع من بغداد في منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بأن دار الكتب القومية العراقية ومحفوظاتها ومكتبة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قد أحرقت ونهبت أثناء نوبة الفوضى العارمة التي أعقبت سقوط النظام البعثي. وسريعاً ما اتضح أنه بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بتلك المكتبات، تضررت أو دمرت مجموعات أخرى في الجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات الخاصة، وأن عناصر إضافية من تراث العراق الثقافي الغني في شكل أبنية تاريخية ومحفوظات موسيقية وفن حديث معرضة للخطر. تلك كانت لحظات حزن عميق ومتغلغل ما لبثت أن تحولت إلى حوارات حول سبل العمل لإعادة بناء واستعادة ما فقد.

وبينما تستمر هذه المحاورات فإن عديدين منا ـ وبالأساس مجموعة من مؤرخي الشرق الأوسط الحديث ـ قررنا أن نسافر إلى بغداد لجرد مدى الضرر الذي لحق بمؤسسات التعليم العالي والانتاج الثقافي. كذلك فإننا نعتزم تسجيل احتياجات الجماعة الأكاديمية والفكرية في العراق وهي تعيد بناء نفسها في وجه جيل من حكم صدام حسين الفظ، وعقد من عقوبات الأمم المتحدة التي أصابتها بالوهن، وحرب قصيرة لكنها مهينة، واحتلال عسكري أمريكي لا يعرف أحد متى ينتهي.

لقد رسمنا لأنفسنا ثلاثة أهداف محددة:

ـ تجديد وتعزيز الاتصالات مع الزملاء داخل الجماعة الأكاديمية العراقية، وخاصة في مجالات الانسانيات والعلوم الاجتماعية، وفي الوقت نفسه قياس وضعهم الاجتماعي والمهني.

ـ تقدير الحالة المادية للمكتبات والمحفوظات ومراكز الأبحاث الجامعية، بإرشاد من زملائنا العراقيين.

ـ إقامة قواعد للتعاون المستقبلي بين الجماعات والمؤسسات والجمعيات المهنية الأكاديمية الدولية والعراقية.

وفي ما يلي تقرير عن جهودنا خلال زيارة استغرقت ٩ أيام لبغداد (٢٢ ـ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٣)، وهو ربما أعنف أسبوع من ناحية أعداد الضحايا من العراقيين ومن قوات التحالف منذ «نهاية» الحرب في الأول من أيار/مايو. لقد وجدنا أنفسنا نلقى العون في هذه المهمة من مجموعة مرموقة من الزملاء من مؤرخين وأساتذة من الفروع العلمية الأخرى، وأمناء المكتبات وخبراء التوثيق والزعماء الدينيين. وقد أمدّنا اقتراح بشأن ما يجب أن يحدث كخطوة تالية ـ وهو اقتراح جاء من أحد هؤلاء، هو المؤرخ عماد الجواهري ـ بعنوان وروح هذا التقرير. وعلى الرغم من واقع أن الأحوال في العراق برهنت على أنها أسوأ بكثير من توقعاتنا ـ خاصة من ناحية الأمن وكفاءة إدارة الاحتلال التي يهيمن عليها الأمريكيون ـ أي «سلطة التحالف المؤقتة» CPA ـ فقد شعرنا بارتياح إزاء كلمات مؤرخ أخر، هو مظهر أحمد، القائلة بأن «مسؤولية المؤرخ أن يكون متفائلاً على الدوام».

إن أية مناقشة للنشاط الفكري في العراق، من الحرية الأكاديمية إلى برامج تبادل الطلاب، ينبغي أن تتم على خلفية واقع أن البلد وشعبه هما تحت احتلال عسكري ويفتقران إلى حكومة ذات سيادة. إن وجود ١٦٨ ألفاً من القوات الأجنبية، وافتقار عام إلى الأمن العام والخدمات، وتحول سريع في التضاريس السياسية، كل هذا خلق سياقاً سريع الاشتعال ومسيّساً للتراث الثقافي العراقي والجامعات والمكتبات ومراكز الأبحاث. علاوة على هذا، فإن القواعد المؤسسية للحياة الفكرية والأكاديمية في العراق ـ كورقة لدولة على درجة كثيفة من المركزية ـ تعتمد الآن على السلطات الأمريكية من أجل الأموال والأمن؛ وهذا العون مرهون أولاً وفوق كل شيء بمصالح أيديولوجية

واستراتيجية أمريكية. ونتيجة لهذا يواجه زملاؤنا العراقيون محنة: فالوجود الأمريكي الذي يمثل الوصول إلى العالم الخارجي والأموال اللازمة لإعادة التنمية والوعد ببيئة أكاديمية مستقلة ذاتياً وقوية على حساب احتلال عسكري وأساليب ومتطلبات سياسية خارجية ومحلية أمريكية، يعتبرها المراقبون الغربيون والعراقيون بالمثل ــ بصورة متزايدة ــ استعماراً. كيف تستجيب المؤسسات خارج العراق ــ الكليات والجامعات والجمعيات المهنية والمانحون ــ لهذه المحنة، أمر سيساهم في لحمة وسدى الجماعة الفكرية العراقية وعلاقاتها ببقية العالم لعشرات قادمة من السنين.

٢ ـ غرض هذا التقرير وتنظيمه

هذا التقرير مبني على ثلاثة موضوعات:

ـ وصف للحالة الراهنة لمادة وتنظيم الجماعة الفكرية والأكاديمية العراقية.

ـ تقدير للأحوال السائدة في الحياة الثقافية والفكرية العراقية.

ـ وصف لخصائص العلاقات المتواصلة بين الجماعة الأكاديمية والفكرية العراقية وقوات الاحتلال/هياكل الحكم.

وينتهي كل قسم أو قسم فرعي بسلسلة من اقتراحات مبنية على ملاحظاتنا ومتأثرة بخبرتنا كمهنيين جامعيين وبسنوات من العيش وإجراء البحوث في عديد من بلدان الشرق الأوسط.

إننا نتوجه بهذا التقرير إلى الجماعة الأكاديمية الدولية على أوسع نطاق، ونأمل أن يكون بالإمكان استخدامه كنقطة بداية لمناقشات للسياسة في الكليات والجامعات والمنظمات المهنية في أنحاء العالم، وخاصة أن الجامعات الأمريكية تبدأ في التنافس على ملايين عديدة من الدولارات التي تخصصها وكالة التنمية الدولية الأمريكية لمنح إعادة الإعمار. كذلك فإننا نشجع أولئك الذين يعملون لإقامة برامج للتبادل الأكاديمي أو أولئك الذين يتطلعون إلى تقديم خبرتهم في مجالات متنوعة من صيانة الكتب إلى الإدارة الجامعية ليروا فيها مصدراً ودليلاً.

إننا نتصور هذا العمل بروح من الشفافية الكاملة والخطاب الجامعي. وهو ينتهي إلى أحكام وتقديرات قد لا يشاركنا فيها كافة أعضاء المجموعة، إنما الأحرى أن تمثل اتفاقاً في الرأي. علاوة على هذا، فإن استنتاجاتنا مبنية على تقدير سريع للوضع، وعلى إجابات هي في الغالب أقل صراحة من جانب مجلس السلطة المؤقتة، وعلى تشويش بين حين وآخر من جانب البيروقراطيين العراقيين، ومن ثم فإن هذه الاستنتاجات قد لا تكون تامة. وينبغي النظر إلى هذا التقرير كبداية وكخريطة طريق لمجموعات تأتي في وقت لاحق.

بعد أن ينشر هذا التقرير ــ إذ هو عمل لا يزال قيد الاتمام ــ فإن أعضاء المجموعة سيضيفون ملاحق إضافية، وتصحيحات وخرائط وشرائط فيديو رقمية على سبيل

التحديث. وتظهر حالات نصية مفرطة بالتقارير والوثائق ذات العلاقة كمداخل في نهايات الفصول.

٣ ـ المنهج

كما لوحظ في تقرير لمجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group) بعنوان «بغداد: سباق ضد الزمن» (١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٣)، فإن «بغداد مدينة في حالة كمد وفوضى وغليان». فلا يوجد خط خدمة هاتفية عام، والهواتف التي تستخدم الأقمار الاصطناعية لا يعتمد عليها، وكنا أحياناً ما نفاجئ الناس بوصولنا إلى مكاتبهم في ساعات العمل، أو في مساكنهم. آخرون كانوا يأتون ويقضون معنا وقتاً في الفندق الذي ننزل فيه. بالإضافة إلى هذا، وحيث تصل درجة الحرارة في النهار إلى ما بين ٤٥ ـ ٥٠ درجة مئوية (١١٣ – ١٢٢° فهرنهايت) ـ يزيدها تفاقماً الافتقار إلى الكهرباء وتكييف الهواء ـ تقصر ساعات عملنا اليومي إلى ساعات قليلة كل صباح، وفي ساعات المساء المبكرة. وأدى حظر تجول المدنيين اعتباراً من الساعة الحادية عشرة ليلاً إلى جعل عقد لقاءات في ساعات الليل أمراً صعباً، وخاصة أن معظم العراقيين يريدون أن يكونوا في بيوتهم بحلول الغسق (الثامنة مساء). مع ذلك فقد استطعنا أن نلتقي بعشرات من الأكاديميين والمفكرين والفنانين والبيروقراطيين، وكذلك الدبلوماسيين الأجانب وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واليونيسكو ومسؤولين من مجلس السلطة المؤقتة. وقبل رحيلنا إلى عَمّان التقينا أيضاً مع عراقيين كانوا قد لجأوا إلى الأردن، وعاملين في المنظمات غير الحكومية كانوا قد عادوا مؤخراً من بغداد، وكذلك بممثلين عن مؤسسات الجماعة الأكاديمية المحلية والأجنبية.

لم يكن ثمة استبيان موضوع أو «نقاط للحديث»، إنما كانت حوارات بالعربية والإنكليزية والفرنسية مالت للتدفق بحرية من موضوع لموضوع. وكان معظمها ودياً وزمالياً وإن كان بعضها غير ذلك. كان العراقيون من كل الشرائح مستعدين للتحدث بصراحة وبطريقة منفتحة. لم يبدوا سوى اهتمام قليل بنظام حكمهم السابق أو السلطة الحالية. أما المسؤولون من مجلس السلطة المؤقتة فمالوا إلى أن يكونوا أقل انطلاقاً.

إضافة إلى هذه اللقاءات الأكثر رسمية، فإننا زرنا كذلك الجامعات والمكتبات والمعاهد الأكاديمية والبحثية والمقاهي التي يرتادها الكتاب والفنانون وبائعو الكتب، كما زرنا المواقع التاريخية المهمة الإسلامية والعثمانية.

٤ ـ أعضاء المجموعة

هالة فتاح، تخرجت من جامعة كاليفورنيا في لوس انجلس عام ١٩٨٦ بدرجة دكتوراه الفلسفة في تاريخ الشرق الأوسط الحديث. وهي متخصصة في تاريخ العراق الحديث. وهي الآن باحثة مستقلة تعيش في الأردن. وهي مؤلفة كتاب **سياسات التجارة**

الاقليمية في العراق وشبه الجزيرة العربية والخليج، ١٧٤٥ ـ ١٩٠٠[١]، ومؤلفة مقالات عديدة عن المفكرين العراقيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والإسلام الإصلاحي ودروب الدولة العراقية قبل الحديثة.

جينز هانسين، أكسفورد، دكتوراه فلسفة في التاريخ، ٢٠٠١، أستاذ مساعد لتاريخ الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط بجامعة تورونتو، كندا. كتابه المقبل عن بيروت القرنين التاسع عشر والعشرين ستنشره مطبعة جامعة أوكسفورد. كتب عن تاريخ المدن الشرق أوسطية وشارك مؤخراً في كتاب عنوانه: **عواصم المقاطعات العربية في الامبراطورية العثمانية المتأخرة (٢٠٠٢)**[٢].

إدوار ميتينييه، أستاذ مرشح للتاريخ، يُجري في الوقت الحاضر بحثاً عن التاريخ الاجتماعي والفكري العراقي من أواخر القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن العشرين. ملحق بجامعة بروفانس، وهو أيضاً زميل باحث في المعهد الفرنسي للشرق الأوسط في دمشق. وكانت هذه ثالث زيارة يقوم بها للعراق منذ عام ٢٠٠١؛ عاش في بغداد من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٢.

كيث د. واتنباو دكتور فلسفة في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، جامعة كاليفورنيا في لوس انجلس، ١٩٩٩، أستاذ مساعد للتاريخ في كلية لومون في سيراكيوز بولاية نيويورك. ويعمل أيضاً مديراً مشاركاً لمركز السلام والدراسات الجامعية والتابع لهذه الكلية، ومنتسب إلى البحوث في مركز هارفرد لدراسات الشرق الأوسط. كتب على نطاق واسع عن أصول حزب البعث والقومية العربية والاستعمار الأوروبي في المشرق. وكانت هذه ثاني زيارة بحثية له للعراق خلال ستة أشهر.

٥ ـ المرصد العراقي

للإبقاء على قوة الدفع ومتابعة الصلات والاستنتاجات من هذا التقرير بدأ مؤلفوه، بالتنسيق مع الزملاء المتخصصين الآخرين من الشرق الأوسط والعراقيين بتكوين المرصد العراقي (Iraqi Observatory (I. O.)) وسيقوم المنتسبون للمرصد العراقي بزيارات متعاقبة للعراق، ويواصلون التركيز على مسائل الحرية والأخلاقيات الأكاديمية على خلفية من الاحتلال وظهور هياكل جديدة للسلطة على السواء. وسيعمل الأعضاء على تطوير علاقات إضافية بين المجموعات والمنظمات المهنية ونظيراتها في العراق، وإنتاج كتابات نقدية ومشاركة حول الوضع أثناء تطوره.

---

(١) Hala Fattah, *The Politics of Regional Trade in Iraq, Arabia and the Gulf, 1745-1900*, SUNY Series in the Social and Economic History of the Middle East (Albany, NY: State University of New York Press, 1997).

(٢) *The Empire in the City: Arab Provincial Capitals in the Late Ottoman Empire* (conference), edited by Jens Hanssen, Thomas Philipp and Stefan Weber, Beiruter Texte und Studien; Bd. 88 (Würzburg: Ergon in Kommission, 2002).

٦ ـ تنويهات

مكنت مجموعات وأفراد عديدين لزيارتنا. وبداية فإننا نشكر البروفسورة ليزا اندرسون رئيسة جمعية دراسات الشرق الأوسط وعميدة مدرسة الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا، على ما أمدتنا به من مطبوعات الجمعية (MESA). وجاءنا الدعم اللوجيستي من جيم جيننغز من منظمة أممية الضمير (Conscience International)، وكريغور ب. إم. مايرينغ من المكتب الإقليمي للشرق الأدنى بمؤسسة كونراد أديناور الذي زودنا في اللحظة الأخيرة بمنحة صغيرة سخية. كذلك نشكر أقسام التاريخ وأقسام حضارات الشرق الأدنى والأوسط بجامعة تورنتو، ومركز السلام والدراسات العالمية بكلية لومواين، وج. بارون بويد مديره، والمعهد الفرنسي للشرق الأوسط ومديره كريستيان دوكوبير.

إن مؤلفي التقرير مسؤولون وحدهم عن الأوصاف والتحليلات والاستنتاجات في هذا التقرير. ولا تمثل استنتاجاتهم بالضرورة آراء هذه المنظمات والمجموعات. وينبغي أن لا يفسر أي دعم على أنه تبنٍّ للتقرير أو استنتاجاته.

الأحوال المادية والتنظيمية لمصادر بغداد الأكاديمية والثقافية والفكرية

١ ـ ملخص

استعار العراقيون اسم «علي بابا» من إحدى قصص ألف ليلة وليلة ليصفوا المجموعات ذات التنظيم المفكك من اللصوص الذين انتهزوا فرصة فراغ السلطة الذي خلقه انهيار نظام البعث ليسرقوا ـ بين أشياء أخرى سرقوها ـ أجهزة ومواد للبناء وتجهيزات للاتصال ومحولات كهربائية وأجهزة حاسوب وكتب. وفي حين أن معظم عمليات النهب هذه قد انحسر، فإن بعض اللصوص انتقلوا إلى تفكيك أبنية بأكملها طوبة طوبة. وهذه هي بالتأكيد حال بناية القشلاق العثماني بالقرب من سوق السراي ومجمع وزارة الدفاع السابق الذي يرجع إلى عهد الانتداب عند باب المعظم. وعلي بابا هنا تشبيه مناسب، وإن يكن ساخراً: فلقد سرق من لصوص. وبالمعنى نفسه كانت أعمال النهب في معظمها موجهة ضد مؤسسات للدولة، وإن لم تكن مرتبطة فقط بحزب البعث؛ وفي حالات محدودة جداً وقعت مساكن وأعمال خاصة ضحية بالمثل. وفي حالات كثيرة صاحب النهب إشعال للحرائق. و«ثمة حكايات ـ يقترب بعضها من أن يكون «أساطير حضرية» ـ هي في التداول على نطاق واسع مؤداها أن عملاء من مثيري الشغب من أصل غير مؤكد أشعلوا هذه النيران. وليس لدينا دليل على أن هذا هو واقع الحال، مع ذلك فليس ثمة دليل على أن ثمة جهوداً جارية للتحقيق في هذه التقارير أو استبعادها.

إن مباني التعليم والتدريس لم تتكبد الكثير بعد الحرب فحسب، إنما كانت تتخلف على نحو منظم في مسار عقد التسعينيات نتيجة لإجراءات التقشف التي كان يفرضها

الحكم العراقي في مواجهة عقوبات الأمم المتحدة وانهيار إيرادات النفط. وكما سنناقش في قسم لاحق، ونظراً لحظر على السفر والأموال التي كانت تنضب والنفوذ الفتاك للسياسات البعثية، فإن كثيراً من هذه المؤسسات دخل حقبة من الجمود، وأصبح متجمداً بمقاييس التنمية عند حدود أواخر الثمانينيات. لهذا فإن النهب كان مجرد فعل إذلال أخير في عملية أطول من عملية تفتت حولت ما ــ ربما ــ كان أكثر النظم دقة وتطوراً للتعليم العالي والبحوث في العالم العربي، إلى شبح هزيل لما كان عليه من قبل.

لقد عانت كل مؤسسات الدولة، والجامعات والمكتبات ومعاهد البحوث تقريباً، على الرغم من أنه في بعض الحالات كان النهب والتحطيم محدوداً بسرقة أجهزة الحاسوب وغير ذلك من المواد التي يسهل استبدالها. لقد حطم النهب بيئات الفصول المدرسية وفضاءات البحوث؛ وحتى في أماكن لم تحطم مادياً، أزيلت كراسٍ وطاولات وسبورات ونوافذ وأبواب. اختفت أشياء ذات قيمة فريدة، ولم تكن وحدها المحفوظات العثمانية القديمة والمخطوطات التاريخية والكتب والوثائق، إنما أيضاً سجلات الطلاب والمخطوطات والنقوش المألوفة للحياة اليومية في نظام تربوي حديث.

ويقدم هذا القسم لمحة سريعة عن الأحوال المادية والتنظيمية الراهنة في جامعات العاصمة ومكتباتها ومنشآتها البحثية؛ وسنعالج في قسم تال الحياة الأكاديمية على وجه التحديد في هذه المؤسسات، وكذلك مسائل إزالة الطابع البعثي في الكليات وفي الجهاز البيروقراطي، وكذلك الطريقة التي جرى بها إفساد هياكل التعليم العالي في العراق من قبل نخبة الحزب وأجهزة الأمن.

٢ ـ الجامعات

خلال مسار زيارتنا تمكنت المجموعة من مسح الأحوال في حرم ثلاث من الجامعات في العاصمة: جامعة بغداد، وبصفة أساسية حرم الباب المعظم، وجامعة المستنصرية وجامعة النهرين التي كانت تسمى في السابق جامعة صدام. وتشترك هذه الجامعات في كثير من المشكلات التي جلبتها الحرب وعواقبها، أي مسائل السلامة، والمياه والكهرباء والنقل، وكلها أمور لا يعتمد عليها. بالإضافة إلى هذا فإن هذه المؤسسات تواجه مشكلات أساسية سابقة على حرب عام ٢٠٠٣. فمنذ منتصف الثمانينيات، وهو أمر ازداد حدة بعد عام ١٩٩٠، انقطعت صلة الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى عن كافة الاتصالات الدولية الجوهرية. وبمقاييس الواقع كان معنى هذا توقفاً للاشتراكات في النشرات الأكاديمية، والكتب الجديدة للمكتبات، وتوقف رحلات أعضاء هيئات التدريس والطلاب إلى الخارج، وهو أمر بالغ الأهمية. ومن الأمور الحرجة أن حرية التفكير والتعبير والاستقلال الأكاديمي قد قيدت بصورة قاسية.

تفاقم هذا الوضع بفعل انهيار فادح في استثمارات الدولة في الجامعات أثناء عقد التسعينيات من القرن العشرين نظراً للحظر والعقوبات. وكان محتماً في ذلك الوقت، كما كان مستحيلاً بالنسبة للدولة الاستمرار في تمويل كامل للجامعات وفي الحفاظ على

مستوى للجودة، أن يتم خلق نظام جامعي متعدد المستويات وتراتبي. وقد أهمل هذا النظام الجامعات القائمة في بغداد ومراكز المحافظات لفائدة مؤسسات نخبوية دائمة مثل جامعة صدام. وتأسست كليات للقانون والتقانة والطب على الأسس ذاتها وأغرقت بالمصادر بنيّة تزويد الدولة بطبقة من التقانيين ذوي التعليم والكفاية العاليين.

ومن حيث النقل نظمت الجامعات والطلاب وأهليهم حافلات وسيارات للرحلات المشتركة. وقد أعجبنا انخفاض مستوى الغياب عن المحاضرات بين الطلبة وأعضاء هيئات التدريس في وقت شاعت فيه حالة انعدام الأمن. مع ذلك، ونظراً لتهديدات ــ حقيقية أو متخيلة ــ للسلامة الشخصية، فإن النساء من أعضاء هيئات التدريس ومن الطالبات وجدن صعوبة متزايدة في الحضور إلى كلياتهن. ويمكن لهذا النقص البنيوي الذي يتجاوز كثيراً المشهد الإسلامي الذي يفرض نفسه بشدة في الجامعات، أن يعرقل بلوغ التعليم العالي الذي بلغته تقليدياً النساء العراقيات من أعضاء هيئة التدريس والطالبات. فخلال عدة ساعات قضيناها في حرم الجامعات في بغداد بدا أن ثمة فرقاً ضئيلاً بين فترة ما قبل الحرب مباشرة والوقت الحاضر من حيث الضغط الديني والضغط الاجتماعي على النساء. لقد شغلت النساء مناصب بارزة في التعليم العالي العراقي، وتشكل الطالبات الإناث نسبة ٥٠ بالمئة على الأقل من تعداد الطلاب. وقد عبرت النساء أعضاء هيئات التدريس عن قلقهن من أن هذا الدور قد تغير نحو الأسوأ خلال العقد الأخير، وهن قلقات بصورة واضحة من احتمال أن يستمر هذا التدهور. لقد مرت الجامعات كافة بتغيرات كاسحة في الإدارة على يد مجلس السلطة المؤقتة في منتصف العام الجامعي: فقد جرى استبدال رؤساء الجامعات وعمداء الكليات وكذلك معظم رؤساء الأقسام. وحينما كان تدخل مجلس السلطة المؤقتة عند أدنى حدوده فإن انتخابات هيئات التدريس جرت بهدوء وتراض. وكما في قطاعات المجتمع الأخرى فإن عمليات التطهير الثقيلة الوطأة التي قام بها مجلس السلطة المؤقتة على كافة المستويات في الجامعات هي في القلب من مشاعر الاستياء الأكاديمي (انظر أدناه). فكثيرون من أعضاء هيئات التدريس هذه، ممن عزلوا من مناصبهم التدريسية، تمكنوا من اتخاذ إجراءات غير رسمية مع كلياتهم لمواصلة التدريس بصفة «متطوعين» بلا أجر. مع ذلك فإن مثل هذا الحل لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، وستكون بداية السنة الجامعية القادمة اختباراً حاسماً.

كذلك فإن المستشارين الأكاديميين المرتبطين بمجلس السلطة المؤقتة أشاروا إلى أن إجراءات الالتحاق الجديدة ستكون جاهزة للتنفيذ بحلول الخريف كجزء من إصلاح أوسع للهياكل التعليمية.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة ــ بما في ذلك نقص الطاولات والمقاعد وكتيبات الامتحانات وحتى الطباشير ــ فإن الإيقاع العادي للسنة الجامعية بدأ يعود إلى الحرم الجامعي. وقد حدد الطلاب ــ الذين يشعرون بالإثارة والسعادة لكونهم في المدرسة ــ كافيتيريات متنقلة حيث يتجمع الشبان والشابات ويتحدثون ويتجادلون ويستمتعون بصحبة أحدهم الآخر. والطلاب كانوا جميعاً حسني الملبس، وهذا الإنجاز كبير في حرارة

الطقس وبلا ماء جار. وقد شكا أساتذتهم منهم على نحو شبيه بطلابنا (الأمريكيين)، ما يوحي بأن درجة ما من الوضع العادي أخذت تتشكل. لقد كانت سعة الحيلة والقدرة على التكيف لدى هيئة التدريس والطلاب واضحة تسهل ملاحظتها.

ـ جامعة بغداد

جامعة بغداد (تاسست عام ١٩٥٧) هي واحدة من أقدم مؤسسات التعليم العالي العلمانية في العراق. ويقع الحرم الرئيس الذي صممه والتر غروبيوس ـ الجادرية ـ على شبه جزيرة تشكلت بفعل منحنى في نهر دجلة ولم يُعان سوى الحد الأدنى من الأضرار أثناء الحرب، لكنه نهب بعد ذلك. والحرم الفرعي المخصص للفنون الجميلة عند باب المعظم هو أقرب إلى الوسط الحضري. ويؤم هذين الحرمين للجامعة قرابة ٨٠ ألفاً من الطلاب والخريجين. وفي منتصف شهر أيار/مايو وضع د. آندرو «درو» إردمان المدير الأمريكي للتعليم العالي في العراق تصميماً لانتخاب رئيس جديد للجامعة في جلسة افتتاح اتسمت بالفظاظة. والرئيس الجديد ـ د. سامي المظفّر ـ هو بحكم المهنة بيوكيميائي من المرفوضين من حزب البعث وواحد من أكثر الباحثين تمتعاً بالاحترام في الجامعة. وقد تفحص الأمريكيون أوراق اعتماد المديرين الجدد قبيل أو بعيد الانتخاب. واستؤنفت الدراسة بعد ذلك على أساس جدول مواعيد محدود، وفي الوقت الذي كنا فيه في العراق كان الطلاب على وشك البدء في امتحاناتهم النهائية.

حرم باب المعظم هو مجموعة من الأبنية المتفرقة بين حدائق جميلة صغيرة، ومدخل الحرم ـ شأنه شأن كل حرم جامعي آخر ـ موضوع تحت حراسة كثيفة من القوات الأمريكية، بعضها يسير في دوريات على طول الحارة الرئيسة التي تنتشر فيها الكليات. والمكتبة الرئيسية في هذا الحرم، وكذلك بعض مكتبات الأقسام دمرتها أعمال النهب وفي بعض الحالات دمرتها النيران. وقد غطى السواد مكاتب العميد ولا تزال رائحة الدخان تفوح منها. وفي مكتب قسم التاريخ سرقت الاثاثات ومكيفات الهواء والأجهزة الكهربائية. وقد أجرينا حوارات مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب في غرف مظلمة وفي حرارة مفرطة نظراً لانقطاع الكهرباء. مع ذلك فإن معظم أفراد طواقم التدريس والإدارة كانوا متفائلين ويتطلعون قُدماً.

وباستثناء تعليقات قليلة على حالات سوء التفاهم ـ عن قصد أو عرضاً ـ بين السلطات الأمريكية وهيئة التدريس في حرم باب المعظم ـ فإن معظم الأساتذة والعمداء الذين تحدثنا إليهم كانوا مستعدين لترك الماضي وراءهم والبدء بشيء جديد وأفضل وفقاً لما يأملون. وثمة شكوى متكررة هي العجز عن إجراء اتصال مع مسؤولي مجلس السلطة المؤقتة المنوط بهم أمر الجامعات.

إن من السمات اللافتة في حرم باب المعظم «المعركة» التي تدور على فضاءات الجدران والفضاءات العامة بين المنظمات الطلابية المتنافسة التي التأمت مصالح متباينة سياسية ودينية على السواء، والتي يتطور بسرعة مجال نشاطها وايديولوجياتها. وربما

يكون الخوف من اكتساب طابع التطرف والاستقطاب الديني الذي أطبق على المستنصرية (أنظر أدناه) هو الذي دفع منظمة طلابية علمانية لأن تعرض لافتات كالتالية:

المكتبة المركزية للحرم في الجادرية لم يكد يمسها ضرر، إذ لا تتجاوز الخسائر التي لحقت بها نسبة ١٠ بالمئة على الأكثر من المجموعة الكاملة. مع ذلك فإنها مثل كل المكتبات في العراق أصبحت وقد فاتها الزمن بدرجة مؤسفة، فقد توقف جمع الكتب الجديدة والدوريات توقفاً تاماً تقريباً بعد عام ١٩٩٠. وبينما افلتت مكتبة الجادرية المركزية من الدمار، فإن هذا الأمر لا ينطبق على مكتبة الوزيرية المركزية في باب المعظم التي تقتني مجموعات الفنون الجميلة والإنسانيات والأدب وقد نهبت وأحرقت. وأما مكتبات الأقسام ـ التي غالباً ما تؤوي نسخاً من أطروحات الدكتوراه ـ فإنها في الجانب الأكبر منها قد دمرت.

وطبقاً لمسح سريع لقسم الموسيقى في كلية الفنون الجميلة بجامعة بغداد، فإن ألف تسجيل موسيقي (على اقراص الفينيل) وخمسة آلاف شريط وعشرات من أجهزة التسجيل و٣٠ آلة بيانو ومئات الكتب قد سرقت من قسم الفنون الموسيقية، بما فيها الأوبرا وتسجيلات حقبة الباروك والتسجيلات العراقية. وكانت معظم التسجيلات الموسيقية محفوظة في مبنى «إذاعة الشعب» التي قذفت بالقنابل أثناء الهجوم الأمريكي على بغداد و/أو في «المحطة الخاصة» بعدي حسين وهي «إذاعة صوت الشعب». لقد سرقت مقتنيات كلا هاتين المؤسستين ولم تعد توجد سوى قوائم (كاتالوغات) في صورة أطروحات لنيل درجة الماجستير كتلك التي أتمتها قبل ستة أشهر فقط زينب صبحي عن الإذاعة في العراق في خمسينيات القرن الماضي. وقد تولت مسؤولية مكتبة محطة الإذاعة العراقية.

ـ جامعة المستنصرية

سميت جامعة المستنصرية باسم المدرسة المستنصرية، وهي كلية إسلامية ترجع إلى القرن الثالث عشر، وقد أعيد ترميم بنائها بصورة جميلة، وهي تقع على ضفاف نهر دجلة. أما الجامعة الجديدة التي أنشئت في الستينيات كمؤسسة خاصة وأممت في ما بعد، فهي تعمل اليوم أساساً من حرمها الجديد الذي يقع إلى الشمال الشرقي من وسط بغداد. وهي تقدم درجات التخرج والدكتوراه في معظم الآداب والعلوم. وشأن جامعة بغداد يبدو أنها أصبحت مسيّسة مع تشكيل المنظمات الطلابية المتباينة. وتفيد أخبار وسائل الإعلام المحلية وقوع أعمال عنف في ما بين الطلاب واغتيال أحد العمداء. لقد أدى مناخ الانفتاح إلى ظهور وفرة من الجمعيات الطلابية الجديدة والمعارضة السياسية للاحتلال الأمريكي، وفي بعض الحالات التنديد بأعضاء في هيئة التدريس باعتبارهم بعثيين، أو معادين للإسلام، كما يشير ضمناً الملصق المنشور هنا.

التقينا في الجامعة بعميد كلية التربية البروفيسور جرجس، وهو عالم جغرافي، كما أنه عضو في كلية التاريخ. وشأن المناقشة التي أجريناها مع أعضاء هيئة التدريس في

جامعة بغداد، فإن أول وأكثر ما يهم هؤلاء المربين هو سلامة طلابهم وخلق بيئات عمل آمنة وصحية، خاصة بينما يؤدي الطلاب امتحاناتهم النهائية. وحينما سألناهم ما الذي يحتاجون إليه كباحثين ومدرسين في المستقبل، أجاب د. موسى محمد طَويْرش ــ وهو أستاذ للعلاقات الدولية ــ بأن العراق «رجل يغرق وبحاجة إلى أوكسيجين، وكل ما عدا ذلك يأتي بعده». وقد واجهنا هذا الرد في أغلب الأحيان؛ إن الحاجات الفورية المرتبطة بالأحوال المادية والفرعية والنقل من الضخامة بحيث إن من الصعب التفكير في ما وراء مجرد الحياة يوماً بيوم. مع ذلك ــ وفي مسار الحوار ذاته ــ أبدى اثنان من أعضاء هيئة التدريس الأصغر سناً، د. صالح العقيلي وهو أستاذ مساعد للتاريخ الأوروبي الحديث، ود. فردوس عبد الرحمن، أستاذة مساعدة للتاريخ العثماني، إحساساً محدداً للغاية بما يحتاجان إليه، وهو اتصال الانترنت وبرامج التبادل بين هيئات التدريس والدعم لإجراء بحوث في الخارج. وقد تعززت هذه الاحتياجات أثناء حوار مع د. طاهر محمد البكّا، الرئيس الجديد المنتخب للجامعة، وهو موزع كتب أطروحته للدكتوراه عن حكم الأسرة البهلوية المبكرة في إيران (وهو بهذا وجه نقداً مبطناً إلى نظام حكم صدام) وكان في السابق عضواً رفيع المستوى في حزب البعث وأفلت من عملية محو البعث.

لقد أكد البكا أن الخطط تعد لاستعادة الخدمات إلى الجامعة، وقد تلقى لتوه مبلغ ٣٠ ألف دولار أمريكي من مجلس السلطة المؤقتة لتلبية الاحتياجات الفورية وللبدء بأعمال الصيانة. وهو مدافع نشيط ومتحمس عن جامعته.

لقد دمرت منشآت المكتبة في المستنصرية، كما دمرت المكاتب التي كانت تضم إدارة السجلات المركزية للجامعة.

ـ جامعة النهرين

تقع إلى جوار حرم الجادرية لجامعة بغداد، وكانت جامعة صدام السابقة قد بدأت في منتصف التسعينيات رداً على الحظر. وكانت مثار جدال بين الأكاديميين لأنها انتزعت من مكانها القديم وجردت من أفضل أساتذتها وطلابها. وكان التصور أن تكون من قبيل كلية متقدمة للعلوم والقانون والاقتصاديات والطب، فكان الطلاب يواجهون شروط التحاق أعلى مستوى ومقابلات التحاق صعبة ومنهج دراسي شاق. وكان يتعين على الطلاب الذين يتخرجون في جامعة النهرين أن يعملوا لحساب الحكومة لفترة محددة. وعلى خلاف جامعة بغداد التي يبدو أن توسعها لا يوقفه شيء، فإن الجسم الطلابي في جامعة النهرين لا يتجاوز ٢٥٠٠ طالب. ونظراً لسعيها لتجنب علل الكليات الحكومية الضخمة فإن فصول هذه الجامعة صغيرة والتناسب منخفض بين عدد الأساتذة والطلاب. ويأمل رئيس الجامعة الجديد ــ د. محمود حيوي حمش، وهو دكتور في الطب ــ أن يعاد تطويرها وتبقى في الوقت نفسه كلية للنخبة.

توصيات

أ ـ تحديث وإعادة تخزين مقتنيات مكتبة الجامعة ومنشآت التدريس ينبغي أن تكون له أولوية عالية جنباً إلى جنب مع إعادة بناء مؤسسات مثل المتحف القومي أو المكتبة والمحفوظات القومية (دار الكتب).

المبرر: إن الاستثمار في رأس المال البشري للعراق وفي مستقبل البلد أمر ملح، والمكتبات الجامعية لها دور بارز لا بد أن تؤديه في هذه العملية.

ب ـ إن تنظيماً دولياً مركزياً لمكتبات الكليات والجامعات ينبغي أن يتشكل فوراً ليعمل بصفة مباشرة مع أمناء المكتبات المركزية والفرعية لتنسيق المشتريات الرئيسة والتصرف في المنح.

المبرر: إن خلق هيئة منظمة مركزية تحت مظلة اليونيسكو ـ مثلاً ـ من شأنه أن يضمن مقاربة متعددة الأطراف وأن يساعد على خفض الجهود المتكررة واكتساب كفاءات ذات مستوى وتأمين استعداد مجلس السلطة المؤقتة للاستجابة.

ج ـ إن الجهود ينبغي أن تبذل لتدخل إلى الأحرام الجامعية العراقية شبكة انترنت مجانية وبلا رقابة وغير محدودة وقادرة على الوصول إلى مواقع الشبكة العالمية.

المبرر: إن الوصول بلا عوائق إلى أدوات المعلومات وتقانتها هي ضمانة للقيم الليبرالية، وهي الوسيلة الأفضل والأكثر فاعلية لإدماج الهيئة الأكاديمية في الشبكات العالمية للتبادل الفكري.

د ـ يتعين اتخاذ إجراءات أمنية كافية، ليس فقط لضمان أمن الأحرام الجامعية، إنما أيضاً للحفاظ على فرص مساوية للإناث من الطالبات وطواقم الموظفين وهيئة التدريس.

المبرر: إن ضمان قدرة الوصول الفعلي إلى الحرم من قبل النساء يساعد في تجنب أي تضعضع في مكانتهن.

٣ ـ الجمعيات العلمية والبحثية

زرنا اثنتين من المؤسسات الأكاديمية البارزة في العراق، بيت الحكمة والأكاديمية العراقية للعلوم. وعلى الرغم من واقع أن المؤسستين تتشاركان في كثير من الوظائف والجمعيات، فإن بيت الحكمة يخضع لسيطرة مدير شؤون الثقافة، وهو الدبلوماسي الإيطالي السفير بييترو كوردوني، في حين أن الأكاديمية وضعت ضمن حقيبة التعليم التي يتولاها إيردمان. وكانت المؤسستان قبل الحرب قد أخضعتا لرقابة مشددة من قبل المكتب الرئاسي الذي تم إلغاؤه. وكان الانتساب إلى أي من المكانين يحمل معه مزايا

ورواتب خاصة، ولهذا كان النظام الحاكم غالباً ما يستخدم هذه الأشكال المؤسسية كوسائل لمكافأة من هم أكثر ولاء له. وقد تكبدت هاتان المؤسستان خسائر جسيمة أثناء أعمال النهب. لقد نهبت مكتبة بيت الحكمة بالكامل، كما نهبت المقتنيات الفنية من متحفه الصغير. وعلى الرغم من أن أكاديمية العلوم تكبدت خسائر أقل إلا أن مكتبتها المرموقة فقدت بعض أهم كتبها بانتظام. مع ذلك فإن كلتا المؤسستين ستكون مهيأة، بعد استثمارات كبيرة في البنية التحتية، لأن تستضيف مؤتمرات وورش عمل وندوات دولية، وأن تقوم – بالإضافة إلى هذا ــ بدور همزة الوصل بين الجماعتين الأكاديميتين العراقية والدولية.

وسنورد في ملحق تال قائمة بمؤسسات أخرى لم نزرها.

ـ بيت الحكمة

يقع بيت الحكمة عند الطرف الشمالي من محور بغداد التاريخي بين نهر دجلة ومجمع وزارة الدفاع القديم، وقد استمد اسمه هذا من معهد للترجمة والبحوث أسسه الخليفة العباسي المأمون في عام ٨٣٢ للميلاد، وقد اشتهر بترجماته لنصوص الفلسفة اليونانية. أما بيت الحكمة الحديث فقد أسس في عام ١٩٩٥ المكتب الرئاسي نفسه. وكما كان تصوره أصلاً بصفة رسمية كان بيت الحكمة هذا يؤدي وظيفة مركز للأبحاث، فيه استعدادات للمحاضرات ومطبوعات ومكتبة ومتحف. وقد جيء بالمنتسبين إلى بيت الحكمة من أعضاء هيئة التدريس من الجامعات المختلفة في بغداد، وقُسموا حسب تخصصاتهم. وكان صغار الباحثين من التخصصات المختلفة يتلقون أيضاً مرتبات وتخصص لهم فضاءات مكتبية في المعهد. وكان المعهد ينشر عديداً من المجلات بينها مجلة شهرية ذات اهتمام ثقافي عام، هي مجلة **الحكمة**، كما كان ينتج طبعات وترجمات مفيدة لمصادر ووثائق في لغات أجنبية.

قبل سقوط النظام الحاكم كان بيت الحكمة قد اكتسب سمعة كونه ارتبط ارتباطاً وثيقاً بنخبة الدائرة الضيقة للسلطة. وكانت أطروحات الدكتوراه وغيرها من الأعمال البحثية التي تعزى إلى أعضاء أسرة صدام حسين من عمل كتاب مجهولين من المنتسبين لهيئة التدريس. وبصورة أعم فإن بيت الحكمة كان يؤدي دور مركز لإنتاج معرفة وأصلانية (أورثوذكسية) سياسية تلقى قبول النظام. فكان من المفاجئ وقتها أن كان – من بين كل المؤسسات في بغداد ــ من أوائل من تلقوا نقوداً لإعادة التطوير من جانب مجلس السلطة المؤقتة. ويجري الآن استخدام منحة بقيمة ١٧ ألف دولار من سلف السفير كوردوني، الدبلوماسي الأمريكي جون ليمبرت، لإعادة طلاء وترميم واحد من أجنحة المجمع. وكانت أجهزة حاسوب جديدة واضحة للعيان، وكذلك مقاعد وموائد. وعندما سألنا كوردوني لماذا تحرك مكتبه بسرعة لصالح بيت الحكمة، أجابنا بأنه «طُهّر» من كبار المسؤولين البعثيين، وقدر عدد الذين أبعدوا بنحو ٧٥ شخصاً. ولاحظ كذلك أن مجلس أمناء دولي جديد للمعهد يجري تشكيله للإشراف على إعادة تطويره. وعلى الرغم

من دعم كوردوني، فإن مستقبل بيت الحكمة تحيط به مشكلات: فايردمان يتوقع أن يترك «ليزول» لاعتبارات ايديولوجية.

وسألنا رئيس برنامج التاريخ في بيت الحكمة، الخبير بالعصور الوسطى د. عبد الغفار التاجي عن الصلات مع النظام القديم، وقد أقر بأن هذه الصلات كانت معقدة ولا بد من أن تفهم في ضوء الطبيعة القمعية للبعثيين. مع ذلك، وفي تحول مثير للاهتمام، استخدم كلمات من قبيل «إعادة تاسيس» و«إعادة إنشاء» لوصف العمل الجاري للمؤسسة. ولم تكن هذه إشارات إلى جهود بيت الحكمة قبل الحرب، إنما كانت بالأحرى إلى صيغته التي كانت له في القرن التاسع. وكان هذا الأسلوب في المفارقات التاريخية عن وعي ممارسة مركزية في الفكر التأريخي القومي للبعثيين. ومن المهم أن هذه المؤسسة عادت للسقوط في هذا النمط ذاته. واتساقاً مع ماضيه فإن هذا المركز كان يعيد تركيز جهوده على الترجمة وعلى تنظيم مؤتمر للمستشرقين في تشرين الثاني/ نوفمبر حول حضارة وادي الرافدين، وعلى نشر عمل من عدة مجلدات عن تاريخ بابل الآشورية. ومرة أخرى، فإن هذا التركيز على الماضي «العربي» قبل الإسلامي لبلاد الرافدين ــ حيث «استعادة» بابل هي المثال الأفضل على هذه الظاهرة ــ كانت عنصراً أساسياً في ما وراء المرويات القومية التي كان يستخدمها النظام الحاكم والتي ابتدعها ودافع عنها ــ جزئياً ــ أعضاء هيئة التدريس من بيت الحكمة. وخلال زيارتينا لاحظ كثيرون منا وجود مزاج ــ على غرار ما كان سائداً قبل الحرب ــ يتسم بالحذر والتزام المواقف الدفاعية والافتقار إلى الانفتاح من جانب معظم أعضاء هيئة التدريس في بيت الحكمة.

ـ المجمع العلمي العراقي: الأكاديمية العراقية للعلوم

خلافاً لبيت الحكمة ــ الذي يرجع فقط إلى العقد الماضي ــ فإن المجتمع العلمي العراقي هو أقدم مؤسسة من نوعها في العراق. تأسس في ظل حكم الهاشميين عام ١٩٤٨ على غرار المجمعين النظيرين في القاهرة ودمشق، ويجلب زملاء من الفروع (المعرفية) المختلفة، بما فيها اللغات الشرق أوسطية الحديثة والقديمة والتاريخ والعلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية (الفيزيقية). وقد أعطيت فضاءات مكتبية ودعم بحثي وحق الإطلاع في المكتبات لأعضاء هيئة التدريس والباحثين. ويقع المبنى المجمع الذي صممه المهندس المعماري العراقي البارز رفعت الجادرجي في ضاحية الوزيرية في المدينة. وبالإضافة إلى مبنى رئيس متعدد الطوابق فإن هناك أبنية أخرى فرعية تضم قاعات اجتماع ومكاتب إضافية وفضاءات للمخازن ومطبعة. وقد تعرضت هذه المنشآت للنهب وإن لم تُحرق، ويبدو معظم الضرر الجزئي الذي لحق بالمبنى سطحياً. كذلك فإن المجمع يضم مكتبة موسعة وشاملة. وتتميز مقتنيات المكتبة بقوة خاصة في مجالات اللغة والأدب والتاريخ والإنسانيات، وقد استفادت من منح من مجموعات شخصية كاملة، كتلك التي وهبها مؤرخان عراقيان بارزان من جيل سابق، هما أحمد صوصه وعباس العزاوي. وقد ضاعت نسخ مايكروفيلم لمخطوطات ودوريات، وأيضاً الكتب الأكثر قِدماً بالعربية

والتركية والفارسية. وحسب قول رئيسة المكتبة الأكاديمية المرموقة السيدة جوان محمود، فإن هذه الكتب لم تنهب إنما الأحرى أن أحدهم ــ ذا خبرة في اللغة والأدب ــ أخذها ليحافظ عليها وأنه عندما يستقر الوضع «ستُعاد». ولا تعرف السيدة جوان محمود من يكون هذا الشخص، كما أنها ليست على اتصال به على أي نحو. وقد تفضلت بإمدادنا بملخص عن المقتنيات الحالية وعن ترجمة ستظهر لاحقاً في ملحق خلال الأسابيع التالية.

اجتمعنا مع هيئة التدريس وطاقم موظفي أكاديمية العلوم مرتين. في الزيارة الأولى استقبلنا الأمين العام للأكاديمية د. أحمد مطلوب، وهو ناقد أدبي معروف ومتخصص في اللغة العربية. وقد لاحظنا أن إجراءات اتخذت لتأمين ما بقي من المكتبة ومراقبة الوصول إلى رفوفها. وفي الزيارة الثانية كان واضحاً أن طاقم الموظفين كان قد بدأ يزيل الركام وينظف المكان بكل عناية. وكانت العلاقة بين الأكاديمية ومجلس السلطة المؤقتة قد تحددت قبل أيام معدودة فقط سبقت وصولنا. وكما ذكرنا أعلاه فإن هذا أمر يقع تحت سلطة ايردمان. وتعني صفة الارتياب بشأنها أنها لا تتمتع بعد بنوع الدعم المالي الذي تلقاه بيت الحكمة؛ وبالمثل، قبل مغادرتنا لم يكن إيردمان قد زار المؤسسة، على الرغم من انه كان على اتصال وثيق مع مديرها، د. حيوي، وهو أيضاً رئيس لجامعة النهرين.

إن القيادة المقيمة للأكاديمية ــ دون دعم واضح حتى هذه اللحظة ــ وهي التي شهدت أيضاً إبعاد أفراد عديدين لأسباب سياسية، لم تبدأ في دفع خططها إلى ما يتجاوز مجرد التصليحات الأساسية. ونظراً لمركزها المحترم في المجتمع العراقي، ونظراً كذلك لتقليدها الوطيد السابق على الحقبة البعثية، تقليد الامتياز الأكاديمي، فإن الأكاديمية سوف تستعيد يقيناً مكانتها باعتبارها الجمعية البحثية/المهنية القائدة في البلد. وكما أنها في الماضي دعمت الدراسة المنهجية للغة السوريانية والكردية وآدابهما، فإنها يمكن أن تكون قادرة على توفير مجال لتعاون أوسع بين المفكرين الذين يمثلون المكونات المختلفة للجماعة الوطنية العراقية. لقد وجه د. حيوي ــ في سعيه لبناء صلات مع الغرب ــ دعوة رسمية إلى جمعية دراسات الشرق الأوسط (ميسا) لعقد اجتماع مشترك في الأكاديمية خلال الأشهر المقبلة.

توصيات

أ ـ ينبغي أن تخلق المنظمات البحثية والمهنية الدولية على الفور روابط هيكلية ومهنية وشخصية مع زميلاتها في كلا المؤسستين.

المبرر: بينما تبقى التساؤلات بشأن قدرة بيت الحكمة على البقاء في الأجل الطويل، فإن كلا المؤسستين قادرة هيكلياً على صنع مثل هذه الروابط والحفاظ عليها.

ب ـ يتعين على جمعية دراسات الشرق الأوسط والمجموعات المماثلة الأخرى أن تتحرك سريعاً للاستجابة لدعوات كتلك التي وجهها د. حيوي لعقد مؤتمرات وندوات مشتركة.

المبرر: سوف يؤمن هذا التبادل أن تقوم العلاقات الأكاديمية والفكرية بين العراقيين وغير العراقيين على الاستقامة والمساواة وروح الزمالة. وبالإضافة إلى هذا فإن إعادة الاندماج السريع للمفكرين الملتزمين برؤية ليبرالية للمجتمع في كلتا المؤسستين سوف تعزز مركزها وتقوي قواعد المجتمع المدني الحديث والعلماني.

ج ـ يتعين على الجماعة الأكاديمية الدولية أن تكون مستعدة للمساعدة على إدخال هيئة التدريس لكل من أكاديمية العلوم وبيت الحكمة إلى البحث المعاصر في كافة الميادين، وإنما بصفة خاصة في ميادين كانت تعتبر يوماً خارج المسموح به من قبل الأجهزة البعثية. ويتضمن هذا ـ وإن لم يكن يقتصر عليها- مجالات الدراسات الإسلامية والمرأة وعلاقة الجنسين، والصدق والتوافق، والإعلام والمجتمع والمجال القانوني لحقوق الإنسان.

المبرر: سيساعد إدخال هذه المجالات في مفصلة جداول أعمال بحثية جديدة وحيوية في كلا المؤسستين، وسيساعد ثانية على تعزيز رأس المال البشري في كل منهما كمحرك لخلق مجتمع مدني.

د ـ ينبغي توجيه انتباه خاص إلى استعادة وتحديث القدرات الطباعية في أكاديمية العلوم.

المبرر: قبل الحرب كانت الأكاديمية واحدة من مصادر العراق الأولية للكتب الأكاديمية المستقلة والترجمات والمجلدات التي جرى تحريرها. ويمكن أن يكفي استثمار متواضع في منشآتها الطباعية لكي تستأنف عملية النشر. كذلك فإنها يمكن أن تستخدم لنشر المجالات الأكاديمية العراقية. وعلاوة على هذا ـ وجنباً إلى جنب مع مطابع أخرى ـ يمكن أن يرخص لها بإعادة طبع الكتب المدرسية التي تتمتع بحقوق الطبع وغيرها من المواد التي تمس الحاجة إليها.

٤ ـ المكتبات والمحفوظات

جرى في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٣ تحقيق مبدئي وشامل حول أحوال المقتنيات العديدة للمكتبة والمخطوطات، أجراه نبيل التكريتي، وهو طالب في جامعة شيكاغو تربطه صلات عائلية بالعراق وقام هناك في الماضي ببحوث وأعمال تتصل بالمنظمات غير الحكومية. والتقرير (عن هذا التحقيق) متاح على موقع لجنة جمعية أمناء المكتبات في الشرق الأوسط عن المكتبات العراقية على شبكة الانترنت. وقدم تقرير التكريتي نقطة انطلاق لكثير من تحقيقاتنا، وفي الحالات استطعنا أن نؤكد استنتاجاته المبدئية. وسيتم تحديث العمل الذي قام به التكريتي بملحق تال.

لقد كان محور اهتمامنا الرئيس أن نوثق كلاً من حالة المكتبة والمحفوظات القومية ومكتبة الأوقاف، ومكتبة القادرية والمكتبات الجامعية، وقياس برنامج ما قبل الحرب لتحقيق مركزية المحفوظات، وهو البرنامج الذي أتى بوثائق تاريخية من مجموعات المحافظات إلى العاصمة. وكان ثمة اهتمام إضافي هو فحص دور الفاعلين غير

الحكوميين في إنقاذ عناصر مجموعة المكتبة، وبصفة أساسية تلك المتعلقة بقسم شيعي من مدينة الصدر/الثورة، وهي من ضواحي بغداد. وتزعم هذه المجموعة أنها تعمل باسم الحوزة العلمية (كلية رجال الدين الشيعة) في النجف. يقرر بائعو الكتب في بغداد وجود كتب ومخطوطات من كافة المكتبات والمجموعات التي كانت قد نهبت معروضة للبيع. وقد تأكدنا من هذه الحقيقة لدى زيارتنا لسوق الجمعة الشهير للكتب في شارع المتنبي، على الرغم من أن المكتبات الدائمة لم تتورط في ذلك في ما يبدو. مع ذلك فإن كثيرين من بائعي المكتبات قد قاموا بصفة منتظمة بإزالة أية علامات دالة على الهوية ــ أختام وبطاقات مكتبات وصفحات أولى ــ مما يشير إلى المصدر الأصلي للكتب.

ـ المكتبة والمحفوظات القومية

يقع المبنى الذي كان يوماً يضم المكتبة والمحفوظات القومية في شارع الرصيد مواجهاً لمباني حقبة الانتداب التي كانت تشكل وزارة الدفاع القديمة. ويضم المبنى الجديد أو الطوابق الثلاثة أربعة أجنحة مبنية حول باحة مركزية. وكانت هذه تشمل رفوف المكتبة وقاعات المطالعة وتجهيزات قراءة الميكروفيلم، وورشة التجليد ومكاتب النسخ (فوتوكوبي) وطابعات اللايزر ومختبرات التصوير (الفوتوغرافي). وللإطلاع على موجز عن مقتنياتها، انظر التقرير السابق لعضو المجموعة ادوار ميتينييه في موقع «MELCOM» على شبكة الانترنت. لقد اجتمعنا مرتين مع طاقم موظفي المكتبة، ومن بينهم مديرها الحالي كامل جواد عاشور. وفي المناسبة الثانية أجرينا مسحاً بصرياً كاملاً على داخل المبنى نفسه. ولا بد أن نلاحظ أن «الحوزة» قد أضافت حراسها الخاصين بها، بلباسهم الموحد من القمصان والسراويل السود واللحى، إلى المكتبة، ربما لعدم ثقتها بأن موظفي المكتبة يمكن أن يهتموا بدرجة كافية بما بقي، أو لرصد الأحداث عند المكتبة ومصالحهم فيها.

وحسب أقوال موظفي المكتبة وممثلي «الحوزة»، فإن المكتبة وقعت ضحية هجومين منفصلين تخللهما إشعال حرائق. خلال الهجوم الأول، وبينما كان الأمريكيون عند أبواب بغداد أخذت معظم الأشياء الغالية الثمن مثل أجهزة النسخ (فوتوكوبي) والحواسيب والنواظير (سكانر) والتجهيزات المكتبية. وشب حريق صغير في المبنى في ذلك الوقت، ربما بهدف التغطية على مسارات اللصوص. وعند نقطة لا تزال غير واضحة لاحظ عاشور كتباً من المجموعة غير المتاحة ــ وربما تكون نادرة وحساسة سياسياً في آن واحد ــ نقلت إلى ما أسماه «موضع آمن سري» قبل وقوع الهجوم. وقد رفض أن يكشف لنا عن المكان. ولاحظ ــ وهو محق تماماً في هذا ــ أنه إذا فعل «فلن يعود الأمر سراً». وعندما سألناه عما إذا كان مجلس السلطة المؤقتة يعرف بالمكان الذي نقلت إليه هذه المجموعة من الكتب، أكد لنا أنهم يعرفون. وفي حوارنا مع عاشور قدر أن نسبة ٥٠ بالمئة من مجموعة المكتبة قد أحرقت. وتلقي الاكتشافات الأخيرة ظلاً من الشك على مجمل ما أتلف، ويمكن أن تكون الأعداد الحقيقية في حدود أقل كثيراً مما قدر. وقد أبدى

عدم استعداد لمشاركتنا معرفة الكيفية التي توصل بها إلى ذلك الرقم، ولا توجد أية سجلات من أي نوع لما هو مخزون في مواقع بعيدة متباينة.

لقد أكد عاشور أن بين المواد التي جمعت وخزنت قبل الحرب صحفاً يومية ودوريات ومواد تعود للمحفوظات العثمانية بما فيها سجلات الطابو (الأملاك العقارية) وسجلات المحاكم والفارامانات. وهو يعتقد أن نحو ٣٥٠ من وثائق السجلات العقارية قد أنقذت، بينما لم يبق أكثر من نصف الألف وخمسمائة من السجلات العامة. كذلك فقد أكد أنه خلال السنوات الخمس أو الست الأخيرة كان قد تم نقل كل مجموعة الموصل العثمانية ونحو نصف مجموعة البصرة العثمانية إلى بغداد. وبسبب الافتقار التام إلى الدقة، وحقيقة أن هذه الحكايات غالباً ما طرأت عليها تحولات، وأعداد الكتب وغيرها من المواد تراوحت بدرجة كبيرة من يوم ليوم، قادتنا مرة أخرى إلى الشك في الصدقية الكلية لروايات الموظفين عما جرى، وعلاوة على هذا بشأن قدرتهم كإداريين في المكتبات.

لم يهيئنا شيء لما ألم بنا من فزع خالص في داخل المكتبة. فكل ما تبقى داخلها أكوام من رماد كان في الماضي كتباً. كانت الحرارة في المدخل الرئيس للمكتبة حادة إلى حد أنها كانت قد بدأت تذيب بلاطات الأرضية المصنوعة من الخزف. كان كثير من البناء قد فقد تماسكه بسبب الحرارة وتصدعت جدران الأسمنت لمجرد لمسها. ولم تكن تلك مناطق احترقت بصورة مباشرة، وهي تشكل نحو نصف المبنى، ويغطيها سماط زيتي وفر وسيطاً مفيداً لكتابة السفارات. وقد انتشرت في أنحاء المكتبة عبارة «الموت لصدام المرتد» وعليها توقيع «الحوزة» مما يشير إلى أن تدخلهم نيابة عن المكتبة كان ينظر إليه على أنه يجمع بين واجب مدني ونشاط ديني ولطمة ضد ذكرى النظام (القديم).

لقد قام مهندسون عراقيون وممثلون عن مكتب كوردوني بالتفتيش على المبنى وأعلنوه غير صالح للاستعمال. وأبلغنا السفير بأنه يأمل أن يتمكن من استخدام مبنى نادي الضباط في «البلاد الملكي» كموقع تخزين مؤقت بينما يجري تشييد مبنى جديد. والخطط لتنفيذ هذا الإجراء هي مجرد خطط مبدئية. ولا توجد خطط فورية لإعادة بناء المكتبة، ومستقبل الوضع الوظيفي لموظفي المكتبة غير واضح.

بعد الحريق الأول، وقبل وقت قصير من اندلاع حريق آخر أكثر تدميراً دخل ممثلون عن مسجد الحق في المدينة التي أعيدت تسميتها لتصبح مدينة الصدر، وتحت قيادة الشيخ البارع إعلامياً السيد عبد المنعم الموسوي، إلى المكتبة، وأوصدوا باللحام باباً من الصلب في الطابق الأرضي فأقفلوا بذلك جناحاً بأكمله. وقدر عاشور أن ثلاثين بالمئة من المجموعة «معظمها من الكتب» كانت في الداخل. ومرة أخرى فإنه من الصعب التحقق من دقة أرقامه. في الوقت نفسه فإن شباناً يستخدمون شاحنات خاضعة لتوجيههم قاموا بنقل قسم كبير من الكتب التي لم يكن بالإمكان تأمين سلامتها في المكتبة إلى مسجدهم حيث هي مخزونة في الوقت الحاضر. ويزعم محمد الشيخ هاجم (هاشم؟) ــ القائم الرئيس على رعاية هذه المجموعة ــ أنها تحتكم الآن على ٣٠٠ الف

مجلد. بينما أبلغنا كوردوني أن الموسوي كان قد وعده بإعادة ٣٥٠ ألف كتاب. وكلا هذين الرقمين قد أذهلنا باعتباره رقماً كبيراً. وأثناء زيارتنا لمسجد الحق قدرنا أن الكتب قد احتلت حيزاً من قرابة ١٥٠ ــ ٢٠٠ متر مكعب. كذلك وجدنا أكثر من خمسين جوالاً يتسع كل منها لخمسين متراً من مواد المحفوظات ترجع إلى الحقبة منذ فترة الانتداب حتى ثورة عام ١٩٥٨، وتأكدنا من تقارير صحافية عن وجود كتب باللغة العبرية، بعضها تعليقات بخط اليد. ولم يسمح لنا بأن ننسخ أو نصور صفحات الأغلفة لأي من هذه الكتب.

إن البناية التي خزنت فيها الكتب آمنة، والهاشم وحده يملك مفتاحاً ويتوجب عليه أن يحصل أولاً على موافقة واحد من رؤسائه قبل أن يفتح الباب. والمسجد لا يكون مهجوراً أبداً. وفي حين أن الغرفة لا تتمتع بالتهوية ودرجات الحرارة الداخلية أكثر بكثير مما هي في الخارج، فإن نقص الرطوبة يمكن أن يشير إلى أن الكتب ليست مهددة بصورة مباشرة بالتلف.

لم يزودنا هاشم بمعلومات عن الأساليب التي يعتزمون اتباعها لإعادة الكتب إلى المكتبة. ولكن احساسنا كان أنهم يعتزمون أن يفعلوا هذا بمجرد أن يتيقنوا من أن الكتب ستصبح آمنة وتحت سيطرة عراقية. الموسوي على اتصال مع كوردوني وقد عبر الأخير عن إعجاب واحترام حقيقيين للأول، وهي علامة ربما على أسلوب للتعايش.

ـ مكتبة وزارة الأوقاف

ظهرت الصور المذهلة لحرائق وزارة الأوقاف والشؤون الدينية أول ما ظهرت على شاشات محطات التليفزيون العربية أثناء الحرب. وحينما وصلنا إلى بغداد تأكدنا أن المبنى الذي كان يضم مكتبة الأوقاف ومحفوظاتها قد التهمته النيران حتى كادت تسوّيه بالأرض. ولكي نقوم بتحديث تقرير التكريتي السابق أجرينا مقابلة مع الشيخ حسين الشامي، وهو رجل دين إصلاحي شيعي مسؤول الآن عن الأوقاف في موقعها المؤقت في بيت منير القاضي المطل على كورنيش الأعظمية.

لم يكن الشامي شخصياً على علم بالمسائل المتعلقة بالمكتبة واعتمد على موظفيه في الحصول على معلومات عما جرى. وقد أكد أن طاقم موظفي المكتبة تمكنوا من إنقاذ قسم من إجمالي مقتنيات المكتبة، لكنه كان غامضاً بشأن كم عدد الكتب التي أمكن إنقاذها ووضعت في مكان آمن خلف أبواب محكمة الإغلاق. والحقيقة أن مواد قيمة قد تمت حمايتها ــ حسب ما أُبلغ هو به ــ لكنه علم أيضاً أن نسبة ٥٠ بالمئة من المطبوعات قد احترقت أو نهبت. وكان أكثر ثرثرة حينما سألناه عن رؤيته لمستقبل المكتبة. وفي رأيه أن المكتبة ذاتها سيعاد بناؤها وستستخدم أشكالاً حديثة في الفهرسة كما ستستخدم تقانة المعلومات. وعندما تكتمل فإن المخطوطات المحمية ستصبح متاحة للباحثين. وعندما سئل عن المكتبتين الرئيسيتين في المدينتين الشيعيتين المقدستين أبلغنا بأنهما في أمان.

السيد محب الدين ياسين نائب رئيس المكتبة أبلغنا بأن الفهرس الوحيد للمخطوطات في مجموعة الأوقاف كان قد أعده د. عبد الله الجابوري في عقد السبعينيات من القرن الماضي. ومنذ ذلك الوقت أضيفت إلى المكتبة المجموعات الثلاث العظيمة من المخطوطات (الصدر وطايع والسهروردي) التي بلغ عددها الإجمالي نحو ٩٨٠ مخطوطة، ولكنها لم تفهرس بصورة تامة أبداً. وإلى أن تتم فهرسة المجموعة بالكامل بصورة مهنية سيكون من المستحيل الحصول على صورة تامة عما فقد في أعمال أو خلال العقد السابق.

ـ مجمع جامع القادرية والمكتبة والمطعم المجاني

يحتوي جامع القادرية ـ الذي يقع في حي باب الشيخ ـ على أقدم الرفات الدنيوية للشيخ عبد القادر الجيلاني مؤسس طبقة القادرية الصوفية. والقادرية واحدة من أكثر الطبقات أهمية في العالم الإسلامي، وهي تتمتع بشعبية فائقة في جنوب آسيا. وقبل الحرب الأخيرة كان آلاف الحجاج من الهند وباكستان يزورون الموقع كل سنة وكان صدام يحاول أن يحوّل هذا المجمّع المقدس إلى معرض لإظهار دعم نظامه للإسلام ولتعزيز شرعيته الشخصية. وهكذا مر المجمع بعملية توسع كبيرة وفجة، وهي عملية لا تزال غير مكتملة، الأمر الذي يزيد الطين بلة. وهذه الظاهرة الخاصة بالترميم تحت إشراف الدولة لم تكن مقصورة على القادرية، إنما كانت تجري في جميع أنحاء العراق. فالأماكن المقدسة الشيعية في الكاظمية وسامراء والنجف وكربلاء ـ والأخيران أصيبا بأضرار جسيمة في هبّة عام ١٩٩١ ـ تم «ترميمها» جميعاً، وفي بغداد، جرت عملية تجديد قسرية لأضرحة الحلاج ومعروف الكرخي والسلطان علي هي الأخرى. كذلك وبالمثل أجبرت كنائس مسيحية عديدة ـ أبرزها كنائس الموصل القديمة ـ على الرضوخ لعملية تجديد، وكما جرى للقادرية لم تكتمل هذه المشروعات قبل الحرب.

بينما كنا في زيارة المجمّع استقبلنا بحفاوة من المتولي اللبق عبد الرحمن الجيلاني، الخلف السادس عشر للشيخ عبد القادر. وقد لاحظ المتولي، الذي يحمل درجة علمية في العلوم السياسية من جامعة جورج واشنطن، أنه لم يزره أي من مسؤولي مجلس السلطة المؤقت ـ عدا ممثل عن القيادة العسكرية الأمريكية ـ ولاحظ بقلق أنه حينما أسس البريطانيون العراق عرضوا العرش أول ما عرضوه على سلفه، وليس على الهاشمي فيصل. وتمشياً مع هذا الشعور دافع عن عودة الملكية إلى العراق. وأكد الحاجة إلى الأمن وأعرب عن أمله في أنه بمجرد أن يستأنف المجمع عمله سيبدأ في توزيع الوجبات على الفقراء في الجامع في مطبخه الذي يعود إلى ٩٠٠ سنة مضت. وكان قبل الحرب يقدم ١٥٠٠ وجبة يومياً وهبط هذا العدد الآن إلى أقل من مائة. وقد حدثت لمجموعتنا في القادرية أكثر المفاجآت مدعاة للسرور. فقد بدا أن مكتبة البحوث الضخمة في الجامع آمنة ولم يمسسها ضرر. وكانت قد شيدت من مجموعات خاصة متباينة ترجع في الأساس إلى أعضاء عائلة الجيلاني، وقد افتتحت في عام ١٩٥٤. وحسبما يقول نور المفتي ـ الذي عمل كأمين للمكتبة في القادرية معظم العقود الأربعة الأخيرة ـ

فإن المجموعة تضم ٦٥ ألف مطبوعة و٢٠٠٠ مخطوطة، كثير منها خزن لتحفظ في أمان قبيل العمليات الحربية.

في تصحيح مهم للحكاية التي قيلت للتكريتي نفى المتولي وحراس الضريح ومدير المكتبة جميعاً أن تكون الصناديق المحتوية على مخطوطات من مكتبة الأوقاف قد نقلت إلى مجمع القادرية، ما يلقي مزيداً من الشك على صدقية موظفي الأوقاف.

توصيات

أ ـ ينبغي القيام بجهود دولية لمساعدة المهنيين في المكتبات العراقية في الفهرسة، سواء بطريقة البطاقات والنظام الرقمي (الالكتروني)، لأكوام الكتب والمواد المفقودة والباقية. مع ذلك ينبغي أن لا تأخذ مثل هذه الجهود ـ بأي حال ـ أولوية على ترميم المكتبات الجامعية.

المبرر: كما يلاحظ في التقرير، ليست المقتنيات معرضة لمزيد من التلف أو السرقة، وبالمثل ليست هناك منشآت دائمة متاحة لإيواء أي من المكتبة القومية (دار الكتب) أو المحفوظات أو الأوقاف؛ وطاقم موظفيها هم في حالة إعادة تنظيم. وإلى أن تتم الهياكل الدائمة ليس من شأن مثل هذه الجهود أن يكون لها أثر مستديم. لكن ما إن تكون عملية الفهرسة الكاملة قد تمت، فإن جهوداً كتلك التي بذلت لترميم مكتبة ساراييفو يمكن أن تبذل.

ب ـ ينبغي أن يعمل المهنيون الأجانب في شؤون المكتبات ـ وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى بلدان عربية ـ على وضع برامج تدريب مهني لأمناء المكتبات العراقيين.

المبرر: إن عدداً قليلاً للغاية من الأشخاص الذين يديرون المكتبات أو يعنون بها في العراق هم في الوقت الحاضر من أمناء المكتبات المدربين. ومن الحالات الدالة السيدة جوان من أكاديمية العلوم. فعلى الرغم من أنها متفانية في وظيفتها وفي مؤسستها إلا أنها تحمل درجة جامعية في اللغة الإنكليزية. وطاقم موظفي المكتبة في معظمهم لم يتلقوا تدريباً في تقنيات المكتبات الحديثة أو الفهرسة أو الصيانة. وقد بدأ برنامج نموذجي على هدي هذه الأسس في المتحف القومي.

ج ـ ينبغي أن تبدأ الشرطة الدولية (الانتربول) ومكتب التحقيقات الاتحادية (F. B. I.) الأمريكي في تعقب وإعادة الكتب والمخطوطات المسروقة على نحو ما يقومون به بالنسبة إلى القطع الفنية التي سرقت من المتحف أو المواقع الأثرية.

المبرر: إن حركة التجارة في المخطوطات والكتب تجري علناً. وكما أن القطع الفنية القديمة قد وضعت على قوائم دولية للمراقبة، ينبغي كذلك أن يتم الشيء نفسه مع هذه

المواد. لقد بذلت جهود لإنتاج فهرس للتعريف بالعلامات من جانب جمعية أمناء مكتبات الشرق الأوسط (MELA)، ومع ذلك لا تزال هناك حاجة لاستخدام وسائل إضافية للطب الشرعي للتعرف على الكتب التي تعرضت لعملية «تطهير».

د ـ ينبغي إدخال أساليب يستطيع بها العراقيون أن يعيدوا إلى منشأة مركزية كتباً مسروقة دون خوف من أن يتهموا. وينبغي أن لا تعرض ـ تحت أية ظروف ـ مكافآت مالية مقابل إعادة كتب قبل أن تكون المجموعات الراهنة قد أُمنت تماماً.

المبرر: لقد أدى شعور العزة القومية مع الغضب الجماعي بكثيرين من العراقيين إلى إعادة مواد منهوبة. وقد كانت بينها كتب. والإعلان عن عفو عام يمكن أن يؤدي إلى إعادة مزيد من الكتب، وخاصة إذا أصبح واضحاً أن تحقيقات جنائية يمكن أن تجري لاستعادة مواد مسروقة.

هـ ـ ينبغي أن تعد الثكنات العثمانية السابقة ـ القشلاق ـ بما هو ملحق بها من قصر الحاكم أو مجمع وزارة الدفاع القديمة، الموقع الدائم الجديد للمكتبة والمحفوظات القومية أو لنشاطات أخرى ذات توجه ثقافي.

المبرر: إن لكلا هذين البناءين تاريخاً طويلاً في بغداد، وهما تذكيران مرئيان لماضي المدينة العثماني والهاشمي. ولأنهما مملوكان للدولة لم تبذل أية جهود لحماية أي من الموقعين، وهما لا يزالان يتعرضان للنهب بصورة منتظمة، وبكثرة إلى حد أنهما معرضان لخطر الانهيار. هذان المبنيان يمكن أن يحولا بسهولة إلى استخدام حديث، بينما يحافظان في الوقت نفسه على دورهما كمرتكز للأحياء التاريخية الرئيسة في المدينة.

و ـ ينبغي بذل كل جهد من أجل منع مقتنيات المكتبة والمحفوظات القومية والأوقاف من أن تصبح موضوعاً لصراع بين عناصر فاعلة من خارج الدولة، مثل حوزة مدينة الصدر أو مجموعات أخرى ودولة عراقية بازغة.

المبرر: نجح العديد من المجموعات الخاصة في الاندماج داخل مجالات الثقافة الإسلامية العليا والإدارة في المدينة. وقد أظهرت حتى الآن تعاوناً وسخاء في عونها، ومع ذلك فليس واضحاً إذا كانت ستربط نفسها بحكومة عراقية في المستقبل. وبينما الصراع غير مرجح فإن هذه المسألة ينبغي أن ترصد.

ز ـ ينبغي أن تطلق المحفوظات الوطنية الأوروبية والأمريكية الشمالية والشرق أوسطية مبادرات لتصوير الوثائق الحكومية المتعلقة بالعراق على ميكروفيلم.

المبرر: من شأن هذه المبادرات أن تفتح الطريق ـ بصورة محدودة جداً ـ لتعويض الخسائر التي لحقت بالمحفوظات الوطنية العراقية ولمساعدة الباحثين العراقيين في ما يتجاوز القلة المميزة التي ستكون قادرة على السفر إلى واشنطن أو لندن أو باريس أو اسطنبول لإعادة تفحص تاريخهم الحديث في موضعه الطبيعي.

ح ـ ينبغي أن يُجري مهندسو الإنشاء دراسة عن المياه الجوفية التي تهدد القادرية وتعرض للخطر مكتبته والمعظمة (حيث تحفظ رفات الموتى).

المبرر: بنيت القادرية على مستويات عالية جداً من المياه الجوفية. وحرفياً فإن المياه تتصاعد فقاقيعها إلى السطح لأن الحرب دمرت نظام الصرف السابق الذي كانت قد شيدته شركة بريطانية في الخمسينيات من القرن العشرين □

معلومات إضافية:

International Crisis Group, «Baghdad: A Race Against the Clock» (11 June 2003) http://www.crisisweb.org/projects/showreport.cfm?reportid = 1000

جمعية أمناء مكتبات الشرق الأوسط، اللجنة بشأن أمناء المكتبات العراقيين

< http://www-oi.uchicago.edu/OI/IRAQ/mela/melairaq.html >

لجنة مكتبات الشرق الأوسط

< http://www.ex.ac.uk/MELCOM/index.htm >

Authors' Contact Information

Hala Fattah

Post Office Box 5263
Amman
Jordan
Cell: 00 962-6-079-5630-977
Tel: 00 962-6-593-1915
Email: hmf@index.com.jo

Edouard Méténier

Institut Français du Proche Orient
Section des Études Médiévales, Modernes et Arabes
P. O. Box: 344
Damascus, Syria
Tel: 00 963-11-333-0214
Fax: 00 963-11-332-7887
Email: edouard.metenier@laposte.net

Jens Hanssen

Department of History
University of Toronto
100 St. George St
Toronto, ONT M5S 3G3
Canada
Tel: 001-416-978-3143
Email: jens.hanssen@utoronto.ca

Keith D. Watenpaugh

Center for Peace and Global Studies
Le Moyne College
1419 Salt Springs Road
Syracuse NY 13214 USA
Tel: 1315-445-4477
Email: watenpdk@lemoyne.edu
http://www.lemoyne.edu/history/waten.html

إشكاليات التغيير في الوطن العربي

خليل العناني

كاتب ومفكر من مصر.

في ظل الافرازات المتلاحقة التي فجرتها الحرب الأخيرة على العراق والتي قذفت بالنظم والشعوب العربية ـ فجأة – نحو واقع جديد لا تملك فيه القدرة على تحديد اتجاهاته وملامحه، أصبحت هناك حاجة ملحّة لتدعيم ثقافة التغيير في الفكر العربي، بالإضافة إلى ضرورة التصدي لإشكاليات التغيير التي قد تنشأ نتيجة الأوضاع الجديدة التي ستشهدها المنطقة العربية خلال المرحلة المقبلة. ولعل أهم الافرازات الداخلية التي طرحتها هذه الحرب على الوطن العربي تتمثل في تلك الرغبة القوية التي باتت تهيمن على الشارع العربي بمختلف انتماءاته وطبقاته للمطالبة بمزيد من التغيير والإصلاح.

وعلى رغم أن مطلب التغيير ليس جديداً، بل يعود الى عقود طويلة مضت، إلا أنه هذه المرة يرتبط برغبة عارمة نحو تصحيح الأوضاع، ويكتسب أرضاً جديدة بين مختلف التوجهات، حيث ارتفع صوت مريديه وزاد عدد مؤيديه، بما يفرض على النظم العربية وقفة جادة وغير تقليدية للتعاطي معه.

أولاً: إشكاليات التغيير

حتى لا تجرفنا غبطة اقتراب التغيير وزيادة مؤشرات حدوثه بعيداً عن أرض الواقع، تجدر الإشارة إلى ثلاث إشكاليات غاية في الأهمية يجب التصدّي لها قبل الشروع في هذا التغيير كي يكتب له فرص التمتع بالحياة.

الإشكالية الأولى، وتتعلق بحقيقة التغيير ذاته وجوهره، وهل سيعبّر التغيير

المرجو عن الاستجابة لرغبات الشعوب العربية وتطلعاتها، وهو ما يعني ضرورة إحداث تغييرات حقيقية وليس مجرد ديكورات شكلية، أم سيكون مجرد رد فعل للتحديات الخارجية، وهو ما يعني اقتصاره على التجميل فقط والعودة الى المربع الأول. والفرق بين المعنيين كبير بالطبع؛ فـ **الأول** يتأسس على أن النظم العربية قد وعت الدرس العراقي جيداً واستخلصت منه العبر والعظات، والتي يأتي في مقدمتها أن الشعوب العربية هي الضامن الوحيد لهذه النظم وقت النوازل والأزمات، والملاذ الآمن لها من تقلبات الزمان ودوله. أما المعنى **الثاني**، فينطوي على المداهنة والمراوغة المتعمدة بهدف تمييع الحقائق، ويأتي في إطار الاستجابة المؤقتة لتلك الضغوط الخارجية التي ما تلبث أن يعقبها استمرار في القسر والقهر، ولكن بأشكال جديدة تقي من غضبة العالم الخارجي.

وتتمثل **الإشكالية الثانية** ـ وهي بمثابة الوجه الآخر للأولى– في منهج التغيير ووجهته، بمعنى هل سيفرض التغيير من القمة أم سيأتي من القاعدة، وبمعنى آخر هل سيأتي التغيير المنشود كمبادرة من قمة النظام السياسي أم ستلعب القوى الاجتماعية بطبقاتها وتفريعاتها الفكرية المختلفة دوراً في بلورة مطالبها وصياغة رؤيتها للتغيير وإقناع النخب الحاكمة بها؟ والفرق هنا أيضاً كبير، فكما هو معروف في الأدبيات السياسية أن التغيير يصبح أكثر فاعلية وصدقية إذا ساهمت القاعدة الجماهيرية العريضة في طرحه وبلورته بما يحقق أهدافها ورغباتها، وهو ما أطلق عليه ديفيد إيستون لفظ «المدخلات» في منهاجيته الشهيرة «تحليل النظم».

وهذا الأسلوب يعبّر عن قمة الديمقراطية وأسمى مراحل المشاركة السياسية، وهو المتأصل في جذور الديمقراطية الغربية، بينما ينطوي الأسلوب الثاني «الفوقي» على فرض منطق الوصاية السياسية على الشعوب، والنظر الى التغيير باعتباره «منة» أو «هبة» يمنحها الحاكم لرعاياه، حتي وإن لم تتفق مع توقعاتهم ولم تلبّ احتياجاتهم. وتعجّ الخبرة العربية بهذا المنطق الى درجة جعلت من التغيير أمراً محرماً، وحدوثه ضرباً من الخيال، وهو ما يتطلب ضرورة الانعتاق من هذا النهج السلطوي حتى يصبح للتغيير معنى وقيمة.

أما **الإشكالية الثالثة** ـ وأخطر الإشكاليات في تقديرنا– فهي تلك التي تتعلق بملاءمة التغيير، أو بمعنى أخر، مدى توافقه مع الثوابت والمبادئ الأساسية الحاكمة للسلوك الخارجي. وتنطوي هذه الإشكالية على عودة الجدل بين القديم والحديث والأصالة والمعاصرة، ومدى القدرة على الجمع بينهما بما يحقق الهدف المرجو من التغيير. وعلى رغم أهمية التغيير في حدّ ذاته باعتباره نقلة نوعية في شكل وجوهر المجتمعات العربية ـ بافتراض حدوثه– إلا أنه يصبح نقمة إذا جاء على حساب الثوابت الدينية والثقافية والمجتمعية التي أكسبها التاريخ ثقلها الموروث.

ولا يقصد هنا التحجّر أو رفض هذه الفرصة التاريخية للتغيير بقدر ما يعني عدم

ضياع تلك الثوابت في خضم الرغبة القوية للتغيير، بل يصبح مجدياً أن ينطلق التغيير من هذه الثوابت، بحيث يعبّر عن علاقة الفرع بالأصل.

وقد يتوقف نجاح التغيير في الوطن العربي على حلّ هذه الإشكالية ـ تحديداً ـ وذلك نظراً لوجود فجوة كبيرة بين أنصار الاتجاهين «القديم» و«الحديث»، وتتسع الفجوة أكثر عندما يرتبط التغيير بضغط خارجي، وهو ما قد ينجم عنه ضياع الهدف الأسمى المتمثل في وقوع التغيير والانزلاق نحو لغم الصراع الداخلي.

ويصبح من الضروري حلّ هذه الإشكاليات الثلاث بين المثقفين وذوي الفكر في المجتمعات العربية أولاً قبل أن تنقل الى ذوي القرار وأصحاب السلطة، حتى يكتسب التغيير قيمته ويحقق آمال الشعوب العربية التي انتظرته منذ تمتعها برياح الاستقلال قبل نصف قرن من الزمان.

وبشكل عام، فقد تنوعت الإفرازات الداخلية للحرب على العراق وأخذت أشكالاً عدة، ففي السعودية مثلاً أخذت شكل الإصلاح السياسي الذي عبّرت عنه تركيبة الوزارة الجديدة، وإن كان الإصلاح الفكري لم يتعدّ بعد مرحلة الأمنيات. وفي قطر أخذت شكل الثورة الإصلاحية، وقد تمثلت في إرساء أول دستور مكتوب لهذا البلد، وإجراء الانتخابات البلدية في جو من الشفافية والوضوح، وضم الوزارة لأول عنصر نسائي في تاريخها. كما أنها اتخذت شكل الواقعية في اليمن، حيث مزجت الحكومة الجديدة بين القديم والجديد، والمؤيد والمعارض، وتجلّت بوضوح في العفو الأخير عن رجال الحرس القديم. وأخذت في مصر شكل النضج السياسي من خلال ثورة المثقفين والمجاهرة بضرورة الإصلاح السياسي. وأخذت في سوريا شكل الاستجابة الفورية لمتطلبات المرحلة الراهنة.

وعلى رغم أن هذه الإفرازات لا تزال في مرحلة المهد، إلا أنها إرهاصات جديرة بالرصد، وقد تمثّل بداية الموجة الأولى للإصلاح الحقيقي في بلاد العرب، أو على الأقل هذا ما نتمناه ويتمناه كل عربي تتوق نفسه- بوصفه إنساناً- للتمتع بحرية الخلق والإبداع.

ثانياً: تدعيم ثقافة التغيير

وقد كشفت الحرب الأخيرة على العراق عن حقيقة مهمة جداً، وهي الحاجة الى تدعيم مفهوم ثقافة التغيير في الفكر العربي على كلا المستويين النخبوي والجماهيري. وهو ما يعني أن يصبح التغيير عنصراً حاكماً في التفكير وسمة أساسية في الممارسة لدى النخب والشعوب العربية على حد سواء، ليس لأن التغيير سنّة من سنن الكون فحسب، ولكن أيضاً لأننا في أشد الحاجة حالياً الى مثل هذا التغيير. كما يقصد بالتغيير ـ في هذا المقام ـ تجديد الفكر وتنقيحه، بحيث ينعكس على شكل الممارسات والأفعال، ويجعلها أكثر قدرة على التكيف مع المتطلبات والتحديات الجديدة، داخلياً وخارجياً.

وينطوي التغيير ـ هنا ـ على حل الإشكالية بين القديم والجديد، بحيث يضحي القديم المتمثل في التراث الثقافي والحضاري أساساً للانطلاق نحو التجديد والتحديث، وبالعكس يصبح الجديد المتمثل في الحداثة والتطوير إضافة لهذا الإرث التاريخي.

وإذا كان صموئيل هانتنغتون قد نظر إلى التحولات التي أصابت معظم دول الجنوب ـ خاصة غير العربية منها ـ في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي باعتبارها «الموجة الثالثة للديمقراطية»، فإن إفرازات الحرب على العراق ربما تشكل ـ في المنطقة العربية تحديداً ـ دفعة نحو «الموجة الأولى للتغيير الحقيقي» في إدراك النخب والشعوب العربية لمتغيرات الواقع الجديد وضروراته. وهنا تصبح الحرب على العراق ـ على رغم عدم شرعيتها ـ قد ساهمت بشكل غير مباشر في إعادة بعث العقول العربية التي اعتراها الصدأ من جديد، ودفعها نحو إعادة اكتشاف نفسها، كما أنها تشكل في الوقت ذاته تحدياً يضاف إلى غيره من التحديات التي يجد الوطن العربي نفسه مجبراً على التعاطي معها.

وقد أدت حالة الترهل العربي الراهنة إلى نتيجة مهمة مفادها أن التغيير أصبح ضرورة تمليها العوامل الخارجية، بدلاً من أن يصبح رغبة داخلية تدفع نحو التطوير الطوعي والتوجّه الاختياري نحو الانعتاق من جمود الماضي، وهو ما قد يعود في جزء كبير منه الى ضعف ثقافة التغيير العربية ـ إن وجدت ـ وعدم قدرتها على النهوض مرة أخرى بعد أن تآكلت مع انتهاء حركات الاستقلال الوطني.

فمنذ انحسار الموجات الاستعمارية عن الوطن العربي، وفرص التغيير تتضاءل يوماً بعد يوم، ويخفت نورها كي تحلّ محلها ثقافة السكون والرضا بما هو قائم، وهو ما قد يرجع الى عاملين هما: **الأول** الاتجاه نحو شخصنة الحكم في أغلب البلدان العربية ـ إن لم يكن جميعها ـ وما يعنيه ذلك من مصادرة لأي محاولة للتغيير، **والثاني** هو حالة التخبط الأيديولوجي التي أصابت الشعوب والنخب العربية المثقفة، مما أفقد بوصلتها الثقافية القدرة على تحديد الاتجاهات واختيار المسارات والعجز عن طرح فكر جديد تصاحبه محاولات للتغيير.

وقد نجم عن ذلك عدم وجود رؤية واضحة للتغيير أو التطوير، سواء لدى الشعوب أو الحكام على حد سواء، بل أصبح التغيير من الرفاهية التي يضحّى بها من أجل خزعبلات أخرى جمّدت العقل وأفقدته القدرة على الإبداع، واعتبرت التغيير من الغيبيات التي يحرّم طرحها ويجرّم من يتفوّه بها.

وبناء عليه، لم يكن مستغرباً أن تشكل المجتمعات العربية نموذجاً فريداً في عدم قراءة مؤشرات الواقع أو الاستفادة من خبرات التاريخ، وهو ما جعلها عرضة للتأثر الخارجي دون أن يتوافر لها أي قدرة على التأثير.

وتبدو المفارقات واضحة وغريبة عند مقارنة المجتمعات العربية بغيرها من النظم

والمجتمعات التي عاشت ظروفاً مماثلة سواء في الجنوب أو الشمال، فعلى سبيل المثال استطاعت مجتمعات أوروبا الشرقية المساهمة بشكل أو بآخر في التعجيل بتغيير أوضاعها الاجتماعية والفكرية، وبالتالي حركتها السياسية، وما لبثت أن أصبحت ثقافة التغيير جزءاً أصيلاً في التعامل مع المستجدات الإقليمية والعالمية، ولذا لم يكن مستغرباً أن ترى دولاً مثل بولندا ورومانيا تشكّل قاعدة تحالف جديدة في وسط أوروبا مع الولايات المتحدة عدوتها اللدودة إبان الحقبة الباردة.

كذلك الأمر بالنسبة الى العديد من مجتمعات أمريكا اللاتينية، والتي ربما تكون قد عانت ـ ولا تزال ـ ظروفاً وأوضاعاً أسوأ من نظيراتها العربية، إلا أنها اختارت الانحياز الى القيم الديمقراطية وتبنّت ثقافة التغيير منهجاً وأسلوباً. لذا لم يكن غريباً أن يتم انتخاب أربعة رؤساء للأرجنتين في أقل من أسبوعين، وذلك استجابة لمطالب الشعوب ورغبتها في التغيير وتحسين الأوضاع. وعلى الرغم من العواصف الاقتصادية التي تضرب هذه المجتمعات من حين إلى آخر، إلا أنها ما زالت متمسكة بالرغبة الجامحة في التطوير وعالقة بتلابيب الديمقراطية، يحكمها في ذلك خبراتها السابقة وتجاربها الشمولية المرعبة.

ولذا، ففي الوقت الذي يشهد فيه العالم تحولات وتغييرات تكمم الأفواه وتشخص لها الأبصار، ما زال السكون يخيّم على المجتمعات العربية وكأنها تعيش خارج كوكب الأرض غير قادرة على مسايرة هذه التحولات أو التعاطي معها.

وقد نجم عن غياب مفهوم ثقافة التغيير حدوث انفجارات داخلية تضاهي في قوتها وحدّتها ما قد تحدثه التقلبات الخارجية وربما تفوقها، وما زالت تداعيات انفجاري الرياض والدار البيضاء ماثلة في الأذهان وقريبة من غياب هذا المفهوم.

كما أنه لو توافرت ثقافة التغيير في المجتمعات العربية، لما وقع الزلزال العراقي ولما اضطربت معه كافة نظم المنطقة وانطلقت تلملم أوراقها وتحصي أخطاءها في محاولة يائسة لاستدراك ما فاتها استعداداً للمرحلة القادمة من عمرها الافتراضي.

وربما يكون من المفيد للنظم العربية في هذه المرحلة الحرجة أن تبادر الى غرس ثقافة التغيير في نفوس شعوبها أو استعادتها من ذاكرتهم، وذلك حتى تضمن لنفسها ملاذاً آمناً يقيها من تقلبات الدهر ويحميها من شرور أعدائها.

ثالثاً: الثابت في مواجهة المتغير

وعلى رغم وجاهة مطلب التغيير في المرحلة الراهنة، تظل قضية الثوابت شاغلاً مهماً تتطلب التريث قليلاً قبل أن تجرفنا رغبة التغيير – التي انتظرتها الشعوب العربية منذ حصولها على الاستقلال قبل أكثر من نصف قرن– بعيداً عن أصولنا وثوابتنا الفكرية والعقائدية وحتى يصبح للتغيير معنى وقيمة.

وحتى لا نتّهم بمعاداة التغيير أو الوقوف في وجهه، نشير إلى حقيقة مهمة، وهي أن التغيير ـ مهما بلغت الحاجة إليه وما أشدها حالياً ـ يجب ألا يكون على حساب الثوابت والمبادئ الحاكمة للسلوكيات والتوجهات، وهو ما يعني توخّي الحذر في تحقيق التغيير المنشود.

ويمكن التغلب على هذه الإشكالية إذا ما تبنّت المجتمعات العربية مفهوم الإصلاح بدلاً من مفهوم التغيير، لأن الفرق بينهما كبير، فالإصلاح هو تغيير تدريجي يلتزم بالثوابت الأساسية لشعوب المنطقة ويلزمها بمبادئ ورؤى معينة، بينما التغيير قد ينطوي على بتر الجذور وخلق بيئة جديدة قد تختلف مع تلك الثوابت والمعتقدات والرؤى التي ترسّخت عبر مراحل الزمن المختلفة.

وتنطوي هذه التفرقة في الحقيقة على الفرق بين ما تفضله الولايات المتحدة وتراه مناسباً لدول المنطقة، وبين ما تتطلع إليه شعوب المنطقة الراغبة في التحديث والتطوير. ويصبح من قبيل التغيير الذي ترغب الولايات المتحدة في إحداثه ذلك الذي يركّز على دفن المفاهيم التربوية والدينية والثقافية التي تزخر بها تجاربنا الفكرية ـ خاصة الإسلامية ـ باعتبارها منبت العنف والإرهاب وفق الرؤية الأمريكية، والاستعاضة منها بالتوجّه نحو حزمة جديدة من المفاهيم والمبادئ التي تبدو ظاهرياً مجدية ونافعة، ولكنها تنطوي في الواقع على مخاطرة كبيرة قد تودي بالحرث والنسل معاً.

وعلى رغم وجاهة الدعاية الأمريكية، من حيث الرغبة في تعميق مفاهيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وما إلى ذلك من قائمة الشعارات الأمريكية، إلا أن الوسائل التي تنتهجها واشنطن لتحقيق ذلك تتعارض تماماً مع جوهر هذه المبادئ والقيم النبيلة. ويكفي أن تنظر الولايات المتحدة الى ثوابتنا الدينية والثقافية باعتبارها معوّقاً لتطبيق تلك المبادئ والأهداف، بل معرقلاً للتقدم الحضاري ذاته، وهو ما يقتضي معه ـ وفق التصور الأمريكي ـ نبذ هذه الثوابت وتنحيتها جانباً كي تحل محلها حزمة الثوابت الأمريكية الجديدة.

ويقصد بحفظ الثوابت، أن تصبح المعتقدات والثقافة هي الإطار العام الحاكم لحركة الإصلاح المنشودة، بحيث لا يحدث تخطٍ لهذا الترتيب المهم، ولا يعني ذلك التحجر أمام ثقافة التغيير بقدر ما يعني تطويع الثقافة السائدة ـ بما لا يخل بجوهرها ـ بحيث تضحى أكثر مواءمة لما هو مطلوب إحداثه في سبيل الإصلاح، لأنه لم تفلح أمة تركت ثوابتها وثقافتها في إصلاح أحوالها وتحديثها. فاليابان، على سبيل المثال، على رغم تحولها إلى نموذج غربي ـ أمريكي تحديداً ـ بشكل فجّ، إلا أنها ظلت محتفظة بتراثها وثقافتها وتاريخها القائم على احترام العادات والتقاليد، والتي لم تتخل عنها يوماً بحجة التطوير أو التغيير، بل على العكس يمكن أن يؤدي ترك الثوابت وإهمالها إلى نتائج كارثية تفوق عدم وقوع التغيير سوءاً.

ويزخر التاريخ العربي والإسلامي بأمثلة كثيرة تؤكد أن البعد عن الثوابت بحجة التطوير قد يرتدّ على أهله ويصبح أكثر وبالاً من عدم التغيير ذاته. فحالة الجزائر مثال صارخ على ذلك، فعندما تخلّت الأمة عن ثوابتها وثقافتها لمدة تعدّت نصف القرن ـ ربما نتيجة عوامل خارجية – ظهر التيار الإسلامي بقوة، وآثر الناس الرجوع الى ثوابتهم المتأصلة فيهم منذ آلاف السنين، ودخلت البلد في دوامة من العنف والاضطراب منذ أكثر من عقد من الزمان نتيجة للخلل الثقافي والفكري الذي أحدثته تجارب التغيير التي فضلت الابتعاد عن الثوابت والأصول.

وما كان فشل الأيديولوجيات المختلفة التي تعاقبت على بلدان العرب منذ انحسار الموجة الاستعمارية سوى تعبير عن هذا الاقتلاع الفكري المتكرر، وتلخيص لنتيجة معروفة سلفاً، وهي أن البعد عن الأسس العامة التي ترسّخت في نفوس الأفراد عبر مراحل التاريخ السحيقة قد يؤدي إلى نتائج وخيمة، ولذا تصبح أي محاولة للإصلاح لا تلتزم بتلك الثوابت محكوماً عليها بالفشل والضياع.

وواقع الأمر، فإن الثوابت والأسس الثقافية في المنطقة العربية تتمتع بخصوصية واضحة دون غيرها من الثقافات، وذلك نظراً لأنها تصطبغ بصبغة دينية واضحة، ومن العسير التخلي عنها، كما أنها تمثل أساساً راسخاً للإصلاح والتطوير، ويصبح من المفيد الاستناد إليها في كل محاولة للإصلاح ومن دون أن يتعارض ذلك مع متطلبات الواقع في الوقت نفسه، كما أن هناك صعوبة في إحداث التطوير من دون التمسك بالأطر العامة لهذه الثقافة الدينية، وذلك نظراً لعاملين اثنين غاية في الأهمية، هما: **الأول** هو أن هذه الثقافة ممتدة عبر مراحل التاريخ المختلفة ومتأصلة في نفوس الأفراد ـ حتى وإن لم يشعروا بها في كل حين ـ ومن العسير اقتلاع الناس منها أو استبدالها بأخرى قد تتعارض مع أسس هذه الثقافة ومنطلقاتها، كمن يزرع ثمرة في غير أرضها. والعامل **الثاني** هو أن محاولات الإصلاح التي ابتعدت كثيراً عن هذه الثقافة لم تلق سوى الرفض والتهكم.

وإذا كانت هناك بعض ملامح للانفلات من هذه الثقافة مؤخراً بحجة الانعتاق من الجمود والتخلف، إلا أنها لا تعدو أن تكون محاولات فردية ولا تعبّر عن الضمير العام للأمة ككل.

ولم تكن الثقافة الدينية يوماً حجر عثرة أمام محاولات الإصلاح والتطوير، بل على العكس، فإنها تؤمن بضرورة التجديد وتشجع عليه، ولكن سلوكيات الشعوب والنخب العربية هي التي زرعت هذا التصور في نفوس الأفراد بالمثل كما أوعزت به للعالم الخارجي. ولذا أصبح ينظر الى الثقافة الإسلامية باعتبارها دليلاً على الجمود والتخلّف، وأصبح التمسك بها من محرمات هذا الزمن باعتبارها معوّقاً لحركة التطوير. ولم يكن مستغرباً أن يخرج علينا من ينادي بالارتماء في أحضان الثقافة الغربية من دون إعمال العقل والفكر في الأسس والأصول الثقافية، بل إن هناك من يرى أن سبب تراجع

المسلمين وتخلفهم يكمن في ثقافتهم ذاتها، وهو قول ينطوي على السطحية والإسفاف والرغبة في التعلق بالآخر تحت أي مسمى، ووفق أي ذريعة تسقط عنه حرج التبعية.

وإذا كانت الثقافة الغربية تحوي في داخلها العديد من المبادئ النبيلة، كالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتمكين المرأة... الخ، فالثقافة الإسلامية بالمثل تحوي هذه المبادئ، بل تزيد عليها، ويظل الفرق في أن الأولى تجد من يدافع عنها وينتهجها في حركته الخارجية (الولايات المتحدة حالياً)، بينما لا تجد الثانية من يتبناها ويدافع عنها، بل على العكس هناك من يخجل من الانتماء إليها ويراها معوّقاً لكل جديد ومعرقلاً لكل حديث. وهذا مكمن الخطورة لأنه يعني فقدان الثقة في الأصول والأسس، وتصبح المجتمعات عرضة لأي هجمة ثقافية خارجية، بحيث تنتفي معها المناعة الثقافية.

لقد أشار الأفغاني ومحمد عبده قبل أكثر من قرنين إلى أن الأمة لا تنهض إلا إذا تمسكت بثوابتها وأصولها، بحيث تصبح الثوابت بوتقة تنصهر فيها جميع الخلافات، وذلك من أجل تحرير الأمة. ولا يختلف الظرف الآن كثيراً عما كان وقت الأفغاني، فالأمة تتعرض لهجمة أمريكية مباشرة وصريحة تستهدف الفكر، وتهدف إلى استيطان العقل، بحيث تسلب الإرادة وتفقد الثقة في النفس، وبحيث يضحى الثابت خطأ، والأصل عقيماً، ولا يبقى إلا التسليم بما يراه أنصار هذه الرؤية ومروّجوها.

ولعل أخطر ما قد يصيب الأمم هو أن تفقد الثقة في ذاتها، بحيث تصبح الثوابت حملاً ثقيلاً لا يجوز معه سوى الترحم عليها، وبحيث ينظر الى التغيير – مهما كان شكله وجوهره – على أنه زورق النجاة الأخير، ويتوهّم في أن البعد عن الأصول واستبدالها بغيرها هو تذكرة المرور نحو التقدم والازدهار. وهو ما ينطبق على حال المسلمين اليوم، حيث تاهت العقول وخوت النفوس تمهيداً لإفراغها من تراثها السحيق وإضعاف مناعتها الثقافية حتى لا تقوى على ردّ أو صدّ أي محاولة للنيل منها وجرها الى ما لا تقوى عليه.

وللخروج من هذه الحلقة المفرغة، وحل إشكالية الثابت والمتغير، وبحيث تعرف شعوبنا طريقها نحو الإصلاح والتطوير، يظل من المهم العودة الى الثوابت وتنقيتها مما أصابها من ضعف وترهل، بحيث تطفو صورتها الحقيقية على السطح، وتصبح بمثابة دافع نحو الإصلاح المنشود وليس معوّقاً له. كما أنه يعني أن تتحول الرغبة في الإصلاح لتصبح دافعاً للتمسك بالأصل وامتداداً، بل تطويراً له، بدلاً من أن تصبح تابعة لمجرد التبعية والإحساس بالتغيير.

وعلى رغم الضعف الذي يعتري الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج، والناجم– أساساً – عن البعد عن الثوابت والأسس الفكرية، يصبح من قبيل الانهزامية الانسياق وراء موجة التغيير الأمريكي باعتبارها أهون من الوضع الحالي، وأنها طوق النجاة الوحيد لما نحن فيه من العبث والترهل، لأنها قد ترتدّ علينا بما لا تحمد عقباه □

عزمي بشارة

الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢). ٢٩٨ ص.

رؤوف سليمان أبو عابد
باحث في الشؤون السياسية من فلسطين.

كثيرة هي الكتب التي تحدثت عن الانتفاضة، لكن تأتي أهمية هذا الكتاب من أن مؤلفه هو **عزمي بشارة**، العضو العربي في الكنيست الإسرائيلي، والذي رفعت عنه الحصانة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، بسبب مواقفه الوطنية المناهضة لسياسات الاحتلال، والذي يقترب بحكم موقعه من أحد مراكز صنع القرار الإسرائيلي، فيرقب ويرصد ويحلل، لتكون الصورة أوضح ما تكون. علاوة على أنه واحد من مليون فلسطيني يعيشون في مناطق ال٤٨، والذين نجحوا، على رغم كل مخططات طمس الهوية العربية وتهويد الأرض، في اختراق حاجز العزلة والحصار المفروض عليهم. والكتاب موضع العرض يمثل شهادة إدانة دامغة على عنصرية الكيان الصهيوني، وعلى سياسة القمع الوحشي للشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة.

وفي هذا السياق، يبدأ الكتاب **بتمهيد** يعرض فيه بإيجاز مركز دراسات الوحدة العربية لأهمية المؤلف. والكتاب الذي يقع في ثلاثة عشر فصلاً وخاتمة: في الفصل **الأول**، وتحت عنوان: «المنتصر والمهزوم في الانتخابات الإسرائيلية»، يتطرق بشارة لانتخابات ١٩٩٩ لرئاسة الحكومة والتي فاز فيها إيهود باراك، من خلال استعراضه لتركيبة البرلمان الإسرائيلي، ويستنتج أن اليمين بشقيه (التقليدي والجديد) ما زال يحافظ على أغلبية كبيرة فيه، ما يعني دحضاً لمقولة إن اليسار هو الذي انتصر، وإن السلطة انتقلت من معارضي العملية السلمية إلى مؤيديها، فالجميع في إسرائيل ينضوون تحت لواء الإجماع القومي المستند إلى الحد الأدنى المشترك، إلى تلك اللاءات التي تقدم بها باراك. ثم يتحول الكاتب إلى أسباب خسارة بنيامين نتنياهو الذي تميزت مرحلته بمحاولة إحداث تغيّرات في تركيبة النخبة الإسرائيلية، بحيث دخل في صراع معها، وسيطرت القوى الهامشية

في المجتمع على الدولة. ويشير الكاتب إلى عدة حقائق أثرت في العملية الانتخابية، وكانت إفرازاً لها، أهمها:

١ ـ التحول إلى الوسط، مع الإشارة إلى مقتل رابين، والعملية السلمية، والتوازنات والتفاهمات الداخلية بخصوص القضايا النهائية للحل.

٢ ـ تغيير طريقة الانتخابات في إسرائيل، وكيف أن هذا التغيير لم يشكل انعطافاً حاداً بالنسبة الى الحزبين الكبيرين، وإنما أدى إلى تغيير بالنسبة الى الجمهور الذي أصبحت أمامه فرصتان للتعبير: التعبير عن الموقف السياسي من خلال التصويت لرئاسة الحكومة، والتعبير عن الهوية الجماعية بالتصويت للبرلمان، ما يعني استثناء للأحزاب الايديولوجية التقليدية التي أصبحت تمثل قطاعاً إثنياً أو مصلحياً، وازدياداً في قوة أحزاب الوسط وقدرتها على ابتزاز الأحزاب الكبيرة. وهذا ما يوضحه الكاتب عبر جدول يعرض فيه للخارطة الحزبية للكنيست في الأعوام ١٩٩٤، و١٩٩٦، و١٩٩٩، ويناقش كيف واجهت النخب الشرقية واقعها المتردي داخل المجتمع الصهيوني.

٣ ـ العلاقة بين المتدينين والعلمانيين، والصراع حول طابع الحياة في الدولة العبرية، حيث يعرض الكاتب لخمس محطات اجتازتها هذه العلاقة وأثرت في الانتخابات الأخيرة من خلال عدة أمثلة، هي مقتل رابين، وكيف ساهمت التناقضات داخل اليسار الصهيوني في دفع الأحزاب الدينية لدعم نتنياهو في عام ١٩٩٦ ضد بيريس، وهجرة اليهود السوفيات، وكيف أكدت صهيونية الأحزاب الدينية التي تعتبر نفسها بوابة العبور للمشروع الصهيوني والحارس للهوية اليهودية، وثانوية دور الأقلية العربية.

٤ ـ التغيير الذي طرأ على مفاهيم اليمين واليسار بفعل التحولات في أوروبا، والاستعداد للتسوية مع العرب، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، والموقف من الاستيطان والعلاقة مع الأحزاب الدينية، الى درجة تآكل الحد الفاصل بين اليسار واليمين على ما سبق بيانه، مع استمرار هامش ضئيل من الاختلاف تبعاً لما إذا كان الحزب داخل السلطة أم خارجها.

٥ ـ شخصية باراك، ذلك الجندي ابن الكيبوتس، رئيس الأركان، ورئيس الوزراء بعد ذلك، الذي قام بارتكاب الكثير من المجازر، والمعادي لأوسلو، والذي أعطاه العرب هامشاً سياسياً كافياً لجمعهم على تأييده وتفريقهم إذا أراد، بعدما استطاع اللعب على التناقضات العربية واستغلال الغطاء الدولي في محاولة لفرض تسوية غير عادلة أدت إلى ما آلت إليه الأمور.

أما الفصل **الثاني**، فقد جاء تحت عنوان: «تحرير الوطن ـ تحرير الإنسان»، واستعرض من خلاله الكاتب بداية الانتفاضة والمشهد العربي آنذاك، حيث أشار إلى المسيرات التي عمّت العواصم العربية، والتي جاءت القمة العربية كتنازل من الأنظمة تحت وطأتها، وكتعبير عن رمزية القضية الفلسطينية وتحولها إلى قضية إجماع قومي. كما أشار إلى أن الانتفاضة ليست انتفاضة دينية، كما

حاولت تصويرها «الفضائيات الديمقراطية»، بل هي انتفاضة وطنية شاملة. وأشار الكاتب أيضاً إلى أثر انتصار المقاومة اللبنانية في نشوء حالة شعبية عربية عارمة، وتصليب الموقف التفاوضي الفلسطيني ورفع معنوياته الكفاحية، ودعم الانتفاضة التي صورت على الساحة الأمريكية بأنها ضد السلام، ما عزز به الكاتب مخاوفه من مغبّة استخدام العداء الدولي للانتفاضة والعجز العربي والاحتلال في موازين القوى لتبرير القبول بما لم يقبل به في كامب ديفيد. ثم تحوّل الكاتب الى مناقشة دلالات الانتفاضة التي أفشلت المغزى البعيد من وراء زيارة شارون للحرم القدسي، والمتمثل في ادعاء السيادة عليه، كما عززت الوحدة الوطنية الفلسطينية، وأثبتت حقيقة أنه لا يوجد حل عادل وشامل للصراع، بل هناك تسويات مؤقتة.

وانتهى هذا الفصل بعرض بشارة تصوره لاستراتيجية المقاومة التي يرى أنها يجب أن تستهدف كشف قبح نظام الأبارتهايد الإسرائيلي، ورفض تسويق التسوية بوصفها مبادلة حقوق الشعب الفلسطيني من عام ١٩٦٧ بحقوق الشعب الفلسطيني في عام ١٩٤٨، حسب ما كشفت عنه مفاوضات كامب ديفيد.

وفي الفصل **الثالث** الذي جاء تحت عنوان: «حول أفق الانتفاضة السياسي»، حلل الكاتب النقاش الدائر حول الغاية من الانتفاضة، ما بين اعتبارها أداة بيد المفاوض الفلسطيني وإثبات وجود مشروع سياسي للانتفاضة من الناحية النظرية على الأقل، واعتبارها أداة لإفشال المفاوضات كما تدّعي إسرائيل.

وجاء الفصل **الرابع** تحت عنوان: «فصل جديد في تاريخ الجماهير العربية في الداخل»، حيث تناول الكاتب أسباب الانتفاضة التي أجملها في عقم مسار أوسلو، ومحاصرة الموقف الفلسطيني في كامب ديفيد، والزيارة الاستفزازية التي قام بها شارون إلى الحرم القدسي، وكيف قادت تلك العوامل إلى الهبة الشعبية العربية داخل الخط الأخضر، كظاهرة قديمة جديدة أوجدتها سياسة التمييز العنصري الإسرائيلي، وخيبة الأمل في باراك، والغيرة الوطنية، علماً بأن الانتفاضة ميزها ما يلي:

١ ـ التعبير العفوي عن الغضب الذي يملأ نفوس الفلسطينيين، حيث تحولت إلى احتجاج سياسي، ولم تكن كسابقتها للمطالبة بإزالة غبن أو تحقيق مطلب يومي.

٢ ـ الوحشية التي تعاملت بها أجهزة الأمن الإسرائيلية مع المواطنين العرب بوصفهم أعداء، وانكشاف أكذوبة المساواة في الدولة الصهيونية.

٣ ـ انفلات عقال العنصرية اليهودية بأعمال حرق وقتل وتدمير موجّهة ضد العرب.

٤ ـ التهميش الذي يعانيه العرب وغياب المحاسبة على ما يرتكب ضدهم.

٥ ـ هشاشة الركائز الاقتصادية العربية في الأراضي المحتلة وعدم وجود بنية اقتصادية عربية، على العكس من الضفة الغربية وقطاع غزة.

٦ ـ كشف حالة اللامبالاة في تعامل السلطة الوطنية مع عرب الداخل وإخراجهم من معادلة التكامل الوطني.

٧ ـ إزالة الانطباع السائد حول التعايش (القائم بدوره على التبعية) بين الأقلية العربية والدولة العبرية، وكشف خطأ كل الأبحاث ذات الصلة بالموضوع.

وقد عاد بشارة ليؤكد على أن الانتفاضة طرحت قضية المساواة جنباً إلى جنب مع قضيتي الاندماج والتعايش، حيث يمكن أن تنفصل المساواة برأيه عن كلتا القضيتين المذكورتين، وذلك بالتمسك بالهوية الوطنية وبناء المؤسسات الذاتية، ولا تكون بالتوسل الذي يؤدي إلى مزيد من الذل والهوان. وبالنظر إلى طبيعة الانتفاضة والظروف المحيطة بها، ذهب الكاتب إلى أنها ليست نمطاً مستمراً، ولكنها أيضاً ليست حدثاً عابراً، فقد طورت الانتفاضة وعياً وطنياً وصلابة في الهوية القومية الوطنية، وأبرزت دور الحركة الوطنية والتيار القومي من خلال تأثيرها في الحوارات السياسية وبلورة الوعي الوطني الفلسطيني، كما أعادت النظر في جدلية العلاقة مع الدولة اليهودية.

وتحت عنوان: «سقوط باراك»، استهل الكاتب الفصل **الخامس**، وأشار في مقدمته إلى التوجهين اللذين يتنازعان الفكر السياسي العربي بخصوص ما يجري في إسرائيل: **الأول** يتعامل مع السياسة الداخلية الإسرائيلية، وكأنها العامل السياسي الحاكم في المنطقة، وأن اتجاهها مرتبط بصعود هذا الحزب أو ذاك إلى سدة الحكم. أما **الثاني**، فيصوّر الصراع بين معسكري اليمين واليسار في إسرائيل على أنه صراع على السلطة وليس على القضية الفلسطينية، وتحكمه بديهيات مثل: يهودية الدولة ـ محورية سياسة الأمن وتقوية الجيش ـ مركزية العلاقة مع الولايات المتحدة ـ أهمية التنمية الاقتصادية ـ تشجيع الهجرة ـ السيادة على القدس ... إلخ، لينتقل للحديث عن سقوط باراك.

لكن في كل الأحوال، يرى بشارة مجدداً أن العمل والليكود لا يمثلان مشروعين سياسيين أو اقتصاديين مختلفين ومتباينين بحدود واضحة، وإنما هناك مشروع للسلطة ومشروع للمعارضة، ينحسر الفارق بينهما بخصوص العملية السلمية ويتركز في حدود ضيقة جداً.

يأتي بعد ذلك الفصل **السادس** بعنوان: «بين مقاطعة الانتخابات وتعيين وزير عربي في حكومة إسرائيلية»، وقد أوضح فيه الكاتب أن مقاطعة الانتخابات أملاها قرار سياسي ومعركة حقيقية حشد لها التجمع الوطني الديمقراطي والتيار القومي كل الإمكانات اللازمة، وتصدوا من خلالها لأصحاب المواقف المصلحية وسعوا لتحقيق هدفين: **الأول** تنمية الشخصية الوطنية لعرب الداخل كجزء من الشعب الفلسطيني، و**الثاني** الخروج عن سقف حزب العمل. ثم ينتقل الكاتب الى الحديث عن تعيين وزير عربي، وهو إجراء يرى أنه يندرج ضمن محاولة المؤسسة الإسرائيلية احتواء نضال العرب في الداخل، ويعرض للجدل الدائر في الأوساط العربية بهذا الخصوص.

أما الفصلان **السابع والثامن**، فقد خصصهما الكاتب للحديث عن

«العنصرية والنمط الجديد من الأبارتهايد، حيث تناول مؤتمر ديربن من خلال عرضه لكلٍ من الموقف الأمريكي والإسرائيلي والعربي في المؤتمر، موضحاً أن الولايات المتحدة تعمّدت تجنب الخوض في قضية العنصرية، كما نجحت إسرائيل بمساعدتها في تحوير أهداف المؤتمر وإخفاء ما يجري عن الرأي العام في أمريكا وإسرائيل، وحتى في جنوب إفريقيا نفسها، وراء ستار من الأكاذيب والافتراءات، بحيث جعلت المؤتمر يبدو معادياً للسامية. أما العرب، فقد ذهبوا إلى المؤتمر من دون أي استعداد، ما اضطرهم إلى تبنّي الورقة الإسلامية المقدمة الى المؤتمر لأنهم لم يستطيعوا الاتفاق على ورقة عربية، ولم تقدم كذلك للمؤتمر رؤية تساوي الصهيونية بالعنصرية. واستعرض بشارة كيف أثر مؤتمر الجمعيات في الرأي العام وفي المؤتمر الرسمي، ولم يعد بالإمكان تجاهل خطابه السياسي، حيث إن هذه الجمعيات قادرة على أن تدافع عن قضايا حقوق الإنسان والمواطن، وأن تعرض الاحتلال والشأن الفلسطيني بصدقية تفتقر إليها الدول العربية، وقادرة أيضاً على الصمود أمام ضغوط الممولين بدرجة أكبر من صمود الدول العربية أمام الضغط الأمريكي.

في الفصل **التاسع** الذي جاء تحت عنوان: «حول مبدأ تقرير المصير»، يرى بشارة أن تكريس عالمية مبدأ تقرير المصير جعل منه أداة للتحرر، على رغم حداثته التي تسحب البساط من تحت لاهوت سياسي يحاول نزع الملكية التاريخية والدينية والسياسية عن الفلسطينيين. لذلك فإن إسرائيل لم تلجأ هي نفسها إلى تبرير وجودها استناداً إلى مبدأ تقرير المصير، إنما اعتمدت على ادعاءات توراتية تاريخية، وتنكرت له على مستوى الشعب الفلسطيني، بل استبدلت التاريخ اليهودي الموحّد والمزعوم بتاريخ أرض متعدّدة الحضارات. وفي الوقت الذي ترفض فيه إسرائيل الاعتراف بهذا الحق للفلسطينيين، فإنها تمانع في إيلائهم حق العودة، أخذاً في الاعتبار أن حق تقرير المصير لا يحول بين الفرد وبين موطنه، فعودة اللاجئين حق تكفله كافة المواثيق الدولية.

«كاميكاز .. كحالة من فقدان المعنى»، هذا هو عنوان الفصل **العاشر**، ففي استعارة بلاغية يذكرنا الكاتب بطائرات الكاميكاز الانتحارية اليابانية في الحرب العالمية الثانية ليصف لنا الهجوم الذي وقع يوم الثلاثاء في ١١ أيلول/سبتمبر٢٠٠١ على مركز التجارة العالمي والبنتاغون، والذي قلب الكثير من الحقائق وغير المفاهيم. فالدافع وراء هذا الهجوم، حسب كاتبنا، هو السياسة الأمريكية التي تثير الحقد والكره حيالها، خاصة مع تجاهلها المتعمد العنف الجنوني لحكومة شارون واعتباره جزءاً من الحملة الدولية ضد الإرهاب. ويصف الكاتب هذه الرخصة الدولية لإسرائيل بالكارثة الأولى، لتكون الثانية إقامة التحالف الدولي ضد الإرهاب، والثالثة اتباع استراتيجية مكافحة الإرهاب الإسرائيلية على المدى البعيد بما سيتبعها من إنتاج للإرهاب والإرهابيين.

ثم ينتقل الكاتب الى مقارنة المعنى

الرمزي بين غيفارا وبن لادن، مؤكداً على الفارق بين قيم التحرر الكونية المجردة «غير الناضجة» التي مثلها غيفارا، وقيم الانغلاق والتعصب ونبذ الحرية كمكون أخلاقي للإنسان، كما يمثله بن لادن، هذا الإنسان الذي نجح الإعلام الغربي في تكثيف الشر فيه ليكون تجسيداً لصورة العدو. ثم ينحو الكاتب بعد ذلك منحى فلسفياً عندما يتحدث عن الصراع كما أدارته وسائل الإعلام الأمريكية لتجنيد الرأي العام واستنفاره تحت مقولة «نحن» و «هم»، ويدخل في نقاش مستفيض حول الهوية: تشكيلها، ونقدها، وبناؤها، واستقلالها، وكيف أن النتيجة الوحيدة للتوسل بالهوية في صراع أساسه المصالح هي تأجيج صراع الثقافات وقطع الطريق أمام أي فرصة للتحاور في ما بينها.

وفي معرض كشفه زيف نموذج الديمقراطية الإسرائيلية، يأتي الفصل **الحادي عشر** تحت عنوان: «ديمقراطية مجندة» ليشير إلى أن منبر الإعلام يعد من أبرز منابر التعبير عن الديمقراطية في العصر الحديث، لكن هذا المنبر نفسه بات أداة لتغيير الحقائق وتزييفها، حيث لا يعتليه في إسرائيل غير المجندين والمجندات والقناصين الذين يتفاخرون بقتل الفلسطينيين بدم بارد، والمحللين الاستراتيجيين والمراسلين الجهلة المنحازين كلياً الى المؤسسة الإسرائيلية. وهذا المنبر الذي فرضت عليه أجهزة الأمن الإسرائيلية لغتها وأجندتها، اقتصر دوره على تعبئة الشارع الإسرائيلي وراء عصبية دينية لا ترى إلا الدمار والتخريب والقتل سبيلاً للتعامل مع الشعب الفلسطيني.

وفي نظرة نقدية للانتفاضة بعد عام من اندلاعها، جاء الفصل **الثاني عشر** وعنوانه: «بمرور عام على الانتفاضة المجيدة»، حيث يرى الكاتب أن القضية الفلسطينية لا تشبه في تعقدها وتشابك أبعادها أي قضية وطنية أخرى، إذ لا توجد قضية وطنية تأثرت وتتأثر بالأحداث الدولية كما تتأثر قضية الشعب الفلسطيني. لذلك اصطدمت الانتفاضة برد الفعل الإسرائيلي والعالمي المتشنج بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بدعوى مقاومة الإرهاب.

الفصل **الثالث عشر** والأخير عنوانه: «بعد الاجتياح»، وينطلق الكاتب فيه من أنه وبكل المقاييس فشل العدوان الشاروني على مناطق السلطة الفلسطينية، على رغم احتلالها وتدمير بناها التحتية، في إحداث تغيير جوهري في الأوضاع السياسية.

من هنا، جاء اقتراح شارون عقد مؤتمر إقليمي استثنى منه ياسر عرفات، وبشار الأسد، وإميل لحود، في محاولة لفرض العدوان كحقيقة واقعة. والردّ العربي في المقابل كان بالتمسك بمبادرة بيروت، ما يعني عدم قدرة إسرائيل على فرض الهزيمة على العرب.

وأخيراً، تناول بشارة في **الخاتمة** ظاهرة «الاستشهاد» ملقياً الضوء على دوافعها وأسبابها، حيث يشير إلى العوامل التالية:

١ ـ الصمت العالمي على المجازر التي ترتكب بحق الفلسطينيين، والذي يساوي بين المحتل والطرف الواقع تحت الاحتلال.

٢ ـ تأثير كذب المجرم على أعصاب الضحية.

٣ ـ كون الاحتلال الإسرائيلي عصابياً استحواذي الطابع يتلهى جنوده ويتلذذون بإذلال الفلسطينيين.

٤ ـ الاهتمام الدولي الذي ينطلق من أهمية القاتل لا من قيمة الضحية أو فظاعة الجرم، أي أهمية المسألة اليهودية المتشابكة مع قضايا الهوية والقومية والذاكرة التاريخية، ولا ينطلق من الاهتمام بفلسطين وما يحدث فيها.

وهكذا جاءت خاتمة الكتاب غير التقليدية تثير من الاستفهام أكثر مما تلبي نهم القارئ لمعرفة المزيد عن ظاهرة الشهادة والاستشهاديين، والتي تمثل بحدّ ذاتها وقود الانتفاضة التي يدور حولها الكتاب ويتحرى تأثيرها في الكيان الصهيوني □

صدر حديثاً

الدبلوماسية العربية في عالم متغير

تحرير: د. عبد الخالق عبد الله

تفرض المستجدات العالمية المتلاحقة الحاجة إلى تجديد لغة التواصل بين العرب والأسرة الدولية. فلقد خرج العرب من العقود الماضية والأحداث الأخيرة وقد ضيعوا الكثير من الفرص وخسروا الكثير من المواقع، وأفاقوا ليجدوا أنفسهم على أعتاب القرن الحادي والعشرين في مراتب متأخرة من حيث المؤشرات التنموية الحيوية في الوقت الذي لم تحل فيه قضاياهم المصيرية، ثم أفاقوا ثانية ليجدوا أنفسهم متهمين بأقسى التهم بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ الدامية. من هنا تتجه الأنظار إلى الدبلوماسية العربية، وإلى المهام المناطة بالجهاز الدبلوماسي العربي في المرحلة المقبلة. فالدبلوماسية هي لغة الحوار وأداة التواصل المباشرة مع الآخر للتعريف بالذات، والدفاع عن القضايا، وخلق حالة وثقافة سلام تتحقق في ظلها مصالح الجميع.

١٨٦ صفحة
الثمن: ٦ دولارت
أو ما يعادلها

أحمد إبراهيم محمود (محرر)

الخليج والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣

(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣).

محمود ناصر مهدي القدمي
باحث سياسي من اليمن.

ـ ١ ـ

نحن أمام كتاب ذي قيمة عالية، ليس من ناحية المضمون الذي تناوله والمواضيع التي ناقشها فحسب، بل كذلك من حيث الباحثون الذين ساهموا في هذا الكتاب، كون هؤلاء يمثلون نخبة مميزة من أساتذة الجامعات والمفكرين والمتخصصين بالشؤون السياسية والعلاقات الدولية. والكتاب موضع العرض يتألف من ثمانية فصول رئيسية: أعد **محمد سعد أبو عامود** الفصل **الأول** منها تحت عنوان «المسألة العراقية وتأثيرها على تماسك مجلس التعاون الخليجي»، وأكد فيه أن ثمة عوامل أثرت في تلك المسألة، منها التركيبة السكانية وامتداداتها في دول الجوار، والموقع الجغرافي للعراق بأهميته الاستراتيجية الفائقة، والعلاقة المضطربة مع البيئة، خاصة مع كون نهري دجلة والفرات ينبعان من خارج الحدود العراقية، وجميعها عوامل جعلت العراق دولة مخنوقة في الداخل، وموضع ضغط من الخارج الإقليمي والدولي، وتلك كانت هي الخلفية لاندلاع أزمتي الخليج الأولى والثانية.

أما في ما يختص بالسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد اعتبر أبو عامود أنها تتأرجح بين التماسك والاختلاف، كونها تأتي على ثلاثة مستويات أساسية: **الأول** يجعل منها سياسة موحّدة تتبعها دول المجلس وتنفذها من خلاله، **والثاني** يجعل منها سياسة منفردة تترك لكل دولة حرية تنفيذها وفقاً لرؤيتها، **والثالث** يجعل منها سياسة وسطية بين هذا وذاك. وعلى الرغم من أنه كان من أولويات مجلس التعاون حفظ أمن المنطقة وإيكال مسؤوليته إلى أبنائها ودولهم، إلا أنه فشل في تحقيق هذا الهدف بفعل جملة عوامل مركبة، منها اختلاف المصالح القطرية، واختلال ميزان القوى، وتباين

تأثير البيئتين الإقليمية والدولية في كل دولة على حدة. ومن تلك الخلفية انطلق أبو عامود لاستعراض تطورات المسألة العراقية (١٩٩١ ـ ٢٠٠٢)، ومنها العقوبات الدولية الجائرة، وما نتج منها من معاناة للشعب العراقي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وقضية التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، والمد والجذر الذي اعترى الحركة الدولية بشأنها، والتعنت الأمريكي بشكل خاص، كما اتضح في صيغة النفط مقابل الغذاء، وفكرة العقوبات الذكية، وأداء لجنة التعويضات التي هيمنت على سكرتاريتها الولايات المتحدة وبريطانيا، فلعبتا دوراً خطيراً في تقدير التعويضات دون سند قانوني يحكم عمل هذه اللجنة، وصولاً إلى أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ التي أضرت بالمصالح العراقية ضرراً بالغاً. وفي رأي المؤلف، أن المسألة العراقية في تطوراتها المختلفة فرقت دول المجلس بأكثر مما وحدتها. وذلك أنه عدا مسألتي التأكيد على سيادة الكويت والتمييز بين نظام العراق وشعبه، فقد اختلفت المواقف الخليجية من العراق. فعلى حين بدأ الانعراج في علاقات الرباعي قطر – البحرين – عمان – الإمارات مع العراق اعتباراً من عام ١٩٩٥، ظل التماس قائماً في علاقة العراق بكل من الكويت والسعودية بسبب الاشتراك في الحدود الجغرافية. وفي عام ١٩٩٨، وعلى حين بدأ التطور في علاقة السعودية بالعراق بشكل إيجابي، ظل الموقف على الجبهة العراقية ـ الكويتية على حاله. وعندما بدأت الولايات المتحدة الترويج لضرب العراق تحت مظلة مكافحة الإرهاب، اكتسبت المواقف الخليجية أبعاداً غاية في الخطورة، فإذا بالكويت تصبح قاعدة للقوات الأمريكية، وقطر مقراً لها.

وتناولت **منار الشوربجي** في الفصل **الثاني** «سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والمسألة العراقية»، وذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية: المحور **الأول** عن توازنات القوى داخل الحزب الجمهوري، وهي التوازنات التي توليها المؤلفة اهتماماً أكبر من قضية تداول السلطة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، فعلى حدّ تعبيرها، فإن المهم ليس الانتماء الحزبي لرئيس الدولة، إنما خريطة التيارات الحزبية وتوازنات القوة بينها، ومبلغ تأثيرها في توجيه السياسة العامة للدولة. وإذا كان تطرف الجمهوريين في يمينيتهم قد أسقطهم في انتخابات عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦، فإن جورج بوش (الابن) قد وعى الدرس جيداً، فتحول ظاهرياً إلى الوسطية حتى فاز في انتخابات الرئاسة، فإذا به يحيط نفسه بقلة من أهل اليمين المحافظ الجديد أمثال وزير دفاعه دونالد رامسفيلد ومستشارته للأمن القومي كوندوليسا رايس الذين ساعدوا الرئيس على اختيار الصف الثاني من الموظفين. والمحور **الآخر** كان عن العراق في فكر التيار المحافظ الجديد، وفي هذا السياق، أوضحت المؤلفة أن موقف هذا التيار تجاوز تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل (على افتراض وجودها)، إلى إقامة دولة ديمقراطية علمانية تكون نموذجاً للتحول الديمقراطي في المنطقة، بما يشمل دول الجوار كافة باستثناء إسرائيل التي يوصف عدوانها على الفلسطينيين بالحرب

ضد الإرهاب. أما المحور الثالث، فقد اختص بالتغلغل الأمريكي في الخليج، وأوضحت فيه الشوربجي أن هذا التغلغل أسفر عن عدد من القواعد العسكرية هي من الضخامة بمكان. أكثر من ذلك، فإن انهيار البرجين في عام ٢٠٠١ قد عمق حالة التبعية الخليجية، خصوصاً مع الحملة الأمريكية على السعودية، الأمر الذي يفسر استجابة دول المجلس لتقديم تسهيلات عسكرية متفاوتة للولايات المتحدة في عدوانها على العراق.

واختص الفصل الثالث الذي أعده هاني رسلان بموضوع «المسألة العراقية: بين التهديد الداخلي والمأزق الخارجي»، أوضح فيه كيف سعت العربية السعودية دائماً لإيجاد التوازن في المنطقة، تارة بتقربها من إيران في مواجهة التهديدات العراقية، وتارة أخرى بتقربها من العراق ضد التهديد الإيراني. وقد ظلت السعودية ترفض التدخل الأجنبي حتى عام ١٩٩٠، ولكن الغزو العراقي للكويت قلب موازين القوى وجعل من السعودية قاعدة لتمركز القوات الأمريكية في منطقة الخليج درءاً للتوسع العراقي. وقد لقي هذا التحول في الموقف السعودي مقاومة داخلية عنيفة ظهرت في بعض التفجيرات التي وقعت في المملكة. ثم عرّج رسلان على موضوع العراق في الفكر الاستراتيجي السعودي، حيث أوضح أن العراق ظل منذ نشأة الدولة السعودية الحديثة عام ١٩٣٢ مصدر خطر للبلد، خاصة أن الأخيرة تتمتع بثروة نفطية هائلة وأرض واسعة، وتعاني ندرة سكانية وأيدي عاملة غير مدربة في الوقت نفسه. وقد ظهر خوف السعودية من العراق بعد صعود حزب البعث إلى السلطة ودعوته الى الوحدة العربية وارتباطه بالاتحاد السوفياتي، ولذلك فإنها سعت لتحسين علاقتها مع إيران في ظل حكم آل بهلوي بغرض تحقيق التوازن مع العراق، ولكن بعد اندلاع الثورة الإسلامية تحول الموقف السعودي لدعم العراق لإيقاف المد الثوري. ومع اجتياح العراق للكويت نسيت السعودية مخاوفها من المعارضة الداخلية لتمركز قوات أجنبية على أراضيها، وبادرت الى الاستعانة بالقوات الأمريكية وسخرت كل إمكانياتها لمواجهة الموقف الجديد والتصدي للقوة العراقية، مما نتج منه تدفق الحشود الأجنبية على منطقة الخليج بصورة لم يسبق لها مثيل من قبل. وارتبط ذلك بإدراك عموم دول الخليج العربي أن مجلس التعاون الخليجي والترتيبات التي وضعها لحماية أمنها لم تستطع أن توقف أي عدوان خارجي، وبالتالي أصبحت الحماية الأجنبية هي الملاذ والمخرج لحماية نظمها، وغدت الولايات المتحدة هي الحامية لأمن الخليج. ثم بعد تحرير الكويت سعت السعودية إلى إبقاء النظام العراقي تحت الحصار، ودعمت دوماً القضاء على ترسانة الأسلحة العراقية التقليدية وغير التقليدية، ولكنها مع ذلك عارضت أي تجزئة للعراق لما في ذلك من تأثير في الوضع الإقليمي، وحمّلت دوماً النظام العراقي ما آل إليه الوضع في المنطقة. لكن موقف السعودية نحو العراق أخذ يتغير بعد عام ١٩٩٨ وبدأت العلاقات تنشط بين الجانبين، إلا أن أحداث أيلول/سبتمبر وتداعياتها قلبت الموازين، حيث تغيرت النظرة الأمريكية إلى السعودية، وبخاصة بعد أن تأكد أن عدداً من منفذي الأحداث هم من السعوديين.

ـ ٢ ـ

حلل **أحمد منيسي** في الفصل **الرابع** «موقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه المسألة العراقية»، وذلك خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣، هذا علماً بأن الكاتب استبعد السعودية لسابق تناولها في الفصل الثالث. ومع مراعاة هذه الملاحظة، قسم منيسي الموضوع إلى ثلاثة أقسام: القسم **الأول** تناول إشكالية العلاقات العراقية الخليجية قبل غزو الكويت. وتعرض فيه لتهديدات العراق للكويت، ولعلاقة العراق بدول المجلس وإيران في إطار توازنات القوى، ولعلاقة دول المجلس في عمومها بإيران سواء قبل الثورة أو بعدها، هذا فضلاً عن علاقتها بالدول الكبرى في ظل الحرب الباردة، وتطور تلك العلاقة بعد غزو العراق للكويت، وتشكيل التحالف الدولي لإخراجه وفرض عقوبات عليه وتدمير أسلحته. والقسم **الثاني** انصبّ على تطور المواقف الجماعية لدول المجلس بشأن المسألة العراقية بعد الغزو، وذلك عبر ثلاث مراحل: **أولاها** منذ وقوع الغزو حتى منتصف التسعينيات. وخلال هذه الفترة، ظلت مواقف دول مجلس التعاون متشددة بتأثير صدمة الغزو. **وثانيتها** تمتد من منتصف التسعينيات وحتى أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفيها بدا واضحاً أن دول المجلس أخذت تغيّر نظرتها نحو العراق (عدا الكويت)، بفعل مرور فترة ليست بقصيرة على الغزو، واتضاح النتائج الوخيمة لنظام العقوبات على الشعب العراقي. وإضافة إلى هذه العوامل المستجدة، هناك ثوابت تتعلق ببعد موقعها الجغرافي عن العراق، وبالتالي قلة التهديد العراقي لها. ومن تحليل مواقف الدول مجتمعة إلى تحليل تلك المواقف على المستوى القطري، ذهب منيسي إلى أن سبب الموقف الجديد لقطر هو وجود قيادة جديدة، وللإمارات شعورها بخيبة الأمل من الموقف السلبي لدول المجلس تجاه نزاعها مع إيران. أما البحرين فكان هدفها المزايدة على قطر وكسب التأييد العراقي لها في نزاعها الحدودي مع هذه الأخيرة، أي قطر. وأما عمان فبعدها الجغرافي عن العراق سهل تغيير موقفها. أما المرحلة **الثالثة**، فتشمل فترة ما بعد أحداث أيلول/سبتمبر، حيث ذكر المؤلف أن مجلس التعاون الخليجي عقد قمتين بعد تلك الأحداث، وقد أكد خلال القمة الأولى على وجوب حفظ سلامة الأراضي العراقية ووحدتها، مع حثّ العراق على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، فيما غلّب على القمة الثانية الخلاف. وجاء تمثيل السعودية والكويت والبحرين على مستوى وزراء الخارجية، ولذلك جاءت قراراتها ضعيفة تطالب العراق بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة. واستطرد المؤلف مشيراً إلى عامل إضافي أثر بالسلب في قرارات القمة الثانية، ألا وهو العامل المتعلق بحرص دول المجلس على علاقتها مع الولايات المتحدة، حيث إن دول المجلس آلت على نفسها عدم العداء للإدارة الأمريكية بعد أن تأكدت أنها عازمة على غزو العراق على رغم ما سوف ينتج من ذلك من تهديد لدول المنطقة بشكل عام. وقد أكدت هذه الأزمة ضعف مجلس التعاون الخليجي وعدم قدرته على إيجاد حل للتناقضات التي قد

تظهر من حين الى آخر بين أعضائه. ويعود ذلك إلى عدم وجود آلية محددة لحل هذه النزاعات بين دول المجلس، وتباين درجة الانفتاح السياسي داخل هذه الدول. أما القسم **الثالث** من البحث، فقد فصل في تحليل تطور المواقف الفردية لدول المجلس تجاه المسألة العراقية، التزاماً بالتقسيم المرحلي نفسه المذكور في القسم الثاني، أي حتى منتصف التسعينيات، ثم من منتصف التسعينيات وحتى أحداث أيلول/سبتمبر، ثم ما بعد تلك الأحداث. وهنا أشار الباحث إلى أن الكويت واصلت موقفها المتشدد، على الرغم من اعتراف العراق بحدوده معها، وحصول انفراج في العلاقة بين الكويت ودول الضد في نهاية التسعينيات، لكن التشدد الكويتي جاء متطابقاً مع قرار الإدارة الأمريكية بالعدوان على العراق وإسقاط نظام صدام حسين، فيما تغيّرت مواقف باقي دول المجلس وجرت بعض الزيارات المتبادلة ووقعت بعض الاتفاقيات في ضوء صيغة النفط مقابل الغذاء. ولكن بعد أحداث أيلول/سبتمبر وتأكيد إصرار الإدارة الأمريكية على نياتها المبيّتة ضد العراق، سعت كل من الكويت وقطر والبحرين لفتح أراضيها للقوات الأمريكية الغازية. هذا، إضافة إلى أن عموم دول الخليج دأبت على مطالبة العراق بالتقيد بقرارات الأمم المتحدة بمناسبة ومن دون مناسبة، لتحمّل بذلك العراق مسؤولية كل ما حدث ويحدث دون ما إشارة إلى التعنت الأمريكي، ولا إلى توجه الولايات المتحدة المعلن نحو الهيمنة على مقدرات المنطقة وشعوبها.

ـ ٣ ـ

خصص **أحمد إبراهيم** الفصل **الخامس** لـ «انعكاسات المسألة العراقية على السياسة الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي»، وفيه أكد المؤلف أن الكويت والسعودية كانتا تعيان بشكل كبير التهديد العراقي لهما، أما باقي دول الخليج، فإنها بسبب عوامل الجغرافيا لم يساورها الشعور ذاته. وزاد أن السعودية كانت تتحسب دائماً لاحتمال غزو العراق للكويت منذ انسحاب القوات البريطانية من الخليج في عام ١٩٧١، ولذلك، فإنها سعت لبناء شبكة من المنشآت العسكرية لتكون جاهزة للتدخل الأجنبي. وفي هذا التحليل تزيّد كثير، كما أن فيه تسليماً مسبقاً بفقدان الثقة في المؤسسات العربية وقدرتها على نزع فتيل المواجهة العسكرية، أضف إلى ذلك فقدان الثقة بالإطار الخليجي نفسه. هذا علماً بأن الباحث ينتقد مجلس التعاون الذي نشأ لتحقيق التعاون الدفاعي وإصلاح الخلل في موازين القوى الإقليمية، وفشل في مهمته فشلاً انعكس على عدم قدرته على بناء جيش قوي. ومن هنا، حسب محمود، فإنه على رغم كل الدمار الذي أصاب الآلة العسكرية العراقية بعد حرب الخليج الثانية، إلا أن الخوف من احتمال تكرار سابقة الغزو دفع دول الخليج إلى التحرك في اتجاهات ثلاثة: **الأول** تحديث قدرتها العسكرية، و**الآخر** دعم الترتيبات الأمنية الجماعية في إطار المجلس بالتعاون مع بعض الدول العربية. وكان هذا هو الإطار الذي تم فيه التوصل إلى إعلان دمشق قبل أن يتم تجميده في الواقع بحكم ما أدخل عليه من تعديل. أما الاتجاه **الثالث**،

فيتمثل في الاستعانة بالحماية الأجنبية التي تطورت لتصبح أداة لتنفيذ المخططات الأمريكية حيال العراق على رغم ممانعة هذه الدول في البداية.

- ٤ -

انتقل **محمد السعيد إدريس** في الفصل **السادس** الى دراسة «جدلية العلاقة بين إيران والعراق: من صراعات الهيمنة إلى تهديدات الاستتباع»، وذلك من خلال استعراض محدّدات تطور التفاعلات العراقية ـ الإيرانية، ومن قبيلها التركيبة الديمغرافية، ونظام الحكم بتوجهاته الايديولوجية المختلفة، والتحالفات الإقليمية والدولية المتباينة لكلتا الدولتين، ثم تطرق الى متابعة تطور تلك العلاقات والتفاعلات، من مرحلة الصراع على الهيمنة الإقليمية على أثر الانسحاب البريطاني في السبعينيات ونجاح الثورة الإسلامية في نهاية هذا العقد إلى مرحلة تداعي الهيمنة الإقليمية بعد تدفق القوات الأمريكية على الخليج في أعقاب اجتياح الكويت، وبالتالي تعرض عموم دول الخليج لمخاطر الاستتباع بواسطة الولايات المتحدة.

وانتقلت **باكينام الشرقاوي** في الفصل **السابع** لتناول «جدلية العلاقة» بين العراق والجار الإقليمي غير العربي الآخر، أي تركيا، وركزت على تحليل محدّدات السياسة الداخلية والخارجية لتركيا، تلك المحددات التي أجملتها في خبرة إدارة أزمة الخليج الثانية وحربها بخسائرها ومكاسبها في الوقت نفسه، والتوازنات الداخلية الدقيقة، خصوصاً بعد صعود نجم حزب العدالة والتنمية على الساحة السياسية التركية، والمواقف الأوروبية والأمريكية المتباينة بخصوص التعاطي مع القضية العراقية. وانتهت إلى أن مجمل تلك المحدّدات حدا تركيا على تبني خطابين اثنين: **الأول** خطاب الحل السلمي الموجّه إلى الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية، **والثاني** خطاب الحرب والتهيؤ لها والموجّه في الأساس إلى الولايات المتحدة.

وأخيراً، ناقش **محمد السيد سعيد** في الفصل **الثامن** «مستقبل العراق بعد الغزو الأمريكي»، هذا الغزو الذي اعتبره يفتقر إلى الرشد والعقلانية. وحسبه، فإنه على الرغم من ألمنا نحن العرب من جراء احتلال الأجنبي لدولة عربية عريقة مثل العراق، إلا أن هذا الألم لا ينبغي أن يحول بيننا وبين مناقشة واقع العراق واحتمالات تطوره في المستقبل. وفي رأيه، أن أحد سيناريوهات المستقبل يتمثل في مقاومة الاحتلال، علماً بأن شدة المقاومة تتوقف على مبلغ فشل الصيغة السياسية الأمريكية في العراق. مثل هذا السيناريو يمكن أن يقترن بنزاعات بينية في ما بين الجماعات والاتجاهات المختلفة لنصير بذلك إزاء ما يعرف بسيناريو الكارثة. كما قد يقترن بهذا الإخفاق تقدم في مجالات أخرى، وذلك في إطار ما يطلق عليه السيناريو الوسيط. هذا إلى وجود سيناريو مستبعد، لكنه يناقش، وهو سيناريو الحسم الأمريكي السريع للوضع في العراق.

إن أهمية هذا الكتاب تنبع من توقيت إصداره، وإن كان يغلب الطابع السردي على دراساته والتداخل الواضح بين أجزائه على نحو يفقده بعضاً من قيمته □

Michael Hardt and Antonio Negri
Empire
Trad. de l'américain par Denis-Armand Canal
(Paris: Exils, 2000). 559 p. (Essais)

الإمبراطورية

نور الدين ثنيو
أستاذ وباحث في جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة ـ الجزائر.

مع توالي الأحداث وتطورات العلاقات الدولية، تتأكد صدقية هذا الكتاب الذي صدر عام ٢٠٠٠، بينما جرى التفكير فيه طوال تسعينيات القرن العشرين، وتجري حوله مناقشات على مستوى العديد من الملتقيات والمنتديات الفكرية والسياسية والفلسفية، كما تخصص لأفكار أنطونيو نيغري وميكايل هاردت أعداد خاصة في الدوريات العلمية التي تصدر عن المؤسسات الجامعية ومراكز البحوث الدراسية العالمية. وفي الكتاب موضع العرض لاحظ الباحثان أن ملامح عالم جديد بدأت تتضح بعد تفكك الاتحاد السوفياتي واندحار المنظومة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة التي كانت تعبّر عن نهاية عهد وبداية آخر. وقد أطلق عليه الكاتبان النظام «الإمبراطوري» الذي تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية نواته الحيوية.

تأكدت قيمة هذا الكتاب وصدقيته وصارت واضحة خاصة بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما أعقبها من سياسة أمريكية لمكافحة الإرهاب الدولي. فقد تمعّن الكاتبان في فلسفة وتطور طبيعة النظام العالمي الجديد، وعاشا وقائعه وجدانياً ونفسياً عن كثب، مما أسفر عن هذا السفر الرائع الذي اجترح فعلاً مقاربة علمية وواقعية تستلهم قيم العصر، وتتماهى مع معطياته الراهنة في لحظة ما بعد الحداثة، حيث برهن المؤلفان على قدرة هائلة على استبطان وتمثل فكر ما بعد الحداثة.

«الإمبراطورية»، ليست ذلك النظام الذي عرفته المجتمعات والحضارات القديمة والوسيطة والحديثة، ولا هي النظام الإمبريالي كما وصفه لينين كأقصى مراحل الرأسمالية... بل هي لحظة تكثف العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وسائر بلدان العالم، وكذلك المستويات التي تأخذها هذه العلاقة التي احتاجت من المؤلفين كتاباً كاملاً

لشرحها. ينطوي الكتاب على تمهيد وأربعة أقسام: التشكل السياسي الراهن، ونقل السيادة، ونقل الإنتاج، ثم أخيراً، أفول وسقوط الإمبراطورية.

أولاً: في مدلول «الإمبراطورية»

«الإمبراطورية تتجسد أمام عيوننا»؛ بهذه الجملة استهل المؤلفان كتابهما. والعبارة تفيد أنهما يعاصران عهداً جديداً كل الجدة على نحو لم تعهده الإنسانية في السابق. ولعل التحليل والنقد اللذين مارسهما الكاتبان في معالجة النظام الإمبراطوري هما جزء من الظاهرة الجديدة نفسها وتقع في صلب الحدث الذي يفعل ويتفاعل، بحيث يسخّران الأدوات المفاهيمية والعلمية والبحثية المتولدة عن اللحظة المعاصرة، ويبلغان بها المراحل القصوى من التحليل وإعادة المعنى والفهم إلى سيرورة النظام الإمبراطوري الجديد. وبتعبير آخر، إن فعل الكتابة في هذا الموضوع هو في ذاته نضال حقيقي يستوعب الراهن في كل تجلياته ويتعامل معه من داخل بنيته.

ما هي الإمبراطورية؟ إنها الموضوع السياسي الذي يتحكّم فعلاً في المبادلات الدولية، أي السلطة التي تحكم العالم (ص ١٥). فمحور الإمبراطورية هو السيادة الآيلة إلى التشكل وفق شبكة من العلاقات المكثفة غاية في التكثيف المعقد. وهي تعني من جملة ما تعني «أنها أخذت شكلاً جديداً، ومؤلفة من سلسلة من التنظيمات الوطنية وعبر الوطنية، ومنحصرة في منطق وحيد من الحكم. وهذا الشكل العالمي من السيادة هو الذي نطلق عليه «النظام الإمبراطوري» (ص ١٦). ويختلف هذا النظام إذاً عن الإمبريالية التي لازمت الاستعمار الأوروبي. فالإمبريالية قامت على نظام الدولة/الأمة الذي أفصح عن أن السيادة مجال مطلق لا يُحدّ بالقارة الأوروبية فقط. فإذا كانت الحداثة قد عبّرت في مظهرها السياسي عن فكرة الدولة/الأمة، فإن هذه الأخيرة لم تكن تنطوي على مجال يحدّدها ويحدّها، فالسيادة كما تتشكل في الوقت الراهن تأخذ معنى النظام الإمبراطوري الذي يعبّر عن مضمون وشكل وعلاقات جديدة من السيادة والحكم، «فعلى خلاف الإمبريالية، لا تقيم الإمبراطورية السلطة على مركز إقليمي، ولا تتوكأ على حدود وحواجز محدّدة، فالنظام الإمبراطوري جهاز غير ممركز وغير محدّد بحدود إقليمية في الحكم، ويسعى إلى إدراج كل فضاء العالم ضمن حدوده المفتوحة بصورة متدرجة وفي توسع متزايد» (ص ١٧).

كانت طبيعة النظام السياسي في ظل الإمبريالية تفرض ثنائية المركز والأطراف، على خلاف النظام الإمبراطوري الذي لا يترك الأطراف على الهامش بقدر ما يستوعبها ويوسّع الدوائر والعلاقات حولها. وهذا ما يعطي الانطباع بعدم إمكانية انفراد أي دولة في العالم، لأن مدلول الإمبراطورية في حد ذاته مناف للانكفاء والعزلة والاستقلال عن الآخر، فخاصيته الجوهرية التي تحدّد ماهيته وطبيعته هي أنه شبكة أخطبوطية متعددة الرؤوس والأطراف. يقول المؤلفان «إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تمثل مركز المشروع الإمبراطوري، ولا يمكن لأي دولة/أمة في العالم أن تضطلع

بهذا الدور اليوم. لقد انتهت النزعة الإمبريالية، ولا تستطيع أي دولة في العالم أن تكون قوة عالمية كما كانت عليه الأمم في أوروبا الحديثة». ولعل هذا ما يتأكد فعلاً في ما يعرف بالمسألة العراقية التي تحاول الإدارة الأمريكية عبثاً الانفراد بقرار إدارتها وما تلاقيه من أنواع المعارضات والحوائل والموانع من كل الجهات، سواء أكانت دولانية أو مؤسسات غير حكومية، منحها السياق الراهن سلطات قوية من أجل الرفض والمعارضة وتقديم الاقتراح.

لقد توقفت الإدارة الأمريكية طويلاً، وتراجعت كثيراً أيضاً قبل الانفراد بالحكم، بينما كانت في السابق تستطيع أن تتدخل لأتفه الأسباب. فالنظام الإمبراطوري الآيل إلى التشكل واستكمال صياغته النهائية يأبى، كما يدّعي المؤلفان، أي نوع من أنواع الانفراد لأن المركز فقد من نواته الحيوية لصالح الأطراف التي لا تكفّ بدورها عن الانخراط في لعبة العالم الجديد. فالمصير واحد، يقوم على علاقة بينية قوية لا ترحم أحداً في حالة الإخلال بالنظام، وما تلقته أمريكا يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هو بلا ريب المثال الصريح والصارخ لضرورة عدم التغاضي عما يجري في الأطراف بسبب فعل المركز، لأن الفعل يتلقى رد الفعل ولو بصورة مؤجلة.

ما هي خصائص النظام الإمبراطوري في الوقت الراهن؟ يحددها المؤلفان بأربع خصائص: **الأولى** أن الإمبراطورية تغيب عنها الحدود، كما أن حكومة الإمبراطورية ليس لها حدّ، فهي نظام يستغرق كل الفضاء ويسود كل العالم المتمدن. الخاصية **الثانية**، والتي لها صلة بالأولى، أن الإمبراطورية تبدو لحظة فارقة تكاد تلغي التاريخ لتعطي الصفة الأبدية للعالم الراهن. **ثالث** الخصائص، أن السلطة الإمبراطورية تطال كل مستويات النظام الاجتماعي وعمق أعماق الحياة الاجتماعية (Bio pouvoir). **وأخيراً** وليس آخراً، أن مفهوم الإمبراطورية يتطلع دائماً، أو هذا ما يصرّ عليه، إلى السلام الدائم والعالمي، لأن مع النظام الإمبراطوري تتغيّر الرؤية إلى التاريخ ذاته حتى ليبدو هذا العالم المعولم وكأنه يسبح في فضاء هو غير فضاء التاريخ المعروف. وخاصية التطلع إلى السلام تكمن في أن الإمبراطورية لها قدرة على إفراز قوة مضادة لها تستفيد من الإمكانيات والوسائل والفضاءات والمجالات لكي تلجم القوة الغاشمة والعولمة في مظاهرها الفاسدة والخطيرة.

ثانياً: انتقال السيادة والإنتاج

إن الحداثة هي حراك متواصل من التغيير والتنقل والتطور الذي لا يهدأ. وأبرز مظهر، بل مضمون، للحداثة يتمثل في موضوع السيادة الذي استوعب عدة لحظات تاريخية في المجال الأوروبي. وقد حدّدها الباحثان على النحو التالي: **الأولى** الاكتشاف الثوري للإطار الواقعي الذي لا يحيل على ما هو ماورائي أو تجاوزي أو خارج الوجود. اللحظة **الثانية** تمثلت في ردّ الفعل على القوى المادية الواقعية الوجودية (L'Immanence)،

والذي سبّب أزمة في مدلول السيادة. أما اللحظة **الثالثة** فهي مردود هذه الأزمة في تشكيل الدولة الحديثة التي صارت تعني فقط السيادة الأوروبية، ثم انطوت على مدلول المركزية الأوروبية في العهد الكولونيالي والإمبريالي (ص ١٠٢).

يرى الكاتبان أن السلطة في العصر الحديث مابعد النهضة الأوروبية لم تكن إلا شكلاً من أشكال مصادرة التعدّدية المتمثلة في التوجه الثوري المحايث لرغبة الإنسان بالاستفادة المباشرة من كل ملكاته وإمكاناته، أي التعلق الشديد بالطبيعة والدنيا والمادة وأطرها المرجعية التي توضّح معقولية ومعنى الإنسان التاريخي. فالحادثة الأوروبية لم تخلُ هي أيضاً من الميتافيزيقا بالمعنى الذي يشير إلى مغزى السيادة/السلطة التي عملت على مصادرة التعددية كأصل في الأشياء ومنعت التنوع والاختلاف بعد سيطرة البرجوازية والرأسمالية على السلطة، بحيث صارت، كما يرى المؤرخ الفرنسي الكبير بروديل، الدولة والرأسمالية متلازمتين عضوياً، أو كما يقول المؤلفان إن السيادة الأوروبية الحديثة هي سيادة الرأسمالية، وشكل من القيادة التي تجدّد العلاقة الفردية والعالمية كوظيفة لتنمية رأس المال (ص ٢١).

وعليه، فالسيادة أو السلطة الأوروبية الحديثة هي شمولية سيادية لأنها تختزل الفعل التعدّدي، وتصادر الانبثاق، وتعمل على توجيهه والتحكم في وسائل تنمية الرأسمال وتوسيع مجالاته وتذليل العوائق والحوائل للهيمنة والسيطرة. ففي كل الأحوال، وعلى كل الأوجه، تبقى السيادة في المطاف الأخير تعبيراً عن شكل من أشكال تأجيل الانفجار الثوري للتعددية وفضائلها.

وإلى حدّ العكس تقريباً، كانت التجربة الأمريكية مع السلطة من خلال تاريخها وفكرها السياسي، حيث جرى استثمار السلطة أو السيادة كمصدر من المصادر القوية للمردودية والإنتاج. فقد استوعبت السيادة في التجربة الأمريكية بعد إعلان الاستقلال هذا المبدأ: تحرير الإنسانية من كل سلطة مفارقة وأن سلطة التعدد والكثرة هي التي تبني مؤسساتها السياسية الخاصة، كما تشيد المجتمع. وعليه، فقد صارت السيادة الأمريكية ذات الحضور البروتستانتي تعبّر عن أن السلطة الإنتاجية للتعدّد هي وحدها التي تستطيع أن تبرهن على الله. فقد تلازم المال/المردودية ثم البراغماتية مع الأخلاق والدين.

فالنظام الإمبراطوري الآيل دائماً إلى التشكّل يستمد قوته من التجربة الأمريكية التي كانت الوعاء البشري الذي أثمر في ما بعد مجالات واسعة من الإرادات والرغبات والمشاريع والأحلام، أدت بعد ذلك إلى ضرورة البحث عن أساليب ووسائل رقابة الإنتاج الوفير وتنظيمه بسبب امتلاء المجال الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى تمديد البحث عن مجالات أخرى في الخارج، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كرست الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية أولى، ليس بسبب انتصارها في الحرب فقط وإنما كقوة تحفظ السلم في العالم أيضاً. وهكذا، يرى المؤلفان أن الإمبراطورية كجمهورية عالمية تنطوي على شبكة من أوجه السيادة تقتضي

فكرة السلام التي تدخل في صلب تشكيل الإمبراطورية، لأن السيادة كنسيج من العلاقات الإنسانية تتجّه دائماً نحو الارتباط المتواصل مع الأطراف الأخرى في الوقت الذي تتميع فيه قوة المركز. ومن هنا خطورة الإبقاء على بؤر التوتر والحيف والظلم وغوائل الفقر واللامساواة... وإلا ستتحول هذه الظواهر إلى قوة للضعفاء الذين سيستفيدون لا محالة من شبكة السيادة في مرحلتها الإمبراطورية.

وهكذا، وعلى خلاف السيادة في الحداثة الأوروبية التي أفرزت المركزية، وبعكس حرص الممارسة السياسية على الانتفاع بمردود الحداثة الاقتصادية على المجتمعات الأوروبية فقط، فإن النظام الإمبراطوري يتنافى مع ظاهرة الانكفاء على الذات، ويستمد قوته وحيويته وملامحه الجوهرية من علاقاته المكثفة مع الخارج، فهو عبارة عن مشروع جوهره التطلع إلى التوسع الخارجي، يغذّي ويتغذّى من تاريخه الخاص وفرديته ونوعية تجربته العالمية.

ثالثاً: أفول وسقوط الإمبراطورية

في الفصل الأخير، يعرض المؤلفان لمسألة أفول وسقوط الإمبراطورية وفق نظريات فلاسفة التاريخ الذين تعرضوا إلى إشكالية/قوانين صعود وسقوط الإمبراطوريات الغابرة، وخاصة الإمبراطورية الرومانية. فهل يصدق على الإمبراطورية الحالية ما كان يحكم الإمبراطوريات السابقة؟ ينطوي السؤال على كل عناصر الشرعية لإثارته، لكنه يحتاج إلى توضيح تاريخي لكي نقف كما ينبغي الحال على حقيقة الإمبراطورية العالمية. فقد أفصح لنا عصر التنوير عن العديد من النظريات الاجتماعية والسياسية، وبلور عدداً وافراً من المفاهيم والأفكار التي أدت في ما بعد إلى تطور هائل في وسائل العيش والحياة، علاوة على توسع في قاعدة المستفيدين من خبرات العلم والمعرفة والتقنية والأرض. وكان لظهور عصر الجماهير على المسرح الاجتماعي والسياسي دوره البالغ في تقويض أركان الإمبراطورية الأوروبية القائمة على النظام الأرستقراطي الرأسمالي البرجوازي الذي كان من علاماته المتأخرة، كما يذكر المؤلفان، نفاد النماذج الثقافية ومأزق الحداثة، وانمحاء المشاريع، والفقر والصراع الطبقي، وعصر الجماهير، وكلها أشرت على العلامات الحثيثة على بداية الأفول والانقراض (ص ٤٥٢)، علاوة على ما شهده العالم طوال القرن العشرين من حروب وثورات وصور من الويلات والدمار ومشاهد يوم القيامة.

ومن رحم هذه التجربة المأساوية، استخلص المؤلفان عناصر القوة التي ترتكز عليها الإمبراطورية في مرحلة مابعد الحداثة، وأولها عصر الجماهير الواسعة التي سوف تكون القاعدة المكينة لتلافي الانهيار والسقوط. فكلما كانت القوى المستفيدة من الإنتاج الإنساني واسعة، تحصنت من مغبات الانهيار والتهافت. فكل العناصر السلبية التي كانت مأزق وأفخاخ الإمبراطوريات السابقة إلى آخر الإمبراطوريات الأوروبية، ثم الأمريكية،

سوف تكون النواة الصلبة للإمبراطورية العالمية لمابعد الحداثة، لأن هذه الأخيرة هي تجاوز إيجابي لأزمة الحداثة. وبتعبير أوضح وأصرح، إن الإمبراطورية الآيلة إلى التشكل والظهور سوف تبعث من اللحظة الأمريكية، ولن تكون هي المركز، كما حدث في الماضي عندما هرع إليها الأوروبيون كملاذ للديمقراطية وملجأ لأصحاب المشاريع.. فالمبدأ الرئيسي للإمبراطورية، كما يجري وصفها في هذا الكتاب، هو أن «السلطة ليس لها إقليم ولا مركز كما لا يمكن تعيينها. السلطة الإمبراطورية موزّعة على شبكة عبر آليات للرقابة المتحركة ومتمفصلة» (ص ٤٦٢-٤٦٣).

وهكذا، فالنظام الإمبراطوري لمابعد الحداثة، لا يأخذ شكله الحقيقي إلا بعد أن تصبح اللغة والاتصال قوة إنتاجية مهيمنة. فالشكل التاريخي الجديد لا يترك أي علامة أو رمز ولا قيمة أو ممارسة تتحدّد من الخارج، وإنما كل شيء يندرج في إطار وجودي ومن واقع التجربة. وما يعجّل بذلك هو القوة غير المادية الجديدة التي تجثم على حياتنا ونتشكل بدورنا معها في شبكة معقدة، من التواصل والتقاطع والتلاقي، تلغى فيها الحدود والمسافات والأقاليم والأماكن. ولعل أكبر إنجاز تحققه القوى اللامادية هو إعدام فكرة المركز أساساً.

ثم يذكر المؤلفان أن الأزمة التي كانت الخطابات السياسية السابقة تعمل دائماً على تجاوزها بواسطة البرامج التنموية، سوف تصبح، في إطار إمبراطورية مابعد الحداثة وعصر الاتصال الواسع، جزءاً من سيرورة العصر ذاته. فالأزمة لا نتوقعها ولا نتحاشاها ولا نخشاها أيضاً، لأنها بنيوية وملازمة لتلافيف الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فالعصر الإمبراطوري يعيش مع الأزمة، ويبدو كقدر محتوم لا فكاك منه بعدما يستقر الوعي على الواقع الجديد الذي تصنعه أكثر القوى اللامادية التي لها القدرة على إظهار المخفي وإيضاح المبهم، أو إجلاء المفارقات والتناقضات والكشف عنها، أي الأزمة التي تلازم عصر مابعد الحداثة بصورة «طبيعية». لماذا؟ لأن الأمر، كما يرى الكاتبان، تفرزه السلطة الحيوية (Bio politique)، كما بلورها الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو، كون السلطة هي التعبير الحيوي والاجتماعي عن الرغبة الجماعية.

أخيراً، ينتهي كل من نيغري وهارد إلى هذا السؤال المركزي والمحوري في «الإمبراطورية»: كيف يمكن للكثرة/التعدّد أن تتحول إلى فعل سياسي مستقل يستطيع أن ينظم ويسخّر الطاقات ضد القمع والتشرذم المتواصل للأقاليم؟ أول مقتضيات مرحلة إمبراطورية مابعد الحداثة: «المواطنة العالمية». فمع الحراك الاجتماعي والتنقل والهجرة التي تراكم الرأسمال، يصبح من حق العامل مهما كان محل إقامته أن يكون «مواطناً عالمياً» تبعاً لعالمية الرأسمال ذاته مع الحق العام في مراقبة هذا التموّج البشري الذي لا يهدأ على الصعيد العالمي، وهو المقتضى الأساسي للكثرة/التعدّد: «إن المواطنة العالمية هي سلطة التعدّد، وإعادة امتلاك الرقابة على المجال، ورسم بالتالي خارطة جديدة للعالم» (ص ٤٨١).

إن التعدد، كمفهوم، يراد به المضاعفة والتناسل المتزايد، له صلة قوية بالخيال

والوجود الفوري الراهن المتدفق بأشكال وأصناف من الحضور والظهور بعيداً عن الماوراء والماقبل أو سلم القيم المحدّد سلفاً... بل كل شيء يصنع وتتم إعادة صياغته، بحيث يظهر قدرة هائلة على رصد الاحتمالات والإمكانات المتوفرة. وعندما يصبح مفهوم التعدّد قاسماً بين الجميع في لحظة مابعد الحداثة، يتحصن الجميع بوعي وحسّ «له أكثر من وجه»: الآخر، القادم، الجديد، المجهول، المختلف...

إن الإنسان المعاصر، هو حاصل جملة من التجارب وليس محدداً ـ عكس النظريات السياسية بداية من هوبز ـ من خارج المجتمع. إنه إنسان تعدّدي، ينفلت من أي تعريف وتحديد مسبق، بل كل شيء يتمّ من صلب التجربة والوجود الذي يتجلى في أكثر من وجه ووجه، كما يرى الفيلسوف الفرنسي جيل دوروز. ويكفي فقط أن نشحذ آلة النقد لكي نتبين أن الآفاق غير محددة سلفاً، ولا يمكن التنبؤ بها قبلاً، وأن جميع مشاكل العالم متأتية من إخفاقات وفشل المشاريع والبرامج التي أخطأت أهدافها المرسومة والمنشودة. وهكذا، كما يرى المؤلفان، إنه لا فائدة لوحدات قياس القيم السياسية وفق ما كان عليه الوضع في العهود السابقة التي استعانت فيها السلطة بقيم ومثل ومبادىء من خارج المجتمع مثل قيم الكنيسة والدين في العصر الوسيط، وقيم ومبادىء حقوق الإنسان والديمقراطية والمدنية في المرحلة الاستعمارية، وقد أفصحت كلها عن تقليد ميتافيزيقي أكثر من كونها مجرد تعبير عن حالة طبيعية أو وجودية (Ontologique). وبتعبير أوضح، فإن عدم قابلية القياس، يعني من جملة ما يعني، أن التطورات السياسية التي تحصل للكائن الإمبراطوري ـ الذي يعيش لحظة الإمبراطورية ـ تتمّ بعيداً عن التحديدات والقياسات والمعايير السابقة. الأشياء والمعاني لا تتحدّد خارج الوجود العالمي.. وكل شيء يأخذ قيمته من الوجود ذاته في لحظته الفورية المتدفقة: «إن القيمة تتحدّد بالتجديد والإبداع المتواصل للإنسانية» (ص ٤٣١). ولعل أهم فعل إبداعي في لحظة مابعد الحداثة هو نقل الافتراضي إلى الواقعي كسبيل لكسر هيمنة المعاني والمصطلحات التي حدّدتها القوى الرأسمالية الاحتكارية والاستعمارية، ضمن سلّم قيم استخدمته لقرون كإطار لقياس الأخلاق والسياسة والحضارة والمعاني المضادة لها أيضاً.

تمثل حركة التنقل بمعناها الشامل، بداية من انتقال الرساميل، وتحوّل العالم الثالث من الاستعمار إلى الاستقلال والهجرة ونقل التكنولوجيا... أول إجراء عملي يطرح على اللحظة الإمبراطورية. فالعالم الذي تجري فيه هذه الحركة، التنقل والتحول والتغير، من طبيعة لا تتوقف عند مظهر معيّن، بل تطرأ عليه تحولات تباغت أصحاب المشاريع والمخططات والبرامج. إن التنقل كظاهرة، في عالمنا اليوم، هو تصرف وإجراء يساعد كثيراً على هدم الهيمنة، ليفسح المجال للتعدد القابل للمضاعفة والتكاثر والإفصاح عن أكثر من وجه ووجه، ويأبى الانطواء على رغبة طرف دون آخر: «إن التنقل نزوح عالمي، أي نزعة حركية، كما أنه نزوح فيزيقي جسدي، أمشاج من الأصول والإثنيات المختلفة» (ص ٤٣٦) □

Yasir Suleiman
The Arabic Language and National Identity: A Study in Ideology
(Edinburgh: Edinburgh University Press, 2003). 320 p.

اللغة العربية والهوية القومية: دراسة في الأيديولوجيا

أحمد عزم حمد
باحث في العلاقات الدولية.

صدر حديثاً عن جامعة أدنبرة في المملكة المتحدة كتاب **اللغة العربية والهوية القومية** للأستاذ ياسر سليمان، رئيس المعهد العالي للدراسات الإسلامية والشرق أوسطية في الجامعة ذاتها التي احتفلت قبل عامين بمرور مائتين وخمسين عاماً على تدريس العربية فيها. يمثل الكتاب إضافة نوعية في ميدانه لعدة أسباب: فهو يدرس علاقة اللغة بالقومية والهوية من جهة، وهو موضوع على رغم أهميته، إلا أن حجم الدراسات العلمية الجادة التي تناولته من زاوية علم اجتماع اللغة، ما زالت محدودة جداً، ويأتي كتاب سليمان محاولة لسدّ هذه الثغرة. ومن جهة ثانية، يقدم الكتاب الى القارىء الغربي تحليلاً علمياً للقومية العربية ولمكوّنها اللغوي، وعلى رغم وجود عدة باحثين اهتموا بالقومية العربية وتطورها التاريخي، إلا أن توظيف ذخيرة دراسات القومية والهوية لا يزال محدوداً في تحليل خصوصية الحالة العربية. والواقع أن كتاب سليمان يشكل إضافة الى جامعة أدنبرة (أو منها) في هذا الميدان؛ لما عرف عنها مؤخراً من ريادة في مجال دراسات القومية والهوية وتأسيسها دائرة خاصة لتلك الدراسات. ومن هنا، فإن العديد من باحثي موضوع الهوية والقومية ـ ممن لم يتعرضوا لدراسة تقدم حالة القومية العربية على نحو علمي ـ سيجدون في هذا الكتاب أهمية خاصة، تجعل من كتاب ياسر سليمان **اللغة العربية والهوية القومية** كتاباً مميزاً، وربما رائداً في مجاله.

ويدرس سليمان إشكالية مهمة تتعدّى القضية المحورية في الكتاب، وهي موضوع الشق اللغوي لمكونات أيديولوجيا القومية العربية؛ إلى جانب دراسة مجمل طبيعة هذه القومية وتطورها.

أولاً: تعريفات القومية والدراسة

ينقسم الكتاب إلى سبعة فصول، تشكل **المقدمة** أولها، و**الخاتمة** آخرها. يقدم الفصلان **الأول** و**الثاني** إطاراً نظرياً لبحث موضوع القومية، ويدرس سليمان هنا أفكار بعض رواد البحث في موضوع القومية من مثل إرنست غيلنر، وبندكت أندرسون، وإريك هوبسباوم، ولكن سليمان لا يقرّ بكل ما تمخّض عنهم وعن غيرهم من أفكار وتعميمات، وبما يسميه سليمان «أفكاراً توضيحية»، رافضاً ضمنياً أن يسميها نظريات، فمثلاً يقتبس سليمان بعض التعريفات للقومية وسماتها الرئيسة، وتحديداً خمس نقاط يراها البعض ضرورة لا بد منها لوجود قومية ما، وهي:

أولاً: المنطقة الجغرافية الموحدة (الوطن التاريخي).

ثانياً: الأساطير والذاكرة التاريخية المشتركة.

ثالثاً: الثقافة الشعبية المشتركة.

رابعاً: الحقوق والواجبات المشتركة بين أعضاء هذه القومية.

خامساً: الاقتصاد المشترك المرتبط بمناطق معينة.

لكن سليمان يرى أن مثل هذا التعريف لمقومات القومية يجسّد القومية من المفهوم الغربي، واستناداً إلى الخبرة الغربية. ويشير سليمان إلى أن العناصر الثلاثة الأولى تبدو وكأنها توحي بأن القومية لا ترتبط بالضرورة بمجتمع سياسي أو دولة، ولكن العنصرين الأخيرين ينفيان هذا الاحتمال ويجعلان الدولة شرطاً لوجود القومية، ومثل هذا النفي إشكالي في ما يتعلق بـ «الشرق الأوسط العربي». فالهوية القومية في هذا الجزء من العالم تتجاوز حدود الدول؛ إذ قد تتعايش أكثر من إثنية في الدولة الواحدة، كما أنه لا يمكن القول إن هناك حقوقاً وواجبات مشتركة في الشرق الأوسط العربي أو اقتصاداً مشتركاً مرتبطاً بمنطقة معينة. لذا فتطبيق المقوّمات أعلاه سيجعل الهوية القومية العربية موضع شك، وسيضع نحو قرن من التفكير القومي موضع تساؤل، وبالتالي، وفي أحسن الأحوال، سيبدو الخطاب القومي ليس حول الهوية العربية وحدها، بل حول «الوعي العربي» القومي في المرحلة التي تسبق تجسد هذه الهوية، وفي أسوأ الأحوال، فإن المفهوم السابق الذكر يعني أن الفكر القومي العربي مضلل وزائف.

كما أن قبول المفهوم أعلاه قد يؤخذ ليعني أن خلق الهويات الجديدة يمكن أن يتمّ سريعاً في أقاليم يتشارك سكانها في السمات الثلاث الأولى، ولكن في إطار الدول الجديدة، بمعنى أن البعض قد يرى استناداً الى هذه النقاط أنه ليس صعباً أن تتكون هويات قومية مصرية ولبنانية وسورية منفصلة عن الهوية العربية. ولكن بما أن هذا ليس صحيحاً تماماً، فإنه يؤكد عدم كفاية التحديد السالف للهوية القومية.

وللخروج من مشكلة التعريف، يقترح سليمان إدراك أنه لا يوجد مفهوم واحد للقومية، وأن لكل قومية سياقها الخاص

الذي يجب أن ينعكس في التعريف. وبتطبيقه فكرته هذه حول ما يسميه بالشرق الأوسط العربي، فإنه يقول إن المكونات الخمسة السالفة تنقسم إلى قسمين: المكونات الثلاثة الأولى، وهي عناصر ضرورية لتكوين مفهوم ثقافي للهوية القومية، وبالتالي فنحن نتحدث عن وجود ثقافي للأمة. بينما السمتان الرابعة والخامسة تخصان الوجود السياسي للأمة، ولكن الهويتين متداخلتان.

من جهة أخرى، لا يسلّم سليمان تماماً بفكرة أن القومية تعتمد دائماً على وجود «آخر»، بمعنى أن القومية والهوية، كما يرى العديد من الباحثين، تنشأ بالتوازي مع وجود تناقض وخلاف مع جماعة أخرى خارجية أو داخلية، ويدلل على ذلك بأعمال عدة مفكرين عرب بشروا بهوية وقومية عربية بالاعتماد على ما رأوه عواملَ وروابطَ داخلية، من أهمها اللغة، دون النظر بالضرورة الى التناقض مع طرف خارجي، ومن ذلك فكرة تعريف العرب بأنهم الذين يتحدثون العربية، وبأن من يتقن العربية من الممكن أن يصبح عربياً. ويعرض سليمان لنماذج من هذا الفكر عند الإمامَيْن مالك والشافعي، واستنادهما إلى السيرة النبوية في تعريف العربي بأنه من يتحدث العربية، عدا عن فكر حزب البعث الاشتراكي وغيره من المفكرين الجدد.

ولكن في الوقت ذاته، فإن فكرة الآخر وجدت في التراث العربي وارتبطت بشدة بالموضوع اللغوي. والعرب بذلك لا يختلفون عن غيرهم، فاليونانيون استعملوا كلمات مثل «إثنية» (Ethno) و«البربر» في وصف غيرهم ممن لا يستعملون اللغة اليونانية ويتحدثون لغة غير مفهومة. واليهود في الأندلس استعملوا العبرية لإسباغ نوع من التميّز الإثني على لغتهم، بينما استعمل اليهود أنفسهم العربية في بولندا في ممارستهم للطب في محاولة منهم ـ كما يبدو ـ للتميّز الإثني من الأطباء البولنديين المسيحيين ممن استعملوا اللاتينية. وعند العرب، فإن مصطلح العجم يخدم التمايز من الآخرين من غير الناطقين بالعربية. ومثال ذلك قبيلة بني تغلب، المسيحية العربية، التي رفضت دفع الجزية للخليفة عمر بن الخطاب، بحجة أنهم عرب ولا يمكن أن يعاملوا كـ «الأعاجم الكفار»، وهذا عملياً نوع من تقسيم الجماعة الداخلية على أساس اللغة. فبينما كان الخليفة يقوم بتقسيم ثنائي: مسلم وغير مسلم، قام بنو تغلب بتقسيم رباعي: مسلم عربي، مسلم غير عربي، عربي غير مسلم، غير عربي غير مسلم. ومن هنا رأوا أنفسهم في مرتبة مشابهة للمسلم العربي.

على أن الإسلام ودخول غير العرب فيه أوجد معنى مختلفاً للعجم، فقيام شعوب بالتحوّل الى الحديث بالعربية جعل كلمة «الأعاجم» تدلّ على من يتحدث العربية، ولكن بصعوبة. ومن هنا، فإن القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) هو الذي أشير فيه إلى العربية بلغة الضاد باعتباره لا يوجد سوى في العربية (لا الأعجمية). وهذا اسم جديد للغة يميّز من يتقنون استعمال العربية ممن يجدون صعوبة في استخدامها. فأصبح حرف الضاد حارس هوية الجماعة ورمزها. وقد برزت مثل هذه الاتجاهات في إطار الردّ

على الحركات الشعوبية التي ظهرت في الدولة الإسلامية مناهضة للعربية والعرب، تماماً كما برزت رداً على سياسة التتريك كما سيرد لاحقاً.

وفي حديثه عن وظائف اللغة، فإن سليمان يتحدث عن الوظيفتين الرمزية والاتصالية للغة، فمثلاً كانت للعبرية وظيفة اتصالية محدودة بين اليهود، ولكن أصبحت لإحيائها أهمية رمزية في بداية القرن العشرين، وكذلك قامت الحركة القومية الإيرلندية عام ١٩٠٠ بإطلاق حملة لتعلم اللغة الإيرلندية التي كانت قد أمست مجهولة من قبل الأغلبية العظمى. وقد أثبتت دراسة عام ١٩٧٥ أن هناك عاطفة قومية قوية إزاء اللغة الإيرلندية دون أن يؤدي ذلك إلى استعمال هذه اللغة. وفي تناول سليمان لحالة اللغة العربية، يتّضح التباين بين مفكرين وسياسيين أعطوا اللغة قيمة رمزية عاطفية كبرى، إلى جانب الوظيفة الاتصالية، وبين مفكرين من غير مؤيدي القومية العربية اضطروا للإقرار بأهمية الوظيفة الاتصالية للغة، كبعض دعاة القومية اللبنانية والمصرية كما سيرد لاحقاً. ولكن سليمان يتوقف عند التشابه بين ما أورده بعض مفكري القومية العربية والنموذج الألماني في القومية الذي كان يرى في اللغة روح الأمة. وعلى رغم أن سليمان لا يتفق مع المبالغة في استخدام بعض الكتّاب من أمثال بندكت أندرسون وغيره لألفاظ مثل مجتمع متخيّل وأسطوري في وصف الفكرة والحالة القومية، فإنه يقول إن اللغة هي الواسطة التي تجعل الأمة «مجتمعاً متخيّلاً»؛ فهي تربط الفرد في وقت وحيّز اجتماعي معينين مع أبناء أمته ممن لم يرهم أو يقابلهم أو يعرفهم. ولكن سليمان يعرض أيضاً لوجهة نظر أخرى لا ترى هذا الرابط بهذه الأهمية، كماكس فيبر الذي يقول إن الأمة ليست متطابقة مع مجتمع يتحدث اللغة نفسها، واللغة المشتركة ليست بالضرورة مهمة لتتشكل أمة، وبعض الجماعات اللغوية لا ترى نفسها أمة. وهنالك من يرى أيضاً أن اللغة حتى وإن كانت أحد مكونات الأمة، فهي ليست سوى عنصر ضمن عناصر أخرى قد تفوقها أهمية.

ثانياً: حكمة العرب والنهضة العربية

إن إعادة تقديم الماضي، (كما يرى سليمان)، بصفته دلالة وعلامة على شرعية وحدة الجماعة وتميزها، وبصفته حافزاً لقيادة مشروع للتحديث والانتقال للمستقبل، يشكل جزءاً من فكر الحركات القومية. واللغة العربية في فكر الحركة القومية المعاصرة كانت محورية في مجالي تقديم الماضي والتنظير للمستقبل، تماماً كما كانت في عصور سابقة. فأبو منصور الثعالبي (٤٣٠ هـ)، قال إن من يحب الله سيحب نبيه (ﷺ) العربي، وبالتالي سيحب العرب، وبالتالي اللغة العربية، وإن العربية لغة كتاب الله الذي تنزّل على أفضل أناس بين العرب والعجم. ويقول إن من يؤمن بالإسلام سيؤمن أن محمداً (ﷺ) خير الرسل، والإسلام خير الأديان، والعرب أفضل الأمم، واللغة العربية أفضل لغة. ويورد الكتاب آراء عدة كُتّاب سبقوا الثعالبي أو جاؤوا بعده وعبّروا عن أفكار شبيهة، بل

إن هناك علماء اعتبروا إتقان اللغة العربية من شروط الإسلام الصحيح، وأنه كان من شروط الإمارة والقيادة. وقد قيل إن حرص الخليفة عبد الملك بن مروان على إتقان العربية وعدم اللحن بها في خطب يوم الجمعة، سبب مشيب شعر رأسه، وإنه كان حريصاً حتى عند إلقاء النكات على أن يتم ذلك بلغة سليمة.

ورأى العديد من العلماء القدماء والمحدثين أن اللغة العربية تدل على عبقرية العرب وحكمتهم، ولا سيما أن إتقان العربية كان قبل وضع قواعد اللغة، وكان يتم بالفطرة والممارسة، مما يدل على رقيّ في قدرات التفكير والاتصال. ومن هنا، جاءت عدة أعمال قومية، ولا سيما في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ترى أن إصلاح اللغة والتمسك بها مدخل للنهضة واتباع طرق التفكير العلمي والعصري. ويتوقف سليمان عند محاولات إبراهيم باشا (ابن محمد علي باشا) لإقامة دولة موحّدة للناطقين باللغة العربية.

ثالثاً: «لسان الضاد يجمعنا»

جاء الفصل الرابع تحت عنوانين: واحد بالإنكليزية (The Arabic Language Unites Us)، وآخر ترجمه بالعربية إلى «لسان الضاد يجمعنا». وهذا الفصل هو أطول فصول الكتاب، وهو يوضّح الحركة العربية المعاصرة التي جاءت في سياق الردّ على التتريك. ويورد ملابسات التحول في الدولة العثمانية إلى القومية التركية، وما استتبع ذلك من ردود فعل. وفي إشارته إلى العديد من أفكار الكتّاب والمثقفين العرب، فإنه يردّ على رأي بعض الكتّاب الغربيين الذين يقللون من أهمية المكون الثقافي في الحركة القومية العربية، ويفرد مساحة خاصة لأفكار إبراهيم اليازجي (١٨٤٧-١٩٠٦)، وهو صاحب البيت الشعري المشهور «تنبهوا واستفيقوا أيها العرب» الذي استعمله جورج أنطونيوس على صفحة العنوان في كتابه الشهير: **النهضة العربية**. وأهم ما يعرف اليازجي به هو دعوته في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى بعث اللغة العربية. فهو يؤمن أن اللغة هي من أهم مميزات الأمة العربية، والواقع أن تحليل سليمان لليازجي يخدم أكثر من وظيفة، من مثل إثبات المحتوى الثقافي واللغوي للنهضة العربية. كما تتّضح إسهامات المفكرين المسيحيين من أمثال اليازجي في الحركة القومية العربية وتأثر كتاباتهم بالقرآن الكريم، فلم تكن الإشارات القرآنية حكراً على المسلمين، كما قال بعض الدبلوماسيين البريطانيين آنذاك.

ويتوقف سليمان في الفصل الخامس الذي جاء عنوانه الإنكليزي «Arabic, First and Formost» مرادفاً لعنوانه العربي «فلساننا العربي خير موحدي» عند مفكرين آخرين مثل ساطع الحصري الذي نال الحظ الأكبر بين مفكري القومية العربية من البحث، ربما لمحوريته وريادته وتأثر كثيرين بأفكاره. وإذا كان سليمان يبرز في أكثر من موقع التشابه بين بعض مفكري القومية العربية والفكر القومي الألماني، من حيث التركيز على الثقافة واللغة قبل التركيز على الدولة الموحدة، على عكس النموذج الفرنسي، فإن فكر زكي الأرسوزي - من سوريا -

يبدو فريداً في التركيز على ارتباط العرب ووحدتهم كلمة، مستخدماً «فهلوة» لغوية للربط بين مصطلح «الأمة» و«الأم»، وبين «الرحمة» بين أفراد الأمة و«الرحم» للدلالة على الأصل الواحد بما يجعله أقرب الى العنصرية العرقية.

رابعاً: القومية المناطقية

يحلل الفصل **السادس** من الكتاب فكر القوميات المناطقية التي وجدت على أساس قوميات فرعية في الوطن العربي، من مثل فكر أنطون سعادة حول القومية السورية (سوريا الكبرى)، وفكر مؤيدي القومية المصرية واللبنانية في النصف الأول من القرن العشرين. ويروي كيف حاول البعض إنكار دور اللغة العربية، كمعرفة للأمة ومكونة لها، بينما رأى البعض الآخر اللغة العربية علامة على التخلف وعقبة أمام تقدم أمتهم اللبنانية أو المصرية محاولين اختراع لغة بديلة أو إحلال العامية محل الفصحى، أو أنهم رأوا أن توجد العامية مميزة للأمة بجانب الفصحى ذات الأهمية في الاتصال مع المحيط العربي، خصوصاً أولئك الذين رأوا أن أمامهم (ولا سيما في الحالة اللبنانية) مؤهلة لعب دور حضاري في نشر الثقافة والحضارة في المحيط العربي، مما يتطلب الحفاظ على الفصحى. وهذا هو الموقف الذي تبنّاه في فترة ما طه حسين في مصر. في المحصلة، يوضّح الكتاب كيف لعبت اللغة العربية دوراً مهماً في تعريف الهوية في العصور المختلفة، وفي أيديولوجيا القومية العربية المعاصرة وطبيعتها الثقافية، مع تقديم نموذج لعلاقة اللغة بالهوية والقومية انطلاقاً من الحالة العربية، مزيلاً النقاب عن تراث غني قوامه كتابات العديد من المفكرين الذين تعاملوا مع إشكالية اللغة وأعطوها اهتماماً واضحاً. على أن كتاب سليمان، وإن كان إضاءة وإضافة مهمتين، فإنه، وكما يقرّ في خاتمة كتابه، ما زال لم يغطّ كل جوانب موضوع اللغة وعلاقته بالهوية والقومية. فمثلاً لم تتم تغطية وضع اللغة بالنسبة إلى الدولة القطرية وهويتها على نحو كاف، الأمر الذي يحتاج إلى إرداف هذا العمل بالمزيد □

كتب مختارة (موجز)

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

(١)

أحمد يوسف أحمد (محرر). **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، الجزء الثالث ـ القسم الثاني ١/١/١٩٦٠ ـ ٥/١٠/١٩٦١: سنوات الوحدة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣. ٨٨٨ ص. (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية)

يأتي هذا القسم الجديد من الجزء الثالث من أحاديث الرئيس جمال عبد الناصر وخطبه في إطار العمل الضخم الذي يعكف مركز دراسات الوحدة العربية على إنجازه منذ بضع سنوات، ليكون بمثابة شهادة حية بلسان صاحبها على واحدة من أهم مراحل تطور النظام العربي: مرحلة المد القومي العربي. يضم الكتاب السفر بين دفتيه ٢١٧ حديثاً وخطاباً وبرقية وكلمة ألقاها الرئيس عبد الناصر خلال عامي ١٩٦٠ و١٩٦١، وهما العامان اللذان عاصرا تجربة الوحدة المصرية – السورية، وبالتالي فإنهما يسهمان في إلقاء الضوء على بعض ما شابها من تطورات.

(٢)

الحبيب الجنحاني. **العولمة والفكر العربي المعاصر.** القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣. ١٩٩ ص.

يهدف هذا الكتاب إلى تحليل مواقف التيارات الفكرية الرئيسية على مستوى الوطن العربي من قضية العولمة، ويمثل لها بعدد من أبرز المفكرين العرب الذين أولوا القضية أولوية متقدمة بين اهتماماتهم، وإن اختلفت آراؤهم فيها. فالجنحاني يصنف التيارات المشار إليها ما بين الليبرالية التي تؤمن أنه لا راد للعولمة كونها عملية تاريخية لا نملك سوى الانخراط فيها، والقومية التي ترفض العولمة من منطلق كونها تعدّ

مرادفاً للأمركة، وقريب من ذلك الماركسية وإن أسست رفضها على أسس اقتصادية من خلال مزيد من تهميش الأطراف لحساب المركز، وأخيراً الإسلاموية التي تبني موقفها من العولمة على أساس اتجاه هذه العولمة الى الهيمنة الثقافية وفرضها أنماطاً من القيم التي تبتعد كل البعد عن صحيح الدين. وحسب المؤلف فإن النظم العربية في مجملها فشلت في التعاطي مع العولمة، وإنها وإن توهمت أنها تمضي في طريق الحداثة، إلا أنها من الناحية الفعلية لم تأخذ سوى بعض مظاهر التحديث.

(٣)

جمال بدوي ولمعي المطيعي (محرران). **تاريخ الوفد**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣. ٧٥٥ ص.

يلقي هذا الكتاب الضوء على تاريخ أبرز أحزاب التيار الليبرالي على مستوى الوطن العربي، وهو حزب الوفد المصري، حيث يستعرض الكتاب ظروف نشأة الحزب، والعلاقة بين الزعيم سعد زغلول والشعب المصري، وانتفاض هذا الأخير في ثورة ١٩١٩ احتجاجاً على اعتقال زغلول. كما يوضّح موقف الحزب من قضايا الدستور والأقليات، أخذاً في الاعتبار أن الوفد يستقر في الذاكرة الجماعية المصرية بوصفه الحزب المعبّر عن الوحدة الوطنية والممثل لمكوني الأمة المصرية: أي المسلمين والأقباط. على صعيد آخر، يحلل الكتاب التفاعل بين القصر والوفد، وهو التفاعل الذي طبعه التجاذب في أكثر من مرحلة من مراحل تطوره. هذا إلى جانب أن الكتاب يرسم صورة لبعض أبرز الشخصيات الوفدية، بداية من مؤسسي الحزب وحتى رئيسه الحالي.

(٤)

ديمتري غوتاس. **الفكر اليوناني والثقافة العربية: حركة الترجمة اليونانية – العربية في بغداد والمجتمع العباسي المبكر (القرن الثاني–القرن الرابع هـ/القرن الثامن–القرن العاشر م)**. ترجمة وتقديم نقولا زياده. بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣. ٣٦٤ ص.

يسلط هذا الكتاب الضوء على مختلف العوامل الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية التي تفاعلت في المجتمع العباسي وأدت إلى قيام حركة ترجمة نشطة من اليونانية إلى العربية لفترة تربو على قرنين من الزمان، بحيث لم تحل نهاية القرن الرابع الهجري الموافق للقرن العاشر الميلادي إلا وكانت كل الكتب العلمية والفلسفية قد ترجمت إلى اللغة العربية. وفي هذا الإطار، يهتم الكتاب موضع العرض بدراسة مختلف المجموعات الاجتماعية التي ساندت حركة الترجمة واستفادت منها، وتحليل التقليد العلمي والفلسفي الناشئ في تآلفه مع حركة الترجمة. وأخيراً يرصد الكتاب أبعاد حركة الترجمة، سواء داخل الدول الإسلامية أو خارجها، انطلاقاً من وجود علاقة مباشرة بين هذه الحركة وبين حركة الإحياء الكلاسيكي التي شهدتها بيزنطة في القرن التاسع. يتكوّن الكتاب من سبعة فصول تتوزع على قسمين رئيسيين: القسم **الأول** بعنوان «الترجمة والدولة»، والقسم **الثاني** بعنوان «الترجمة

والمجتمع». هذا بخلاف ثبت تعريفي، وثبت آخر بالمصطلحات.

(٥)

صلاح الدين حافظ. **كراهية تحت الجلد: إسرائيل، عقدة العلاقات العربية ـ الأمريكية**. تقديم محمد حسنين هيكل. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣. ٣٨٣ ص.

يثير هذا الكتاب السؤال الذي دأب السياسيون الأمريكيون على طرحه على أنفسهم منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وهو السؤال التالي: لماذا يكرهوننا؟ بعد أن يعيد صياغته ليصير على النحو التالي: لماذا نكرههم؟ .. وفي الإجابة عن السؤال المثار يفند الكاتب صلاح الدين حافظ المبررات التي يروّجها الأمريكيون، وهي الخاصة بالحقد عليهم كأمة متقدمة وديمقراطية وقوية. ويذهب إلى أنه مع كون الاحتكاك الأول بين العرب والأمريكيين لم يكن احتكاكاً تصادمياً على شاكلة التصادم الذي ميّز احتكاك العرب بالأوروبيين من خلال الموجات الاستعمارية المتلاحقة، إلا أن الارتباط العضوي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتصوير المصالح الإسرائيلية على أن تحقيقها يمثل ضمانة رئيسية للأمن القومي الأمريكي، فرض الانحياز لصالح الكيان الصهيوني على كل السياسات الأمريكية ذات الصلة، الأمر الذي نثر بذور الشك في العلاقات الأمريكية – العربية.

(٦)

فرونسوا كليمونصو [وآخرون]. **الجماعات الإسلامية المسلحة**. ترجمة عبد الرحيم حزل. الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ٢٠٠٢. ١٧٤ ص.

يشتمل هذا الكتاب على مجموعة من الدراسات التي تدور حول العنف السياسي للحركات الاجتماعية الإسلامية في الجزائر. ومن تلك الزاوية، يبدأ الكتاب بتحليل العلاقة بين طرفي السلطة في الجزائر، أي الجيش والحزب. ويحلّل الظروف التاريخية التي جعلت الجيش يمثل الذراع القوي للحزب، وسوّغت تدخله في كل ما يخص إدارة شؤون الدولة في ما صار يعرف لاحقاً باسم النمط الجزائري للتدخل العسكري. وينتقل إلى التفاعل بين تلك الظروف السياسية واحتدام الأزمة الاقتصادية، على نحو مهّد الساحة الجزائرية لبروز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتزعمها للحركة الاجتماعية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، وكيف أدى التعقب الأمني لقادة هذه الجماعة إلى تشرذمها وظهور عشرات الجماعات المسلحة التي فاقتها عنفاً والتي توزع عنفها على ثلاثة مستويات رئيسية: ضد النظام، وضد المواطن العادي، وبعضها ضد بعض. ولما كان الظهير الخارجي يمثل مصدراً أساسياً من مصادر استمرار حركات العنف في ممارسة نشاطها، فإن الكتاب يتطرق إلى العلاقة التي تربط الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر وظهورها في بلدان أوروبا الغربية من خلال الجاليات العربية عموماً، والأفريقية الشمالية أو المغاربية خصوصاً.

(٧)

محمد السعيد إدريس (محرر).

دراسات في الحقبة الناصرية. القاهرة: وحدة دراسات الثورة المصرية بالأهرام، ٢٠٠٣.

يضم هذا الكتاب بين دفتيه ثلاثة عشر عملاً بحثياً أعدها باحثون متخصصون في دراسة التاريخ السياسي المصري الحديث عموماً، وفترة حكم الرئيس عبد الناصر على وجه الخصوص. ومن هنا، يستعرض الكتاب بيئة الثورة أو العوامل الرئيسية التي أدت لاندلاعها وارتباط ذلك بتطور الحركة الوطنية المصرية في الفترة ما بين عامي ١٩١٨ و١٩٥٢، ويخلص إلى أن انقطاع التواصل بين النخبة الحاكمة والجماهير كان يفترض حتمية التغيير. ويمثل ذلك، مقدمة لتسليط الضوء على شخصية عبد الناصر وتزعمه الحركة الوطنية وتكوينه تنظيم الضباط الأحرار الذي قيّض له لاحقاً قيادة الثورة. ومن بعد ينتقل الكتاب الى معالجة بعض أهم التحديات أو الإشكاليات التي يتعيّن على الثورة مواجهتها، وفي مقدمتها العلاقة بين الشقين السياسي والاجتماعي الاقتصادي للديمقراطية، وهي الإشكالية التي حسمتها الثورة بانحيازها إلى الفلسفة الاشتراكية التي يعنى الكتاب بتحليل مكوناتها من المنظور الناصري. كما يحرص الكتاب على وضع موقف الرئيس عبد الناصر من إسرائيل في إطار رؤيته للإمبريالية العالمية وعلاقتها بالكيان الصهيوني وتوظيفها إياه توظيفاً ذرائعياً. وفي التحليل الأخير، يثير الكتاب استفهاماً حول أي مستقبل للتيار الناصري، في ضوء تغيّر البيئتين الدولية والإقليمية تغيّراً جذرياً على مدار قرابة نصف القرن، يباعد بيننا وبين عام اندلاع الثورة.

(٨)

محمد عبد السلام. **المناطق الخالية من الأسلحة النووية بين الشروط النظرية والخبرات العملية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣. ٥٢٩ ص.

يمثل هذا الكتاب ملخصاً لأطروحة الدكتوراه التي أعدها الباحث في الموضوع نفسه، والتي تناقش محدّدات إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية على المستويين النظري والتطبيقي، وذلك من خلال إطار نظري يتناول تحديد عناصر تلك المناطق وتطورها والمفاهيم المرتبطة بها، والشروط التي يعدّ توفرها ضرورياً من أجل تفعيلها (أي تلك المناطق). وفي هذا السياق، يستعرض عبد السلام بعض الخبرات العملية ذات الصلة في مناطق أمريكا اللاتينية، والبحر الكاريبي، وجنوب المحيط الهادي، وجنوب شرق آسيا، والقارة الأفريقية، ويوضح النطاق الجغرافي لتلك الأقاليم، وما يعتمل بها من صراعات، وإمكانياتها النووية، ومواقف الدول الكبرى حيالها. ثم ينتقل إلى تحليل الشروط الموضوعية اللازمة لإخلاء منطقة بذاتها من السلاح النووي في سياق اهتمامه بمثل هذا التطور على مستوى منطقة الشرق الأوسط. يشتمل الكتاب موضع العرض على أربعة فصول مطولة تتوزع على بابين رئيسيين: **الباب الأول** يحمل عنوان: «الشروط النظرية لإقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية». **والباب الثاني** يحمل عنوان «الخبرة العملية لإقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية».

(٩)

ميخائيل وديع سليمان (محرر). **العرب في أمريكا: صراع الغربة والاندماج**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣. ٥٠٦ ص.

يهتم الكتاب موضع العرض بالعرب المهاجرين إلى أمريكا الشمالية بالنظر إلى محدودية الكتابات عنهم والتي تعود في معظمها إلى ما لا يتجاوز العقود الثلاثة، واتصاف معظم تلك الدراسات بالعمومية. ومن هنا، فإن الكتاب يرى أنه من الضروري البدء بإعطاء فكرة عن جذور الهجرة العربية إلى أمريكا الشمالية، والتي تتمثل في موجتين رئيسيتين من موجات الهجرة: **الأولى** من العقد السابع في القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية، **والأخرى** من الحرب العالمية الثانية حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، ويؤكد على الخصائص المتمايزة للمهاجرين في كلتا الحالتين، وعلى اختلاف طبيعة التحديات الاجتماعية والسياسية التي واجهها كل منهم. يتضمن الكتاب موضع العرض مقدمة أعدها ميخائيل سليمان بخلاف ستة أقسام تحمل العناوين التالية بالترتيب: لمحات عن جاليات معينة، والعرب والنظام القانوني الأمريكي، والشباب والأسرة، ومسائل الصحة والرعاية الاجتماعية، ونزعة النشاط السياسي، ومفاوضات الهوية الأمريكية – العربية، هذا بخلاف عدد من الجداول التي تناولت معلومات أساسية عن المهاجرين ومواقفهم من بعض القضايا.

(١٠)

نعوم تشومسكي. **القوة والإرهاب، جذورهما في عمق الثقافة الأميركية**. ترجمة ابراهيم يحيى الشهابي. دمشق: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٣. ١٨٠ ص.

يضم الكتاب موضع العرض عدداً من الأفكار التي عبّر عنها نعوم تشومسكي في مناسبات مختلفة، والتي تدور في مجملها حول توظيف القوة لإضفاء شرعية على سياسات القمع والقهر والعدوان. ويستحضر تشومسكي في هذا المجال سياسة التطهير العرقي التي استخدمها المهاجرون الأوائل إلى أمريكا الشمالية ضد السكان الأصليين، والدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل، ومثله للعديد من النظم غير الديمقراطية في آسيا وأمريكا اللاتينية، على خلاف الدعوة الأمريكية المزعومة لنشر الديمقراطية في العالم. أكثر من ذلك، يقترب تشومسكي من القضية الشائكة المتمثلة في العلاقات الأمريكية ــ العراقية، ويفتح ملف المساندة التي قدمتها بلاده لنظام الرئيس صدام حسين خلال الحرب العراقية ــ الإيرانية الأولى. والخلاصة التي ينتهي إليها الكاتب من هذا التحليل، هي أن ما يسمى «حقاً» يتحدّد بفعل القوة بغض النظر عن استجابته للمعايير الإنسانية من عدمها.

ثانياً: الكتب الأجنبية

(١)

Aharon Shabtai. *J'accuse*. Translated by Peter Cole. New York: New Directions, 2003. xii, 64 p.

يستمد الكتيب موضع العرض عنوانه من المرافعة الشهيرة التي قام بها إميل زولا دفاعاً عن الضابط الفرنسي الأصل اليهودي الديانة دريفوس في نهاية القرن التاسع عشر، والذي كان قد اتهم

بالتجسس على فرنسا. لكن إذا كانت مرافعة زولا قد مثلت نقطة تحول رئيسية في مسار الحركة الصهيونية بالتأكيد على أنه لا كرامة ليهودي خارج أرض الميعاد المزعومة، فإن اتهام شابتاي، وهو أديب إسرائيلي موجّه هذه المرة لسياسات الدولة العبرية التي يعتبرها مسؤولة عن إهدار فرص التعايش بين العرب واليهود في أرض الميعاد نفسها .

(٢)

Alfred E. Eckes, Jr. and Thomas W. Zeiler. *Globalization and the American Century*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 2003. v, 343 p.

في الوقت الذي يعود فيه مؤلفا الكتاب موضع العرض ببدايات بزوغ القوة الأمريكية وتفردها بالساحة الدولية إلى نهاية الحرب مع المكسيك، ويرسمان خطاً صاعداً لهذه القوة من التاريخ المذكور وحتى انتهاء الحرب الباردة، مسقطين بذلك بعض أبرز محطات تراجع هذه القوة وبالذات في فييتنام، فإنهما لا يتورعان عن القطع باستحالة استمرار الوضع الدولي الحالي الذي يتميز بالأحادية القطبية في ضوء النتائج الخطيرة التي أسفرت عنها أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ .

(٣)

Constantine Michalopoulos. *Developing Countries in the WTO*. Houndmills, Basingstoke, Hampshire; New York: Palgrave, 2001. xiii, 278 p.

يثير الكتاب موضع العرض قضية التناقض بين تزايد معارضة الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية لكونها توسع الفجوة التنموية الفاصلة بين تلك الدول والدول المتقدمة، واتساع حركة الانضمام الى المنظمة من طرف هذه الدول ذاتها، حتى إن المنظمة التي كانت تضم في عضويتها ٨٨ دولة في عام ١٩٨٢ اتسعت في مطلع الألفية الجديدة إلى ١٤٤ عضواً بخلاف عدد آخر من الدول الراغبة في الالتحاق بها .ومن تلك الزاوية، يوفر الكتاب قاعدة معلوماتية عن العلاقة بين الدول النامية ونظام التجارة الدولية منذ تأسس في عام ١٩٤٧، ويتبنى المؤلف وجهة النظر الداعية الى مزيد من الانخراط في هذا النظام على أساس أن هذا الأمر يخدم التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

(٤)

David Gilmour. *Curzon: Imperial Statesman*. New York: Farrar, Straus and Girou, 2003. 684 p.

يسلط هذا الكتاب الضوء على مرحلة مهمة من مراحل تطور السياسة البريطانية في ذروة قوتها، وتحديداً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك من خلال دراسة السيرة الذاتية والدور السياسي لأحد أنشط رجال الإمبراطورية البريطانية في تلك الفترة، ألا وهو اللورد كيرزون .ومن تلك الزاوية يتناول الكتاب سنوات النشأة الأولى لكيرزون، وتقلبه في المناصب السياسية المختلفة، وخبرته في شؤون الشرق الأوسط، وعلاقته بالحكومة البريطانية والأزمات التي تعرضت لها.

(٥)

Fareed Zakaria. *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad*. New York: W. W. Norton and CO., 2003. 286 p.

يأتي هذا الكتاب ليشكك في المقولة الرائجة التي تدعّي أن في الديمقراطية حلاً لكل المشكلات والقضايا المثارة، فعلاوة على أن للديمقراطية أخطاءها كما في نموذج الوصول بغير الديمقراطيين إلى السلطة، فإن البدء بالمضمون السياسي للديمقراطية من دون اهتمام كاف بالمضمون الاقتصادي يؤدي الى نتائج قد تعصف بالديمقراطية .وفي هذا السياق، فإن الكتاب موضع العرض يقدم تبريراً للسياسات الأمريكية التي ترفع شعار الديمقراطية حيثما يعوزها رفعها، وتتجاهلها بدعوى تمكين غير الديمقراطيين من السلطة، وبالتالي العمل على تثبيت الأوضاع غير الديمقراطية حيثما يخدم مثل هذا التجاهل مصالحها. ولتعضيد وجهة نظره، يستعين زكريا بعدد من الأمثلة كما بالنموذجين العراقي والباكستاني.

(٦)

Gary R. Hess. *Presidential Decisions for War: Korea, Vietnam and the Persian Gulf*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2002. xiv, 262 p. (American Moment)

في هذا الكتاب يجمع هيس بين الحروب الثلاثة في كوريا وفييتنام والخليج معتمداً على العديد من الأدبيات والوثائق ذات الصلة، محللاً ومدققاً معلوماتها، وذلك بهدف الإجابة عن العديد من التساؤلات التي تتعلق بأسباب اندلاع تلك الحروب، وكيفية إدارتها، ومراحل تطورها، والقيادة التي تهيأت لها، والنتائج التي انتهت إليها. وفي تقييم هيس لكل من هاري ترومان وليندون جونسون وجورج بوش (الأب)، فإنه يعطي الأخير أفضل تقييم من حيث تحديد الهدف والتحرك في اتجاهه.

(٧)

Russian General Staff. *The Soviet-Afghan War: How a Superpower Fought and Lost*. Translated and edited by Lester W. Grau and Michael A. Gress; Foreword by Theodore C. Mataxis. Lawrence, Kan.: University Press of Kansas, 2002. xxvii, 364 p. (Modern War Studies)

يسلط هذا الكتاب الضوء على الخبرة السوفياتية في أفغانستان تأسيساً على أن الولايات المتحدة تخوض حالياً حرباً في البلد ذاته، وإن في سياق مختلف ولأغراض مختلفة. ومن خلال مجموعة الدراسات التي يتضمنها الكتاب، يتم التركيز على عوامل أساسية كانت وراء هزيمة السوفيات في أفغانستان: العامل **الأول** هو وطأة الاحتلال السوفياتي نفسه على المواطن الأفغاني. والعامل **الثاني** هو ضعف الروح المعنوية للجنود العاملين في أفغانستان، هذا بالإضافة إلى عامل آخر يتمثل في عدم ملاءمة التكنولوجيا العسكرية السوفياتية لتحقيق النصر وحسم المعركة.

(٨)

Nancy L. Rosenblum and Robert C. Post (eds.). *Civil Society and Government*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002. vi, 408 p. (Ethikon Series in Comparative Ethics)

انطلاقاً من أن المجتمع المدني يمثل شرطاً أساسياً من شروط إرساء النظام الديمقراطي، يأتي الكتاب موضع العرض ليناقش عدداً من القضايا ذات الصلة، من قبيل العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني، ومتى يحق للحكومة أن تتدخل

من أجل حفظ النظام والاستقرار، ومفهوم المجتمع المدني ذاته في ضوء أن ثقافة مثل الثقافة الكونفوشيوسية لا تترك مجالاً لتمييز المجتمع المدني عن الدولة، كما أن للحضارة الإسلامية مفهومها الخاص للمجتمع المدني الذي لا يتطابق في عدد من جوانبه مع المفهوم نفسه في إطار الحضارة الغربية، وتنوع مكونات المجتمع المدني، وأشكال التفاعل بين تلك المكونات، وتأثر هذا التفاعل بجملة مؤثرات، منها الداخلي، كما أن منها الإقليمي والدولي.

(٩)

Paul Kennedy, Dirk Messner and Franz Nuscheler (eds.). *Global Trends and Global Governance*. London; Sterling, VA: Pluto Press; [Bonn]: Development and Peace Foundation, 2002. viii, 208 p.

يذهب الكتاب موضع العرض إلى أن ثمة عوامل دولية تزيد من فرص العنف وعدم الاستقرار، الأمر الذي يستدعي مزيداً من التعاون الدولي في مواجهته. وفي رأي كينيدي، محرر الكتاب، أن مثل هذا التعاون إنما يتوقف على سلوك مجموعة من الدول، مثل الهند والصين والمكسيك والبرازيل وإندونيسيا، وذلك من حيث مدى استعدادها للحاق بالعالم المتقدم والتعاون معه على أساس من الشراكة لمواجهة مظاهر الفوضى الدولية والعمل على احتوائها. ومن الموضوعات الأخرى التي يعالجها الكتاب موضوع إدارة شؤون الدولة والمجتمع، حيث يذهب إلى أن حسن هذه الإدارة على المستوى الدولي إنما يرادف مجموع السياسات والآليات التي تزيد من تفاعل الدول على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وأنه مع ظهور المنظمات غير الحكومية غير القطرية وقطاعات الأعمال العابرة للحدود، فإن هياكل الحكم الجيد التي كانت تتمركز في الدول أخلت مكانها لهياكل أخرى أقل مركزية، وهذا في حد ذاته يزيد في صعوبة التعاون الدولي (غير الحكومي) بسبب صعوبة ضبطه، وذلك على الرغم من أهميته الفائقة.

(١٠)

Salwa Ismail. *Rethinking Islamist Politics: Culture, the State and Islamism*. London: I. B. Tauris, 2003. x, 246 p. (Library of Modern Middle East Studies; 19)

يمثل الكتاب موضع العرض إعادة قراءة للعلاقة بين الدولة وحركات الإسلام السياسي. وعلى خلاف تلك الدراسات التي تقوم بوضع مختلف حركات الإسلام السياسي في سلة واحدة وتهمل تحليل ما بينها من جوانب اختلاف، تؤكد الكاتبة على التمايز بين الحركات المشار إليها من دولة الى أخرى وفي إطار الدولة نفسها. ومن هنا، فإنها تناقش الأشكال المختلفة لتلك الحركات في دولة مثل مصر من خلال دراستها على المستوى الرسمي وعلى المستوى الشعبي، وتحليل حدود التداخل والتباعد بين هذه وتلك. كما تتطرق إلى الحركات نفسها في الجزائر وتونس، وتسلط الضوء على العوامل التي أدت الى ظهورها، ومنها عامل التأثر بالخبرة الإخوانية المصرية مع التأكيد على أن خصوصية الواقعين التونسي والجزائري سرعان ما فرضت المفارقة بينهما وبين تلك الخبرة، على الأقل في ما يتصل ببعض عناصر الخريطة الإسلامية في هاتين الدولتين □

موجز يوميات الوحدة العربية (*)
آب (أغسطس) ٢٠٠٣

إعداد: قسم التوثيق

في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ أكد المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، رفض الجامعة للاتهامات الأمريكية «المضللة» الموجهة للسعودية. وأضاف المتحدث هشام يوسف إن الجامعة ترفض «أي محاولة لإلصاق تهم متعلقة بالإرهاب بالدول العربية سواء من حيث الممارسة أو الدعم». وقال المتحدث «إن الدول العربية نفسها قد عانت وتضررت بالفعل من الإرهاب الدولي». مؤكداً ضرورة توفير «الدليل القاطع» (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/١).

ـ أنتجت الجلسة الرسمية الوحيدة التي عقدتها لجنة المتابعة والتحرك العربية في القاهرة، تصوراً عربياً موحداً للوضع في العراق. وتألفت لجنة وزارية من البحرين والأردن وتونس والمملكة العربية السعودية وسوريا وقطر ومصر والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى مهمتها متابعة الوضع العراقي تفادياً للتباينات حيال أي تطور في العراق. ورفض المجتمعون إعادة التمثيل الدبلوماسي إلى بغداد في الوقت الحاضر إلى حين تأليف حكومة وطنية شرعية (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/٦).

ـ قال محمد بن عيسى وزير خارجية المغرب إن «مسيرة اتحاد المغرب العربي توقفت نتيجة عدم التزام الجزائر بأحد أهم البنود المنصوص عليها في اتفاق إنشاء هذا التجمع والمتمثلة بالخصوص في احترام كل دولة عضو في الاتحاد لأمن بلدانه الأعضاء» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٣/٨/١٥).

ـ أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بعد لقائه وفد «مجلس الحكم الانتقالي» في القاهرة أنه تلقى طلباً من

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على أن تشكّل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع أساسي، فقد تمّ توسيع إطارها ليضم ستة أبواب رئيسية هي: **العمل العربي المشترك، العلاقات العربية ـ العربية، الصراع العربي ـ الإسرائيلي، العلاقات العربية ـ الدولية، المجتمع المدني العربي (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية)** وشؤون قطرية (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

«المجلس» بإيفاد ممثل عن العراق إلى اجتماع الجامعة، مشيراً إلى أنه سينقل هذا الطلب إلى الدول العربية للرد عليه (السفير، بيروت، ٢٥/ ٨/٢٠٠٣).

حذرت الامانة العامة لجامعة الدول العربية من التعامل مع ما يسمى لجنة إعادة إعمار العراق والتي تستخدم اسم الجامعة وشعارها وهددت بأنها سوف تتخذ كافة الاجراءات القانونية الضرورية لحفظ حقوقها (الشرق الأوسط، لندن، ٣٠/٨/٢٠٠٣).

٢ ـ العلاقات العربية ـ العربية

ـ أعلن مسؤول كبير في القصر الملكي الأردني أن اثنتين من بنات الرئيس العراقي السابق صدام حسين رنا ورغد، اللتين يرافقهما تسعة أطفال وصلتا إلى الأردن حيث تتمتعان بحماية الملك الأردني عبد الله الثاني. وأوضح المسؤول أن «جلالة الملك وافق على استقبال كريمتي صدام حسين في الأردن وتسعة أطفال يرافقونهما لأسباب إنسانية وبسبب الوضع الصعب في بلدهما» (السفير، بيروت، ١/٨/ ٢٠٠٣).

ـ عرض ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز مع رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس الجهود المبذولة لتنفيذ خطة «خريطة الطريق» تمهيداً لقيام دولة فلسطينية. بينما أعلن مصدر ديبلوماسي كويتي أن سلطات الإمارة اشترطت على المسؤول الفلسطيني لاستقباله أن يتعهد أموراً منها عدم المطالبة بفتح سفارة فلسطينية في الوقت الحاضر، وقد وافق عليها وعلى إرجاء الزيارة (النهار، بيروت، ٩/ ٨/٢٠٠٣).

ـ عقد الرئيس السوري بشار الأسد ثلاث جلسات مع ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز الذي قام بزيارة إلى دمشق استمرت يومين بحثا خلالها في ضرورة اتخاذ «موقف عربي موحد من المشاريع السياسية المطروحة على الساحة العربية»، وانتقل ولي العهد السعودي إلى القاهرة حيث التقى الرئيس المصري حسني مبارك وتناولت محادثاتهما مستقبل العراق والدور الضعيف للأمم المتحدة فيه، بالإضافة إلى مسألة جدار الفصل الذي تقيمه إسرائيل في الضفة الغربية (السفير، بيروت، ١١/٨/٢٠٠٣).

ـ بحث الرئيس المصري حسني مبارك وسلطان عمان قابوس بن سعيد في الإسكندرية في «تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية والعراق وتطوير العمل العربي المشترك» كما أعلن وزير الإعلام المصري صفوت الشريف الذي قال إن «القمة بحثت تطورات الوضع في العراق وتشكيل مجلس الحكم الانتقالي وموقف الجامعة العربية والعمل العربي من أجل التوصل إلى تشكيل حكومة من خلال نظام انتخابي حر لكي يتمكن العراقيون من تولي شؤون إدارة اقتصادهم وبلادهم (السفير، بيروت، ٢٠/٨/ ٢٠٠٣).

ـ بحث ولي عهد أبو ظبي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في أبو ظبي مع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع التطورات في العراق والأراضي الفلسطينية والأفكار المطروحة لتطوير عمل جامعة الدول العربية (الحياة، بيروت، ٢٦/ ٨/٢٠٠٣).

ـ دعا المغرب والسعودية في بيان صدر في الرباط عقب انتهاء أعمال اللجنة المغربية ـ السعودية، اللجنة الرباعية الدولية إلى التحرك السريع لضمان التنفيذ السليم لخريطة الطريق وإقناع الأطراف المعنية بجدوى العودة إلى طاولة المفاوضات (الحياة، بيروت، ٣١/٨/٢٠٠٣).

٣ ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي

ـ صوت البرلمان الإسرائيلي بغالبية ساحقة وفي قراءة ثالثة وأخيرة على مشروع قانون يحرم فلسطينيي ٤٨ من منح حق الحصول على الجنسية الإسرائيلية إلى عائلاتهم إذا كان الزوج أو الزوجة فلسطينياً، الأمر الذي سيؤدي عملياً إلى تشتيت مئات العائلات المقيمة حالياً في إسرائيل في وضع الهارب من وجه العدالة لأن

أحد أفرادها غير حاصل على الإقامة (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/١).

ـ أفرجت إسرائيل عن ٣٣٦ أسيراً فلسطينياً عند خمسة حواجز عسكرية إسرائيلية منتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. واحتفظت إسرائيل بثلاثة من المعتقلين المفرج عنهم وفق القائمة التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية وهؤلاء هم رامي عزت البرغوثي ومازن محمود عبد العزيز عليان وراشد يوسف أبو سليم. وأطلق سراح ٢٧٣ أسيراً من سجن كتسيعوت في النقب، و٥٨ أسيراً من سجن مجيدو في شمال وسط إسرائيل، وثمانية أسرى، بينهم أسيرة واحدة من السجون الأخرى ومن بين الأسرى المفرج عنهم ٢٣ فقط من قطاع غزة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٣/٨/٧).

ـ تحركت جبهة مزارع شبعا المحتلة للمرة الأولى منذ أواخر كانون الثاني/يناير الماضي بفعل هجوم صاروخي شنه «حزب الله» على المواقع الإسرائيلية في الرادار ورويسات العلم والسماقة، رد عليه الإسرائيليون بقصف جوي ومدفعي كثيف على مناطق كفرشوبا وأطراف شبعا وحلتا وجبل السدانة. وحمل الهجوم طابع الرد على اغتيال أحد كوادر «حزب الله» علي حسين صالح في الضاحية الجنوبية من بيروت بحيث حملت المجموعات التي شنت الهجوم اسم «مجموعات الشهيد علي حسين صالح» الذي اتهم الحزب إسرائيل باغتياله (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/٩).

ـ في أخطر هجوم إسرائيلي في الضفة الغربية قد يطيح الهدنة التي أعلنتها الفصائل الفلسطينية في ٢٩ حزيران/يونيو الماضي، توغلت قوة إسرائيلية في مخيم قرب نابلس وقتلت الناشطين من «كتائب عز الدين القسام» الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» فايز الصدر وخميس سالم فضلاً عن فلسطينيين آخرين. وتوعدت «كتائب القسام» بالرد على العملية الإسرائيلية، في حين اعتبر قياديون من «حماس» أن الهجوم الإسرائيلي هو خرق للهدنة وإن كانوا لم يعلنوا صراحة أنهم لا يزالون متمسكين بها (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/٩).

حذرت إسرائيل سوريا ولبنان من مغبة استمرار هجمات «حزب الله» ضد القوات الإسرائيلية في مزارع شبعا «إلا إذا مارست سوريا ولبنان الضغط على حزب الله لعدم شن المزيد من الهجمات» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٣/٨/١٠).

ـ لأول مرة منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ انتقلت المواجهات بين المقاومة الإسلامية وقوات الاحتلال إلى خارج مزارع شبعا وأصابت قذائف المضادات الجوية التابعة للمقاومة مستوطنة شلومي الحدودية مع لبنان، وأوقعت قتيلاً وخمسة جرحى، وردت إسرائيل بغارات وقصف على مناطق تقع جنوب صور في القطاع الغربي، وعلى محور طير حرفا، علما الشعب ورامية. وكانت طائرات حربية إسرائيلية قد أغارت على مشارف بلدة طير حرفا القريبة من الناقورة. وقد ألقت طائرتان إسرائيليتان صاروخين على تلة فيها. وأعلنت المقاومة الإسلامية أن وحدة الدفاع الجوي في المقاومة تصدت للطائرات المعادية (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/١١).

ـ وجهت كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح وكتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس ضربتين متزامنتين لإسرائيل أسفرتا عن سقوط قتيلين إسرائيليين وإصابة ١٢ بجروح، وذلك رداً على الانتهاكات اليومية الإسرائيلية للهدنة التي أعلنتها الفصائل الفلسطينية. وحرصت الحركتان بعدها على تأكيد التزامها بالهدنة، شرط ألا يقتصر هذا الالتزام على الجانب الفلسطيني وحده. واستهدفت العملية الأولى متجراً في بلدة رأس العين قرب تل أبيب وتبنتها كتائب الأقصى واستهدفت الثانية مستوطنة أربيل وتبنتها حركة حماس (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/١٣).

ـ اغتالت إسرائيل محمد أيوب سدر أحد أهم قادة سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في حي الشعابة شرق مدينة

الخليل بعد معركة استمرت ساعات استخدمت فيها قوات الاحتلال ٥ صواريخ من طراز لاو. وأعلنت الجهاد الإسلامي التزامها بالهدنة لكنها في الوقت نفسه احتفظت لنفسها بحق الرد على الخروق الإسرائيلية (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/٨/٢٠٠٣).

ـ توصلت إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى اتفاقية رزمة تشكل محاولة أخيرة لإنقاذ الهدنة التي أعلنتها الفصائل الفلسطينية من الانهيار، تقضي بنقل السيطرة الأمنية في أربع من مدن الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، وبالسماح للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بالانتقال إلى غزة للمشاركة في مأتم شقيقته والعودة إلى رام الله. وبموجب الاتفاق الذي توصل إليه وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز ووزير شؤون الأمن الفلسطيني محمد دحلان سيتم تسليم السلطة الفلسطينية خلال أسبوعين مدن قلقيلية وأريحا ورام الله وطولكرم (**السفير**، بيروت، ١٦/٨/٢٠٠٣).

ـ ردت حركة حماس على الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة للهدنة والتي كان آخرها اغتيال اثنين من عناصرها في نابلس وأحد قادة حركة الجهاد الإسلامي في الخليل، بإرسال استشهادي إلى قلب القدس الغربية حيث فجر نفسه داخل حافلة، مما أدى إلى مقتل ثمانية عشر إسرائيلياً وإصابة أكثر من مئة بجروح. وتزامنت العملية وهي الأكبر من حيث الخسائر منذ اندلاع انتفاضة الأقصى قبل ثلاثة أعوام، مع اجتماع كان يعقده رئيس الحكومة الفلسطينية محمود عباس في غزة مع ممثلي حركة الجهاد الإسلامي الذين أكدوا التزامهم بالهدنة، مشددين على حقهم بالرد على الانتهاكات الإسرائيلية للهدنة. وقد سارعت حكومة أرييل شارون إلى تجميد كل المحادثات مع السلطة الفلسطينية متهمة إياها بالتراخي في «مكافحة الإرهاب» وقالت إنها أرجأت تسليم أربع مدن فلسطينية إلى السلطة، وهي خطوة مؤجلة أصلاً منذ أسابيع (**السفير**، بيروت، ٢٠/٨/٢٠٠٣).

ـ دفع الجيش الإسرائيلي بدباباته وآلياته إلى مواقع جديدة داخل المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وخصوصاً إلى رام الله حيث كانت القيادة الفلسطينية مجتمعة برئاسة ياسر عرفات للبحث في تداعيات العملية الاستشهادية في القدس الغربية والتي أوقعت ٢٠ قتيلاً وأكثر من مئة جريح. كما طوقت دبابات مدن نابلس وبيتونيا والبيرة (**النهار**، بيروت، ٢١/٨/٢٠٠٣).

ـ اغتالت إسرائيل في غارة شنتها طائراتها إسماعيل أبو شنب الرجل الثالث في حركة المقاومة الإسلامية حماس في مدينة غزة، وأعلنت حماس عن سقوط الهدنة، وهددت إسرائيل برد صاعق (**الحياة**، ٢٢/٨/٢٠٠٣). وبمشاركة أكثر من ١٠٠ ألف فلسطيني، شيعت غزة أبو شنت ومرافقيه في تظاهرة انطلقت عقب صلاة الجمعة (**الخليج**، أبو ظبي، ٢٣/٨/٢٠٠٣).

٤ ـ العلاقات العربية ـ الدولية

كثفت المقاومة العراقية هجماتها وشنت سلسلة من العمليات في أنحاء متفرقة من البلاد أدت إلى إصابة ١٣ جندياً أمريكياً في وقت استشهد فيه سبعة عراقيين وجرح العشرات معظمهم بنيران الاحتلال، فيما عاد الهدوء إلى البصرة بعد ٤٨ ساعة من أعمال العنف والاشتباكات بين متظاهرين عراقيين وجنود بريطانيين أصيب سبعة منهم وقتل جندي نيبالي يعمل لمصلحتهم (**السفير**، بيروت، ١١/٨/٢٠٠٣).

ـ شنت قوات الاحتلال الأمريكي عملية جديدة لتعقب موالين للرئيس العراقي السابق صدام حسين في القرى النائية شمال بغداد. وفي وقت أسفرت هجمات على الأمريكيين عن مقتل جندي وإصابة خمسة بجروح، أفيد أن قوات أمريكية قتلت «خطأ» شرطيين عراقيين في بغداد (**الحياة**، بيروت، ١٢/٨/٢٠٠٣).

ـ قرر مجلس الأمن بإجماع ١٤ صوتاً إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق. وقد

امتنعت سوريا العضو العربي الوحيد في المجلس عن التصويت لأن القرار الذي قدمته الولايات المتحدة يرحب بمجلس الحكم الانتقالي العراقي ويضفي شرعية دولية على تشكيلة المجلس (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/٨/٢٠٠٣).

ـ وقعت ليبيا مع عائلات ضحايا حادثة تفجير طائرة «بان ام» الأمريكية فوق بلدة لوكربي الاسكوتلندية، على اتفاق تعوض بموجبه طرابلس عائلات الضحايا ٢,٧ مليار دولار ويتم بموجبه أيضاً رفع العقوبات الدولية عن ليبيا (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/٨/٢٠٠٣).

ـ قتل أول جندي دانماركي وسبعة عراقيين بينهم فتاتان وجرح ستة جنود أمريكيين وشرطيان عراقيان بالإضافة إلى مواطنين عراقيين آخرين في سلسلة من الهجمات التي شنها مسلحون والهجمات المضادة للقوات الحليفة فيما اعتقلت القوات الأمريكية ٣٦ عراقياً يعتقد أنهم من ناشطي حزب البعث العربي الاشتراكي (**الحياة**، بيروت، ١٨/٨/٢٠٠٣).

ـ تعرض أنبوب النفط الذي يربط بين حقول كركوك (شمال العراق) وميناء جيهان التركي على المتوسط لانفجار أدى إلى نشوب حريق هائل فيه قرب مدينة بيجي حيث أكبر مصفاة تكرير نفط عراقية، وذلك بعد ثلاثة أيام من إعلان إعادة تشغيل الأنبوب. ولا تزال السنة اللهب والدخان الأسود تتصاعد من الأنبوب بعد يومين من تعرضه لتفجير. لكن ناطقة باسم الجيش الأمريكي أكدت أن النيران مشتعلة ولكنها تحت السيطرة، وأن إصلاح الأنبوب سيستغرق مدة قد تصل إلى شهر (**الحياة**، بيروت، ١٨/٨/٢٠٠٣).

ـ أعلنت قوات التحالف في العراق أنها تمكنت من إلقاء القبض على أحد القادة الموالين للنظام السابق سعيد علي كريم، وهو عضو بارز في حزب البعث وكان مستشاراً للرئيس السابق صدام حسين، ويعتقد أنه كان يمول ويثير أعمال العنف ضد قوات التحالف في منطقة بعقوبة. وعثرت هذه القوات في منزل كريم على وثائق من صدام وصكوك وأموال وعدد من الأسلحة (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩/٨/٢٠٠٣).

ـ استهدف تفجير مشبوه مقر الأمم المتحدة في بغداد أدى إلى مصرع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق سيرجيو فييرا دي ميلو، كما أوقع عشرات القتلى والجرحى من العاملين في البعثة الدولية (**السفير**، بيروت، ٢٠/٨/٢٠٠٣).

ـ أعلن جيش الاحتلال الأمريكي في العراق أن نائب الرئيس العراقي السابق طه ياسين رمضان بات في قبضته بعدما اعتقل على أيدي مقاتلين أكراد من الموصل حيث كان متنكراً بزي عربي ومختبئاً وسط أقاربه (**السفير**، بيروت، ٢٠/٨/٢٠٠٣).

ـ بحث العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز في جدة مع رئيس وزراء باكستان مير ظفر الله خان جمالي الذي يزور السعودية، المستجدات، على الساحتين الإسلامية والدولية وخاصة الوضع في الأراضي الفلسطينية والعراق، إلى سبل تعزيز العلاقات بين البلدين (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٤/٨/٢٠٠٣).

ـ عين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق راميرو لوبيز دا سيلفا كممثل مؤقت خاص له في العراق، خلفاً لسيرجيو فييرا دي ميلو الذي قتل في الانفجار الذي استهدف مقر الأمم المتحدة في بغداد (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٤/٨/٢٠٠٣).

٥ ـ المجتمع المدني العربي

ـ باستضافة من وزارة الشباب المصرية، انعقدت الدورة الثالثة عشرة لمخيم الشباب القومي العربي في مدينة الإسماعيلية خلال الفترة ١ ـ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣. أدير المخيم من قبل طاقمه ممثلاً بالأمين العام أ. فيصل درنيقة وبأعضاء الهيئة الإدارية الأساتذة: خلدون أيوب، أحمد الأغر جديد، تامي رفيدي، الهزرجي

بن جلول، محمد حسن عبد الحافظ. وحضره بعض أعضاء مجلس الأمناء (المشرف على ملتقى الشباب العربي والمخيم) هم الأساتذة: ياسر عبد الجواد، خالد عمر، يونس عموري، ورئيس مجلس الأمناء عبد الإله بلقزيز. كما حضر جلستي الافتتاح والاختتام عضو مجلس الأمناء أ. عمر قسم السيد علي. وقد بلغ عدد المشاركين من الشباب، ذكوراً وإناثاً، ١٢٨ مشاركاً من اثني عشر قطراً عربياً، ومشارك واحد من نيجيريا. وتالف برنامج المخيم من فقرات أربع: ثقافية وفنية ورياضية ورحلات (**ملتقى الشباب العربي**، الأمانة العامة، ٢٠٠٣/٨/١٦).

ـ انعقد في مركز مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن اجتماع موسع برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية الأردني محمد الحلايقة وحضور المديرة التنفيذية للمؤسسة ريم بدران، المدير العام لـ «مجموعة الاقتصاد والأعمال» رؤوف أبو زكي إلى رؤساء الهيئات الاقتصادية الأردنية، وكان بحث في التحضيرات الجارية لانعقاد ملتقى الأردن الاقتصادي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر و١٣ منه في عمان. وعرض الحلايقة وأبو زكي لمعطيات الملتقى والمحاور الرئيسية التي يتضمنها البرنامج وأبرزها: مناخ الاستثمار في الأردن، وفرص الأعمال والاستثمار في العراق (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/٢١).

٦ ـ شؤون قطرية

القاهرة

ـ أمرت النيابة العامة المصرية باحتجاز ١٨ رجلاً للاشتباه بصلتهم بالجماعة الإسلامية المحظورة في مصر، اعتقلوا أثناء اجتماعهم في شقة أحد المنتمين للجماعة في منطقة الجيزة على مشارف القاهرة. وقالت مصادر قضائية إن النيابة العامة اتهمت المحتجزين بحيازة منشورات تروج «لتكفير الحاكم المصري (حسني مبارك) وتحريم الصلاة في المساجد التي تراقبها الدولة وفرض الجهاد» (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/١).

بيروت

ـ اتهم حزب الله اللبناني إسرائيل باغتيال أحد عناصره، وذلك بتفجير عبوة ناسفة في سيارته في ضاحية بيروت الجنوبية. وتضاربت المعلومات حول شخصية المستهدف علي حسين صالح (٤٢ عاماً)، الذي لم يعلن حزب الله أي صفة تنظيمية أو أمنية له رغم أنه انضوى في صفوفه منذ تأسيسه عام ١٩٨٢، ففي حين نفت السفارة الإيرانية المعلومات التي ترددت إثر عملية التفجير عن أن صالح هو أحد العاملين فيها، قال نجل الأخير محمد إن والده يعمل سائقاً في السفارة منذ ستة أشهر. وأشار شقيقه إلى أنه كان كثير الحذر ويعيش هاجس الاغتيال بعدما تحدثت عنه إحدى الصحف الإسرائيلية ووصفته بأنه المطلوب رقم واحد (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٣/٨/٣).

ـ توفي النائب اللبناني بيار حلو (٧٤ عاماً) بعدما أغمي عليه في تلفزيون «المنار» التابع لحزب الله خلال مشاركته في برنامج «حديث الساعة» الذي كان يبث على الهواء مباشرة. وقد أجريت لحلو الإسعافات الأولية في غرفة جانبية قبل أن ينقل إلى مستشفى بهمن في الضاحية الجنوبية لبيروت حيث توفي (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٣/٨/٣).

صنعاء

ـ أعلنت وزارة الداخلية اليمنية أنها ألقت القبض على عدد من المسلحين من قبيلة آل الزايدي التابعة لمنطقة صرواح في محافظة مأرب، أثناء وجودهم في أحد أحياء صنعاء. وأكد مصدر أمني في بيان أن اشتباكات وقعت بين مسلحي آل الزايدي وقوات الأمن التي هرعت إلى حي الستين الجنوبي في صنعاء فور تلقيها معلومات عن وجودهم بهدف ضبطهم مع أسلحتهم (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/٤).

الدوحة

ـ عين أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل

ثاني ابنه الرابع الشيخ تميم (٢٤ عاماً) ولياً للعهد بدل ابنه الثالث الشيخ جاسم (٢٥ عاماً) الذي يقول ديبلوماسيون إنه كان يطلب مزيداً من السلطات (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/٦).

بغداد

- هز انفجار ضخم السفارة الأردنية في العاصمة العراقية، ونجم عن إطلاق قذيفة صاروخية على سيارة مفخخة، ما أدى إلى مقتل ١١ شخصاً وجرح ٥٧ آخرين بينهم ١٥ من موظفي السفارة بمن فيهم ٣ ديبلوماسيين (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/٨).

- اغتيل في مدينة النجف آية الله محمد باقر الحكيم، أحد أبرز مراجع الشيعة وزعيم «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية»، في تفجير سيارة مفخخة وضعت بالقرب من الجامع حيث كان يؤدي صلاة الجمعة، وأدى الانفجار إلى سقوط ٨٢ قتيلاً وأكثر من ٣٠٠ جريح (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٣/٨/٣٠). ووسط استمرار مشاعر الغضب والقلق داخل العراق وموجة الشجب والإدانة خارجه أعلن محافظ النجف حيدر مهدي مطر أن أربعة معتقلين، بينهم عراقيان، اعترفوا بجريمة التفجير في النجف. وبعد وقت قصير أكد ناطق باسم «المجلس الأعلى» أن المعتقلين هم عراقيان وسعوديان على صلة بشبكة «القاعدة». وترافق هذا التطور مع إعلان السيد محمد بحر العلوم تعليق عضويته في مجلس الحكم الانتقالي احتجاجاً على ما شهدته النجف. وانتقد عدم تجاوب قوات «التحالف» مع الدعوات التي وجهت إليها «لحماية هذه المدينة المقدسة من الاعتداء» (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/٣١).

مقديشو

- أعلن نائب رئيس البرلمان الصومالي محمد عبدي يوسف أن البرلمان الانتقالي الصومالي صوت على مذكرة بإقالة رئيس الوزراء بالوكالة ورئيس الجمعية الوطنية (البرلمان)، بعد اتهامهما بالإخلال بواجباتهما (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٣/٨/١٠).

الرياض

- خاضت قوات الأمن السعودية مواجهة جديدة مع مطلوبين مسلحين قاوموا الشرطة عندما حاولت مداهمة مجموعة من المباني في حي السويدي في جنوبي الرياض، مما أدى إلى مقتل ثلاثة من عناصر قوات الأمن السعودية وأحد المطلوبين (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/١٣).

الجزائر

- وافقت «تنسيقية العروش» (كبرى العائلات في منطقة القبائل) التي تقود حركة احتجاج منذ سنتين على حوار مشروط مع الحكومة الجزائرية. واشترطت التنسيقية «الإفراج عن المعتقلين ووقف الملاحقات القضائية وحل المجالس البلدية التي تشكلت إثر الانتخابات الأخيرة وإصدار عفو ضريبي على كافة تجار المنطقة منذ بداية حركة الاحتجاج في المناطق المعنية» (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/١٦).

الخرطوم

- أعلن مصدر حكومي في الخرطوم التوصل إلى حل توفيقي في المفاوضات الجارية مع «الحركة الشعبية لتحرير السودان» في كينيا، فيما أكد مسؤول في «الحركة» التي يتزعمها جون قرنق أن المفاوضات «لم تحقق أي نجاح ومهددة بالفشل» (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/١٨).

دمشق

- أصدر الرئيس السوري بشار الأسد مرسوماً حمل الرقم ٤٩ قضى بإحداث «مركز التدريب والتأهيل المصرفي» في دمشق بهدف تدريب العاملين في المصارف استعداداً لدخول المصارف الخاصة سوريا نهاية العام ٢٠٠٣ (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٣/٨/٢٢).

الرباط

- وضعت قوى الأمن المغربية في حال تأهب قصوى، تحسباً لهجمات إرهابية انتقامية في

أعقاب إصدار أحكام بالإعدام والسجن المؤبد على ٨٧ من المتشددين الإسلاميين المتورطين في هجمات الدار البيضاء في أيار/مايو ٢٠٠٣ (الحياة، بيروت، ٢٠٠٣/٨/٢٢).

نواكشوط

ـ أعلن الرئيس الموريتاني معاوية ولد الطايع ترشحه لولاية رئاسية جديدة في الانتخابات المقررة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، وينافس ولد الطايع زعيم المعارضة أحمد ولد داده (الحياة، بيروت، ٢٠٠٣/٨/٢٢).

عمان

ـ نفذت السلطات الأردنية حكم الإعدام شنقاً في حق الأردني جمال قطاير الذي دين بالمشاركة في اغتيال الديبلوماسي في السفارة الأردنية في بيروت عام ١٩٩٤ نائب عمران المعايطة (النهار، بيروت، ٢٠٠٣/٨/٢٧).

أبو ظبي

ـ أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة رسمياً عن إغلاق «مركز الشيخ زايد للتنسيق والمتابعة» التابع للجامعة العربية ومقره أبو ظبي، وكان مسؤولون إماراتيون أعلنوا أخيراً أن الإمارات تنوي إغلاق المركز بسبب اتهامات أمريكية له باستضافة كتاب وسياسيين أدلوا بتصريحات معادية للسامية وللولايات المتحدة الأمريكية (السفير، بيروت، ٢٠٠٣/٨/٢٨).

صدر حديثاً

في الوحدة والتداعي
دراسة في أسباب تعثر
مشاريع النهضة العربية

د. يوسف مكي

يتكون هذا الكتاب من خمسة فصول، يناقش كل فصل منها موضوعاً مستقلاً يتناول أحد المحاور ذات الصلة المباشرة بمشروع النهضة العربية، يربط بينها جميعاً أنها تناقش موضوع وحدة وتداع، وتتطلع بوعي وأمل إلى التغيير، انطلاقاً من أن الوعي قوة تاريخية محركة، وأن التطور التاريخي أساسه الفعل الإرادي الإنساني، وهو بالتالي ناتج تراكمات وتفاعلات تؤدي وظائفها بشكل ديالكتيكي، يولّد فيه السلبي نقيضه.

٢٦١ صفحة
الثمن: ٨ دولارت
أو ما يعادلها

ببليوغرافيا الوحدة العربية

إعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

مصنفات عامة، مراجع ووثائق

كتب

١ ـ زهر الدين، صالح. **موسوعة رجالات من بلاد العرب**. بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ٢٠٠١. ٩٢٠ ص.

فكر قومي وسياسة

كتب

٢ ـ أديب، أودي [وآخرون]. **اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣. ١٩٨ ص.

٣ ـ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. اللجنة المركزية. **«خارطة الطريق».. إلى أين؟ التقرير السياسي الصادر عن أعمال الدورة الحادية عشرة للجنة المركزية، دورة المعتقلين والأسرى، ٢٥/٦/٢٠٠٣**. [د. م.]: الجبهة، ٢٠٠٣. ٨٣ ص.

٤ ـ حجلاوي، نور الدين بن الحبيب. **تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي، ١٩٥٢-١٩٧١**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣. ٣٥٤ ص.

٥ ـ حسين، عثمان كامل. **حرب الخليج الثالثة: الطريق إلى الحرب**. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ٢٠٠٣.

٦ ـ حياوي، نبيل عبد الرحمن. **سقوط بغداد: الوقائع الكاملة ليوميات حرب الخليج الثالثة**. بيروت: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣. ٦٥٦ ص.

٧ ـ **الدبلوماسية العربية في عالم متغير: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر**. تحرير عبد الخالق عبد الله. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣. ١٨٦ ص.

٨ ـ شرف الدين، حسين. **يوميات الحرب على العراق**. بيروت: المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، ٢٠٠٣. ٣٩٩ ص.

٩ ـ عبد الناصر، وليد محمود. **المسار والمصير: قراءة جديدة في مسيرة ثورة ٢٣ يوليو**. القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٢.

١٠ ـ العفيفي، فتحي. **الخليج العربي: النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٣.

١١ ـ مقصود، كلوفيس. **العروبة.. في زمن الضياع**. الشارقة: دار الخليج، وحدة الدراسات، ٢٠٠١. ٣٤٨ ص.

١٢ ـ مكي، يوسف. **في الوحدة والتداعي: دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣. ٢٦١ ص.

١٣ ـ الموصلي، أحمد. **الغرب والولايات المتحدة والإسلام السياسي: حقيقة الصراع الحضاري والسياسي.** بيروت: مؤسسة ألف ليلة وليلة، ٢٠٠٣. ٢١٢ ص.

١٤ ـ نافعة، حسن ونادية مصطفى (محرّران). **العدوان على العراق: خريطة أزمة... ومستقبل أمة.** القاهرة: جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣. ٣٦٤ ص.

انظر أيضاً: ٦٨، ١٠٧، ١٠٨

دوريات

١٥ ـ إبراهيم، حسنين توفيق. «العوامل الخارجية والتطور الديمقراطي في مصر (المحددات والأبعاد).» **شؤون اجتماعية:** السنة ٢٠، العدد ٧٧، ربيع ٢٠٠٣. ص ٤٩-٨٥.

١٦ ـ أبو طالب، حسن. «إصلاح الجامعة.. معضلة إلتزام الدول العربية.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٩٨-١٠٣.

١٧ ـ أبو عامود، محمد سعد. «الحرب الأمريكية على العراق والنظام العربي.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ١٠٤-١٠٧.

١٨ ـ اسماعيل، عصام. «الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأميركي للعراق.» **شؤون الأوسط:** السنة ١٣، العدد ١١١، صيف ٢٠٠٣. ص ٩٠-١١٠.

١٩ ـ بشارة، عزمي. «دولة يهودية... وديمقراطية!!» **الكتب: وجهات نظر:** السنة ٥، العدد ٥٥، آب/أغسطس ٢٠٠٣. ص ٢٤-٢٩.

٢٠ ـ التميمي، عزام. «خريطة طريق أمريكية وأخرى فلسطينية.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ١٧٤-١٧٥.

٢١ ـ حسيب، خير الدين. «إفتتاحية العدد: التياران القومي العربي والإسلامي: جناحان لا يحلقان إلا معاً.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ص ٦-١٤.

٢٢ ـ حمدي، رشا. «الدولة الفلسطينية القادمة بين الجدار الأمني والمستوطنات.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ١٩٠-١٩٥.

٢٣ ـ خليل، محمود. «إعادة نشر القوات الأمريكية في الخليج بعد حرب العراق.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٣١٨-٣٢١.

٢٤ ـ الدجاني، مهدي أحمد صدقي. «خريطة الطريق: تأملات في التكييف القانوني ودلالات المنهاج والنصوص.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ١٧٠-١٧٣.

٢٥ ـ دياب، محمد. «روسيا والمسألة العراقية.» **شؤون الأوسط:** السنة ١٣، العدد ١١١، صيف ٢٠٠٣. ص ١٥٥-١٦٣.

٢٦ ـ سريع القلم، محمود. «العراق الجديد والشرق الأوسط: إيران والتداعيات النظرية.» **شؤون الأوسط:** السنة ١٣، العدد ١١١، صيف ٢٠٠٣. ص ٦٣-٧٧.

٢٧ ـ سليمان، عادل. «ماذا جرى في العراق؟ تحليل عسكري.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٣٠٦-٣١٧.

٢٨ ـ سيد أحمد، أحمد. «الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ١٢٤-١٢٩.

٢٩ ـ شافعي، بدر حسن. «الرؤية الأمريكية لأزمة السودان.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٢٧٦-٢٧٨.

٣٠ ـ شلق، الفضل. «العدوان على العراق: إدارة بوش والمحافظون الجدد.» **شؤون الأوسط:** السنة ١٣، العدد ١١١، صيف ٢٠٠٣. ص ٢٩-٥٢.

٣١ ـ الشوبكي، عمرو. «المعارضة العراقية بين التصورات الأمريكية والأزمات الداخلية.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ١٤٠-١٤٣.

٣٢ ـ صايغ، أنيس. «حوار: حال الأمة... من فلسطين إلى العراق.» حاوره صقر أبو فخر. **شؤون الأوسط:** السنة ١٣، العدد ١١١، صيف ٢٠٠٣. ص ٢٢٣-٢٣٧.

٣٣ ـ ضاهر، مسعود. «موقف اليابان من المسألة العراقية.» **شؤون الأوسط:** السنة ١٣، العدد ١١١، صيف ٢٠٠٣. ص ٧٨-٨٩.

٣٤ ـ الطويل، أماني. «العلاقات المصرية السودانية

نحو تقارب جديد.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٢٧٢-٢٧٦.

٣٥ ـ عبد السلام، محمد. «ضبط التسلح في مرحلة ما بعد حرب العراق.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ١٠٨-١١١.

٣٦ ـ عبد الشافي، عصام. «دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية: الأزمة العراقية نموذجاً.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ١٣٠-١٣٩.

٣٧ ـ عبد العاطي، بدر. «أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول: دراسة حالة للسياسة اليابانية تجاه إسرائيل، ١٩٧٣-٢٠٠٣.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٨-٢٣.

٣٨ ـ عبد العظيم، أحمد فاروق. «النموذج الأمريكي للديمقراطية: قراءة في فلسفة الخطاب.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ١٥٠-١٦١.

٣٩ ـ عبد الفتاح، بشير. «الجيش العراقي الجديد.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ١١٨-١٢٣.

٤٠ ـ العزي، غسان. «المشهد الدولي غداة الحرب على العراق.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٣، العدد ١١١، صيف ٢٠٠٣. ص ١١١-١٢٨.

٤١ ـ عسيلة، صبحي. «السياسة الإسرائيلية تجاه خريطة الطريق.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ١٨٤-١٨٩.

٤٢ ـ علوي، مصطفى. «السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٦٦-٧٣.

٤٣ ـ عودة، جهاد. «التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٣٢٢-٣٣٤.

٤٤ ـ فارس، هاني. «العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار (ملف): الآثار السياسية - الاجتماعية للحرب ضد العراق على العراق وعلى المنطقة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ص ٣٥-٤٥.

٤٥ ـ فهمي، طارق. «خريطة الطريق: المواقف - التوجهات - المؤشرات.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ١٧٦-١٨٢.

٤٦ ـ محمود، أحمد إبراهيم. «حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ١١٢-١١٧.

٤٧ ـ مزاحم، هيثم. «حوار مع غراهام فولر: قراءة أميركية للحدث العراقي.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٣، العدد ١١١، صيف ٢٠٠٣. ص ١٤٧-١٥٤.

٤٨ ـ «مشروع للنهضة ـ مقدمة حوار.» **الآداب**: السنة ٥١، العددان ٧-٨، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ٢٠٠٣. ص ١٠٩-١١٦.

٤٩ ـ المصري، شفيق. «الحرب على العراق وعلى القانون الدولي.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٣، العدد ١١١، صيف ٢٠٠٣. ص ٥٣-٦١.

٥٠ ـ مصطفى، فاروق حجي. «الأكراد والحرب الأميركية.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٣، العدد ١١١، صيف ٢٠٠٣. ص ١٩٩-٢١١.

٥١ ـ نافعة، حسن. «وجهة نظر في: تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٧٤-٧٩.

٥٢ ـ «نداء لبناء منبر للإجماع القومي العربي داخل الولايات المتحدة.» **الآداب**: السنة ٥١، العددان ٧-٨، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ٢٠٠٣. ص ١١٧-١٢٠.

٥٣ ـ «ندوة العدد: تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق.» شارك في الندوة مسعود ضاهر، رياض نجيب الريس وعصام خليفة؛ أدار الندوة محمد نور الدين. **شؤون الأوسط**: السنة ١٣، العدد ١١١، صيف ٢٠٠٣. ص ٩-٢٦.

٥٤ ـ النصراوي، صلاح. «مستقبل الشيعة في عراق ما بعد صدام.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ١٤٤-١٤٩.

٥٥ ـ نهرا، فؤاد. «دول الاتحاد الأوروبي والحرب الأميركية على العراق.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٣، العدد ١١١، صيف ٢٠٠٣. ص ١٢٩-١٤٦.

٥٦ ـ نور الدين، محمد. «تركيا والحرب العراقية.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٣، العدد ١١١، صيف ٢٠٠٣. ص ١٨٤-١٩٨.

٥٧ ـ هيرش، سيمور. «الرهان السوري: خطوط

واشنطن ـ دمشق المرتبكة.» ترجمة أحمد محمود. **الكتب: وجهات نظر:** السنة ٥، العدد ٥٥، آب/أغسطس ٢٠٠٣. ص ٢٠-٢٣.

٥٨ ـ هيكل، محمد حسنين. «ساسة وجنرالات بين واشنطن وبغداد!» **الكتب: وجهات نظر:** السنة ٥، العدد ٥٥، آب/أغسطس ٢٠٠٣. ص ٤-١٨.

مراجعة كتب

٥٩ ـ بلقزيز، عبد الإله. «الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ص ١٥٣-١٥٩. (أمجد أحمد جبريل)

٦٠ ـ ثابت، أحمد [وآخرون]. «العولمة وتداعياتها على الوطن العربي.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ص ١٦٠-١٦٧. (أحمد محفوظ بيه)

٦١ ـ «الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي.» **شؤون اجتماعية:** السنة ٢٠، العدد ٧٧، ربيع ٢٠٠٣. ص ٢٠٥-٢١٤.

٦٢ ـ حسين، عثمان كامل [وآخرون]. «حرب الخليج الثالثة: الطريق إلى الحرب.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٣٦٣-٣٦٤. (عبد الغفار الدويك)

٦٣ ـ الحوت، بيان نويهض. «صبرا وشاتيلا: أيلول ١٩٨٢.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ص ١٦٨-١٧٢. (عبد الإله بلقزيز)

٦٤ ـ السيد سعيد، محمد [وآخرون]. «الخليج والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق، ١٩٩٠-٢٠٠٣.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٣٦٤-٣٦٥. (كرم سعيد)

٦٥ ـ عبد الناصر، وليد محمود. «المسار والمصير: قراءة جديدة في مسيرة ثورة ٢٣ يوليو.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٣٧٣-٣٧٤. (علاء جمعة)

٦٦ ـ العفيفي، فتحي. «الخليج العربي: النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٣٦٦. (سحر شوشان)

٦٧ ـ Drury, Shadia B. «Leo Strauss and the American Right.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ص ١٧٣-١٨٠. (سمير كرم)

اقتصاد

كتب

٦٨ ـ **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين: وقائع الندوة التي عقدت في بيجين/الصين، ٢٧-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢.** عمّان: منتدى الفكر العربي، ٢٠٠٣. ٣٣٥ ص. (سلسلة الحوارات العربية العالمية؛ ٤/٢٠٠٣)

٦٩ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. **تقييم الجوانب القانونية لإدارة الموارد المائية المشتركة في منطقة الإسكوا.** نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٣. ١٧٩ ص.

دوريات

٧٠ ـ اسماعيل، محمد صادق. «العلاقات الاقتصادية المصرية ـ اليابانية.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٢٩٢-٢٩٩.

٧١ ـ بوخريسة، بوبكر. «التنمية الصناعية في الدول العربية والواقع الجديد.» **مجلة العلوم الإنسانية** (قسنطينة): العدد ١٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ص ٣٣-٣٩.

٧٢ ـ جعفر، جعفر ضياء. «العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار (ملف): نماذج من جهود إعادة الإعمار العراقية أثناء الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٢.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ص ١٠٣-١١٦.

٧٣ ـ الحسيني، باسل جودت. «العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار (ملف): السياسات الاقتصادية في العراق: الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ص ٨٨-١٠٢.

٧٤ ـ الشراح، رمضان. «أداء الاقتصادات الخليجية في ظل توجهات السياستين المالية والنقدية مع الإشارة إلى دور الجهاز المصرفي.» **مجلة العلوم الإنسانية** (قسنطينة): العدد ١٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ص ٩٧-١١٢.

٧٥ ـ عابد، شريط. «الإندماج الاقتصادي الإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي.»

السياسة الدولية: السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٢٨٦-٢٩١.

٧٦ ـ العمر، حسين. «أثر الطفرة النفطية على اقتصاد المملكة العربية السعودية.» **التعاون**: السنة ١٨، العدد ٥٧، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٥٣-٧٨.

٧٧ ـ قبرصي، عاطف وعلي قادري. «العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار (ملف): إعادة بناء العراق: استراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ص ٤٦-٦٧.

٧٨ ـ مخيمر، أسامة. «لقاء المنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٩، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٢١٨-٢٢١.

٧٩ ـ المسافر، محمود خالد. «إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي وأهداف التنمية البشرية: إشارة خاصة إلى واقع التمويل الذاتي للتنمية البشرية في الوطن العربي.» **آفاق اقتصادية**: السنة ٢٤، العدد ٩٤، ٢٠٠٣. ص ٥١-٨٣.

٨٠ ـ المصري، رانية. «إعادة بناء، أم نقض البناء؟ العراق من حرب إلى حرب.» **الآداب**: السنة ٥١، العددان ٧-٨، تموز/يوليو - آب/اغسطس ٢٠٠٣. ص ٨-١٦.

٨١ ـ الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. «التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع الراهن والاستراتيجية المطلوبة.» **آفاق اقتصادية**: السنة ٢٤، العدد ٩٤، ٢٠٠٣. ص ١٥٩-١٧٤.

اجتماع

كتب

٨٢ ـ الأمين، محمد حسن (السيد). **الاجتماع العربي الإسلامي: مراجعات في التعددية والنهضة والتنوير**. بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣. ٣٩٥ ص. (قضايا إسلامية معاصرة)

٨٣ ـ عمار، حامد. **مقالات في التنمية البشرية العربية**. القاهرة: الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٣. ٢٠٠ ص.

٨٤ ـ مطر، سليم. **جدل الهويات: عرب ـ أكراد ـ تركمان ـ سريان ـ يزيدية: صراع الإنتماءات في العراق والشرق الأوسط**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣. ٣٠٨ ص.

دوريات

٨٥ ـ بلقزيز، عبد الإله. «تقرير عن: الدورة الثالثة عشرة لمخيم الشباب القومي العربي، الإسماعيلية ـ مصر، ١-١٥ آب/اغسطس ٢٠٠٣.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ص ١٨٩-١٩٥.

٨٦ ـ كسروان، ربيع (معدّ). «الملف الإحصائي (١٠٠): حال الطفل في الوطن العربي» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ص ٢١٤-٢٢١.

٨٧ ـ مصطفى، عدنان ياسين. «العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار (ملف): التنمية الاجتماعية في العراق: المسارات والآفاق مع التركيز على شبكات الأمان الاجتماعي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ص ٦٨-٨٧.

٨٨ ـ وطفة، علي أسعد. «إشكالية المحافظة والتجديد: اتجاهات التجديد والتقليد في العقلية العربية، قراءة سوسيولوجية في آراء عينة من المثقفين الكويتيين.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٠، العدد ٧٧، ربيع ٢٠٠٣. ص ٨٧-١٣٠.

انظر أيضاً: ٧٩، ٩٧

بيئة

كتب

٨٩ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. **إعادة تأهيل المياه الجوفية وتأثيرها على حماية الموارد المائية وترشيد استهلاكها: التغذية الاصطناعية لخزانات المياه الجوفية وتحسين نوعية المياه في منطقة الإسكوا**. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٣. ٧٠ ص.

دوريات

٩٠ ـ أبا حسين، أسماء [وآخرون]. «حالة التصحر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والسياسات المقترحة للحد منه.» **التعاون**: السنة ١٨، العدد ٥٧، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ١٣-٥٠.

قانون

دوريات

انظر أيضاً: ١٠٢

تربية وتعليم

كتب

٩١ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. **التعليم، اكتساب المهارات وأسواق العمل في أقطار مجلس التعاون الخليجي: تجربة الإمارات العربية المتحدة.** نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٣. ٦٥ ص.

ثقافة

كتب

٩٢ ـ ليلة، علي. **الثقافة العربية والشباب.** القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. ٢٠٠٢. ٧٩ ص.

انظر أيضاً: ٦٨

دوريات

٩٣ ـ الخميسي، أحمد. «الخطاب الأميركي لـ «تحرير» الثقافة العربية: إغلاق العقل بالتشويه والتشهير والمال.» **الآداب:** السنة ٥١، العددان ٧-٨، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ٢٠٠٣. ص ٤-٧.

٩٤ ـ ضاهر، مسعود. «إشكالية الحرية والإبداع في الفكر العربي الحديث والمعاصر.» **ثقافات** (البحرين): العدد ٥، شتاء ٢٠٠٣. ص ١٨-٣١.

٩٥ ـ عزي، عبد الرحمن. «الثقافة وحتمية الاتصال: نظرة قيمية.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ص ١٥-٣٤.

٩٦ ـ عليان، ربحي. «صناعة النشر ومشكلاتها في الوطن العربي.» **العربية ٣٠٠٠:** السنة ٤، العدد ١، ٢٠٠٣. ص ٢٠-٣٦.

٩٧ ـ غرايبة، فيصل محمود ولطفي عبد القادر الغرايبة. «ثقافة المجتمع العربي الخليجي في عصر العولمة والاتصال.» **التعاون:** السنة ١٨، العدد ٥٧، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ٧٩-١٢٥.

٩٨ ـ النجار، باقر سلمان. «التنمية البشرية العربية: حديث في المعطى الثقافي.» **ثقافات** (البحرين): العدد ٥، شتاء ٢٠٠٣. ص ١٩٤-١٩٩.

علوم وتقانة

كتب

٩٩ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. **التكنولوجيات الجديدة لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية في قطاعات مختارة.** نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٣. ٢٠٢ ص.

١٠٠ ـ ـــــ. **مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الأعضاء في الإسكوا.** نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٣. ٢٦٤ ص.

دوريات

١٠١ ـ بطوش، كمال. «المكتبة الجامعية العربية في ظل مجتمع المعلومات: حتمية مواكبة ثورة التكنولوجيا الرقمية.» **العربية ٣٠٠٠:** السنة ٤، العدد ١، ٢٠٠٣. ص ٣٧-٦٤.

١٠٢ ـ عرب، يونس. «التدابير التشريعية العربية لحماية المعلومات والمصنفات الرقمية.» **العربية ٣٠٠٠:** السنة ٤، العدد ١، ٢٠٠٣. ص ١٥٥-٢١٩.

إعلام واتصال

دوريات

١٠٣ ـ «حلقة نقاشية: الفضائيات العربية وتغطية الحرب على العراق.» شارك في الحلقة الحبيب الغريبي، فادي إسماعيل وفيصل القاسم؛ أعدّ مخطط الحلقة وأدار الحوار فيها وأعدّ مقدمتها وتقريرها محمد الزياني. **المستقبل العربي:** السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ص ١١٧-١٥٢.

١٠٤ ـ مكاوي، حسن عماد. «الفضائيات العربية الخاصة ومردودها الإعلامي.» **الإذاعات العربية:** العدد ١، ٢٠٠٣. ص ٤-١٠.

انظر أيضاً: ٩٥

تاريخ وجغرافيا

كتب

١٠٥ ـ بيات، فاضل مهدي. **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني: رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية.** بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٣. ٤٨٨ ص.

١٠٦ ـ زهر الدين، صالح. **موسوعة معارك العرب.** بيروت: المركز الثقافي اللبناني، ٢٠٠٣. ٦ ج.

١٠٧ ـ منيف، عبد الرحمن. **العراق: هوامش من**

التاريخ والمقاومة. بيروت: المركز الثقافي العربي؛ الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٣. ٢٠٧ ص.

١٠٨ ـ هاشم، جواد. مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام: ذكريات في السياسة العراقية، ١٩٦٧–٢٠٠٠. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣. ٣٥٠ ص.

١٠٩ ـ الهنيدي، سحر. التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل، ١٩٢٠–١٩٢٥. ترجمة عبد الفتاح الصبحي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣. ٤٥٧ ص.

مراجعة كتب

١١٠ ـ الدوسري، نادية وليد. «محاولات التدخل الروسي في الخليج العربي، ١٢٩٧–١٣٢٥ هـ/ ١٨٨٠–١٩٠٧م.» التعاون: السنة ١٨، العدد ٥٧، تموز/يوليو ٢٠٠٣. ص ١٨١–١٨٦. (نالين بنت عبد اللطيف أوسو)

ثانياً: المصادر الأجنبية

National Thought & Politics

Books

1- Arnove, Anthony (ed.). *Iraq under Siege: The Deadly Impact of Sanctions and War*. Updated ed. London: Pluto Press, 2003. 262 p.

2- Carey, Roane and Jonathan Shainin (eds.). *The Other Israel: Voices of Refusal and Dissent*. Foreword by Tom Segev; introduction by Anthony Lewis. New York: New Press, 2002. xii, 208 p.

3- Chomsky, Noam. *Middle East Illusions: Including Peace in the Middle East? Reflections on Justice and Nationhood*. Lanham: Rowman and Littlefield Publishers, 2003. xiii, 299 p.

4- Eisenstadt, Michael and Eric Mathewson (eds.). *U.S. Policy in Post-Saddam Iraq: Lessons from the British Experience*. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2003. 84 p.

5- Enderlin, Charles. *Shattered Dreams: The Failure of the Peace Process in the Middle East, 1995-2002*. Translated by Susan Fairfield. New York: Other Press, 2003. xviii, 458 p.

6- Karam, Azza (ed.). *Transnational Political Islam: Globalization, Ideology and Power*. London: Pluto Press, 2003. 192 p.

7- Prestowitz, Clyde. *Rogue Nation: American Unilateralism and the Failure of Good Intentions*. New York: Basic Books, 2003. 336 p.

8- Rai, Milan. *Regime Unchanged: Why the War on Iraq Changed Nothing*. London: Pluto Press, 2003. 256 p.

9- Scowen, Peter. *Rogue Nation: The America the Rest of the World Knows*. Toronto: M and S, 2003. vii, 311 p.

10- Sifry, Micah L. and Christopher Cerf (eds.). *The Iraq War Reader: History, Documents, Opinions*. New York: Simon and Schuster; Touchstone Books, 2003. 736 p.

11- Yasseen, Abeer. *Israeli Society's Attitudes towards Peace*. Cairo: Al-Ahram Centre for Political and Strategic Studies, 2002. 54 p. (Strategic Papers; 117)

12- Zunes, Stephen. *Tinderbox: U.S. Middle East Policy and the Roots of Terrorism*. London: Zed Books, 2003. 264 p.

Periodicals

13- Abrahams, Max. «A Window of Opportunity for Israel?» *Middle East Quarterly:* vol. 10, no .3, Summer 2003. pp. 3-13.

14- Albright, Madeleine K. «Bridges, Bombs, or Bluster?» *Foreign Affairs:* vol. 82, no. 5, September-October 2003. pp. 2-19.

15- Allin, Dana H. and Steven Simon. «The Moral Psychology of US Support for Israel.» *Survival:* vol. 45, no. 3, Autumn 2003. pp. 123-144.

16- Asmus, Ronald D. «Rebuilding the Atlantic Alliance.» *Foreign Affairs:* vol. 82, no. 5, September-October 2003. pp. 20-31.

17- Barnett, Jon, Beth Eggleston and Michael Webber. «Peace and Development in Post-War Iraq.» *Middle East Policy:* vol. 10, no. 3, Autumn 2003. pp. 22-32.
18- Bengio, Ofra. «Iraqi Kurds: Hour of Power? *Middle East Quarterly:* vol. 10, no. 3, Summer 2003. pp. 39-48.
19- Bohlen, Avis. «The Rise and Fall of Arms Control.» *Survival:* vol. 45, no. 3, Autumn 2003. pp. 7-34.
20- Campbell, Kurt M. and Celeste Johnson Ward. «New Battle Stations?» *Foreign Affairs:* vol. 82, no. 5, September-October 2003. pp. 95-103.
21- Crocker, Chester A. «Engaging Failing States.» *Foreign Affairs:* vol. 82, no. 5, September-October 2003. pp. 32-44.
22- Crowe, Brian. «A Common European Foreign Policy after Iraq?» *International Affairs:* vol. 79, no. 3, May 2003. pp. 533-546.
23- Dodge, Toby. «US Intervention and Possible Iraqi Futures.» *Survival:* vol. 45, no. 3, Autumn 2003. pp. 103-122.
24- Edmunds, Timothy. «NATO and its New Members.» *Survival:* vol. 45, no. 3, Autumn 2003. pp. 145-166.
25- Everts, Steven and Daniel Keohane. «The European Convention and EU Foreign Policy: Learning from Failure.» *Survival:* vol. 45, no. 3, Autumn 2003. pp. 167-186.
26- Ginat, Rami. «The Egyptian Left and the Roots of Neutralism in the Pre-Nasserite Era.» *British Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 30, no. 1, May 2003. pp. 5-24.
27- Greenwood, Scott. «Jordan, the Al-Aqsa Intifada and America's «War on Terror».» *Middle East Policy:* vol. 10, no. 3, Autumn 2003. pp. 90-111.
28- Hemmer, Christopher. «I Told You So: Syria, Oslo and the Al-Aqsa Intifada.» *Middle East Policy:* vol. 10, no. 3, Autumn 2003. pp. 121-135.
29- Katz, Mark N. «Playing the Angles: Russian Diplomacy before and during the War in Iraq.» *Middle East Policy:* vol. 10, no. 3, Autumn 2003. pp. 43-55.
30- Khan, Muqtedar. «Prospects for Muslim Democracy: The Role of U.S. Policy.» *Middle East Policy:* vol. 10, no. 3, Autumn 2003. pp. 79-89.
31- Kurzman, Charles. «Pro-U.S. Fatwas.» *Middle East Policy:* vol. 10, no. 3, Autumn 2003. pp. 155-166.
32- Lynch, Marc. «Taking Arabs Seriously.» *Foreign Affairs:* vol. 82, no. 5, September-October 2003. pp. 81-94.
33- Mandel, Daniel. «Four-Part Disharmony: The Quartet Maps Peace.» *Middle East Quarterly:* vol. 10, no. 3, Summer 2003. pp. 15-27.
34- Robins, Philip. «Confusion at Home, Confusion Abroad: Turkey between Copenhagen and Iraq.» *International Affairs:* vol. 79, no. 3, May 2003. pp. 547-566.
35- Rubin, James P. «Stumbling into War.» *Foreign Affairs:* vol. 82, no. 5, September-October 2003. pp. 46-66.
36- Salhani, Claude. «Syria at the Crossroads.» *Middle East Policy:* vol. 10, no. 3, Autumn 2003. pp. 136-143.
37- St. John, Ronald Bruce. «Libya and the United States: Elements of Performance-Based Roadmap.» *Middle East Policy:* vol. 10, no. 3, Autumn 2003. pp. 144-154.
38- Tharoor, Shashi. «Why America Still Needs the United Nations.» *Foreign Affairs:* vol. 82, no. 5, September-October 2003. pp. 67-80.
39- Yaphe, Judith [et. al.]. «Aftershocks of the Iraq War: What Purposes Have Been Fulfilled?» *Middle East Policy:* vol. 10, no. 3, Autumn 2003. pp. 1-21.
40- Zisser, Eyal. «Syria and the United States: Bad Habits Die Hard.» *Middle East Quarterly:* vol. 10, no. 3, Summer 2003. pp. 29-37.
41- Zreik, Raef. «The Palestinian Question: Themes of Justice and Power. Part 1: The Palestinians of the Occupied Territories.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 32, no. 4 (128), Summer 2003. pp. 39-49.

See also: 70

Book Reviews

42- Carey, Roane and Jonathan Shainin (eds.). «The Other Israel: Voices of

Refusal and Dissent.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 32, no. 4 (128), Summer 2003. pp. 117-118. (Peretz Kidron)

43- Enderlin, Charles. «Shattered Dreams: The Failure of the Peace Process in the Middle East, 1995-2002.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 32, no. 4 (128), Summer 2003. pp. 116-117. (William B. Quandt)

44- Luizard, Pierre-Jean. «La Question irakienne.» *Middle East Quarterly:* vol. 10, no. 3, Summer 2003. pp. 93-94. (Patrick Clawson)

45- Massad, Joseph A. «Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan.» *Middle East Quarterly:* vol. 10, no. 3, Summer 2003. pp. 85-86 (Asher Susser)

46- Zunes, Stephen. «Tinderbox: U.S. Middle East Policy and the Roots of Terrorism.» *International Affairs:* vol. 79, no. 3, May 2003. pp. 646-647. (Martin Woollacott)

See also: 84

Economics

Books

47- Bello, Walden. *Deglobalization: Ideas for a New World Economy.* Dhaka: University Press Ltd., 2002. x, 132 p.

48- Habibi, Nader. *Fiscal Response to Fluctuating Oil Revenues in Oil Exporting Countries of the Middle East.* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, [2003]. 29 p. (Working Papper; 0136)

49- Hakim, Sam and Simon Neaime. *Performance and Credit Risk in Banking: A Comparative Study for Egypt and Lebanon.* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, [2003]. 17 p. (Working Papper; 0137)

50- Karshenas, Massoud. *Measurement and Nature of Absolute Poverty in Least Developed Countries.* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, [2003]. 50 p. (Working Papper; 0201)

51- Mansouri, Brahim. *Fiscal Deficits, Public Absorption and External Imbalances: An Empirical Examination of the Moroccan Case.* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, [2003]. 37 p. (Working Papper; 0138)

52- Nassar, Heba and Ahmed Ghoneim. *Trade and Migration: Complements of Substitutes? A Review of Four MENA Coun-tries.* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, [2003]. 35 p. (Working Papper; 0207)

Periodicals

53- Hanieh, Adam. «From State-Led Growth to Globalization: The Evolution of Israeli Capitalism.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 32, no. 4 (128), Summer 2003. pp. 5-21.

54- Looney, Robert. «A Monetary/Exchange-Rate Strategy for the Reconstruction of Iraq.» *Middle East Policy:* vol. 10, no. 3, Autumn 2003. pp. 33-42.

55- Mazighi, Ahmed El-Hachemi. «The Efficiency of Natural Gas Futures Markets.» *OPEC Review:* vol. 27, no. 2, June 2003. pp. 143-158.

56- Moore, Pete W. and Andrew Schrank. «Commerce and Conflict: U.S. Effort to Counter Terrorism with Trade May Backfire.» *Middle East Policy:* vol. 10, no. 3, Autumn 2003. pp. 112-120.

57- Al-Osaimy, Mahmoud and Aziz Yahyai. «The Importance of Weighted Variables to OPEC's Production Quota Allocation.» *OPEC Review:* vol. 27, no. 2, June 2003. pp. 129-141.

58- Richards, Alan. ««Modernity and Economic Development»: The «New» American Messianism.» *Middle East Policy:* vol. 10, no. 3, Autumn 2003. pp. 56-78.

59- Rogers, Peter and Jorge Ramirez-Vallejo. «Trade in Virtual Agricultural Water: The Arab World.» *Journal of Social Affairs:* vol. 20, no. 77, Spring 2003. pp. 13-48.

60- Shihab-Eldin, Adnan, Mohamed Hamel and Garry Brennand. «Oil Outlook to 2020.» *OPEC Review:* vol. 27, no. 2, June 2003. pp. 79-128.

Sociology

Books

61- Abdo, Nahla and Ronit Lentin (eds.). *Women and the Politics of Military Confrontation: Palestinian and Israeli Gendered Narratives of Dislocation*. New York: Berghahn Books, 2002. xi, 324 p.

62- Abdul-Jabar, Faleh (ed.). *Ayatollahs, Sufis and Ideologues: State, Religion and Social Movements in Iraq*. London: Saqi Books, 2002. 290 p.

63- Abu-Rabi', Ibrahim M. *Contemporary Arab Thought: Studies in Post-1967 Arab Intellectual History*. London: Pluto Press, 2003. 584 p.

64- Arab Organization for Human Rights. *The Status of Human Rights in the Arab World in 2002*. Cairo: The Organization, 2003. 63 p.

65- Peled, Alisa Rubin. *Debating Islam in the Jewish State: The Development of Policy toward Islamic Institutions in Israel*. Albany, NY: State University of New York Press, 2001. xii, 239 p. (SUNY Series in Israeli Studies)

Periodicals

66- Brown, Charles M. «Confessions of an Anti-Sanctions Activist.» *Middle East Quarterly:* vol. 10, no. 3, Summer 2003. pp. 59-68.

67- Greenberg, Ela. «Negotiating Change in Bedouin Society and Education.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 36, no. 2, Winter 2003. pp. 199-201.

68- Kaldor, Mary. «The Idea of Global Civil Society.» *International Affairs:* vol. 79, no. 3, May 2003. pp. 583-593.

69- Lewis, Johathan Eric. «Iraqi Assyrians: Barometer of Pluralism.» *Middle East Quarterly:* vol. 10, no. 3, Summer 2003. pp. 49-57.

70- Slim, Hugo. «Why Protect Civilians? Innocence, Immunity and Enmity in War.» *International Affairs:* vol. 79, no. 3, May 2003. pp. 481-501.

71- Zeidan, David. «A Comparative Study of Selected Themes in Christian and Islamic Fundamentalist Discourses.» *British Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 30, no. 1, May 2003. pp. 43-80.

Book Reviews

72- Abdo, Nahla and Ronit Lentin (eds.). «Women and the Politics of Military Confrontation: Palestinian and Israeli Gendered Narratives of Dislocation.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 32, no. 4 (128), Summer 2003. pp. 113-114. (Amal Amireh)

73- Abdul-Jabar, Faleh (ed.). «Ayatollahs, Sufis and Ideologues: State, Religion and Social Movements in Iraq.» *Middle East Quartery:* vol. 10, no. 3, Summer 2003. pp. 84-85. (Patrick Clawson)

74- Peled, Alisa Rubin. «Debating Islam in the Jewish State: The Development of Policy toward Islamic Institutions in Israel.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 32, no. 4 (128), Summer 2003. pp. 114-116. (Aziz Haidar)

Periodicals

75- El-Fadel, Mutasem and Rania Maroun. «Future Water Management Strategies for the Middle East.» *Journal of Social Affairs:* vol. 20, no. 77, Spring 2003. pp. 51-79.

76- Fox, John W. «Solutions to Water Stress in the Middle East.» *Journal of Social Affairs:* vol. 20, no. 77, Spring 2003. pp. 83-266.

Education

Books

77- Economic and Social Commissin for Western Asia. *Responding to Globalization: Skill Formation and Unemployment Reduction Policies*. New York: United Nations, 2003. v, 57 p.

78- Al-Qudsi Ghabra, Taghreed and Lina Mostafa Shoukairy. «Intergrating the Internet into the Arabic Curriculum.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 12, no. 1, Spring 2003. pp. 13-25.

Information & Communication

Book Reviews

79- El-Nawawy, Mohammed and Adel Iskander. «Al-Jazeera: How the Free

Arab News Network Scooped the World and Changed the Middle East.» *Middle East Quarterly:* vol. 10, no. 3, Summer 2003. p. 83. (Avi J. Jorisch)

History & Geography

Books

80- Ellis, Marc H. *Israel and Palestine: Out of the Ashes.* London: Pluto Press, 2002. 208 p.

81- Pearson, Jonathan. *Sir Anthony Eden and the Suez Crisis: Reluctant Gamble.* Basingstoke, Eng.; New York: Palgrave Macmillan, 2003. xii, 252 p.

Periodicals

82- Hunter, F Robert. «The Thomas Cook Archive for the Study of Tourism in North Africa and the Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 36, no. 2, Winter 2003. pp. 157-164.

83- Slobin, Mark. «The Silk Road Wends its Way to Washington.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 36, no. 2, Winter 2003. pp. 194-199.

Book Reviews

84- Little, Douglas. «American Orientalism: The United States and the Middle East since 1945.» *International Affairs:* vol. 79, no. 3, May 2003. pp. 647-648. (David Ryan)

85- Morris, Benny. «The Road to Jerusalem: Glubb Pasha, Palestine and the Jews.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 32, no. 4 (128), Summer 2003. pp. 112-113. (Mary C. Wilson)

86- Oren, Michael B. «Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 32, no. 4 (128), Summer 2003. pp. 118-119. (Donald Neff)

87- Pearson, Jonathan. «Sir Anthony Eden and the Suez Crisis: Reluctant Gamble.» *International Affairs:* vol. 79, no. 3, May 2003. pp. 671-672. (Keith Kyle)

88- Al-Rasheed, Madawi. «A History of Saudi Arabia.» *International Affairs:* vol. 79, no. 3, May 2003. pp. 679-681. (Gerd Nonneman)

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة

السلطة والرخاء نحو تجاوز الدكتاتوريتين الشيوعية والرأسمالية

منصور أولسون

في هذا الكتاب الذي انتهى منه، قبل سنة واحدة من وفاته، يُعالج أولسون أوسع أسئلة طرحها في حياته المهنية: لماذا برع بعض الاقتصاديين في تحقيق ثروة ورخاءً كبيرين في حين يتكبّد آخرون فشلاً ذريعاً؟ كيف تُساهم الأشكال المختلفة للحكم إما في إعاقة النمو الاقتصادي وإما في تعزيزه؟ وبالتحديد، لماذا لم تزدهر الأسواق مع انهيار النظام السوفيتي؟

٢٩٨ صفحة

من العـــالم العـــــربي... الى كـــــل العـــــالم

اينمـــا كنـــت اطلـــب واســـتلم

الـــــــــكتب

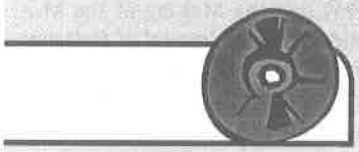

الـــــــــموسيقى

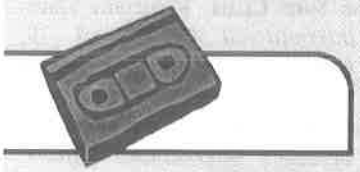

الأفـــــــــلام

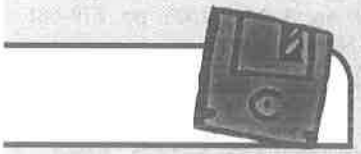

برامج الكـــمبيوتر

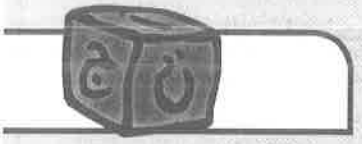

الألعاب التـــثقيفية

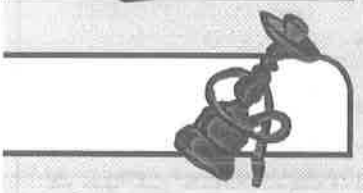

الأعمال الـــحرفية

بأفضـــل ســـعر واســـرع وقـــت

ادبـــب و فـــــن • كـــوم www.adabwafan.com

مجلة « شؤون عربية »

مجلة فصلية

تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

رئيس التحرير - السفير/ سعيد رفعت

* تغطي المجلة الموضوعات والقضايا العربية – غير القطرية – في كافة المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والإعلامية ، وترحب بمشاركة المفكرين والمثقفين العرب فيها حسب القواعد التالية :
* تنشر المجلة أبحاثاً ودراسات من المدارس الفكرية المختلفة ، ويكون معيار النشر هو الموضوعية والمستوى العلمي ، والدقة ، ودرجة التوثيق .
* كما ترحب المجلة بالمشاركة في أبوابها الأخرى (مقالات حول أهم القضايا العربية والأحداث السياسية الجارية في العالم العربي – تقارير عن الندوات والمؤتمرات التي تعقد في الوطن العربي أو في دول أخرى حول موضوعات تخص الوطن العربي ، عرض ونقد الكتب التي لم يمض على صدورها أكثر من عامين) .
* تصبح الدراسة التي أجيز نشرها ملكاً للمجلة ويؤول إليها حق النشر . ويحق للكاتب اعادة نشر الدراسة في كتاب فقط مع الإشارة إلى المصدر الأصلي للنشر .

المراسلات : رئيس تحرير مجلة « شؤون عربية » – جامعة الدول العربية – الأمانة العامة

ميدان التحرير – القاهرة – الرقم البريدي : 11642

هاتف : 3585213 – 3781911 – 3580375 / فاكس : 7514196 – 5779546 – 5761017

البريد الإلكتروني : shounarabiyya@yahoo.com

أسعار الإعلان في مجلة «المستقبل العربي»

(دولار أمريكي)

عدد الصفحات	١ ـ ٤	٥ ـ ٨	٨ وما فوق
أربعة ألوان			
غلاف داخلي أمامي	١١٠٠	١٠٠٠	٩٠٠
غلاف داخلي خلفي	٩٥٠	٨٥٠	٧٥٠
غلاف خلفي	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
صفحة داخلية كاملة	٨٥٠	٧٥٠	٦٥٠
نصف صفحة داخلية	٤٢٥	٣٧٥	٣٢٥
صفحة داخلية مزدوجة	١٧٠٠	١٥٠٠	١٣٠٠
لونان			
صفحة داخلية كاملة	٧٢٥	٦٢٥	٤٧٥
نصف صفحة داخلية	٢٩٠	٢١٥	١١٥
أسود وأبيض			
صفحة داخلية كاملة	٥٠٠	٤٥٠	١٥٠
نصف صفحة داخلية	٢٥٠	٢٢٥	٧٥
صفحة داخلية مزدوجة	١٠٠٠	٩٠٠	٣٠٠

القياس : ١٧ × ٢٤ سم

يصدر قريباً
عن
مركز دراسات الوحدة العربية

مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية

تحرير: الدكتور علي خليفة الكواري

أسئلة النهضة العربية: التاريخ، الحداثة، التواصل

الدكتور كمال عبد اللطيف

صناعة الكراهية
في العلاقات العربية ـ الأمريكية

تحرير: الدكتور أحمد يوسف أحمد والدكتور ممدوح حمزة

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 296 October 2003

ISSN 1024 - 9834

Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies

Address: "Al Mustaqbal Al Arabi"
"Sadat Tower" Bldg. - Lyon Street - P.O. Box: 113-6001
Hamra - Beirut 1103 2090 - Lebanon
Tel: 869164 - 801582 - 801587 - Cable: MARARABI - Beirut
Fax: (9611) 865548
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

Annual Subscription

- Individuals:	
- Arab Countries	$ 60
- Europe	$ 80
- U.S.A. & Elsewhere	$ 90
- Institutions:	
- Arab Countries	$100
- Elsewhere	$120
Lifetime Subscription:	
- Individuals	$500
- Institutions	$750

سعر البيع

• لبنان	٣٠٠٠ ل.ل.	• الكويت	١,٥ دينار	• اليمن	١٧٥ ريالاً	• الجزائر	٢٠٠ دينار
• سوريا	٧٥ ل.س.	• الإمارات	١٥ درهماً	• عُمان	ريال واحد	• تونس	٢ دينار
• الأردن	٢ دينار	• البحرين	١,٥ دينار	• مصر	٥ جنيهات	• المغرب	١٥ درهماً
• العراق	١٥٠٠ دينار	• قطر	١٥ ريالاً	• السودان	١٥٠٠ جنيه	• موريتانيا	٢٠٠ أوقية
		• السعودية	١٥ ريالاً	• ليبيا	٣ دينار		

Price List

• Cyprus	C£ 3.00	• Greece	6€	• Switzerland	Sfr 10
• France	6€	• Italy	3€	• U.S.A. and other Countries	$ 8
• Germany	4€	• UK	£ 3		